

السُّقُولُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَشْتَرِكَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٣٠٧٠٣٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
.....	المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربى فى سبتمبر	الاهرام	١	٩٧٠٠١٠٠٣	
.....	التعاون العربى فى ظل عولمة الاقتصاد	الاهرام	٣	٩٧٠٠١٠٠٦	
.....	الاقتصاد العربى فوق صفيح ساخن	الاهرام	٧	٩٧٠٠١٠٠٨	
.....	السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة لمواجهة الاطماع الغربية	الاحرار	٩	٩٧٠٠١٠٠٩	
.....	السوق العربية المشتركة .. ضرورة !	الاهرام	١٠	٩٧٠٠١٠١١	
.....	السوق العربية المشتركة ضرورة !	الاهرام	١٢	٩٧٠٠١٠١١	
.....	رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك القيام السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٧	٩٧٠٠١٠١٢	
.....	الوقائع والأوهام .. فى مؤتمر رجال العمال بعمان	العالم اليوم	١٨	٩٧٠٠١٠١٢	
.....	منطقة التجارة العربية الحرة .. خلال ٢ سنوات	العالم اليوم	٢٠	٩٧٠٠١٠١٢	
.....	المعاون العربى المصرى	العالم اليوم	٢١	٩٧٠٠١٠١٤	
.....	استعداد رجال الاعمال للمشاركة فى جهود احياء التعاون الاقتصادى العربى	الاهرام	٢٤	٩٧٠٠١٠١٤	
.....	المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستركز على اقامة سوق مشتركة	الحياة	٢٥	٩٧٠٠١٠١٤	
.....	منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٦	٩٧٠٠١٠١٥	

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	التكتل الاقتصادي العربي .. ودور البنوك	كمال سرور	الاهرام	٢٩	٩٧-٠١-١٨
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع اقامة منطقة تجارة عربية حرة	الاهرام		٣٠	٩٧-٠١-١٩
	السوق العربية المشتركة .. كيف ؟	الوفد		٣١	٩٧-٠١-١٩
	لمعى المطيعي				
	مبارك والمشروع الاقتصادي العربي	مايو		٣٢	٩٧-٠١-٢٠
	ابراهيم عباد المراضى				
	سوق عربية مشتركة .. ام منطقة تجارة حرة ؟	الاهرام الاقتصادي		٣٣	٩٧-٠١-٢٠
	سالم وهبي				
	نفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية	الاهرام		٣٧	٩٧-٠١-٢٢
	حسام زايد				
	امريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق اوسطية	الوفد		٣٨	٩٧-٠١-٢٣
	مواجهة ساخنة "حول السوق العربية المشتركة و"مجلس الاعمال	الاخبار		٤٠	٩٧-٠١-٢٣
	فانن عبد الرازي				
	الاقتصاد العربي يتجه نحو الاصلاح	الاهرام		٤٢	٩٧-٠١-٢٥
	سيد عبد المجيد				
	اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة	الاهرام		٤٦	٩٧-٠١-٢٥
	المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لانشاء السوق العربية المشتركة	الاهرام		٤٩	٩٧-٠١-٢٧
	عبد الناصر عارف				
	الامل العظيم	الوفد		٥٢	٩٧-٠١-٢٨
	جمال بدوي				
	الإرادة السياسية وحدها غير كافية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة	الاهرام		٥٣	٩٧-٠١-٣٠
	نصر زعلوك				
	السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة	الاهرام		٥٥	٩٧-٠١-٣٠
	لا سوق عربية مشترك بدون العراق !	العالم اليوم		٥٧	٩٧-٠١-٣٠
	نصر نصار				
	السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانين العرب	الاهرام المسائي		٥٩	٩٧-٠١-٣١
	حامد محمد حامد				

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
.....	مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي في يونيو القادم	الاهرام	٦٠	٩٧-٠١-٢١	
.....	السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الاساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية	الحياة	٦١	٩٧-٠١-٢١	
.....	شفيق الاسدي	٦٢	٩٧-٠٢-٠٢	
.....	السوق العربية المشتركة ضرورة لاجياء المشروع القومي	الاحرار	٦٣	٩٧-٠٢-٠٢	
.....	لماذا نعتبر التعاون الاقتصادي العربي ؟	الاهرام الاقتصادي	٦٥	٩٧-١٢-٠٢	
.....	سالم وهبي	٧٢	٩٧-٠٢-٠٧	
.....	نظرة مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي	الاهرام	٧٣	٩٧-٠٢-٠٧	
.....	الفرصة مهيأة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة	آخر ساعة	٧٤	٩٧-٠٢-٠٧	
.....	علاء الدين مصطفى	٧٧	٩٧-٠٢-٠٩	
.....	المجلس الاقتصادي العربي يبحث الاحد القادم	الاخبار	٧٨	٩٧-٠٢-١١	
.....	بدر الدين ادهم	٧٩	٩٧-٠١-١٢	
.....	ابعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود	الاهرام	٨٠	٩٧-٠٢-١٥	
.....	اتفاقيات مصرية - عربية لانشاء مناطق تجارة حرة	العالم اليوم	٨١	٩٧-٠٢-١٥	
.....	مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية	العالم اليوم	٨٢	٩٧-٠٢-١٧	
.....	صبرى الجندي	٨٣	٩٧-٠٢-١٨	
.....	اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة	العالم اليوم	٨٤	٩٧-٠٢-١٨	
.....	اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط اقامة منطقة حرة عربية مشتركة	الاهرام	٨٥	٩٧-٠٢-١٨	
.....	السوق العربية المشتركة اولاً وبعدها تفكر فى الشرق اوسطية	الاهرام	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	
.....	خيرى رمضان	٨٧	٩٧-٠٢-١٨	
.....	البة تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادي والاجتماعى غدا	الاهرام	٨٨	٩٧-٠٢-١٨	
.....	رشا ابو المجد	٨٩	٩٧-٠٢-١٨	
.....	نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	٩٠	٩٧-٠٢-١٨	
.....	وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة	الاحرار	٩١	٩٧-٠٢-١٨	
.....	عماد السويفى			

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة التاريخ	المصدر		
٩٧-٠٢-١٩	٨٧	وزراء الاقتصاد العرب والمهمة الصعبة	عبد الرحمن عقل
٩٧-٠٢-٢٠	٨٨	الموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية	محمد مبروك
٩٧-٠٢-٢٢	٨٩	عباس : قرار اقامة منطقة تجارة حرة بوصول الى السوق العربية المشتركة	شعيق الاسدي
٩٧-٠٢-٢٢	٩١	كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟	عبد الناصر عارف
٩٧-٠٢-٢٢	٩٥	منطقة تجارة حرة عربية بدابة للسوق العربية المشتركة	علي المغربي
٩٧-٠٢-٢٢	٩٧	التكامل الاقتصادي العربي حلم يتحول الى واقع	محمود الشندويلي
٩٧-٠٢-٢٢	٩٨	لماذا فشلت الدول العربية في اقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟	-----
٩٧-٠٢-٢٢	٩٨	السياسي المصري	انشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٠	العالم اليوم	بوسف هلال
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٢	الاهرام	مصر أول من دعا الى التكامل العربي والاسلامي والافريقي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٤	الاهرام	التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج في تجمع اقتصادي
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٦	الاهرام	تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية
٩٧-٠٢-٢٢	١٠٧	الاهرام	تشكيل امانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية
٩٧-٠٢-٢٤	١٠٨	الاهرام	-----
٩٧-٠٢-٢٤	١١٠	الاهرام	المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب
٩٧-٠٢-٢٤	١١١	الاهرام	البحر المتخصص تبحر معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك
٩٧-٠٢-٢٤	١١١	الاحرار	حسن عبد المنعم
٩٧-٠٢-٢٤	١١٢	العربي	برنامج لازالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية
٩٧-٠٢-٢٤	١١٢	العربي	عماد السويدي
٩٧-٠٢-٢٤	١١٢	العربي	القيلا حارة والنتيجة محلك سر !
٩٧-٠٢-٢٤	١١٢	العربي	احمد مراد

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
عصام عبد الحميد	السوق المشتركة .. مزيد من المناقشات	العربي	١١٦	٩٧-٠٢-٢٤	
اتحاد الغرف العربية بصدر اعلان القاهرة الاقتصادي	-----	العالم اليوم	١١٧	٩٧-٠٢-٢٥	
نحو سوق عربية مشتركة	المحرر	الاهرام المسائي	١١٩	٩٧-٠٢-٢٥	
اسرائيل تسعى الى خنق الاقتصاد الفلسطيني واحكام تبعية لاقتصادها	محمد عبد الجواد	الاحرار	١٢٠	٩٧-٠٢-٢٥	
خطوة ايجابية للامام	-----	الجمهورية	١٢١	٩٧-٠٢-٢٦	
منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادي	-----	الاحرار	١٢٢	٩٧-٠٢-٠١	
جذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة	عبد الناصر عارف	الاهرام	١٢٣	٩٧-٠٢-٠١	
خطوات نحو السوق العربية	حاتم فاروق	المصور	١٢٥	٩٧-٠٢-٠٢	
الاعلام المني .. لماذا ؟!	سمير توفيق	اخبار اليوم	١٢٨	٩٧-٠٢-٠٨	
لماذا تقدر "ناجيل" الاتفاق مع مصر حول منطقة التجارة الحرة ؟!	-----	اخبار اليوم	١٢٩	٩٧-٠٢-٠٨	
بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية فى بداية ٩٨	فانن عبد الرازق	الاخبار	١٣١	٩٧-٠٢-١٢	
منطقة تجارية عربية حرة ؟	عصام شلهوب	الحوادث	١٣٢	٩٧-٠٢-١٤	
سرور بطالب ب تفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الاقتصاد العربى	بدرالدين ادهم	الاخبار	١٣٣	٩٧-٠٢-١٤	
مجلس الجامعة العربية يبحث اجراءات اقامة منطقة التجارة الحرة	-----	العالم اليوم	١٣٤	٩٧-٠٢-١٥	
منطقة تجارة حرة عربية كبرى .. كيف ؟	سليمان المنذرى	الاهرام الاقتصادي	١٣٥	٩٧-٠٢-١٧	
السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية	انعام رعد	الحوادث	١٣٦	٩٧-٠٢-٠٧	

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة التاريخ	المصدر		
١٤٠	٩٧-٠٣-١٧	الدعوة لانشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق المشتركة	محمد مبروك
١٤١	٩٧-٠٣-٢٢	منطقة التجارة الحرة العربية ومصبدة العبور على الحدود	عبد الله نصار
١٤٤	٩٧-٠٣-٢٦	النمراكة تفتح المنطقة والسوق المموحد هو الهم	ابراهيم عياد المراغى
١٤٦	٩٧-٠٣-٢٨	خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى	الاهرام
١٤٨	٩٧-٠٣-٢١	١٢ منظمة لم تنفذ العمل الاقتصادى العربى من الفئيل المزمع	جمال فاضل
١٥٢	٩٧-٠٤-٠٢	الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرقى اوسطى	الاهرام
١٥٣	٩٧-٠٤-٠٤	ابن القيود واهن الابجابات ؟	الوطن العربى
١٥٦	٩٧-٠٤-٢١	منطقة التجارة العربية الحرة .. فى الطريق	محمد باشا
١٥٩	٩٧-٠٤-٢١	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام الاقتصادى
١٦٠	٩٧-٠٤-٢٢	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة	الاهرام
١٦١	٩٧-٠٤-٢٣	المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية	احمد البطريق
١٦٣	٩٧-٠٥-٠٢	نكامل الثقافة .. وثقافة النكامل !	ابراهيم نافع
١٦٧	٩٧-٠٥-٠٣	البرلمانيون العرب يناقشون اوصاع السوق المشتركة	محمد حسنى
١٦٨	٩٧-٠٥-٠٥	كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة	محمد حسنى
١٧١	٩٧-٠٥-٠٨	البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة	رغيد الصالح
١٧٣	٩٧-٠٥-٠٨	عبد المجيد يطالب باقامة قاعدة اقتصادية	عماد السويفى

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان				
المؤلف				
اللفظ العربي .. ونقطة البداية !	الاهرام	١٧٤	٩٧-٠٥-٠٩	ابراهيم نافع
مشروع منطقة التجارة الحرة العربية	الحياة	١٧٨	٩٧-٠٥-١٠	رؤوف قبيسي
ابن سخن من حلم الوحدة العربية ؟	العالم اليوم	١٨٠	٩٧-٠٥-١٠	راجي عنایت
السوق المشتركة على اجندة البرلمانيين العرب	الاهرام العربي	١٨٣	٩٧-٠٥-١٠	فؤاد سعد
هل ينجح البرلمانيون العرب في اعادة الروح للسوق العربية المشتركة ؟	الاخبار	١٨٥	٩٧-٠٥-١٢	بدرالدين ادهم
مناقشات موسعة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام المسائي	١٨٦	٩٧-٠٥-١٢	-----
مصر تتقدم بورقتي عمل حول تعزيز التضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٨	٩٧-٠٥-١٢	-----
رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٩	٩٧-٠٥-١٢	عبد الجواد على
السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	الاخبار	١٩٠	٩٧-٠٥-١٢	-----
نائب بالكنيست : مبارك له المكانة الأولى	الاخبار	١٩١	٩٧-٠٥-١٢	أ.ش.أ.
دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام ١	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
القمة الافريقية في زيمبابوي	الاخبار	١٩٤	٩٧-٠٥-١٢	-----
لبنان يدعو الى منطقة للتبادل الحر	الحياة	١٩٥	٩٧-٠٥-١٢	-----
التكتل الاقتصادي : قادم	الاخبار	١٩٦	٩٧-٠٥-١٢	-----
مازن محمود الشوا	الشعب	١٩٧	٩٧-٠٥-١٢	البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع واقامة السوق العربية المشتركة
عبد الفتاح فايد				

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٩٨	٩٧-٠٥-١٣	الاهرام	مبارك يستعرض مع البرلمانين العرب مصاعب السلام ويركز ضرورة التضامن واندناء السوق العربية
٢٠٠	٩٧-٠٥-١٣	العالم اليوم	مجلس الوحدة الاقتصادية يعدل اتفاقية السوق العربية بهاء الدين على
٢٠٢	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	السوق المشتركة تواجه غياب الارادة السياسية والالغام التشريعية عاطف عبد الله
٢٠٣	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	حمادى : السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة
٢٠٤	٩٧-٠٥-١٤	الاهرام	فهام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرى لجميع الدول العربية
٢٠٥	٩٧-٠٥-١٤	العالم اليوم	حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع
٢٠٦	٩٧-٠٥-١٤	المساء	اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلمانى العربى مجدى عبد الحميد
٢٠٧	٩٧-٠٥-١٤	الاخبار	مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى
٢٠٨	٩٧-٠٥-١٥	الاهرام	تحويل الغمة العربية لمؤسسة دائمة والاسراع بانشاء السوق العربية
٢٠٩	٩٧-٠٥-١٥	الجمهورية	المؤتمر البرلمانى العربى يطالب بهذا الجهود لانشاء السوق المشتركة محمد المختار
٢١٠	٩٧-٠٥-١٥	الاهرام	السوق العربية المشتركة . ضرورة فورية



المصدر : **الأسبوع**

٢ - يناير ١٩٩٢

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

عام 97

المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في ديسمبر



عمرو موسى



د. كمال الجنزيري

على اقتراحنا بإنشاء المكتب
الاقتصادي العربي، ليكون
مركزاً للتفكير الاقتصادي
الاستراتيجي لكل الأمة.
وبالفعل تم تأسيس المكتب
ووضع النظام الأساسي له الذي

تخصص بمناقشة الأوضاع
والقضايا المتعلقة بالاقتصاد
وكل مايتصل به ونعت الندوة
التي ضرورية للتنسيق العربي -
العربي واستثماره في المجال
الاقتصادي .. كما تبنت ووافقت

صحفية واجتماعات وزارية.
وفي الوقت نفسه فإن ضرورة
التعاون الاقتصادي العربي -
العربي كانت محور ندوة
الاقتصاد... من أجل مستقبل
عربي، التي دعا إليها «الأهرام»
ونظمها في الثاني عشر من
أكتوبر الماضي - قبل مؤتمر
القاهرة بشهر كامل - واستمرت
ثلاثة أيام وشارك فيها مائة من
المسؤولين ورجال الفكر
والاقتصاد والأعمال العرب
وانتهت إلى بيان مهم طالب
بعده أمور منها توصية هامة
وعاجلة إلى الرئيس حسني
مبارك بصقله رئيساً للندوة
الحالية للقمة العربية بالدعوة
إلى عقد قمة عربية
اقتصادية

تجري الآن الاتصالات واسعة
للدعوة إلى عقد مؤتمر التعاون
الاقتصادي العربي، ليجمع بين
المسؤولين الحكوميين ورجال
الاقتصاد والمال الأعمال العرب.
وقد برزت الحاجة إلى عقد هذا
المؤتمر خلال اللقاءات التي تمت
بين الوزراء ورجال الأعمال
العرب أثناء حضورهم مؤتمر
القاهرة الاقتصادي في ١٢
نوفمبر الماضي وبالأدات خلال
اجتماعهم الخاص الذي عقده
في ثاني أيام المؤتمر. وكان
مجلس الوزراء برئاسة الدكتور
كمال الجنزوري قد دعا إلى هذا
خلال استعراضه لتتائج مؤتمر
القاهرة، كما تحدث عن أهميته
المسيد عمرو موسى وزير
الخارجية في تصريحات

جاء في مباحثه الثامنة : «ينظم
المكتب بمقره أو مع جهات
أخرى مؤتمرات التعاون
الاقتصادي العربي، ستؤيا
يجمع مابين الحكوميين وغير
الحكوميين سعياً لتحقيق
الأهداف الاقتصادية العربية».
وعندما نشر «الأهرام» - الذي تنبأ
هذا كله - وتابعه في هذه الصفحة
تلقت ندوة الأهرام استجابات
قوية وعديدة من مسؤولين ورجال
أعمال واقتصاد عرب
وسشكل خلال أيام لجنة
للاعداد لهذا المؤتمر للضخم
والهم وتنظيمه.. ومن المرجح -



المصدر : الوزارة

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للتشر والخدمات الصفية والمعلومات

حتى الآن . في ضوء الاتصالات
المبتدئة ان يعقد في شهر
سبتمبر القادم بالقاهرة
ويستمر ثلاثة ايام .



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

التعاون العربي في ظل عوالة الاقتصاد

د. حازم الببلاوي

مكرّم من حساب الزمن - بالأشهر والسنوات - فقد بدأ القرن العشرين، عملياً، مع بداية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ليتنهى بعد ثلاث حروب عالمية - اثنتين مسلحتين والثالثة للفرنسية في عام ١٩٨٩. أسدل الستار على القرن العشرين بشكائه وقضاياها مع سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وإزالة الحواجز للتعددية، وإذا كان ذلك القرن مساحة للصراع الأيديولوجي، من شيوعية وناشية ونازية ورأسمالية - للسيطرة على العالم، فإنها وتفرّض وإثما حديداً أقرب في الفترة الحالية - وقد ساعدت منهزمات الثورة الصناعية الجديدة - وخاصة في ميدان الاتصالات والموصلات - على إخماد وتحسين شبكات المعلومات من ناحية وإثراء تفكير الآخرين، اقتربت المسافات وأُسندت مساجير - بحيث يكرّ يبعثي العالم أجمع في لحظة واحدة.

تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والانتقال إلى مواد جديدة مخططة بدلاً من المواد الأولية القائمة أو المتاحة، وهي في توسعها وتقدمها تحتاج إلى أسواق أكبر لإضافة المزيد من المنتجين والمستهلكين.

وفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة أدّى تلاقى ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية، والعاجية إلى غزو الأسواق، من ناحية أخرى، إلى ثورة مالية لا تقل خطورة ولعمري عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى. وفي جانب القوة المالية من أراضٍ يحتاجها ومصانع وبنية أساسية أصبحت القوة المالية - التي يديرها عتفا في شكل رموز (أسهم وسندات وأوراق مالية متعددة) تمثل حقها ومطالبات على هذه القوة المالية وتسليم من حركتها وانتقالها، وقد ساعد على ذلك، ارتباطه، تعدد الأوراق والوصول المالية. فظهرت لشكل جديدة وتطورت الأشكال القائمة من خيارات أو حقوق أو رخص أو عدد متزايد من المشتقات المالية، وقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات على نقل هذه الأصول والذروات في لح العصر دون أن تتركها حين أو تمسها في ريفها فالأصول المالية تتداول الآن على مستوى العالم، وهي تتنقل من مكان إلى آخر، أو من عملة إلى أخرى في شكل ومضة للصورة فترا على الحدود السياسية وتجاوزاً للمكان واختصاراً الزمن ولكن هذه السهولة المالية للاقتصاد العالمي وهذا الإقبال في التداول المالي ساعدت بالتقابل على زيادة حدة الاضطراب وعدم الاستقرار في الأسواق.

جانباً إلى جنب مع ثورة المعلومات والقوة المالية وربما يسهمهما، بدأت تقبيل ثورة أخرى على المستوى النفسي، وهو ما يطلق عليه ثورة الاتصالات - فالجميع يتطلع إلى التسويات العيشية الأعلى، ويتر ما تحت ثورة الاتصالات الاتاق لزمن من الأمل والطموح، وهي عناصر ضرورية للتقدم، ولكن ما شكلت أعباء ومشاكلها وخاصة على دولنا القائمة نظراً للرغبة للمحمومة في الفرار على الزمن والإحراج في طلب للتمرة قبل، أو حتى دون الحرث والحرث والجهد.

وهو هذه الظلم، الذي كاد أن يسهم قرية مالية أصبحت المشكلات أيضاً عالية سواء من حيث أسلوب طرحها أو طريقة علاجها - فالإنتاج الصناعي - ومخلفاته - أصبح عبئاً على البيئة، والبيئة ليست موارد بلا حدود، ولا هي مستقر دون قاع ظلي هي مخلفاتها وعواملها بلا حساب. البيئة وديعة في أبنينا يشغل في نسلهمها للجيل القادمة سلمية فإن إهدار البيئة أو الإخلال بالتوازن السكاني لهو للعامل لحروب نوية أخرى، وبالتالي فلا بد من التنمية والإعداد والتجهيز لساحة كوكبنا من تعمر البيئة من خطر التفرح السكاني، الذي قد لا يكون ظل وبلا على الإنسانية من حرب نوية، وتدمير البيئة لا يقتصر على ما يلحق كوكبنا من تدمير أو إهدار لموارده للبيئة، إذ لا يخل بجماعة أو خطراً ما يلحق للقيم والمبادئ من ثلوث سواء بالتأثير الجرمية للبيئة أو للذروات أو شذيرج التنصّب في اثنين العنصري.

وأم يقتصر الاتجاه نحو العوالة على هذه الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية بل لتعكس ذلك أيضاً على الإطار المؤسسي، خاصة في مجالات التشغيل الاقتصادي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد لقيه التفكير إلى وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس ثلاث مؤسسات عالمية متشعبة: البنك الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وقد صمدت إنشاء هذه المؤسسة الأخيرة عفايت، حيث لم يكن تصديق على ميثاقها ١٩٤٧، وبالتالي لم تتمكن هذه المؤسسة من الظهور في حجبها وتجاهل الأمر ما يقرب من نصف قرن حتى أمكن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك مطلعها منذ ١٩٩٥.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

وقوم صندوق النقد والبنك الدولى - إلى حد كبير - بمحاولة ضبط السياسات المالية والقنطرة لحظف الدول في حين عهد إلى منظمة التجارة العالمية للدول على ضبط وقاية التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز.

وأما من الناحية هنا للتأكيد أن دور هذه المؤسسات المالية في ضبط ومراقبة السياسات المالية والقنصرية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والتسوية في القواعد والمبادئ المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يهده من إزاحة القيود والعقبات للعولمة للنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول - وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالية الاقتصاد.

والحديث عن عالية الاقتصاد والتكنولوجيا، إنما هو حديث عن اتجاه أكثر مما هو حديث عن واقع. فللازلة أغلبية سكان العالم يعيشون في دول نامية تنتمى إلى الناحية أكثر مما تعيش في الحاضر. وهناك أكثر من بلون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر اللطاف، أى متوسط دخل فردى أقل من دولار في اليوم الواحد، ومع ذلك وعلى الرغم مما نشاهد من تزايد في القوة بين من يملكون ومن لا يملكون فإن هناك بعضاً من الأمم - وبكى أن تلقى نظرة على تاريخ الدول للفترة - التي يطلق عليها ثوبا الدول النامية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتارة إلى تاريخ هذه الدول خلال العقود الأربعة الأخيرة بين لنا أن هناك تمايزاً إقليمياً بدأ يتطور منذ الستينات، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة تمايز بين ما كان يطلق عليه الدول النامية، سواء في آسيا أو في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية. وخلال نصف القرن الأخير بدأ التمايز بين هذه المجموعات، فدخل شرق وجنوب شرق آسيا الواقعة على المحيط الهادى خروجه أو كانت تخرج، من مجموعة الدول النامية - ارتفع في مرتبة الدول الصناعية الجديدة، وأصبحت ممالسا يند بهى التجارة العالمية - وبالنسبة إلى دول أمريكا اللاتينية - أي مظهرها - في سبيلها هي الأخرى إلى التحرج للتحق، في وقت لا يتوقع أن يكون بعيداً، بمجموعة الدول الصناعية الجديدة، أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء فقد تحولت أوضاعها حتى فارت مستوى اليأس، وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين عاماً حتى تسترجع للمستويات المعيشية التي كانت عليها عند بداية الاستقلال في الستينات ومن خلال هذا التمايز الإقليمي، فإنه يبدو أن النقلة الرشيدة للدولة القائمة للتحرج في النقلة العربية الواقعة جنوبى وشرقى البحر المتوسط، فحول هذا النقلة لم تبلغ بعد مرحلة التنمية لتيقظ الدفع، كما هو الحال بالنسبة لدول مجموعة حالة المحيط الهادى، أو حتى للقرن منها، كما هو الحال بالنسبة لامتداد دول أمريكا اللاتينية. غير أن تلك الدول لم تقع بالقطع في مستنقع اليأس، كما هو حال العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء، فمطلقاتها القليلة تقف الآن على

مفترق الطرق بين آمال النجاح وتخوفا الفشل، فهي تتمتع من ناحية بمفردات النجاح لكن يجتاز هي الأخرى امتحان التخرج والانتقال بئس الدول الصناعية الجديدة، ولكنها بالمقابل لا تتمتع بالحصانة الكاملة التي تحول بينها وبين احتمالات الفشل.

ولا يمكن الحديث عن عولة الاقتصاد دون الإشارة إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة على عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عرف القرن العشرين تنافساً إيديولوجياً بين نظامين تذبذبا في الممسك الرأسمالى ويسعى إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية، والممسك الاشتراكى ويسعى إلى التخطيط للركن وسلة الحرب الواحد على السياسة من ناحية أخرى. وسقوط الاشتراكية وانهار الاتحاد السوفيتي تحفقت الحالة الممسك الرأسمالى مما دعا

فوكوياما إلى إعلان نهاية التاريخ، وانتصار اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية، وأما هنا يصعد تفكير فوكوياما ما أيداه رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكنه يبدو - رغم أن التاريخ لا يعرف حكماً نهائياً - أننا نعيش في فترة تطب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق واتجاه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان - ومن هنا نطهر الاقتصاديات الانتقالية التي تتخطى تدريجياً عن اقتصاد الزام والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص ومع فتحة زود من الديمقراطية.

إرغاضات السلام ومحاولات قتلان الإقليمي - إذا كان نصف القرن للشمس بالنسبة لنا هو عصر محاولات تقارب العربى على مختلف الجبهات، فقد طغى عليه الصراع العربي - الإسرائيلي بحيث أصبح بحق عصر الصراع الذى ألقى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية - سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية السبعينات وخاصة في بداية التسعينات بدأت إرغاضات إنهاء هذا الصراع تبدأ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وبعدها باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فضلاً عما أرساه مؤتمر مدريد السلام في ١٩٩١ من فتح نافذة المفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا ولبنان

وصرفه فنظر عما ترتب على هذه الاتفاقات من مظاهر محدودة للتلان الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت عدة مبادرات للتعان الاقتصادي الإقليمي سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو البحر المتوسط فتاهرت فكرة بنك إقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن عدة ترتيبات أخرى في مجالات السياسة أو تجمعات رجال الأعمال، وفي نفس الوقت طرحت أفكار للشاركة الأوروبية للبحر،



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتوسط ومع عشر مسيرة السلام وتعدد الجاذب الأمر لثلاثي إحدى طرح صيغة إيجابية.
التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لاستقبال للتأققة.
ومع ذلك فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية المعاصرة.
هناك ثلاث دول عربية تخضع لشكل أو آخر من أشكال للحكمات الأولية أو المحاصر.
الاقتصادي، فكل من العراق وليبيا والسودان يخضع لشكل من المظبوطات الاقتصادية
العدائية أو التهديد بها. ويرد العراق.. والسودان نسيديا.. نوبيا من الحرب الاقتصادية
يهدد وحدة الدولة (الأكراد في العراق والجنوبي في السودان). وبالتالي فإن العلاقات الثنائية
العربية العربية تعرف توترات غير قابلة. فعلاقات دول الخليج مع العراق متدهورة، فضلا
عن الأزمات للكويتية بين مصر والسودان وبين سوريا والعراق وبين قطر والبحرين
والجزائر وجيبوتي.

كذلك تمر معظم الدول العربية بمرحلة انخفاض اجتماعي وسياسي فعمقت الدول العربية
تأخذ بإصلاحات اقتصادية للانفتاح إلى اقتصاد السوق مما ترتب عليه ظهور توترات
لإجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة ونسبة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة. وإلى
نفس الوقت فإن التحول الاقتصادي إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لا يتم
دائما في سهولة وسرعة. فتعريف الجزائر شبه حرب أهلية من الجماعات الإسلامية، فضلا
عن تزايد الدعوات الأصولية للسلطة لحيات بشكل العنف في بعض الدول.
ديون المستعجل: لعل الدرس الأول هو أنه في ظل عولمة الاقتصاد لانه لا يمكن
الاقتصاد غير تنافسي للحدود. وخاصة الدول الصغيرة. ليس أمامها خيار كبير من
لختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشر للخدمات اقتصادية بتوفير
إمكانات الكتابة والرقمنة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بمسارمة الانضباط
للأمن الاقتصادي وتزويد مقومات للتنمية الاقتصادية السليمة.

التحدي الأكبر مجرد الأخذ بالتنميسية وتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص بل
يتطلب ذلك حزمة من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسياسي ومكثفة
كاملة وتزويد البيانات والمعلومات السليمة والرقمنة على الأسواق وسلامة المواصفات ومنع
الاحتكار وغير ذلك مما هو مطلوب سلامة النظام الاقتصادي.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لا يمكن للتنافس المالية أن يفر له التناجح ما
لم يصلح بتوفير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وهذا ذلك بتوفير قدر
من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون. ولابد أن يكون ذلك انعكاسه على النظام
السياسي والحب الحكامة.

والدرس الثاني هو أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقات ثنائية، فبالإضافة
للتعاون الثنائي هو أن التعاون الاقتصادي تلك الاتفاقات حيويا على ورق، فقد عرفت
للتفاهة العربية خلال نصف القرن الماضي المعشורת من اتفاقات التعاون الاقتصادي
والمشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه
الاتفاقات وزوال النتائج الترتيبية عليها كان ولا على فكرة التعاون الاقتصادي العربي
لأمر ما ساعدت على إيجاد أزمة ثقة بين فكرة التعاون الاقتصادي العربي ذاتها. وبالطبع ذاته
من الأخرى الدراسة والتزويد بدلا من الانفتاح في توقيع واتفاق تعرف مقبلة أنه إن يكون
لها أي حظ من التحقيق.

وقد أعادت تجربتنا في هذا المجال أن لعدم الإرادة السياسية كان دائما المصخرة التي
تمسكت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي، فالدول العربية.. ورغم
مشاركة في شعائر التعاون الاقتصادي، كانت مهووسة بالفرجة الأولى بضميمة أمن
النظام واقتداريات استقلال الدولتين بين الدول العربية دون عقيات وفقت أمامها اعتبارات
الامن التي كان لها دائما القلبة. وبالتالي فكثيرا ما كانت تفشل الجهود أمام البضائع
والأفراد لثقلات الدول السياسية فيما بين الدول العربية.

ولعل الدرس الثالث وهو مرتبط بما تقدم بيده أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو
وهو إلى حد بعيد يتوقف ناهم بيمرلجالية سياسية في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد
نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف القرن فإزما يرجع ذلك إلى أن
الوحدة الأوروبية إنما فتحت فقط تلك الدول التي شاركت في تيم الديمقراطية واحترام
حقوق الإنسان ملتزمان الاقتصادي وفي لاحقا الإصلاح السياسي في الدول العربية.
الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية هو الضخفة
الأولى للتعاون الاقتصادي العرب.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما القوس الرابع فهو أنّ العديد من الالتزامات والاتفاقات الدوارة التي تصادها دول المنطقة إما في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وإما في إطار اتفاقيات للمشاركة الأوروبية. هذه الالتزامات سوف توجب إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقاً للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوروبية) وبحيث ينتهي الأمر بتقارب شروط مشاركة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة للالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وبذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي - عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي - ماضيات فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وبذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادي العربي رغم إنفاذ نتيجة لتحرير الاقتصادي للعالم.

وأخيراً فإنه لما كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة أو في مجالات محددة. والله اعلم.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨

قضية أمام البرلمان الاقتصاد العربى

فوق صفيح ساخن!

وجه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي دعوة عاجلة، بعد الاتفاق مع السيد نبیه بری رئیس مجلس النواب اللبناني، إلى الاتحاد البرلماني لعقد دورته العادية القائمة بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم لمبحث رؤية برلمانية عربية حول إنشاء السوق العربية المشتركة وواضح أن توقيع هذه الدعوة أنها جاءت في أعقاب سلسلة المحادثات العلمية والموضوعية التي كثرها الأستاذ إبراهيم نافع بالأهرام تحت عنوان «التعاون الاقتصادي العربي» وهذا أن دل على شيء فلنأما يدل على الدور الوطني الرائد الذي تسهم به الصحافة في قيادة حركة التنوير والتطوير، والحرص على الصالح القومي العليا للأمة العربية. لأن الصحافة هي ضمير الأمة وروحها المعنوية إلى الحرية والنهضة.

عند الجواب على

التكتلات التي نشأت في جميع مناطق العالم وأصبحت تهاجم العالم العربي، وكان السوق العربية بالنسبة لهم باتت هي الهدف والمقصود لاستنزاف الثروة العربية من خلال تكبيل النشاط الاقتصادي العربي وقسمه سر على أن يكون نشاطاً استهلاكياً لاحتياجاتهم فقط والصنعة الذي يورثه يصرف النظر عن مدى قدرة المواطن العربي على تحمل هذا الصعر من عسمة لأن هدف هؤلاء أولاً وأخيراً استنزاف الأرصدة العربية من أموال النفط بالذات حتى لا تستطيع الدول المنتجة له في تنمية مجتمعاتها أو تقديم المرونة للاقتصاد العربية أو الإسلامية القليلة حتى تقال مساوئها في أيدي دول الاستعمار الممكّن القديم الذي حول مجاله إلى النشاط

والمحققة أن هذه المبادرة البرلمانية ترمز إلى أن هناك إجماعاً شعبياً على مستوى العالم العربي كله في ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وأن مثلي الشعب في البرلمانات العربية يحملون رسالة التعبير عن رأي الشعب ولو لم يكن هناك خيار شعبي قوي للسور في هذا الاتجاه لما جاءت المبادرة البرلمانية تصبوا من ذلك بكل الصعق والمستحالة. وعل من الأمور التي لا تخفى عن الألمان أن هذا التحول في الفكر العربي ليس إلا ثمرة من ثمار النهضة الصحفية في العالم العربي. وهذه البقعة الجديدة تستوجب أن تستغلها المؤسسات الرسمية في البلدان العربية للخروج من دائرة الجمود والاستفادة من الإمكانيات والطاقت العربية بشكل أفضل. وهو أمر تتحقق فاعليته في إطار تجمع اقتصادي قوي في العالم العربي على غرار التجمعات أو

يضم دول آسيا وأوروبا وأمريكا. وقد تجمع التجمعات وكذلك تجمع «الأسبان» الذي يضم الدول الصناعية السبع في جنوب شرق آسيا، والتي تسمى بالشمس المضيئة. وتجمع «الساكنة» الذي يضم كلاً من الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا والمالديف وبورنيو. ثم تجمع «الأيدي» ويشمل الدول المطلة على المحيط الهندي في آسيا والشرق. بالإضافة إلى تجمع دول السوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأمريكي المكسيكي، وتجمع دول أمريكا اللاتينية.

إن نواب الشعب في مصر يسمعون حقائق الموقف العام أمام البرلمانيين العرب في اجتماعهم الذي دعا إليه الدكتور فتحي سرور، وهذه الحقائق تكشف عن أن هناك دراسات متكاملة لقائمة سوق عربية مشتركة، وتحتاج إلى إرادة شعبية قوية تستند القرار السياسي في هذا الاتجاه ويعلمون أن يستلهموا تجارب للنسب القريب أو البعيد لآراء أن العرب مستعدون من قوى معادية كثيرة، وطولهم أن يفتحوا الفرصة على هؤلاء الأعداء، وأن يتجمع كلمة العرب على رأي واحد، وأن يتفقوا على الفكر

الاقتصادي إيفرش سيطرته ويستنزف الثروات بعد أن أصبح الاستعمار العسكري مديناً وديفاً لدى شعوب العالم كله!

لقد أصبح البرلمانيون العرب يتركون مدى الأخطار الاقتصادية الحقة، ولا أدل على ذلك مما أثير من نقاش طويل داخل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبد اللطيف حين كشف الأعضاء عن قصور الفكر العربي زماً طويلاً عن استيعاب حركة الاقتصاد العالمي وظلوا في غلوة الفكرية متشبكين بالثروة البرزخية للضخمة التي هبت على كثير منهم قصاراً كالمطبخ الذين يسمعون للأثر، دون تفكير في ترشيد استخدام الأيام وبعد أن عادوا إلى رشدهم متخزينين وجدوا أنفسهم محاصرين بتجمعات اقتصادية قوية تسعى لإفتراسهم ومنهبا «الأسبي» الذي



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨



فتحي سرور

الشيخ. لهذه القضية في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي القادم الذي دعا إليه الدكتور فتحي سرور، إنما يعني أن الشعوب بوعيتها وإدراكها بخطورة الموقف تبادر إلى تحويل الفكرة إلى واقع حي بالعمل والجهود الخلاقه لأنه إذا كانت هناك دول لاترسلها روابط تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو أي علاقات عرقية، قد استطاعت أن تتكلم في عقد المجالس المشتركة وتشكل عديد من الكيانات التجميعية التي أصبحت تحاصر الأمة العربية من كل اتجاه حتى تكاد تحتفلها ، فإن للعرب وهم أمة واحدة يجمعهم اللغابيس المروية في ذلك، أبلى بقل هذا العمل وإن يجمعهم إطار واحد في كيان الاقتصادي اسمه السوق العربية المشتركة، على الأقل مادام يخطر أمر الوحدة السياسية حاليا لأسباب عديدة داخلية أو خارجية، لأن استمرار العرب في وضعهم عريشة للتخريب في هذا العالم الذي لا يرحم، لانه عالم بلا قلب تحكمه قوى الاقتصاد ومسالخ السوق، حيث يكون التكاثر فيه على المال والتجارة هو سيد للولف والأساس الذي تنبنى عليه العلاقات بين الدول وتعتمد في هذه مصائر الشعوب بين الوجود أو الغدوم. فهو عالم بلا رحمة ، وبغاية بشرية يكون فيها البقاء للأكبر... أو ليس الأمر كذلك يا أمة العرب من المحيط إلى الخليج؟

المحدد والبطرة الضيقة والحدود ص دائرية الطولية إلى الدائرة العربية الأرحب، لأن كل دولة عربية بذاتها إن تكن قوة إلا في إطار تكاملي يجمع العالم العربي كله لأن الانضمام في المجال كله الآن هو التجميع والتشكل لجمومات من دول تستطيع أن تشكل كيانا واحدا يكون له قدرة على مواجهة القوى الأخرى على الساحة الدولية سياسيا أو اقتصاديا في ظل عالم أحادي القطب بعد انقثار الثنائية، وهذا القطب الأحادي لم يعد يعني إلا الاحتفاظ بالقوة وإلزام الآخرين إلى حيث التهلكة.

وينظره علمية محايدة نجد أن العرب في موقف تحد حقيقي وقد انماقوا من غفوتهم التي تسببت فيها الأحوال المدمرة على رؤوسهم من عوائد البترول بدون أي جهد أو تفكير في استثمارها، وهذه المصدرة العربية قواها الآن العمل والجهود والفكر الخلاق لزود من الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق النافسة بالتصدير في السوق العالمية، خاصة أن عوامل النجاح في هذه المنافسة موجهة لدى العالم العربي سواء في الخدمات الطبية المتفجرة أو في الألبى العاملة والمعمول المفكرة التي على استعداد للشباب في إطار وطني وحس قومي يترك حركة التاريخ ويغير الأخطار والأصوار التي يرى الأعداء الحاقها بالأمة العربية للناس معالم دورها الحضاري الرائد في التاريخ الإنساني، وبخاصة على الحضارة الحديثة.

إن خروج فكرة السوق العربية المشتركة عن إطارها الرسمي أو الأكاديمي إلى المستوى الشعبي الجماهيري من خلال تبنى مطلب



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية

في ظل التكتلات
الاقتصادية
العالمية

العربية في احكامها او قوائمها السطحية لمراقبة او في ظل اتفاقية ديسيمر وتنمية للتبادل التجاري بين دول الجامعة العربية

واكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية سوف تشكل المرحلة الاولى من بناء تجمع اقتصادي عربي متكامل يقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل

الرسوم والقيود وتأمين المناخ الملائم والظروف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية مشيراً الى ان هذه المنطقة العربية الحرة ستخلق نتائج علموسة ومناخ متباعدة قوية لكل الدول العربية والتي تحتاج وتكتلم قطاعاتها الانتاجية المتنامية لاسواق تصديرية لا تفي بها حدود الاسواق القطرية الصغيرة وهو ما تنتجه السوق العربية الواسعة التي تضم ما يقرب من ٢٥٠ مليون مستهلك وعالم حرسن ابراهيم بالخاصة تدابير خاصة لمعالجة اوضاع الدول العربية الاعضاء الاقل نموا بحيث تكون التزاماتها في إطار المشروع اكثر مرونة من حيث مدى الافادة وحجم الاعباء وفترات التنفيذ التي ان تشتمل من المشاركة المتكافئة في المشروع مع الدول الاخرى .



مبارك

تقرير :

عبد الناصر محمد

الوفدين

ويقول مامون ابراهيم حرسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انه يجب توفير اطار قانوني لتحقيق التعاون العربي المشترك باعتبار ان قانون الاستثمار هو الاداة التي تعبرها الدولة عن رغبتها في الاستثمار وتعلن في انضباط عن كيفية معاملتها للمستثمر ولتتزم قانونا بما ينص عليه التشريع ويهذا تكون الاطار العربية قد توحدت في مبادئ معاملة الحد الأدنى .

دعا الرئيس مبارك مؤخرًا الى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإقامة السوق العربية المشتركة حيث إنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة في ظل وجود تكتلات عالمية هدفها تحقيق مصالح على حساب العرب وحرس الرئيس من عدم قيام هذه السوق مشيراً الى ان هذا الوضع سوف يؤدي الى مزيد من الفجوة بين الدول العربية ويؤدي أيضاً الى انهيار كافة الأنشطة الاقتصادية العربية فضلاً عن زيادة معدلات البطالة في البلدان العربية .

وقال الرئيس انه من المصلحة العامة لكل الدول العربية ان تقوم السوق العربية المشتركة بأسرع ما يمكن لأن فيها مصالح جميع الدول بلا استثناء .

وحصول الخطوات التي اتخذت لإقامة السوق العربية المشتركة واهميتها بالنسبة لكل شعوب الوطن العربي يقول الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القرار رقم ١٧ صدر بإنشاء السوق وانضمت اليه ٧ دول من اعضاء المجلس وتلغى قواعد السوق بالتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول اطراف من جميع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وقد تحقق ذلك من خلال جدول زمني الي جانب بعض القواعد الاخرى الخاصة بحرية المنافسة وعدم التمييز ورفع كافة تدفق التجارة بجانب بعض القرارات الكاملة للتجارة الاقليمية وتنمية التبادل التجاري .

وأضاف الدكتور حسن ابراهيم ان السوق في جوهرها تمثل منطقة تجارة حرة ولم تتجاوز ذلك الى مرحلة الاتحاد الجمركي . ويمكن القول ان ما تحقق في اطار السوق من فواعم وتدابير لتحرير وتنمية التجارة لم تصل اليه اية اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ / ١ / ١٩٩٧

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية المشتركة .. ضرورة!

حاولت في المقالات الخمس الماضية أن أقدم إجابات جديدة وصريحة على السؤال القديم عن ضرورة العمل العربي المشترك. وبقدر ما عرضت للتاريخ المتعثر لمسار هذا السؤال المصري، والعقبات السياسية والاقتصادية التي وقفت في طريق فتح القنوات التجارية والاستثمارية بأقصى طاقاتها بين الدول العربية، فلقد طرحت أيضا مجموعة من الأفكار المبدئية التي يمكن أن تنمي هذا الاتجاه أو ذاك لتحقيق تطوير أكثر واقعية وفعالية للعلاقات الاقتصادية العربية.

واعتقد أنه قد آن الأوان في نهاية هذه السلسلة لأن نضع جميع هذه الأفكار ضمن منظومة استراتيجية واحدة تحدد الهدف بوضوح كامل، وتطرح الوسائل العملية للوصول إليه انطلاقا من الواقع الذي نعيشه، وليس من الأحلام التي نتخيلها. وفي اعتقادي - كما سأشرح بعد قليل - أن هناك ظروفًا عالمية وإقليمية تلح علينا الآن



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

لكي نطرح هدفا لا يقل طموحا عن إنشاء سوق عربية مشتركة حقيقية وقاعة تساهم في دفع التنمية العربية، وتساعد على وضع العرب في المكان الذي يستحقونه على خريطة العالم عموما، وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصا. فهل يمكن إنشاء هذه السوق العربية حقا؟

إن الظروف العالمية معروفة للجميع، والهدف الرئيسي الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو سيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها، فيما و معروف الآن بالتكتلات العالمية، التي بدأت تهيمن في غرب أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا، فإذا بهذا الآن قد أصبحت عابرة للأقاليم القارات، وذلك من خلال منطقة التجارة الحرة بين لأمريكتين الشمالية والجنوبية، وعبر المحيط الهادي من خلال التجمع الاقتصادي الآسيوي. الباسفيكي الذي يضم ١٨ دولة على جانبي المحيط ويسعى إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة، وفي عام ٢٠١٠ للدول الغنية، وعام ٢٠٠٠ للجميع في السلع المتصلة بالمعلومات.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ضرورية!



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

وراء ظهر حكوماتها هو التكيف ليس فقط بتحقيق التكامل العربي ولكن أيضا الوصول إلى الوحدة العربية. والآن، وبعد تجارب مريرة، تكشف خطأ هذه النظرية، وتؤكد الجميع أنها في النهاية فُرقت العرب أكثر مما وحدتهم، بل وخلقت أوهاما لدى كثيرين بأنهم يستطيعون تجسيد الفكرة العربية أيا كانت آراء باقي العرب فيما يعتقدون وحداوإن بالكلمة أو بالقوة المسلحة. ونقطة الانطلاق إن هـي أنه لا بد من الاعتراف بأن الدول الوطنية القومية العربية هي ظامرة أصيلة وباقية، وبن ثم فإن كل خطوة على طريق السوق العربية المشتركة ينبغي لها أن تحقق مصالحها الآتية والمستقبلية، وتحقق علانا مباشرا لاقتصادها وثقافتها أيا كانت في أطراف الوطن العربي أو في قلبه.

□ ثانياً هذه الضغوط هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تنشأ إلا بين دول تنتمو اقتصاديا بالفعل وبمعدلات عالية، لأنها في هذه الحالة تتولد لديها دوافع ذاتية للخروج من سوقها الضيقة إلى أسواق أوسع، تفتح آفاقا جديدة لنموها الخاص، ولا فإنها تمك على تجربتها بالاختناق والضمور. ولعلنا جميعا نتذكر أن فشل تجربة إقامة السوق العربية المشتركة في الستينيات كان يعود

مصالح قومية ضيقة، لم تكن إلا مصفوفة للانكماش الاقتصادي والثقافي لا تتصله ولا تقدر عليه، كما أن الجري وراء نظم إقليمية بعيدة عن العربية لا تعني إلا العيش وسط الاختراق والذويان دون عائد حقيقي على صعيد التنمية. وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس أيضا سهلا ولا مفروشا بالورود، بل إن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية، وبين النخب الفكرية والسياسية، وبين مراكز البحوث والدراسات العربية. وحسبي هنا أن أشير إلى بعض الخطوط العامة التي أظنها ضرورية لتسهيل الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

□ أول هذه الضغوط أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في الحالة الأوروبية وفي حالات التكامل الاقتصادي الأخرى، تحدث بين دول قائمة لها مصالحها الخاصة، وليس عبر الدول أو من فوق رؤوسها. فمشكلة المحاولات العربية السابقة للوحدة والتكامل أنها استندت إلى فكرة سنانجة تعتقد أن الدولة العربية المعاصرة ما هي إلا ظامرة عابرة نتجت عن الاستعمار، ومن ثم فإن تجاوزها من خلال الحركات السياسية العربية التي تتحرك عبر الأقطار ومن

ومع هذا الاتجاه الإقليمي وغير الإقليمي ثم الكوني، هناك أيضا نزوع لدى كل دول العالم بلا استثناء لتأكيد هويتها وثقافتها وحضارتها وتميزها الذاتي القيمي والمعنوي، خوفا من خطر الذويان والاعتراق في كونية ثقافية مهيمنة وطلاغية أفرويتها الثقافة والحضارة الغربية والأمريكية.

والظروف الإقليمية أيضا معروفة للكافة، فهناك مشروعات عديدة لإعادة تشكيل الإقليم الذي نعيش فيه تتخذ لها مسميات مختلفة من «شرق أوسطية» و«متوسطية»، وغيرها في منطقة المحيط الهندي، وكلها تتجاذب العالم العربي من أطرافه وقبلة أيضا.

وهذه الظروف العالمية والإقليمية تفرضنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تكون حجرة الزاوية في بحث الفكرة العربية، وتكون السند للنزعة لصالحات المصالح العربية ونقضا لمطالبات نهاية القرن العشرين. وفي تقديري أن هناك الآن ظروفها مواتية لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها، لتحقيق



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في جزء منه إلى ضعف القاعدة الاقتصادية العربية، مما وفر القليل جدا من السلع والبضائع التي يمكن للعرب تبادلها. ومن ضمن الطالع أن غالبية الدول العربية الآن بدأت تخرج من مرحلة التكساف الاقتصادية إلى مرحلة النمو

الإيجابي، كما أن هناك مؤشرات قوية على أن النفط الذي لا يزال عصب الاقتصاد العربي قد بدأ يخرج من مرحلة الانكسار في الأسعار التي عاشها منذ منتصف الثمانينيات إلى مرحلة ترتفع فيها الأسعار، كما أن البنية التحتية العربية المادية والتعليمية والصحية قد حققت قفزات كبيرة في خلال العقد الماضي، وتستطيع وضع أساس متين لاطلاق اقتصادية

قوية. □ ثالث هذه الخطوط وأهمها أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال أيضا في كل التجارب العالمية للتكاملية الأخرى، لا يمكن أن تقوم إلا على اكتشاف القطاع الخاص واقتصادات السوق، فجميع التجارب العالمية التي اعتمدت على تقسيم العمل بين القطاعات الحكومية في الدول كما حدث في تجربة «الكومكون» انتهت إلى الفشل التام والانهيار في نهاية المطاف. وتشير التجربة العربية ذاتها إلى أن ربط الفكرة العربية بالفكرة الاشتراكية قد أدى إلى عقمها وحدودية نتائجها، لأن الاشتراكية في النهاية لم تكن سوى نوع من القومية الاقتصادية التي تقوم على امتلاك الأسواق الوطنية، ومن ثم العجز التام عن التكامل مع أسواق أخرى. أما إذا كان التكامل يقوم على اكتشاف القطاع الخاص، فإن طبيعته تدعوه دوماً إلى توسيع السوق أمام منتجاته، سواء كان ذلك داخل الدولة التي يقع فيها أو خارجها. ولا شك أن القرب الجغرافي بين الدول العربية والتقارب الثقافي يخلقان مزايا نسبية في حد ذاتها تجعل السوق العربية أكثر إفراء من أي أسواق أخرى في المنطقة. وكما أن الغالبية العظمى من الدول العربية بدأت الآن في التحول إلى اقتصادات السوق، فقد أصبح القطاع الخاص أكثر فعالية من أي وقت مضى، وأظن أن لهذا الاتجاه أسبابا كثيرة متنوعة، وسوف يستمر ويتمتع، وقد كانت له انعكاساته بالفعل على كثير من العلاقات الاقتصادية العربية الثنائية، كما هو حادث على سبيل المثال في العلاقات المصرية - السعودية



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

التي نمت فيها التجارة والاستثمار نموًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية بسبب الدور المنتمي للقطاع الخاص في كل من البلدين.

□ الخط الرابع للسوق العربية المشتركة، كما هي

الحال أيضًا في التجارب التكاملية الأخرى في العالم، أنها لا تنضج إلا بطريقة تدريجية، فالتجربة الأوروبية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما تستكمل في نهاية القرن سوف يكون قد مر عليها أربعة عقود، كانت في البداية منطقة للتجارة الحرة، ثم اتحادًا جمركيًا، ثم طبقت مبدأ الحريات الأربع لانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال، وأخيرًا - طبقت اتفاقية ماستريخت - فقد حققت إنشاء بنك مركزي وعملة موحدة.

وهنا فإنني لا ادعي أننا سوف نحتاج إلى الفترة نفسها لإقامة السوق العربية المشتركة، لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تساعد على تقليل هذه المدة، ولكن ما ادعوه وأؤمن به هو أن مشروعا بهذا الطرح لا يوجد فيه مجال لحرق الزاحل، كما كان دائمًا في الفكر العربي التقليدي، والذي انتهى بحرق الفكرة ذاتها بدلًا من حرق مراحلها، وإنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب من الدول العربية عملية تكيف هائلة

لاقتصاداتها، وكذلك فإن مجتمعاتها كلها تحتاج إلى فترات زمنية للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

□ الخط الخامس لإنشاء السوق العربية المشتركة هو أنها تحتاج إلى قاطرة من دول عربية رئيسية تؤمن بها وتسعى بالإرادة السياسية إلى إقامتها. فمن المؤكد أن الدوين الألماني والفرنسي كانا القاطرة التي دفعت المراحل الأولى للتجربة الأوروبية، وبعد ذلك فإن الأديار البريطانية والإيطالية أصبحت محورية.

وفي الحالة العربية فإنني أغامر بالقترح أن تكون مجموعة إعلان دمشق هي القاطرة التي تقوم بهذا الدور في التجربة العربية، فهذه المجموعة التي وُلدت

من رحم حرب الخليج الثانية، وإن حافظت على تماسكها وارتباطها خلال الأعوام الماضية، فإنها لم تلجح حتى الآن في نقل العمل العربي المشترك نقلة نوعية.

وأعتقد أنه أن الأوان لكي تقوم بهذه الوظيفة: خدمة أهدافها الجماعية والخاصة بكل دولة، وخدمة للعالم العربي كله بشرط أن تضع استراتيجية متكاملة لإنشاء هذه السوق، تجعلها

مفتوحة لكل من يؤمن بهذه الاستراتيجية وعلى استعداد لتبنيها. ولعلنا لا ننسى أن التجربة الأوروبية قد بدأت بست دول، وأصبحت الآن تضم ١٥ دولة، وسوف تزيد على ذلك بعد انضمام عدد كبير من الدول في شرق أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، كل ذلك وفق الاستراتيجية والرؤية التي اقترنها معاهدة روما في مارس ١٩٥٧.

□ الخط السادس هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة، إلى جانب الخطوات التدريجية المصروفة للتصالح مع التجارة والاستثمار، يحتاج إلى عدد من القطاعات الاقتصادية القائدة التي تتحرك بأسرع مما تتحرك القطاعات الأخرى، شريطة ألا تضرب بمصالح أية دولة عربية.

وهنا فإنني قد اقترح أربعة قطاعات قائدة أعتقد أنها تستطيع القيام بالدور الذي قام به قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية.

• الأول هي الصناعة الثقيلة التي ادعو إلى إقامة السوق المشتركة فيها فورًا، لأنها في النهاية هي الصناعة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالهوية العربية، وهي العنصر الفاعل حتى الآن في ربط الدول العربية من المحيط إلى الخليج برغم جميع العقبات التي توضع في طريقها من رفاة إلى جماركه

٢٢



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم:

إبراهيم نافع

وضرائب وغيرها من القيود.
* الشئاني هو صناعة المعلومات، وهي من ناحية صناعة ناشئة ومحدودة في معظم الدول العربية، ومن ثم فإن رفع القيود عنها لا يسبب ضرراً لأي دولة عربية، وهي في الوقت نفسه القطاع القائد في التكنولوجيات المالية المعاصرة، كما أنها بحكم طبيعتها المكلفة لا تزدهر إلا في ظل سوق واسعة.

* الثالث هو صناعة الطاقة التي لا تشمل فقط على النفط والغاز، وهما أهم الثروات الطبيعية العربية، ولكنها أيضاً تشمل الناقلات والمركبات التوزيع. وهنا فإن سوقاً عربية مشتركة بجدول زمني متسارع في هذا القطاع للمهم تبدأ بتنشيط منظمة أوبك تستطيع خلق روابط واسعة بين عدد كبير من الدول العربية.

* الرابع هو صناعة البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وكهرباء وغيرها والتي ادعو إلى رفع كل القيود على حركة القطاع الخاص فيها، بل ومنع الدعم اللازم من إعفاءات ضريبية وجمركية صادرات هذه المشروعات تربط بين أكثر من دولة عربية.

وقد ادعو في هذا المجال الحكومتين المصرية والليبية اللتين ترمضان إنشاء خطوط للسكك الحديدية بين مصر وليبيا، إلى تقديم المثال على هذا الاتجاه بطرح المشروع على القطاع الخاص العربي، ومنحه جميع الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لكفاءة وربحية تشغيل هذه الخطوط، ولجعل تلك

يكون مثالا لهذا القطاع تحلوه حثوه باقي الدول العربية الأخرى. هذه هي الخطوط الستة التي اتصود أنها يمكن أن تحصد معالم الطريق إلى تحقيق السوق العربية المشتركة وجعلها أمراً واقعاً، وأظن أن الحوار العربي العام الذي أشرت إليه من قبل سوف يضيف إليها، ويصوب منها. والمهم هو أن تبدأ هذا الحوار الآن وأجس غداً، إذ لم يعد في الوقت متسع، والظروف الدولية

والإقليمية لا تنتظر

أحداً وهي تطرق أبوابنا وحنوتنا كل يوم، وتدعونا لأن نعمل على إنقاذ هويتنا من الضياع، وأن نحقق التنمية العربية الشاملة لكي نستطيع الصمود لتحديات هذا القرن الجديد.

إبراهيم نافع



المصدر : الألمانية

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك لقيام السوق العربية المشتركة

وصف الدكتور حسين إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية دعوة الرئيس حسني مبارك لقيام سوق عربية مشتركة بأنها تحمل دلالة كبيرة على أن هذا المطلب القديم سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبح حقيقة . وقال إن أهمية هذه السوق قد تراكمت في المرحلة الأخيرة لما استحدثته من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والمعالجة للامعة لقيام كتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأضاف الدكتور حسين إبراهيم أن ملقى رجال الأعمال العرب الذي حضره في العاصمة الأردنية عمان واختتم أعماله يوم الأربعاء للأنقى رجب بدعوة الرئيس مبارك إلى قيام السوق العربية المشتركة، وأكد أهمية العمل على تنفيذ مراميها من أجل مصلحة الأمة العربية وشعبها.



المصدر : **العالم اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٦

القطاع الخاص يشارك في صناعة المستقبل الاقتصادي للعرب

الوقائع والأوهام.. في مؤتمر رجال الأعمال بعمان

إسرائيل منقسمة على نفسها وليست جاهزة للاندماج في المنطقة

خالصاً.. بل يشارك في انتاجها قوى بشرية رخيصة في دول العالم الثالث، ويتم التجميع في بلد المنشأ.

إن الاوضاع الاقتصادية العربية باطرد في معظم الاقطار العربية باستثناءات محدودة، ونتيجة للتعويضات الدولية المفروضة على ليبيا والعراق والسودان.

إن تجربة السنوات الماضية لم تضع هدفاً، بل أسفرت عن ايجاد شبكة من البنية التحتية للتعاون الاقتصادي العربي، فهناك ثمانية صناديق للتنمية هي : العربي والكويتي والسعودي والاماراتي واليمني والجزائري والاوربي والتنمية الزراعية العربية.

وهناك نحو 800 مشروع عربي مشترك برؤوس أموال قيمتها 30 مليارات كما قال

ممثلات امتثال ذات استثمارات متنامية. تتخذ اسما متشابهة في معظم الاقطار (جميعيات رجال الأعمال)، وهي تختلف عن المنظمات التي نشأت تحت مظلة الحكومة وهيئات مثل اتحادات الصناعات والفرق التجارية.

إن معادلات الاستثمار أمام القطاع الخاص عالية المخاطر، كما إن خياراته محدودة وخاصة فهو أمام مخاطر المنافسة الداخلية من المنتجين الوطنيين، وأمام المنافسة الأجنبية العالمية عبر قنوات التحرير الاقتصادي، وأمام شروط للتجارة الدولية غير العادلة التي تعاني منها الدول النامية. وأمام التكتلات الاقتصادية، وأمام الفتركات متعددة الجنسية.

إن الإرادة السياسية العربية اختارت بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد. اختارته في قمة القاهرة الذي عقد في يونيو 1996.

وحديث معاملة الأولوية في إقليم منطقة حرة للتجارة العربية، لتكون ذروة المزيد من التعاون الاقليمي. ونواة للمواجهة أو التعاون مع التكتلات العالمية الأخرى. كما قال الدكتور فضمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية.

إن الضروية التي تتميز بها المنافسة الدولية لا تنفي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينتج قدراً متزايداً من التعاون الدولي. إن هذا النظام يقوم على دولة قوى الإنتاج والخدمات، فما ينتج في أمريكا يمكن إنتاجه في الصين بنظام تراخيص الإنتاج. كما أن المنتجات التي تحمل الهوية الفرنسية أو الألمانية أو اليابانية ليست بالضرورة إنتاجاً وطنياً.

□ **عمان - حسن عامر :**
عقد في عمان بالأردن المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب في الفترة من 6 - 8 يناير الحال وحضره رجال الأعمال بكل من مصر والأردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.

وتعهد المشاركون بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بسأحكام التراجع والتسهيل أنشطة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات والصناعة والخدمات ورؤوس الأموال.

واتفق رجال الأعمال العرب على تحويل النقطة إلى مؤسسة ذات نظام أساسي وبرنام عمل واختاروا له اسم مجلس رجال الأعمال العرب وأنضم إليه جميعات رجال الأعمال في مصر والأردن وفلسطين وسوريا وقطر واليمن.

وانتخب المؤسسون حمدي الطباع الأردن رئيساً للمجلس لمدة عامين وسعيد الطويل مصر نائباً للرئيس وثابت طاهر الأردن أميناً عاماً وإسماعيل عثمان وطاهر الشريف مصر أمينين مساعدين.

وكشفت مناقشات المؤتمر عن سبع وثائق:

أ- برنامج الاستثمار الاقتصادي لاعدت تشكيل خريطة القوى الاقتصادية في عدد من الاقطار العربية لتسعت قاعدة القطاع الخاص البشرية والمالية. وتقدم بمبادراته الأخلاقية إلى مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات والبنية الأساسية والمصارف. وتجاوزت حصص نصف الناتج القومي.

إن القطاع الخاص نشأ لنفسه

الدكتور على عتيق الأمين العام الاسبق لمنظمة الأوابك.

على نفس المستوى من الأهمية كشفت مناقشات المؤتمر عن أربعة أوهام:

إن التجارة البينية العربية لا تتجاوز 8٪ من أجمالي التجارة الدولية للإقطار العربية، والأرقام صحيحة لكنها لا تقار على نحو صحيح، فالبحرول بشكل نصف التجارة العربية مع العالم الخارجي والسلو العربية لا تتبادل البحرول، لأنها منتجة له باستثناء الأردن وليبنان والسودان وموريتانيا والصومال والمغرب. وبالتالي لايجب إدراجها ضمن بيانات التجارة الخارجية كما يقول يوهان الدجاني الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية.

إذا أخذنا بها المعيار فإن نسبة التجارة البينية تتجاوز 25٪



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وترتفع بمعدلات كبيرة إذا أضفنا إليها القيم المالية للخدمات البشرية والثقافية وهي مكونات لم تدخل بعد ضمن احصائيات التجارة البينية.

إن إسرائيل تتمتع بامتيازات ومواهب غير مسبوقة في التاريخ. وتمثل قصة نجاح غير قابلة للتكرار. وأن الاسرائيليين واليهود يواجه عام يشكلون قوة الأبداع على مستوى العالم. ولديهم وحدهم مفاعيل التمويل الدولي.

إن أي تكتل اقليمي في الشرق الأوسط غير قابل للنجاح والاستمرار بدون إسرائيل. وأن التحالف بين الأبداع الاسرائيلي إضافة إلى المال العربي والقوى البشرية العربية شرط أساسي للمعجزة الاقتصادية في المنطقة.

لكن ما يحدث داخل إسرائيل لا يحقق شروط الاندماج بين الاقتصاديات العربية والاقتصادية الاسرائيلية فالدولة العبرية لم تصمم أمرها بعد على قبول شروط السلام العادل والشامل. الدليل على ذلك أن نصف الشعب الاسرائيلي لا يقبل شروط السلام. ولا يسعى إلى تحقيقه. ولا يريد أن الاتفاق إن معسكر السلام قادر على حسم المعركة لصالحه وبالتالي فإن الدعوة إلى انتظار اسرائيل مشيئة للوقت والجهود والفرض.

إن القوى السدوية لا تسمح بالتهنئة في المنطقة العربية. بل تسعى إلى الإبقاء على العرب في حالة فقر وضعف وأرتباك مالي وتنظيمي واجتماعي..



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد - «العالم اليوم»

منطقة التجارة العربية الحرة.. خلال 3 سنوات

□ عمان - عاطف فهم:

وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية سياسات إسرائيل التي لا تظهر رغبة حقيقية في السلام ووصفها بأنها تنذر بمواقب خطيرة وقال إنه لا يمكن لأربعة ملايين إسرائيل أن يفرضوا أو يحاولوا فرض هيمنتهم على 250 مليون عربي وأنه لا إسرائيل ولا أي قوة أخرى تستطيع تهويض دور الجامعة العربية. وأعلن الأمين العام أن جامعة الدول العربية سوف تدعم مجلس اتحاد الأعمال العربي الذي يضم المتتقى الأول لرجال الأعمال العرب وذلك حتى يؤدي دوره في العمل العربي.

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ثقته في خروج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود قبل عام 2000 لتساهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وتنشيط التجارة العربية البينية. وقال في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» خلال حضوره المتتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان أن تقريراً مفصلاً حول هذا الموضوع سوف يناقشه وزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم القادم لتبذل جميع العقبات التي تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة.



المصدر: **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

التعاون العربي المصري



يحيى
المصري

كتب الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام عددا من المقالات مؤخرا تضمنت آراء جديرة بالناقشة والدراسة والإضافة إليها حول قضية من أهم القضايا التي تشغل المواطن العربي للشئول - وهي التعاون الاقتصادي للعربي بدءا من التعاون ووصولاً إلى الأسواق

المشاركة والأشكال المختلفة التي تعبر عن التضامن والتقارب العربي. ويشارك الأستاذ يحيى المصري الخبير الاستراتيجي العربي المعروف في الحوار مع الآراء والأفكار التي طرحها الأستاذ إبراهيم نافع و "العالم اليوم" تدعو أصحاب الآراء بالإشتراك في هذا الحوار المهم.

هل يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة كما هو الحال في منطقة التجارة الأمريكية الحرة التي نشأت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك أم يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتصلب تدريجياً إلى سوق عربية موحدة كما هو الحال في السوق الأوروبية الموحدة، ولا شك أن كلا من الشكلين يدخل تحت بند تعاون اقتصادي أقليمي، غير أن هناك فرقاً كبيراً بينهما.

فالتعاون الاقتصادي الأوروبي بدأ التخطيط له منذ أواخر الخمسينيات وقد انتقل إلى قسمين: فبعد من الدول الأوروبية أكتفى بإنشاء منطقة التجارة الحرة وقد ضم هذا المند ببريطانيا والبرتغال والسويد والماندر والنمسا وسويسرا، وهم الدول التي قررت في عام 1959 أن تدمج في إقامة منطقة التجارة الحرة، على أن تكون هذه المنطقة الحرة هي الهدف النهائي للتعاون، وقد وقعت هذه الدول في يناير 1960 اتفاقية استوكهولم لإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو ما يسمى بالاتفاق وتقوم هذه المنطقة الحرة على بعض القواعد الملزمة بترتيبات

إبراهيم نافع تلقى المنصور بهزيمة الأهرام الغراء يوم الجمعة 27 ديسمبر الماضي، فقد أفسح المجال في مجال تبادل الأموال والعمال العرب بين الدول العربية إلى خطأ ما يتم حالياً حيث يقول "إننا كان من المفترض على عكس مما حدث بالفعل - أن يتم انتقال رؤوس الأموال إلى حيث يوجد العمل الوفير، حيث يكون العامل الانساني أكبر بكثير، وأقوى، فإذا ما أخذنا في الحسبان محدودية الموارد المالية لدى الدول المرسله أتضح لنا على الفور مدى الضعف الذي أصاب قدرتها على خلق فرص عمل جديدة بإخفاها، مما أدى في النهاية إلى سوء استخدام العمالة بشكل ملموس وأحدث العديد من التشوهات بأسواق العمل العربية ككل، وأمر أحد المتلمس الرئيسية للتحاكة للمنطقة العربية ويحدد جزءاً مهماً من الثروة البشرية للتحاكة".

وليس متسكك اعتراض على هذه الصلور، ولكنني أرى أن ذلك يتوقف على الهدف المحدد للتعاون العربي، فهل يهدف التعاون المطلوب والذي بدأت نقرأ عنه منذ الخمسينيات من خلال المواقف والاتفاقات المعقودة من الدول العربية -

تتابع باهتمام المقالات القيمة التي يكتبها الأستاذ / إبراهيم نافع من التعاون الاقتصادي العربي - محاولة جديدة لطرح سؤال قديم - وهو الموضوع الذي يشغل اهتمام أغلب أبناء الشعب العربي باعتباره يمثل أملاً ووجهة شموخ للملايين الذين حطمهم الواقع العربي الرافع والذي يبعث اليأس في النفوس التي كانت تتوقّع تعاوناً عملياً واسماً في المجالات المختلفة خاصة منها المجالات الاقتصادية حيث تتوافر الموارد الضرورية والبيئية الخصبة والمصالحة لقيام التعاون المطلوب ولا يتقصه إلا العمل الجاد والتواضعا الفاعلة والفكر السليم الذي يؤدى إلى مصالح الجميع، يضيف إليهم ولا يقطع منهم.

وبصفتي أحد المهتمين بتطبيق التعاون الاقتصادي العربي، حيث عملت خيراً في عدد من المنظمات العربية المشتركة، وأتابع باهتمام ما يكتب عنه في الصحف العربية والأجنبية، لأنني اعتبره للرجاء الوحيد الأقوى لعالجية المشاكل التي تعيش فيها الأمة العربية، بينما لا أجد من يعطيه حقه لا بالعمل ولا بالكتابة، بينما يعطونه كل الاهتمام النظري والإعلامي والخطابي - بهذه الصفة يهمني أن أوضح بعض النقاط الاقتصادية المشار إليها في مقال الأستاذ



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلقد أنشأت هذه الدول الأوروبية الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية عام 79 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة داخل المنطقة الأوروبية وهو ما كان يطلق عليها اصطلاح "مناطق المشكلات". وقد أنفق هذا الصندوق في عام واحد فقط هو عام 1981 ما يقرب من 791 مليون وحدة أوروبية على 2759 مشروعا في الدول الأعضاء الفقيرة وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت قبل ذلك صندوق التنمية الإقليمية أو ما يسمى "صندوق التعاون التقني الأوروبي" عام 1973 من أجل تضيق الفروق بين فئمة عملات الدول الأعضاء وكانت خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة المالية والتنمية الأوروبية. خاصة أن العملات الأوروبية كانت تختلف في قوتها بين دولة وأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك صندوق التنمية الأوروبية الذي يهتم القروض القصيرة الأجل للدول الفقيرة للربط بين الدول الأوروبية في تجارتها الخارجية وفي تبادل مصالح اقتصادية أخرى تباد الطرفين.

أقول أنه ليس من الضروري أن تنتقل الأموال من الدول العربية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة للاستثمار فيها، وإنما يمكن لهذه الأموال - شأنها في ذلك شأن الأموال الأجنبية - أن تتحرك في اتجاه الأماكن التي يتوافر فيها مناخ الاستثمار الذي يتضمن فرصا أصلا لربحية، وإن كان أعضاء الأولوية لهجرة الأموال العربية إلى الدول العربية الفقيرة هو واجب قسوي على المستثمرين العرب بالنسبة لاستثمار أموالهم داخل المنطقة العربية وطالما لا يوجد ما يزعجهم ولا يخليهم عن ضياع أموالهم وهو المخاط الذي يتوافر حالها داخل أغلب الدول العربية البائدة عن الاستثمار، غير أنه من الضروري أن تساهم الأموال العربية الفائضة لدى الدول الغنية في مشروعات التنمية العربية تنتشر في الأماكن الفقيرة بالمنطقة العربية طالما كان الهدف من التعاون هو إقامة سوق عربية مشتركة، وبما يؤدي إلى تفسار في مستويات المعيشة داخل الدول العربية والقضاء على الإجماع والإرهاب والتطرف الذي نسمع

من "الهدوء" التي يستشها ويتبادل عليها بين الدول الأعضاء في أوائل عام 1999. وإذا كان ما أشار إليه المقال يمكن أن ينطبق على تعاون اقتصادي عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة حيث تنتقل الأموال العربية إلى فرص الاستثمار في الدول العربية الفقيرة، شأنه في ذلك شأن أية أموال أجنبية تأتي للاستثمار المباشر في دول تتوافر فيها فرص استثمارية ناجحة تؤدي إلى إرباح يبعث عنها المستثمرون إلى جانب ضمانات ضرورية لمساوئهم فإن ذلك ليس شرطا ضروريا لقيام تعاون اقتصادي عربي يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق عربية موحدة وقد تضم في مرحلة متقدمة توحيد أيضا لسياسات الأمن والدفاع والخارجية، وهو ما تهدف إليه السوق الأوروبية الموحدة بعد أن انضمت كافة الدول الأوروبية العربية إليها.

إن خطوات الوصول إلى سوق مشتركة لا تتطلب بالضرورة نقل الأموال من الدول الغنية إلى المنطقة الإقليمية إلى الدول الفقيرة فيها، وإن كان ذلك يساعد على التعاون بين دول المنطقة وبين غيرها أيضا من الدول الأجنبية، بل وقد أصبح ملهما ومطلوبا وفقا لاتفاقية التجارة العالمية التي تضم عددا كبيرا من الدول العربية، ولكن المطلوب - لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل عملي - هو أن تساهم الدول الغنية في تنمية الدول الفقيرة حتى يتقارب الجميع في المستوى الاقتصادي ولا يكون هناك تفاوت كبير في الدخل بين أقل الدول العربية فقرا وأكثرها غنى، وهو ما لجأت إليه الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة أثناء الأعداد الترتيبات الأولية لإنشاء السوق المشتركة.

تجارية وتيسرات جمركية متبادلة بين الدول الأعضاء، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون هذه المنطقة خطوة في سبيل إقامة سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية، وقد تم التركيز في المنطقة الحرة على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية، في حين أن الدول الأعضاء كانت حرة تماما في وضع الحماية الجمركية على السلع الواردة إليها من الخارج.

وعلى عكس ذلك كان القسم الأكبر في التعاون بين الدول الأوروبية الذي ضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدانمرك وأيرلندا ولكسمبورج، وهي الدول التي أنشأت فيما بينها سوقا مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق أوروبية موحدة، لا تضم مجرد ترتيبات تجارية وجمركية بل تضم أيضا حرية تبادل كامل بين السلع والأموال والأفراد وتنشئ فيما بينها كافة السياسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى توحيد كامل للسياسات التجارية والمالية والتنموية، وهو ما يتم حاليا وفقا للبرامج الزمنية المنطق عليها، ولم يتبق سوى توحيد النقد وإنشاء عملة أوروبية موحدة.



المصدر : **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

عنه في بعض الدول العربية بين فترة وأخرى، لأن ذلك يساعد فعلاً على تحقيق السوق العربية المشتركة التي ننادي بها ونأمل في تحقيقها منذ الستينيات والتي سبق توقيع اتفاقيتها فعلاً بين خمس دول عربية بعد أن وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ١٧٠ من دور انعقاده النهائي الثاني بتاريخ 13/8/1964، وقد تصل إلى سبع دول بعد أن تقدمت مثلها كل من الامارات العربية المتحدة والسودان للانضمام إلى السوق العربية المشتركة وفقاً لما صرح به منذ أيام السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تحديد الهدف النهائي من التعاون الاقتصادي العربي لم يكن محل بحث من الذين وقعوا اتفاقياته داخل وخارج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية !! وهو ما يحتاج حالياً إلى تجميع المفكرين الاقتصاديين المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادي العربي وذلك في شكل مجموعة عمل لأعداد شكل التعاون وهدفه وكيفية تنفيذه ومناهج زمني للتنفيذ، هل أن يتم التوقيع عليه من ملوكه ورؤسائه الدول العربية دون الحاجة لضرورة عقد مؤتمر قمة أو حتى مؤتمرات فرعية في هذا المضمار طيلة توالتت الشوايا التي يتعين أن تصاحبها خطوة جديدة.

وأنته يسمعي أن يهتم الأستاذ / ابراهيم ذائع وفحه من السادة رؤساء تحرير الصحف بهذا الموضوع الحيوي، فقد كان التعاون الاقليمي هو الشغل الشاغل للصحافة الأوروبية في الخمسينات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي جعلت الشعوب الأوروبية تتأذى وتصر على تحقيق التعاون العاجل ونريد التفرقة والقضاء على الحروب التي راح ضحيتها مايقرب من خمسة ملايين شهيد وعانى الباقون على قيد الحياة من مأساة فقد أبنائهم وأخواتهم وأقاربهم وقد ظفروا جميعاً خائفين يمانون من ذلك حتى رآوا أمامهم خطرات جديدة للتعاون الفعل بدأت بتوقيع معاهدة روما أوائل عام 1957 بين حكومات كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ثم أخذت الدول الأوروبية الأخرى تنضم تدريجياً لهذا التعاون حتى أصبح الجميع أعضاء في السوق الأوروبية الموحدة التي كانت الهدف للخطا منذ بداية عمليات التعاون الأوروبي.



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب، يعقد بالقاهرة العام القادم

استعداد رجال الأعمال للمشاركة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي

من أجل سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمواجهة التطورات الاقتصادية على الصعيد العربي والافريقي والدولي، والمطالبة بأن تقسم السياسات والنشريات المتعلقة بالخصخصة بالوضوح التام، والعمل على إنشاء شبكة بيانات ومعلومات بين جمعيات ومهيات واتحادات رجال الأعمال في الدول العربية وأوصى بالمعاون مع المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية في تبنى برنامج لتوحيد المواصفات القياسية للدول العربية، وتبنى برنامج عربي لتعريب ورغف الكشف في مجالات التسويق وإدارة المشروعات، كما أكد دور رجال الأعمال العرب في تحقيق مصالح القطاع الخاص على المستويات القطرية والقومية والدولية في المفاوضات المتصلة بالاتفاقيات التجارية والاستثمارية وضرورة مشاركتهم واتخاذات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى ضرورة العمل على دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني وتفتح قنوات تعاون مكثفة مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس بما ينهض ارتباط الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، والسمي لرغف الصغار الاقتصادية وإنهاء اللقطة المفرقة على الشعوب العربية في العراق والسودان وليبيا.

أكد الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في ختام أعماله يوم الأربعاء الماضي بالعاصمة الأردنية عمان ضرورة إعلان قيام مجلس لرجال الأعمال يعمان بعد أن وافق رؤساء الوفود المشاركة على النظام الأساسي للمجلس كهيئة مستقلة تستهدف إيجاد التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وقد تم الاتفاق على عقد الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في القاهرة في الربع الأول من العام القادم.

كما أكد الملتقى أهمية التعاون الاقتصادي في مواجهة التحديات الدولية والاقليمية تأييداً لما جاء بإعلان القمة العربية بالقاهرة عن استعداد رجال الأعمال العرب بالمشاركة فاعلة مع الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي ودعم مؤسساته، بالإضافة إلى مشاركة وتشجيع الشركات الاقتصادية التي تشجعها معظم حكومات الدول العربية لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص في جميع مجالات العمل الاقتصادي ودعا الملتقى الحكومات والمؤسسات التشريعية والديمقراطية في الدول العربية العمل



المصدر: الحديقة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

تلبية لدعوة مبارك والملك حسين الأسبوع الماضي

المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة

□ القاهرة - «الحياة»

■ قال الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتمويل في مصر إن المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على دعوة الرئيس مبارك وذلك حسين يوم الأربعاء الماضي إلى إقامة سوق عربية مشتركة.

وأشار جويلي في تصريحات صحفية أمس إلى أن ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض في الوقت الذي يعاني الاقتصاد العربي من ضالة حجم التجارة عموماً والبنية خصوصاً والتي لا تتجاوز ثمانية في المئة من حجم تجارتها الخارجية.

وأوضح أن إقامة السوق العربية كانت مطلباً قديماً، إلا أن الحاجة الملحة لإقامتها الآن تأتي في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية إذ أجازت الاتفاقية العامة للتحرجات الجمركية والتجارة (غات) منع تلك التكتلات مزايا خاصة في الاممات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض مشيراً إلى أن تلك السوق يمكن أن تضاعف التجارة البينية عشرات الأضعاف في غضون سنوات قليلة.

من جهة أخرى قال السيد عصام فراج رئيس جهاز التخطيط التجاري في مصر إن وزارة التجارة والتمويل أجرت مباحثات مع الوفود العربية المشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي

استهدفت التنسيق في ثمان عقد الاتفاقيات المنظمة للحرية العربية ومواضيع شهادات المشا والمادة المعارض المتخصصة. يذكر أن التكتلات الإقليمية تتمتع بمزايا عدة في إطار اتفاقية دفاة التي لا تمنع إقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والسوق العربية واتفاقيات الحافلات والاتحاد.

كما تلعب دفاة الحصول على استقطاعات بينها إعفاء الدول

المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموع من الدول المتقدمة جغرافياً إلى تكتل اقتصادي معين.

وتقول دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية أن التكتل الاقتصادي يتيح للدول العربية اتخاذ إجراءات مضافة للأجرامات الضريبية التي قد تلعبها بعض الدول المستهدفة للخط سواء من حيث التقييد الكمي لحركة الخام الأولية أو من حيث الضرائب الباهظة التي قد تفرض على خام النفط أو البترول كيميائيات ويسري سواء داخل دفاة أو خارجها.

كما يوفر التكتل الاقتصادي العربي مصادر تمويل كجديد المؤسسات التمويل للدول مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حفاظاً على سيادة السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ولأن ذلك على السيادة السياسية كما ضمن التكتل حداً أدنى في إطار التكامل العربي من للمصالحات العربية المتبادلة في مجال الصحة والسلم والخضعات.

ويذكر أن إقامة أي تكتل تجاري عربي هو تمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تستهدف تحرير اشتغال التجارة والاستثمارات لمواجهة المخاطر الخاصة بتداول الاقتصاد والتكامل بكفاءة مع المخاطر السياسية في المنطقة. كما تحلق منطقة التجارة طموحات القطاعات الإنتاجية المتنامية غير التقليدية لإسواق تصديرية تفوق حدود الأسواق القطرية العربية، إذ تضم السوق العربية الواسعة ٢٤١ مليون مستهلك.

والظهرت تجارب تحرير التجارة أن ثمار التحرير بمروره يمكن أن تضاعف حجم التجارة المبيلة للدول المعنية بعدد في تسارعة تصل بين ٢٠٠ و ٥٠٠ في المئة في غضون سنوات وتصبح المنطقة أيضاً جاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

حصار المتقي الأول لرجال الأعمال العرب

منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادى العربى لا ينفصل عن

الاندماج فى النظام العالمى

مرجعية قانونية سليمة ونظام قضائى
سريع البت عالى المصادقية



رسالة
الأردن
يكتبها

سيد عبد المجيد



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

العربية استطاع خلال سنوات قليلة أن يوفر خدمات تنموية لعظم. إن لم يكن جميع الدول العربية. فخط ستين لم يكن للبرنامج أكثر من ١٨ وكالة وطنية في بعض بلدان العربية الآن ارتفع عددنا ليصل إلى ٧٢ وكالة في ١٨ دولة عربية. بالإضافة إلى ثلاث وكالات في ثلاث دول أجنبية. وأشار لكاسي إلى أن هذا الانطلاق في شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها البرنامج من ناحية وإطاء خيار أكبر للمشاركة في تجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في أن للتوسعة التي تبلغ ما يزيد عن ٢٨ مليون دولار تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمارات العربية التعامل من خلالها من ناحية أخرى.

في السياق نفسه الهدف إلى تشجيع الاستثمار العربي والتجارة العربية الليبية ومن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. أشارت ورقة ملصون إبراهيم مدير عام المؤسسة بين الدول العربية. وذلك بتأمين الميزن في العربي بتعميمه تمويها ماليا مناسباً عما يلحقه من ضمان نتيجة تحقق المخاطر غير الهائلة عند ضمان استشارته أو غير نتيجة تحقق المخاطر التجارية أو غير

التجارية عند ضمان لثمان صانته. وأضاف أن مهمة الدولة في المستقبل ستكون أصعب وأثقل. فالتحول من الملكية والادارة المباشرة للمنشآت الاستثمارية إلى أدوة الاقتصاد الكلي وحماية للمصلحة العامة بما لا يحد من النشاط الخاص. وهذا الأمر يتطلب من الدولة اكتساب مهارات جديدة وأساليب حديثة لوكالة الإصناع التجارية. بالإضافة إلى أن مثل هذا التحول يتطلب إرادة وقيل كل شيء. وجود مرجعية قانونية سليمة مع نظام قضائي سريع البت وبمالي

الصادقة والزفامة. مرة أخرى ذكرت ورقة عبد الحفيظ يوسف الصمد. رئيس الصندوق العربي للإدارة الاقتصادية والاجتماعية أهمية توافر الإرادة العربية (صاحباً وسياسياً) بحيث تكون قاعدة على الضمعة والمبالغة لتجريب تدوين اللامني والاستفادة منها في المشاريع الاقتصادية والاستثمارية. بدون ذلك ستكون التجارة والنظام

إن شعارات الخمسينات والستينات لم يعد لها وجود الآن. في ظل الواقع الاقتصادي الحالي. هكذا يقول طاهر

٦ شريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين التي شاركت مع نظيرتها الأردنية في تنظيم اللقاء فيفسيد مائل لا مجال للتفوق أو الإتكفاء على الذات فالتمكيد الاقتصادي العربي هو يمثل القرن الحادي والعشرين هو جزء من حوكمة الاقتصاد الدولي ومن ثم فهو يضيء إلى التماسك والارتباط بمعنى آخر. كما يقول على عتيقة أمين الندوي العربي يمان أن تشير عملية التكميل الاقتصادي والانماج في العالم في خطين مستوازيين والمتساويين مضمون.

أما عن الأساليب والآليات المقترحة لتشجيع وتوسيع السوق العربية المشتركة فنجدها في أكثر من ورقة قدمت إلى اللقاء. وكذا في مخطط الدخولات التي شجعتها أدوة اللقاء. منها على سبيل المثال ما يقوله الدكتور على عتيقة. قبل أن يكون هناك مستقبل للعمل العربي المشترك لابد من إحراز

الزيد من التقدم في تسوية الخلافات العربية الثغرة والمشاركة. ويقول أيضاً: إن إعادة بناء الثقة بين أنظمة الحكم العربية يعد شرطاً أساسياً لتجاذب العمل العربي المشترك. ويخلص الدكتور حازم البياوي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اكتسكا) بأن اتفاقان الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تمهيد. فالزيد من مقومات حقيقة لعل أهمها الإرادة السياسية بعد (الصديق عن السوق العربية

لقد صارت مصر بفعل الحاصل فيها منذ عقد ونصف نموذجاً ومثالاً يحتذى به. وقد اصحاب المصالح الأردني الملك حسين حينما أكد وجود نهضة حقيقية في مصر تفيض بالخير والأمل. ولأنك في أن ما ذهب إليه العامل الأردني كسان له أثر بالغ على المجتمع في الملتقى الأول لجمعية الأعمال العربية (والذي عقد في العاصمة الأردنية (عمان) خلال الفترة من السادس إلى الثامن من يناير الحالي. ورجال الأعمال المصريون بدورهم لم يخفوا إعجابهم وتقديرهم بكلمة الملك فهم جزء فاعل من حركة الإصلاح الدولية التي شملت. وما زالت. كل مناحي الحياة في مصر.

والتابع لوفات اللقاء التي نظرت إلى جميع الهموم الاقتصادية العربية يمكن أن يلاحظ مسوق للتجربة الاقتصادية المصرية في سجل اللقاءات التي جرت. باعتبار أن ثمار الإصلاح الاقتصادي في مصر يمكن أن تمت على الجميع. وربما كان هذا بمثابة الدافع للحيث بمصر عملية ورائقة عن التكميل الاقتصادي. بمعنى أن المجال لم يمدد يتسع للتطوير الهام للتكميل بقدر البحث في البات التخليق بيد الله. كما يقول سميد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين. منذ صدور ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤ والتي تضمن في بنودها نظرات مضمونة تحقيق التعاون العربي الكامل في كل المجالات. انعقد العديد من المؤتمرات والندوات والمندوبات. وتم تكليف الخبراء وتخصيص وزارات داخل دول عربية تتولى متابعة نشاطات التعاون العربي. كل هذا والتنبؤ لا شيء.

إلى ما يقصده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين هو العمل مباشرة دون تباطؤ في تنفيذ ما تم التوصل إليه لوضع التكميل العربي على طريق التقدم والأزدهار وهنا يقبل سميد الطويل مسودة. بل ويحتمل. بحث مشكلة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة. لأنها. كما يقول سميد الطويل. اللبنة الأولى لإيجاد التكميل الاقتصادي العربي. فالطريق الاقتصادية المحيطة بالعالم العربي لا يملك ظروف مواتية الآن بسبب تواج نذر العاصم الرئيسية للأزمة لينة اقتصادية ساحقة مثل ظواهر الازدواج التسعير البيطرية التي تعصف في السلع والخدمات العربية فتدوات تنافسية داخل أسواقها مقابل المستورد الجبل منها.

المشاركة لتلقت الانتقادات وكذا الأثر إلى بحث عدد من القضايا الاقتصادية للهمة من بينها برنامج تمويل التجارة العربية ونحوه في تشجيع التجارة بين الدول العربية. وهنا أكدت ورقة الدكتور جاسم اللاني الرئيس التنفيذي للصندوق النقد العربي أن برنامج تمويل التجارة



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٥

ومن دور الصندوق في تدعيم القطاع الخاص، أشارت ورقة العمل إلى أن الصندوق يقوم الآن بدراسة برنامج للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص، خاصة أن البيانات للتوافرة تشير إلى تنامي الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل في الأسواق العربية، ويحل الصندوق في أن يساهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية التي يفسطع بها القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع المشتركة في أكثر من دولة عربية وفي حقل واستقطاب التمويل من مصادره الدولية.. وقد أكد الحمد أن الاهتمام بسياسات التخصيص وريادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا يؤدي إلى تحسين المرددية فقط، وإنما يترافق مع ذلك الاستفادة من ثقل التقنية وتكوين الكوادر العربية وتوافر التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر مختلفات الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت في الفترة من ٨٨ إلى ١٩٩٤ نحو ٤٧ مليار دولار.

وأخيرا نقول إن الأفكار التي طرحت في ملتقى رجال الأعمال العرب، الذي استعقد دورته الثانية في القاهرة خلال الربع الأول من العام القادم كخبرة، بحيث يصعب حصرها ووصفها.. ولكن تشير إلى نقطة مهمة ذكرها حمدي الطباع - رئيس جمعية رجال الأعمال العربيين - وأكد عليها البيان الختامي وهي: أن لرجال الأعمال العرب دورا أساسيا في تقديم وجهة نظر أخرى عند مراجعة القوانين الاقتصادية السالفة ومن قوانين وأنظمة جديدة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في القطاع الخاص.

سید احمد علی

وہود البوک وادی البری۔۔ وود البوک

[illegible]

المحور كمال مبرور

عقب المجلس القومي الاقتصادي،

عضو المجلس القومي للاقتصاد
الدكتور كمال مسرور



المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **١٩ يناير ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع إقامة منطقة تجارة عربية حرة

الغاية. وأشار إلى أن الاسانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت استراتيجيات لمشروع اقتصادي القياسي عريش يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة عربية حرة على مراحل خلال عشر سنوات. وأوضح تقرير لمندوب النقد الدولي صدر مؤخرا أنه لا يمكن إغفال حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق قدر أكبر من تنوع قاعدة الصادرات مظهر الهيدروكربونية. للحد من الأضرار في تعرض مصر محط بلدان المنطقة إلى تحركات متناوبة لمدلات التبادل التجاري وأن الحاجة ملحة لذلك بالنسبة لعدد من دول المنطقة منها مصر، لما تتمتع به من طاقات تمكنها من تطوير استراتيجيات قوية للنمو تقودها الصادرات. وفي الوقت نفسه يرى الدكتور حازم الببلاوي الأمين التقني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» أهمية الإرادة السياسية عند الحديث عن السوق العربية المشتركة. ويؤكد سعيد الخويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ضرورة بحث إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بوصفها المدخل للعمل للسوق العربية المشتركة ولأنها البيئة الأولى لإنجاح النكتل الاقتصادي العربي.

يناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في اجتماع يعقد على المستوى الوزاري يوم ١٧ فبراير القادم مشروع إقامة منطقة تجارية عربية حرة كإحدى المراحل الأولية لإقامة السوق العربية المشتركة. ويتضمن جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديل اتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها في إقامة المنطقة العربية العربية. ويصرح محمدر اقتصادي بأن مصر ستتركز خلال مفاوضاتها التجارية المقبلة مع الدول العربية سواء من خلال اللجان التجارية أو اللجان العليا للشركة على أهمية قيام المنطقة الحرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات والمميزات التي تمنحها اتفاقية الجات مثل هذه التجمعات. ويقول الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه رغم أن إقامة السوق العربية المشتركة هو مطلب قديم يناضل مجلس الوحدة من أجل تحقيقه منذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ إلا أن أهمية هذه السوق قد تزايدت في المرحلة الأخيرة لما ستحققه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والحاجة الملحة لإقامة نكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية



المصدر : **البيان**

التاريخ : **١٩٩٧ أيلول**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قلم رصاص

السوق العربية المشتركة .. كيف؟

خجند الحديث هذه الأيام عن لعمرة السوق العربية المشتركة وهو موضوع له جوانب متعددة ولتزم له دراسات على أرفع مستوى من العلم والبحث والأفاق السياسية ولا زعم أنني هنا أستطيع أن أقدم دراسات أو بيانات السوق ولكنها محاولة متواضعة لتقديم أفكارها أو بيانات يمكن أن تقوم بها لجنة صغيرة توزع أعضائها على أقاليمها أو تقوم بها مؤتمرات علمية عربية موسعة وهذه العناصر ليست غريبة على العرب بل هي موجودة ولكن عسرها أن أذكرها في ستة عناصر كتابتها مسرعة في يوم الثلاثاء ٢٤ يناير. أكادون للتأني، سنة ١٩٦١ وهو الكتاب رقم ٩ في سلسلة "كتب قومية" التي كانت تصدرها "الدار القومية للطباعة والنشر" والتمن فرسان صديقيون..

وإذا كنتيجة في يناير ١٩٦١ مجرد مؤشر لما كتبه اليوم في يناير ١٩٩٧.

●● المتخصص الأول: السوق العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق إلى سيطرة اقتصادية مستوحاة من السياسات لجارات والسوق العربية لا تولد هكذا ولكنها فراغ ولكنها تولد وإمامها ما يسمى بصراع القيم والمصالح في صراع على الآليات للتحقق مع لجانها الغربية وإيمان وتولد العرض الأمسك الذي يذهب من الحسب والسر أهل في حوزة أوروبية لكل المنطقة.

●● المتخصص الثاني: من عام ١٩٥٧ إلى عقد في روما لإجماع بين دول أوروبا الغربية الست: فرنسا والمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وقرر إنشاء سوق مشتركة سميت بالسوق الأوروبية المشتركة. وقد حدث تطورات ماثلة في الفصل والضمون ولكن بقيت التوقعات السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي وحدثت تغييرات جوهرية في الحياة الاقتصادية للدول الأعضاء وتظهرت مشكلات التوافق وزيادة البطالة وكانت بعض أهداف السوق الأوروبية مواجهة الاقتصاد وأسواق للمستهلك الشرقي الذي كان لاكتنا والتمك والقيام الاقتصاد البلاد التي استقلت حديثاً في آسيا وأفريقيا.

●● المتخصص الثالث: عن الاقتصاديات البلاد العربية وأهمية التكتل الاقتصادي العربي وهذا موضوع أهمية السوق العربية المشتركة. وهذا الدراسة المطلوبة تكشف لأول وهلة القصور في التشاؤم الاقتصادي مثل الزراعة وفشورة إيجاد سياسة مبرورة للتكامل الزراعي.

— مثلا العراق كان يصدر حوالي ١٠٪ من إنتاجه الزراعي.
— لبنان يصدر كل ما ينتج.
— الأردن يصدر حوالي ١٠٪ ما ينتج على عكس العراق.
— سوريا يصدر على استيراد دقيق القمح.
— تونس تصدر ثلث ما تنتج تقريباً.
— المغرب يصدر خمس ما ينتج تقريباً.
— مصر: البلد الزراعي أصبحت تعيش على استيراد القمح.

والخيار:
— ويظهر في الخلق جيد أن:
— العراق يستورد كازان، غزلا وملايين بضعف قيمة ما يستورد.
— لبنان يعيش على الاستيراد لأنه لا ينتج ما يستحق الفتح.
— الأردن يعيش في الوضع في لبنان.
— العربية السعودية تعيش على الاستيراد تقريباً.
— السودان يستورد القليل مما يصدره، ولتطلب هذا تخفيض التصدير والاستيراد على مستوى البلاد العربية للمنطقة ونظرة أخرى في الجدول تجد أن الإنتاج والتصدير العربي الضالعي الكوتيت:
— العربية السعودية: العراق - قطر - مصر - البحرين وينتج العالم العربي حوالي خمس ما ينتجه العالم كله من القمح.

●● المتخصص الرابع: السوق المشتركة أو مشتركة وكلامها صحيح، وحدة الصف العربي.. تريد هنا واختصاراً في أهمية الاقتصاد، في حدة الصف أو الوحدة العربية أو القومية

العربية وتشير إلى أهمية السوق المشتركة في الإسراع بتطور البلاد العربية أكثر من أوضاعها وهي مجزأة أو ممزقة وبالتالي فإن السوق المشتركة تدفع إلى الوحدة الاقتصادية أو التندسين الاقتصادي..

●● المتخصص الخامس: التجارب للناحية السياسية والاقتصادية من الضروري أن تسبق الإعلان عن السوق العربية المشتركة بإسراع جادة لكل تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية. دراسة لتناول الإيجابيات والسلبيات دراسة لحتمات القوة والضعف. لتجربة الحبيبة لا قدر الله لها أن تقوم فإنها سوف تكون مصدر لوه لعشرات السنين القادمة والا - لا سمح لك - فشلت فإن الفشل سوف يكون تبريراً لكل التجارب الفاشلة الماضية ويكون ترسيخاً لسؤال تلطم به الكتب للمصري "أحمد حسن الزيات، في الفكر العربي" ساطع الحميري، هل الشاطئ طبع في العرب؟

لقد حدثت من قبل محاولة في القاهرة في ٦ ديسمبر أكادون أول عام ١٩٥٨ في حقل للتشاح لنورة كاشامة لأكثر غرف للجامعة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

تحدث الدكتور عييلانعم القيسوني في تلك الاجتماع وكلمة يتحدث فيها هذه الأيام. أشار إلى الاتحاد في ميادين الاقتصاد لتلوي نحو التكتلات الاقتصادية وكانت القوة السياسية أهدت للسوق العربية المشتركة بل أنها تمت كمنز أرقلي أسبوي وقد عقد هذا المؤتمر الأسبوي الأفريقي في القاهرة يوم ٨ ديسمبر وناقش للصلحة بين البلاد العربية وبدا الفكرة الأفريقية والفكرة الأسبوية.

وتحدث السيد محمد رشدي في لقوة الشامة وأشار إلى القوة السابعة وإيمان أعضاء مؤتمر الفرق العربية بضرورة التلحاق الاقتصادي الكامل بين البلاد العربية والبلاد الأسبوية والأفريقية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية وغيره. ومنذ يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٨ لم يتم شيء فهل لدينا الآن في دراسات جادة ومخلصة حتى لا تقوم السوق العربية المشتركة بشكل جهنمي؟

لعي الطيحي



المصدر : مائة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

بإله والمشرق الاقتصادي العربي

ذكر الرئيس حسني مبارك بأن الأمر يتطلب دفع السوق العربية المشتركة وذلك لتعزيز العلاقات بين الدول العربية ولتصبح السوق العربية المشتركة كتكتل اقتصادي كبيراً تربطه روابط عديدة يكون على قدم المساواة مع السوق الأوروبية وغيرها من كتلتات تنشأ كما ذكر الدكتور عصمت عبدالجديد أمين عام الجامعة العربية بأن احباء انشاء منطقة حرة بين البلدان العربية أمر واجب في هذه المرحلة .

ولاشك ان الرئيس مبارك وهو ينادي بذلك ينبغي ذلك من انتماء مصر التاريخي والجغرافي والحضاري للامة العربية على امتداد وطنها العربي الكبير من الخليج الى المحيط . وقد ذكر دستور مصر بأن الشعب المصري جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ومن هنا تصبح الدائرة العربية هي الدائرة الأولى للعمل السياسي المصري والتاريخ القديم يروي كيف خرجت الاساطيل المصرية تدافع عن قاعدة العروبة والاسلام في كل من الشام والعراق وبلاد العرب أيام الخلفاء الراشدين من اغارات الروم وغيرهم .

ومهما ظهرت المصطلحات الحديثة التي تحاول ان تشد مصر الى كتلتات اقليمية مثل شرق اوسطية ووحدة متوسطة او افريقية او غيرها من مسميات فإن مصر ترتبط عربياً بالبلدان العربية بعلاقة لها سمات خاصة ذات جذور بعيدة وليس مفاصلت به مصر من أجل حرية واستقلال ومعلونة العديد من الدول العربية الا مثل على ذلك ومن هنا وهناك تنهض مصر بمسئولياتها تجاه شقيقاتها وكانت دعوة الرئيس مبارك لذلك ففي وسط كتلتات ومتغيرات دولية سريعة التلاحق والحدوث اين نحن من هذا كله ؟

● لقد وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في عام ٥٧ على الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتبلغ الدول المنضمة اليها حالياً ١٣ دولة وتتخذاً لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة وذلك عام ٦٤ ولاشك ان ذلك يعني تكوين كتلة عربية موحدة في مواجهة التكتلات خاصة ان الدول العربية تمتلك جميع مموغات التكامل الاقتصادي والاستثمار الاامل لكل القوى والمناطق سوف يتبع للعالم العربي الفرصة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد اعطى الله الدول العربية قوى متعددة وطاقات ضخمة منها الاحتياطي العالمي للنفوت والنفوت الطبيعية التي لم تستغل ومنها الارصدة الهائلة المودعة في المصارف الدولية والوفرة البشرية وغيرها من صلات الرحم .



المصدر: **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٩٧/١/٢٠**

●● ولأنك أن دعوة مبارك تتطلب الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وتعطي العرب فرصة واسعة لإقامة المشروعات كبيرة الحجم كما يعطي لهم ميزة تفاوضية كبيرة بالإضافة إلى قوة اقتصادية متكاملة ولا يؤثر ذلك في انضمامنا إلى أي تكتلات أخرى ومن المؤسف أن يكونا التبادل التجاري ضعيفا بين هذه البلدان واقتصاد سبل التعاون الكاملة.

●● والموقف اليوم خطير بعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الدول العربية المنضمة إليها وبعد أن وقعت ٨ دول عربية بالفعل على إعلان مراكش الذي أقر اتفاقيات جولة أربابواجن- ولكن بعض الدول قد تواجه صعوبة في الانضمام بسبب سياسات تسعير النفط وسياسات أخرى قد لا تستطيع التكيف مع سياسة مفتوحة في ظل التغيرات الجديدة. ومهما يكن الأمر فإن بقاء هذه الدول معزولة في مواجهة ربح عاتية سوف يلحق بها أشد الضرر وسوف يلحق بها أيضا أثرا سلبية ناتجة عن تشوهات لهذه الاقتصاديات الهشة لم تعد تتحمل الصمود في مواجهة هذا التغير.

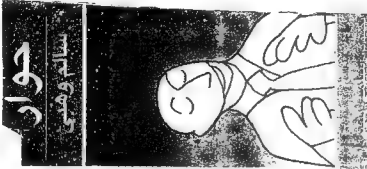
● وقد عقد في عمان مؤخرا المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب وتعهد المشاركون فيه بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بأحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورسوم

الأموال.

ولقد اختارت الإرادة السياسية بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد وقد اختارته في قمة القاهرة التي عقدت في يونيو ٩٦ وحددت معالها الأولية في قيام منطقة حرة للتجارة العربية لتكون نواة لمزيد من التعاون الإقليمي ونواة للمواجهة مع التكتلات الإقليمية الأخرى - والأمر يتطلب أن تقوم الدول العربية بإعادة صياغة وحدتها وأن تكون تكتلا اقتصاديا فعليا حيث قد يكون مديلا لها عن الجات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك لزيادة الروابط والتشاك العربي، ولكن إذا سارت البلدان العربية في مسلكها الانفرادي فاتها سوف لا تجلب إلا أشد العواقب الاقتصادية.

● إن دعوة مبارك من أجل وضع خريطة للدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي دعوة جديرة بالاهتمام ورائها لتصبح واقعا، وليست إمانى ولعل هذا الأمل عندما يتحقق يصبح المشروع الاقتصادي العربي الكبير القائم.

أبراهيم عياد الخرافي



وجدت دعوة الرئيس حسني مبارك بضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ترحيباً من الشارع العربي خاصة أن مصر شرعت في إعداد مشروع يستهدف تحقيق مصلحة كافة الدول العربية.. ولكن ما أهمية هذه السوق العربية ولماذا الآن بالذات.. وماهي أسباب عدم تقبل السوق التي انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً بالرغم من أنها حلت بعض التناقضات في مراحلها الأولى.. وهل للسبب الحقيقي للفشل هو عدم توافر الإرادة السياسية أم تباين المصالح والتفاوت بين مستوى الدول العربية اقتصادياً؟

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أجاب على الأسئلة التي طرحناها عليه في الحوار الذي كان محصلته أنه متفائل من إمكانية تفعيل السوق العربية.

.. أم منطقة تجارة حرة؟ سوق عربية مشتركة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا سوق عربية مشتركة تضم ٧ دول بدأت عام ١٩٦٥ على ست مراحل

التبادل التجاري العربي يمثل فرصة للدول العربية لحل مشكلاتها الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة وفرصة لتوسيع السوق أمام المنتجات العربية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة بسبب ضيق الاسواق المحلية.. والسوق العربية تفرسه ايضا التحديات.

والتغيرات الاقتصادية العالمية والدولية ومنها الجات وانتشار التكنولوجيا الاقتصادية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات في السوق العالمي من الشركات الكبرى.

■ **سألته: هل يوجد تضارب بين مصالح الدول العربية بحلول دون قيام السوق**

العربية المشتركة ام ان السبب هو عدم توافق الارادة السياسية

■ **قال امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية:** لا يوجد تضارب في المصالح وتوفرت الآن الارادة السياسية ويجب ان تسلم النيات

والصومال وهناك اتصالات لضم لبنان الى السوق دون الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وحققت السوق العربية حتى نهاية السبعينات نجاحا كبيرا نتيجة لتطبيق الدول لالتزاماتها على مدى ١٥ سنة تقريبا وانعكس ذلك بوضوح في ارقام التجارة البينية التي ارتفعت من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اخذت تنعكس عليها سلبات الاوضاع التي طرأت على العلاقات العربية-العربية وتأثير المصالح الخارجية والصراع العربي الاسرائيلي ثم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجميد التزاماتها في السوق العربية وترتب على كل ذلك انخفاض التبادل التجاري بين دول السوق الى ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم الى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ بالرغم من نمو التجارة الخارجية العربية بشكل عام والمدهش انه التجارة البينية بين دول السوق رغم انخفاضها الا انها تمثل نمو ٨١٪ من التجارة بين الدول العربية.

فيما يتعلق بمفهوم السوق العربية المشتركة فهي هدف للوصول الى التكامل الاقتصادي وهذا يحتاج الى مراحل محددة تبدأ بتحرير التجارة ورقامة منطقة تجارة حرة ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية لإنشاء اتحاد جمركي ثم تتطور إلى سوق مشترك ثم اتحاد اقتصادي ثم اتحاد نقدي وهي المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي.. وتجري

■ **سألت د. حسن**

ابراهيم: ماذا تعني السوق العربية المشتركة وهل يمكن أن يتحقق هذا الحلم الذي طرحته جامعة الدول العربية منذ الخمسينات ولم ير النور حتى الآن؟

■ **قال:** التعاون العربي كان ولا يزال يستهدف اقامة تكامل اقتصادي عربي من اجل تحقيق التنمية العربية ونفعها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ قبل قرار روما الخاص بانشاء السوق الاوروبية المشتركة.. والسوق العربية ليست حلما بل حقيقة نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢ أغسطس ١٩٦٤ وبدأ تطبيقها في اول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمني على ٨ مراحل تنتهي في اول يوليو ١٩٧١. ثم صدر القرار ٣٧٢ في ١٩ ماير ١٩٦٨ لتقليص عدد الخطوات الى ست مراحل تنتهي في اول يناير ١٩٧٠ نظرا للنجاح الذي حققته في مراحلها الاولى في مجال تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية .. وضعت السوق في بدايتها ٤ دول هم مصر وسوريا والعراق والاربن من الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ثم انضم اليها ليبيا واليمن وموريتانيا وتستعد دولة فلسطين للانضمام الى دول السوق وكذلك السودان وذلك تبقى دولتان اعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ولم تنضما هما دولة الامارات العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

السوق

العربية

ضاعت

التجارة

البيئية ١٢

مرة في

١٥ سنة.

**تحقيق التكامل
الاقتصادي يبدأ بإنشاء
منطقة تجارة حرة ثم
اتحاد جمركي ثم سوق
مشتركة ثم اتحاد
نقدي**

لا يوجد تضارب في مصالح
الدول العربية... والأرادة
السياسية متوافرة

والأهم من هذا هو تعظيم الفهم بأن
هناك مصالح مشتركة تستدعي
المشاركة وتحمل المراحل الصعبة
 للوصول إلى الهدف النهائي وهناك
تجارب ناجحة في العالم للعمل
المشترك الذي يتوخى المصلحة
سواء في السوق الأوروبية أو في

آسيا أو أمريكا الشمالية أو
اللاتينية ويضاف إليها في عالمنا
العربي روابط اللغة والتاريخ
والحضارة والثقافة والمستقبل
وعلى رأس كل ذلك المنفعة الذاتية
التي تتحقق من العمل الجماعي
لاستغلال القدرات الكبيرة المتوافرة
لدينا في العالم العربي
..وهناك معطيات على الساحة
العربية تساعد على نجاح السوق

نظرا لتطور
اقتصادات عدد
كبير من الدول
العربية وتبنى
ببرامج
للاصلاح
الاقتصادي
لتحقيق مزيد
من التنمية
والاستثمار إلى
جانب ظهور
نظريات جديدة
مثل سياسة
السوق ومبدأ

الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد
الموجه والتأكيد على دور القطاع
الخاص في التنمية والاستثمار
 واتخاذ نهج جديد لتنظيم التجارة
العالمية كل ذلك يجعل الوطن
العربي يبحث عن مكانه في هذا
الواقع الدولي الجديد معتمدين

على تطوير الاقتصاد وتفعيل
الآليات التي جمعت أو ضعفت
لاستئناف المسيرة.. ومن هنا
جاءت دعوة
القمة العربية
المنعقدة برئاسة
الرئيس حسني
مبارك في
القاهرة في
يونيو الماضي
من أجل تفعيل
المؤسسات
الاقتصادية
العربية
والاستمرار في
إقامة منطقة
تجارة حرة

عربية.. وقام المجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي في جامعة
الدول العربية بتشكيل لجنة لوضع
بروتوكول تنفيذي لأخراج منطقة
التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ
على مراحل للوصول إلى سوق
عربية مشتركة.. كما أن هناك
توجها لبحث هذا الموضوع من قبل
الاتحاد البرلماني العربي الذي
سي عقد في مايو القادم بالتعاون
مع مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية وجامعة الدول العربية

■ سأل د. حسن
ابراهيم: هناك تجربة
عربية لقيام سوق
مشتركة تضم ٧ دول
هي مصر والاردن
وسوريا والعراق وليبيا
وموريتانيا واليمن
ولكنها ليست فاعلة..
وهناك اتجاه جديد
لقيام منطقة تجارة حرة
بين الدول العربية..
فكيف ستكون الصورة
للتعاون بين الدول؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال: إننا نرى ضرورة استئناف المسيرة من حيث سبق أن توقفت أو تجمدت والعمل على تطبيق الأحكام الجديدة على هذه الدول التي تساعد ظروفها على الانضمام إلى هذه المجموعة والتي سبق أن وافقت على قرارات عديدة ويطبقها.

وهناك أيضا تجمعات جزئية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومن قبل مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية يفتح الطريق أمام التعاون الثنائي أو بين عدد من الدول الاعضاء.. وعلى ذلك فإن البداية لمنطقة التجارة الحرة إما من خلال

مجموعة السوق مع تعديلات عليها أو من خلال التنسيق بين هذه المجموعات بشكل يؤدي إلى الهدف لأن هذه المجموعات أو مجالس التعاون أهدافها واحدة ويمكن التنسيق بها.

سألته: هل يمكن أن تؤثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على انشاء السوق العربية المشتركة مطلباً أو

إيجاباً؟

قال د. حسن إبراهيم: مرتكزات السوق العربية المشتركة تنطلق من الحاجات العربية وتعتمد على القدرات الذاتية العربية ولكنها تتأثر بالقرارات الاقتصادية الدولية مثل الشراكة الأوروبية سلباً وإيجاباً وتظل المصلحة العربية هي صاحبة القرار في الموقف العربي.. وحتى اتفاقية الجات تفتح الطريق أمام قيام كتلتان اقتصادية وتعطيها امتيازات نسبية

سألت د. حسن إبراهيم: ماهي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية قيام السوق العربية المشتركة حالياً؟

قال: هناك صعوبات تتعلق بالاقتصاد المصري والعمل المشترك منها التخوف من نقص حصيلة الرسوم الجمركية بسبب الاعفاء من الرسوم بالرغم من أن عوائد الصادرات أكثر ربحية من عوائد الرسوم الجمركية.. أيضاً عدم وضوح مفهوم العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية علماً بأن السوق يمكن أنه تمثل في حالة تفعيلها مرحلة أكثر تقدماً مع التحول إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة كاملة.. كذلك أيضاً من بين الصعوبات النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والتخزين والمعلومات والتسويق ووسائل الاتصال وعمليات التعبئة والتغليف... ومن أهم المخاوف غير المبررة أيضاً أثر تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها رغم أنه المخاوف الحقيقية تأتي من دول غير عربية وتزداد في ظل وجود مناطق تجارة حرة بين دول عربية وكتلتان صناعية متقدمة.. أضف إلى ذلك نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى بعض الدول العربية لتمويل الواردات من الدول العربية.



المصدر : الوقف

للتش والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / ١ / ٢٤

أمريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق أوسطية

وفي حيلة وجود بعض القبلات الديمقراطية أو التي ترفض سياسة التمييزية الأمريكية فإن السبيل للسيطرة عليها هو عزلها عن طريق فرض الحصار الاقتصادي تحت دعوى الحفاظ على الشرعية واستخدام الأمن للتحسين ومجلس الأمن وقراراته في فرض رؤيتها وقراراتها.

ومن ناحية أخرى تسعى إلى استقطاب باقي الدول التي هي ليست ضد وليست مع، في تجمعات اقتصادية فأمرها بالرحمة وبانضام التجمعة والاتحاد. وسيلتها في فرض هذا الاتحاد استخدام إسرائيل من الناحية الجغرافية.. والصهيونية من الناحية المالية وكان من بدلت في الدعوة إلى دمج إسرائيل في المنطقة أو بالأصح فرضها بأسلوب القهر والقسط والاذعان.. لضعف من الفرض والاعتراض. وما هي جماعات الضغوط الخفية من العلماء والمثقفين الاقتصاديين والإعلاميين كنادي ومطابق وتلج على إقامة الاتحاد في الكيان الجديد والعرف بالشرق الأوسط، والتي تعني في مجملها المزيد من الاستقطاب والقدرة.

وتتساءل: هل هي شرق أوسطية عربية؟ أم شرق أوسطية أوروبية؟ أم شرق أوسطية عربية أمريكية؟ أم شرق أوسطية أمريكية أوروبية؟ وابن مكان وسوق ودور الجماعة العربية والأسواق العربية للشركة؟ ومعارضة

الدفاع للشرق الأوسط والعربية أم أن الوجهة هو الصهيونية أم بالأصح المزيد من تمهيد الفوق العربي والمصري بصفة خاصة؟ إن استراتيجية السلام لم تسلم - حتى الآن - من تحيز لها حقيقة الفوق الإسرائيلي هي عملية الشرق أوسطية حتى يكون مبدل للصراع الاقتصادي بين دول هذه المنطقة ضامنة لمنهية سياسية واقتصادية لتحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر

والعسكري لثباتها إحترا فالسعي لجاء لعدم تشكيل أي من هذه القوميات أي تهديد أو محاولة لأثرة مشكلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل ذلك تستخدم دعوى «العولمة» للسيطرة وفرض رؤيتها وأركانها على الآخرين وفوائدها في ذلك كسيطرة.. البنك الدولي، المستعبدون الدول.. الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ومؤسساتها ولجانها، مجلس الأمن.. وحق الفيتو.. إلى غير ذلك من الأساليب والأدوات. وما يخفيها من هذا كله ما يؤثر على مستقبلنا العربية وعلى بولتنا في حاضرها ومستقبلها وموقعها في هذا

النظام والحدود المسموح بها للحركة والفعل وقار رد الفعل علينا وعلى أجيالنا الحاضرة والمستقبلية.. ويلزم من صموية تحديد ذلك اللوح في ظل تلك التفسيرات وهذه الهيمنة الأمريكية التي تسيطر وتفرض وتوجه كل الاتجاهات السائدة في مستقبلنا العربي.

لكن ناحية استطاعت أمريكا أن تشكل خلفا مستاندا ومؤيدا لسياساتها نتيجته خطأ وخريطة العراق في غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وكان لهذا التدخل ما يبرره.. فلقد أعطت العراق الفرصة لأمريكا على طبق من ذهب لتدخل وتحكم وتضرب وتسيطر وتستولي على كل مقدرات وثروات واتجاهات المنطقة ودولها.. سواء عن طريق فرض الحماية القانونية أو بالحيلولة أو بالاعتداءات أو الدفاع للشعوب.. وتوويده السلاح والسيطرة على الأسواق والأقتصاد والتوجهات السياسية.. فذلك لأمريكا توحيد النظم الأوتوقراطية في المنطقة ولا تشجع الحركات الديمقراطية للتغيير بعض الأوضاع العربية من حكم الشايخ واصحاب الجلالة واسمى لا رغبتها في بقاء هذه النظم خادمة لخصالها واستمرار التمييز لها.

لاشك أن انفسراد الولايات المتحدة الأمريكية بالفكر الغربي في ظل النظم العالي الجديد.. يجعلها تسعى جادة واجادة إلى تأمين ذلك الموقف لصالحها على كل المستويات والاصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

فعلى المستوى المحلي تشجع وتدعم بالمال والمساعدات والمعلومات كل الدول وجماعات الضغط وبعض الخشب التي تساهم في صناعة القرار السياسي والثقافي.. الذي يخدم مصالحها ويؤيد موقفها ويشجع توجهاتها.. بل قد يصل الأمر إلى التدخل المباشر في تغيير الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية في هذه الدول.. وقد مارس ذلك فعلا

في بعض الدول.. وإن كان الأمر بعيدا مباشرة لتدخلت في الكثير من الدول لتغيير أوضاعها وإمالتها إلى حظيرة طاعة والالتزام برؤية الأمم، والتمديد والتمديد بالديمقراطية الغربية.. والقدرة للأهل وخلق أسوأها للمنتجات الأمريكية والفراستات والشرور التي لن يتفهمها ولا يبولها إلا الأمريكيان فقط.

هذا من جانب ومن جانب آخر فعلى المستوى الإقليمي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين بعض الاستقطابات والهيمنة والجماعات التي تسير أيضا في تلك القوة الجديدة والوحيدة في العالم.. فما هي أمريكا تفرض سيطرتها وتكونها بالمال أو السلاح أو الحذر أو الخزو الثقافي على العديد من كيانات الإقليمية.. في الشرق والغرب في الدول المتحدة والدول النامية في الصومال والخليج العربي والشرق الأوسط. وليس أمام هذه الأقليات سوي أحد خيارين إما «الانزلال» وإما «الانتماء» في النظام العالمي الجديد حفاظا على النظم الاقتصادية أولا و ضمان عدم الخروج من الخط السياسي والاقتصادي



المصدر : المؤلف

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والصراع.
وكيف يمكن أن يتصور
انسان عاقل له لقل رؤية
سياسية أو اقتصادية أن
إسرائيل بكل امكانياتها المتاحة
داخلها وخارجها تهدف خيرا
للعرب أو أمن المنطقة.. إن قراءة
التاريخ تحتاج إلى إعادة
للتأكيد على أن الصهيونية
العملية التي أرزت إسرائيل في
قلب العالم العربي تهدف
وتسعى إلى استواء العرب
والمسيطرة على فلسطين
شعوبها وحاولت إسرائيل
بأسلوب الحرب ولم تنجح في
فرض أرادتها أو رغباتها
على السور في طريقها وعلى
تengahها.. وكان السلام مذبذبا
إلى تلك المسحة طريق إبداء
رغبتها في السلام وعدم
الحرب.. يكون للقبيل الطاعة
والخضوع عن طريق الاقتصاد
واستقطاب الدول العربية في
كيان الاقتصادي الجديد يسمى
الشرق الأوسط تكون إسرائيل
قاعته ومركزه وبقي الدول
العربية تدور في فلكه وتبني

سياساتها الاقتصادية على ما
تصفه وما تراه وما يقدم
مصلحتها بالترجيح الأولى..
والعقبة الوحيدة في ذلك.. هي
مصر فلو استطاعت أن تتحول
مصر أو تصيرها الضمنت
لتضمها باقي الدول العربية
إليها وهذا ما حدث بالفعل.
وتهاطلت الدول العربية في
صورة غير مسبقة إلى عقد
للعاهات والاتفاقيات
السياسية والاقتصادية مع
إسرائيل وفتح الأسواق
لمنتجاتها وتدفق خبراتها في
كل المجالات وبنات العجلة في
الموانئ يكسبون هم الكثير
ويبقى لنا الطقات.. وتأكيد ذلك
ما تلوح به إسرائيل من تنفيذ
ليهود اتفاقيات السلام مع ما
يقدمه العرب من تطبيع
وإندماج وإزالة الحواجز أمام
المنتجات والخبرات القائمة من
إسرائيل.

علينا أن نلهم ونحكي ولا نقع
مرة أخرى في الاتياد الأعمى
لقولة العجلة فسوف نغلق
عليها إلى بيلقته، ونحور في
فلك الغرب ممثلا في إسرائيل
ومن يدعمها والحل الوحيد -
في رأيي - قوة العرب المتبقة
والسياسة حكاهم العرب في
استثمار ثرواتهم والاستفادة

من الخبرات التي لديهم لصالح
مجتمعاتهم.. فللسوق العربية
قادرة أن قامت أو استمرت على
الفاء كل الدعاوى الأخرى التي
لا تفرز لنا سوى المزيد من
التبعية.

د. أحمد يحيى عبد الحميد

كلية التربية بالسويس



المصدر : الأخبــــــــــــــــار

النشر والذخايات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٤٣

الاقتصاد .. هل يكون السبيل للصحوه العربية؟

مواجهة ساخنة «حول السوق العربية المشتركة» و«مجلس الأعمال اجماع عربي على ريادة مصر لمسيرة التنمية والسلام

رسالة الزائن



فاتن
عيد
الرازق

لشبان كرام ونجاح الشوق العربية المشتركة واقع هذه التطورات لتكامل الاقتصادي وتحسين التجارة ثم إزالة العراقيل للمركبة لاقامة الاتحاد الجمركي على ان تكون منطقة تجارة الحرة في مرحلة الوصول الي السوق المشتركة.

ومن الشبان العربي في مجال التشجيع وبناء العربي في أحد من أكبر التنمية في الوطن العربي بول الهنوس لساميل عثمان أمين عام جمعية رجال الأعمال للصوبين ونائب رئيس اتحاد اللائحين العرب ان حجم أعمال عمليات البناء والتشييد التي تتم سنوياً بالمنطقة تبلغ ٧٠ ملياد دولار وتقوم شركات للقرارات العربية بتنفيذ ٩٠٪ فقط منها

ويتم تنفيذ باقي الاعمال بواسطة الشركات الأجنبية.

واكد ان اتحاد اللائحين العرب نجح في تطوير قواعده لضمان في مجال الاشتباث ولكن المطلوب من شركات القارات العربية التنسيق فيما بينها وتحسين التكامل الذي يملها لتنفيذ حجم عمليات اكبر

هئية للنموك

وفي هئية أمين للتشبيك على عتدائ هتية أمين عام اتحاد المصارف العربية بالشار هتية عربية تضم جميع البنوك وتهدف الي تشبيك العمل وتيسير انسياب الاموال العربية مشيراً الى ان عام ٩١ شهد زيادة ملحوظة في حجم المراتع بالبنوك العربية كما شهد نمو واستقراراً مبرها مشيراً الى ان هناك تطلعات شتف وانسبة الي البنوك العربية اعها خشت اقرب الي الوسائل التكنولوجية الحديثة والادارة بالانسياب للتقنية مسيطرة بعض البنوك العربية على اسواق اللال

كانت مبادرة جمعية رجال الأعمال المصريين بالدعوة لعقد أول ملتقى لجمعية الأعمال العربى. لى الدعوة ٥٠٠ رجل أعمال وضيفر اقتصادى عربى كانت الفكارهم تنور حول معطيات زمن جديد نبتعد فيه عن الشعارات القديمة ونؤمن بان قطار السلام والتنمية لنبدأ ان يخطلق بالقصى سرعته على مدى ٣ أيام عقد الملتقى بالعاصمة الأردنية عمان والأخبار تقدم في هذا التحقيق صورة من قريب

في التتاليات الاقتصادية واكد سعيد الطويل على ضرورة ازالة المعوقات التي تحول دون انسياب تبادل السلع والخدمات خاصة ان التجارة العربية البينية سجلت خلال عام ١٩٩٦ ٨٪ نقص من حجم التجارة العربية مع دول العالم. وطالب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كل دولة عربية بإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بذكر متناظر وتبليز الضمانات لجذب رؤوس الأموال العالمية.

لما عن دور القطاع الخاص العربي في المرحلة الحالية بالنظر ليرى حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال العربى ان رجال الأعمال العرب قادرون على النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ولكن لابد من إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية بين البيت العربي

بهدف إعادة تأهيله وتبني الأساليب الحديثة في الإنتاج والتصدير.

مواجهة ساخنة

وحجتها طرح موضوع السوق العربية المشتركة امام المثلث اثنى مواجهة ساخنة بين اعضاء الوفود المشاركة من الخبراء ورجال الأعمال ما بين مؤيد ومعارض والتهب الحوار

وعنا فقط الحديث الدكتور ابراهيم حمن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجب ان يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة للتنفيذ

ظهرت بوادر نجاح التلقى العربي منذ الساعات الأولى لانتقاله فكان لحضور الملك حسين عامل الأردن للجلسة الانتاحية والملكة التي القاما أكبر الأثر في تشجيع المشاركين دعا الملك حسين الى قيام ثورة عربية يضاء للضياء على كل اسباب الفسيف والفساد التي عانت منها الدول العربية في الماضي مشيراً الى ان هناك فتاعة تامة بان يؤخذ القطاع الخاص عمليات التنمية في النطقة

تكتل واحد

وعنما بدأ الدكتور عصمت عبد الجهد الى تجميع الفدرات الاقتصادية العربية في تكتل واحد قوى وقادر على خدمة النهضة العربية العليا واكد ان القطاع العربى والمستثمرين هم فاعلة التنمية العربية موجد فاعلة الانشطة الفكرية بقصر الثقافة بمدينة الحسين للشباب حيث اقرب التلقى بالتمسيق الحاد.

واكد الدكتور عصمت عيولجيد ان التناحر الاقتصادي في النطقة مرتبط بتحقيق السلام واننا نتطلع في مستقبل افضل دون هتية طرف على طرف آخر. ودا للملتقى العربي لجمعية الأعمال في مناقشة الموضوعات المطروحة امامه

العات جديدة

حول التناحر العربي. العربي المترح سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وضع اليات جديدة للعمل العربي المشترك لتواكب مع الظروف الحالية مع ضرورة إعادة النظر



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيث يتحكم في ٨٠٪ من حجم أعمال السوق المالي العربي ١٠ بنوك فقط

الاقتصاد الفلسطيني

كان لقضية دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني جانب من مناقشات للتلقي حيث أكد المهندس طاهر هشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال العربيين على ضرورة فتح قنوات للتعاون للكشف مع رجال الأعمال الفلسطينيين وتجارب العرب في القدس والضفة الغربية وبغزة بهدف إحلال للتنجيات العربية محل للتنجيات الأجنبية والحد من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

العرب والإتفاقيات

وحول التفاوض الاقتصادي العربي في ظل عوالة الاقتصاد يقول الدكتور حاتم بيلالي الأمين العام التنفيذي للجنة

الاقتصادية والاجتماعية : 'يرى أسياً' والاسكراء التابعة للأمم المتحدة. إن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات متعدد وتوقع فإذا لم تتوافر العوامل الحقيقية لتلك التعاون تظل الاتفاقيات حبرا على ورق فقد وقعت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي على العشرات من اتفاقيات التعاون الاقتصادي وللشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية في الوقت الذي تنفذ فيه اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة والمنظمات العالمية أو المجموعة الأوروبية حاليا مما يؤدي إلى توحيد أوضاع النشاط الاقتصادي العربي وفقا لمعايير ذاتي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية وكنتيجة لاتزام الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وإوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية

وأكد أنه إذا كانت الظروف غير مواتية في الوقت الحالي لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية فلا ليل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة

مصر - الوياند

أما عن أهمية التلقي العربي اجتماع الأعمال ليقول المهندس حسن الشافعي عضو وفد رجال الأعمال المصريين المشارك في التلقي أن عقد مثل هذه اللقاءات يمثل أهمية كبيرة حيث يتم تبادل الخبرات والتفاهل بين المهتمين بالشئون الاقتصادية مما يؤدي إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه مجتمع الأعمال واقتراح السبل التي تنمي التعاون الاقتصادي المشترك وعدم ملأني عمان بكرة جيدة ينبغي متابعتها كما يعد بداية لعهد جديد من انطلاق القطاع الخاص في الوطن العربي.

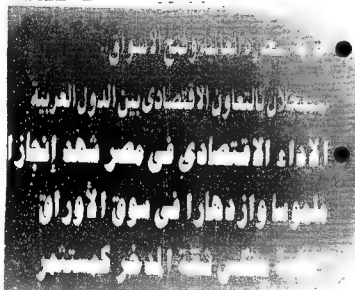
وفي البداية كان الوفد المصري فخورا عندما لاذ المشاركون في التلقي من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال في الوطن العربي من تقديمهم بالقرى التي تقوم به مصر من أجل السلام والتنمية ليس فقط على المستوى الحكومي ولكن على مستوى القطاع الخاص حيث عبر المشاركون عن إعجابهم بخروج رجال الأعمال المصريين ومشاركتهم في صنع القرارات الاقتصادية في مصر ويجهودهم من أجل التعاون الاقتصادي العربي فالتقنية الاقتصادية في المنطقة في إحدى ركائز السلام الأساسية.



المصدر: الأهرام

للتشبع والخدمة الصحافة والاعلامات التاريخ: ١٩٩٧/ ٧/ ٢٥
الدكتور حازم الببلاوي الأمين التنفيذي «للأسكوا» - «الأهرام»:

الاقتصاد العربي يتجه نحو الإصلاح والبلدان العربية مصممة على «الخصخصة»



تجسدا ملحوظا خاصا لوعت مقارنتها
والاقتصادات عربية او غير عربية
«الأسكوا» المبيعة والنور
في البداية نود ان نشعر على ملحة
والأسكوا والنور الذي تقوم به
الجنة الاقتصادية لغربي اسيا جز، من
الامانة العامة للأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٧٢
لتحل محل مكتب الأمم المتحدة للشؤون
الاقتصادية والاجتماعية في بيروت وفي عام
١٩٧٤ باشرت الاسكوا عملها في مقرها الدائم
ببيروت والذي اضطرت ان تنتقل منه الى بغداد
نظرا للاوضاع السياسية والامنية في لبنان ابان
الحرب الامنية. وفي عام ١٩٨٥ حدث تغيير على
اسم اللجنة لتصبح «الجنة الاقتصادية
والاجتماعية لبلدان غرب اسيا». وينتظر في العام
القادم ان تنتقل اللجنة الى مقرها الدائم
بالمملكة اللبنانية بيروت وهناك الآن خواتم مع
الحكومة اللبنانية لتنفيذ ذلك.

وتقوم الاسكوا بعدد من الوظائف الهامة منها:
تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق
التعاون والتكامل على المستويين الاقليمي ودون
الاقليمي وتعمل بصفة رئيسة للجنة الرئيسية العام
للجنة الاقتصادية والاجتماعية ضمن مظلة

في احد الاحياء الواقعة «الشمسية»
بمدينة عمان يقع المقر المؤقت للجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا
والعسرونة بمصطاح «الأسكوا» ورغم
الوظائف الكبيرة التي تقوم بها اللجنة الا
ان الكثيرين في عالمنا العربي يجهلون
الكثير عن تلك اللجنة. مع ملاحظة ان
اعضاء الاسكوا حتى الآن كلهم من الدول
العربية. وحوارنا اليوم مع الأمين
التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي اسيا لاتعود اهميته فقط في
التعرف على «الأسكوا» بقدر الوقوف ضد
رؤية تلك اللجنة للاوضاع الاقتصادية
العربية كما هي الآن بالإضافة الى
استشراف مستقبل العمل الاقتصادي
لغربي ولان محاورنا كان يشغل منصب
رئيس البنك المصري للتنمية الصناعية
بالإضافة الى انه خبير اقتصادي بارز كان
أبدا وان يشارك الحديث الى تقديم أداء
الاقتصاد المصري كما هو حاصل الآن الذي
يقول عنه الدكتور، حالة «الاعلاوي» انه حقق



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/ ١/ ٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل من بين التحديات الهائلة التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاقتصادات الاكثرت تنوعا على حد سواء ، هو الارتفاع النسبي في معدلات البطالة ذلك ان التقدم الذي احرزته المنطقة في تخفيض معدلات البطالة كان بطيئا . اما معدلات التضخم في معظم دول الاسكوا ، فليس من المتوقع ان تشهد اي تغير كبير عن مستوياتها في عام ١٩٩٦ والتي كانت

مقبولة نسبيا . ولكن من المحتمل ان تتخضع انخفاضا ملحوظا في كل من مصر ، العراق ، سوريا ، اليمن .

فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي ، واصل كثير من دول الاسكوا اجراءات الاصلاح خلال عام ١٩٩٦ واصلت اجراءات جديدة ويصف هذا بالذات على مصر ، والازن وموريتانيا واليمن من بين الاقتصادات الاكثرت تنوعا . وعلى عمارن والبحرين والكويت من دول مجلس التعاون الخليجي وقد تسهلت عملية الاصلاح الاقتصادي عموما ببطيحي سياسات تقنية وضريبية جذرية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات ومن قوانين جديدة لادخار الاسراع في تطبيق الخصخصة . كما شنت قوانين جديدة للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي والمجلى .

لكن تظل هناك عوامل معقدة للتمو كان لها تأثير في بلدان المنطقة فقد زالت هذه العوامل من الاحصاس بعدم الاستقرار السياسي وكان لها اثر على النمو الاقتصادي ، والسياسي في الاقتصادات الاكثرت تنوعا ومن ابرز هذه العوامل عدم احرار تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط واستمرار القصف على الحدود الامريالاية اللبنانية . كما ان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق لم يكن لها تأثير محسوس بين النمو الاقتصادي والتوظيف للعراق بل كذلك بالنسبة للاقتصاد ، من الاسكوا الذين تربطهم روابط تجارية قوية لاسيما الازن .

التعاون الاقتصادي العربي والديمقراطية السياسية في ظل التحديات التي تواجهها عالمنا حري ، يتجدد الآن وبوفرة الحديث حول حقمية اتصان وقيام السوق العربية المشتركة من موقمكم كامين للجنة الاقتصادية لغربي اسيا بحرف عن كل اعصافها حتى الآن من الدول العربية كيف ترون التعاون العربي ومن ندخل القرن الـ ٢١ ؟

إذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الاقتصادي العربي والمستقبل ، لعلنا نتصور ان هناك اربع نقاط اساسية علينا ان نهتم بها جيدا واستطيع ان اخط في الاتي

الامم المتحدة بالنسبة لمنطقة غربي اسيا . كما تقوم باعداد وتعزيز لشبكة ومشاورات للمعونة الفنية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة واولوياتها . بالإضافة الى ماذا ذلك تقوم اللجنة بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء ، وترعى حالات العمل التجريبية والتعاون والحلقات الدراسية هذا بجانب وضع وتطوير قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات التي تتصل بعمل الاسكوا .

وتسطع الاسكوا بانشطتها الفنية المتخصصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال شعبها الفنية ومستشاريها الاكاديميين وهذه الشعب الفنية هي شعبة الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة وشعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها ، وشعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها ، وشعبة القضايا والسياسات القطاعية وشعبة الاحصاء .

الواقع الاقتصادي العربي الآن

على ضوء الواقع الاقتصادي التي شهدنا العام الماضي . ما هو تصوركم للارتفاع الاقتصادي حاليا لمنطقة الاسكوا خلال العام الحالي ؟

■ امامنا سيناريو تقول مشاهدته انه من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧ ، بمعدل ٢.٧ ٪ وهو يقل عن معدل النمو الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٦ ويبلغ ٤.٣ ٪ . وعلى العموم المعدل المتوقع للعام الحالي لا شك انه اعلى كثيرا مقارنة بالمعدل الذي تحقق عام ١٩٩٥ ويصل الى ٢.١ ٪ في نفس السياق متوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بنسبة ٢.٢ ٪ بينما نتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الاقتصادات الاكثرت تنوعا مجتمعة بنسبة ٢.٥ ٪ . ووصفة عامة نستطيع ان نقول ان الوضع الاقتصادي للمنطقة سوف يتأثر تقريبا كثيرا بمرور اربع من : للتغير في أسعار النفط العالمية ، نتائج الاصلاحات الاقتصادية في الدول الاعضاء ، تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط ، واخيرا عودة النفط العراقي الى اسواق النفط العالمية بـ ربح الحظ الذي نلخصه الامم المتحدة على العراق .

فمن المتوقع ان تشهد اسعار النفط انخفاضها طفيفا خلال عام ١٩٩٧ الى ما يقل عن ٢٠ دولار ، للبرميل الواحد وهو السعر للسجل في عام ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك من المتوقع ان تتخضع فواتير لزيان التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي . اذا قوروت بمستوياتها في عام ١٩٩٦ . والواقع ان نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي مسوف تزداد في دول مجلس التعاون الخليجي لتي سالت تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط لتحويل الاتفاق الحكومي وفي نفس الوقت فإن نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في دول الاقتصادات الاكثرت تنوعا سوف تزداد انخفاضا عما كانت عليه في عام ١٩٩٦



الصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧ / ١ / ٢٥

ولها شارات على الأتباء من خطوات الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الأتباء أيضا مايكل من مصر صارت بحكم الاتجار الحاصل الآن تونجا ومثلا يمكن ان يخذل من وجهة نظركم كامين اللجنة الاقتصادية لبلدان غرب اسيا مايو تنعيمك للإصلاح الاقتصادي في مصر خاصة انها عضو في الأسكوا.

لثلاث ان مصر عام ١٩٩٦ حققت انجازا ملموسا في ادائها الاقتصادي. فالياتات تحول ان مصر حققت معدل نمو يتدور من ٥٪ وتعدوا ٧٤.٩ وتوقع ان يصل هذا المعدل الى ٥.٥. العام الحالي في نفس الوقت نجد المؤشرات الاقتصادية الاساسية معقولة فالتضخم وصل الى ٢٧ وهو انجاز كبير خاصة لقرائنه بمصر منذ خمسة عشر عاما. صحيح ان البطالة مازالت تشكل مشكلة الا ان معدلها معقولة أيضا سعر الصرف نراه مستقرا. ميران والخدمات وإن كان مازال مرجحا الا انه حدث به بعض التراجع. الاحتياطي النقدي نراه يزيد باستمرار وعلينا لآخر المعلومات والبيانات لعام ١٩٩٦ وصل هذا الاحتياطي الى اكثر من ١٩ مليار دولار.

ويمكن القول ان الطهي الاساسي الذي انجزته مصر يتلخص في انه: نجحت في تحقيق المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي المتعلق بالهياكل النقدية والمالي. يعني انها شكتت من تحقيق الاصلاحات الهيكلية الاساسية وذلك بتحويل النظم القانونية والتشريعية. والاسراع في عمليات الخصخصة ويزداد سوق المال يتسم بالحيوية. كل هذا كان من شأنه ان يعطي صورة جيدة للاقتصاد المصري لدى المستثمرين في الداخل والخارج على حد سواء. كما اعلنت صورة الاقتصاد المصري مكانة متميزة لدى المؤسسات الدولية وفي الازساط المالية أيضا ويظهر ذلك بشكل واضح في ازدياد سوق الوراق المالية المصرية الذي يعكس بدوره ثقة المستثمر بيد اننا نجد الآن العديد من الصناديق المالية من خارج مصر تدب للاستثمار في الوراق المالية. وعلى امل الى القول بان هناك ثقة متنامية في الاقتصاد المصري ومستقبله. واخص الى ان نجاح اقتصادي دولة مرتبط بعوامل كثيرة منها بالدولة الاولى. الاقتصاد العيني يعني وجود بنية اساسية ونشاط انتاجي وتوافر الموارد المناسبة سواء البشرية او المالية كذلك وجود أنظمة ومؤسسات فعالة وقادرة على ادارة النشاط الاقتصادي ولكن هذا لا يقلل من اهمية العناصر التي سبق الاشارة اليها كصورة الاقتصاد وبسمته لدى الآخرين تلك مسألة مهمة وجديرة بيد ان العديد من البلدان تنفق الكثير من اجل تمسين صورتها امام المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى في العالم. وفي اعتقادى ان النجاح الكبير للسياسة الاقتصادية المصرية هو انها خلقت انظيما لاجابة الابرار على الاقتصاد المصري للثقة والتنازل

اما اذا قلنا ان مصر صارت نموها فهذا يعود الى انها اتبعت سياسة التفرج مع الامصار على تبني الاصلاح الاقتصادي كذلك من التوقع ان تسير الخصخصة في مصر بمعدلات سريعة في عام ١٩٩٧ وان يعاظم الدور الذي يتأهه القطاع الخاص في الاقتصاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اولا انه في ظل عولة الاقتصاد كانه لتكان اقتصاد غير تنافسي. فالقول وخاصة الدول الصغرى ليس امامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي بل عليها ان تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات الكفاءة والرشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للاخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنفدي وتوليد مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة. ولايتطلب الامر مجرد اخذ بالخصخصة وتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات التنموية في وجود نظام قانوني واضح وسليم. ومكاشفة كاملة وتزوير له الهيئات والمطويات السليمة والرقابة على الاسواق وسلامة المواصبات ومنع احتكارات. مع صلاحية ان لخير النظم الاقتصادية السليم ان يتفر له انجاز مالم يتوافر قدر من المدة الاجتماعية وحماية الفساد.

ثانيا. ان التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعقد فاذا لم تتوافر للهيئات الحقيقية لتلك التعاون تلك الاتفاقات حبرا على ورق. وقد اعلنت تونجنا في هذا المجال ان اندام الازمة السياسية كان دائما الصخرة التي تعطلت عليها محاولات التقرب والتعاون الاقتصادي العربي.

ثالثا. ان نجاح التعاون الاقتصادي لما هو رهن الى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية في الدول العربية. فاذا كانت اوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف قرن فاننا يرجع ذلك الى ان الوحدة الأوروبية انما فتحت فقط لتلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. فالتعاون الاقتصادي يقتضي لاحقا للإصلاح السياسي في الدول العربية انهم ديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية. هو الخطوة الاولى للتعاون الاقتصادي العربي. رابعا. ان العديد من الاتفاقيات والاتفاقات التولية التي تمليها دول المنطقة لما في اطار

اتفاقية الجات ومنظمة للتجارة العالمية. وما في اطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية هذه الاتفاقيات سوف توجده الى حد بعيد اوضاع انضباط اقتصادي في الدول العربية وفقا للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية والاقليمية وحيث يتولى الامر وتنازل شروط مباشرة الانضباط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كتنسيق الالتزام هذه الدول بفتح اسواقها وتحديد شروط وازداع انضباط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير لتجارة المالية. وذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي. ما قلنا فيه جوده التعاون بين هذه الدول.

مصر الاقتصادية والتجارية والنموذج هناك انباء. تتنازل سواء من داخل المنطقة العربية او من المنظمات الاقتصادية الدولية تنقيد ان مصر حققت تقدما ملموسا في ادائها الاقتصادي.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢٥ - ١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجرى الحوار :

سيد عبد المجيد

التجاري بنسبة ١٧٪ إذ بلغ ٩.٢ مليار دولار. فكل هذا ينبغي التنبؤ به انطلاقاً من الصناعات التحويلية وقبل هذا الحقل في صناعات مكونات الإنتاج Composites في الصناعة الحديثة يصعب على الدول الصغيرة أن تخصص في صناعات السلع نهائية الصنع. وإنما دورها الأساسي ينحصر في صناعات مكونات الإنتاج.

تتمتع الصناعات والإسكوا

قبل منصب الأمين التنفيذي للإسكوا كنتم تشغلون منصب رئيس بنك تنمية الصادرات في مصر. فهل تترك عملك الحالي بتجربتك في تنمية الصادرات

البنك له أهداف محددة وهو تحقيق عدد من النتائج المالية والوصول إلى هذه النتائج لابد من وجود تمويل جيد. بمعنى أن نجاح أي مؤسسة لا يعود فقط لنجاح المنتج وإنما في كيفية أن يصل هذا المنتج إلى المستهلك المناسب. وبما أن تلبية الاحتياجات التنموية للإسكوا كان على التصرف أولاً على الأشياء الحقيقية للمنطقة ومن هو الذي يستفيد من الإنتاج وهكذا نظرت إلى اللجنة كمنهج وفيما هو القويمة تكمن في وصول منتجاتها من أبحاث ومشتريات ومشتريات للمستهلك. والمستهلك هنا يمكن أن تكون دولة أو منطقة أو مؤسسات أو أفراد الشيء الثاني الذي استقبلته من خلال عملي كوكيل لبنك تنمية الصادرات وحالات تطبيقه هنا في الإسكوا تمثل في الالتفات إلى رأس مال أي مؤسسة ليس فيما يقع فيها فقط وإنما في العاملين بها. ولهذا سمعنا أن الحقن من التجانس والتكامل مع جميع العاملين على اعتبار أنهم القوة الحقيقية للمنظمة. الشيء الثالث الذي أريد أن أشير إليه هنا أن هناك أيضاً فرصة للتجسين قبل وصوله إلى المستهلك ولكن إلى التوسيع والتكامل. وليس هناك ضرر في أن يتولى الإسكوا شيئاً خاصاً فدمجته أن يضيف إلى هذا الشيء.

البداية، وإن تستمر السوق المالية المصرية في اجتذاب المزيد من المستثمرين الأجانب وقد كانت هذه السوق ناجحة للغاية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٦ فسيحت ارتفاعاً في متوسط سعر القيمة السوقية إلى العائد المسهم بلغ ٧١٪ قرب نهاية ١٩٩٦. وجدير بالذكر أن هذا المتوسط في سوق المال المصرية يعد من أكثرها ارتفاعاً بين الأسواق الجديدة. حيث يصل هذا المتوسط في تركيا إلى ٢٢٠٪ وفي جنوب أفريقيا إلى ٢٢٪ وفي لبنان إلى حوالي ٢٤٪.

مواطن الضعف في مسيرة الإصلاح

أما أشيرتم إليه ربما يمثل الأثر العام للاقتصاد المصري. وتساؤلنا الآن سينصب على بعض مواطن الضعف في الصورة الكلية للاقتصاد المصري. فما هي من وجهة نظركم ؟؟

بداية نقول أن ملاحظتي ليس هو كل ما نتمناه للاقتصاد المصري. ولكن معناه أننا نسير في الاتجاه الصحيح وأن مؤشر السوق قد بدأ وهو يتجه إلى أعلى ويقتضي هذا أن ننسى عدد من المشاكل التي تحتاج إلى علاج .. بعضها هيكلية يحتاج علاجاً على مدة طويلة كالمشكلة السكانية التي ترتبط بدورها بعدد من المشاكل الفرعية كالتردد والعمالة وهنا نشير إلى أنه لا يمكن ضبط النمو الكمي ولكن لابد من العمل على تحسين الجودة وتوسيع الكفاءة. وهذا لن يأتي إلا جالاً، لأن برامج تعليمية وتحسينية. أما عن مواطن الضعف في الاقتصاد المصري. فأقول إن أبرزها يمثل في قطاع التصنيع فهو ما زال حسيباً بالنسبة لحجم الاقتصاد المصري فلم يعد مقبولاً أن تنتقل مصر قسرياً من دول التصنيع إلى دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الخصائص والسماتيات والتصنيعيات من دولة تطلب على صادراتها القليل إلى عقد التصنيعيات حيث يطلب على صادراتها البترول. معنى خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ انخفضت الصادرات المصرية من ٤٩٥٧ مليون دولار إلى ٤٩٢٢ مليون دولار أي بنسبة ٧٢٪. وكان من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك تناقص الصادرات غير النفطية التي انخفضت من ٢.٨ مليار دولار إلى ٢.٤ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بدوره إلى الصعوبات التي واجهتها صناعات النسيج وهي من الصناعات الهامة. في المقابل زادت الواردات لتصل إلى ١٢.٨٨ مليار دولار بنسبة ٨٪. وكانت النتيجة اتساع العجز في الميزان.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

مساعدة وزير الخارجية في حوار صريح مع الأهرام

اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

السوق العربية المشتركة تأتي كمرحلة ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة أولاً ثم الاتحاد الجمركي بين البلدان العربية



مؤيد سمير

سلك الشرق الأوسط ثمرة للسلام ويرتبط به
ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحاد

مستجد من التحولات العربية
وتلك الموجودة على الساحة الدولية
الأمريكي ولكن ما هو التطور العربي تلك
التحولات الدولية في إطار استراتيجية
الأمم المتحدة الاقتصادية؟

مسألة وزير الخارجية أو طبق هذا الأمر
من منظور عربي نجد أن هناك داخل الدولة
العربية متغيرات عامة للطلاب على الساحة
الاجتماعية بين التحولات العربية وتلك الموجودة
على الساحة الدولية بمسألة العلاقات
العربية هناك برامج إصلاح اقتصادي
عميق. يجري تنفيذها في معظم الدول
العربية والأصلاح الاقتصادية في نظم
برامج للتصميم سياسات ولها دور برامج
تجريب في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يلزم
للملكة الاقتصادية لتحقيق نقلة قدرات
التنافسية في مجالات تقنية وميد أوسع
الفرز بما يحقق أفضل تكافؤ استخدام
هذه الموارد وأجلا يشهد الاقتصاد في
وضع أكثر قدرة على التنافسية نتيجة هذا
أنتا نلاحظ مرحلة جديدة تنتقل إليها من
مرحلة الاقتصاديات القارية التقليدية إلى
مرحلة الاقتصادات الحديثة في هذا الاتجاه
لنلاحظ أيضا أن تلك الدول العربية
في مرحلة مهمة من التنمية وبرامج
مختلفة مما يشهدنا اليوم في مواجهة تغير
مع هذا وهو أن الاقتصادات العربية

المنشآت الاقتصادية
الخاصة بالدول العربية
المنهض سببا كافيا
لجسم تكثف شترق
أوسط مع إسرائيل

سلك الشرق الأوسط ثمرة للسلام ويرتبط به
ولن يؤثر على مؤسسات التمويل الحاد

بمطبات مختلفة النظام التجاري العالمي
الذي لم يعد مقصورا على الفكر التقليدي
الذي كان يتعامل مع التجارة من منظور
السلم فالآن نتحدث عن نظام تجاري
يشمل الخدمات والمالية الفكرية
والاستثمار، لو وضعت هذا التغيير
التاريخي في محطات نظام التجاري
الدولي بحيث تكون الشرة للعالمية
والاقتصادية التي اختبرت كل الحدود
مهما فتحت أن توافر بمسائله، كالمالية
تغيرات هذه التحولات الدولية ومن ثم
يتبين أن تواجد هذا التغير بأن تصبح
عالميا إصلاحا أو إصلاحا في النظام
الاقتصادي العالمي والذي يربط بدوره
أن نتحدث عن وضع التغير في وضع
الحدود. هذا يتطلب إلى أن هذا التغير
أيس مقصورا على الدول العربية أو القارية
ولكن عرض نفسه على العالم كله في ظل
مناقشة غير مسبوقه. أغتبت بديتها
بدراسة يوضو من إنشاء الحرب
الباردة. والنتيجة أن هذه التحولات الأوت
ظاهرة متميزتين ظاهرة التوكيد أي
اصبحت كل التحولات الدولية تتحرك في
العالم كله متخلفة كل القرون. والظاهرة
الأخرى هي التكتلات الاقتصادية والتي
اصبحت تمثل خط الفساح الأول في
مواجهة التحديات الدولية ويقدم القدرة
تنافسية لمجموعات الدول التي تشكل نيبا
بينها هذه التكتلات.

أسئلة كثيرة برزت إلى الساحة العربية
والاقتصادية خلال الفترة القارية الماضية وذلك
في ضوء المستجدات الاقتصادية والعالمية
الاقتصادية والمالية. فبالأمر موضح
إنشاء منطقة التجارة الحرة والتي أعلن
فيها مضمون عن الاستعداد لهذه بتقدير
خطوات العمل العربي المشترك خلال
الفترة القادمة وأعلن تحديا السوق العربية
للتجارة 1994 مل سياتي إنشاء منطقة التجارة
الحرة قبل إنشاء السوق الموحدة وكيفية
ويعمل تأثير ذلك على احتمالات قيام تكتل
شرق أوسطي يضم جميع الأطراف في
الاستقرار وإذا كان هناك اقتراب الأوساط
والذي أعلن عن اتخاذ الخطوات التنفيذية
لبدء عمله خلال السنوات الخمس القادمة
من أحد أوجه التعاون الاقتصادي، فما هو
تأثير مثل هذا التعاون على مؤسسات
التجارة المالية والمؤسسات العربية ولعل
العربي الاقتصادي المشترك في حوار
للأمرام مع السفير روج سعد مساعد
وزير الخارجية برحنا عليه تلك
التمثلات. حيث أعلن أن هناك لجانا
في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية
لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وأكد
أن السوق العربية المشتركة. تأتي كمرحلة
ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة حرة أولاً ثم
الاتحاد الجمركي بين البلدان العربية. قال
مساعد وزير الخارجية في الإضرار
الاقتصادية الحالية للدول العربية لتتجه
سببا كافيا لسمك تكتل شرق أوسطي مع
إسرائيل

وأعلن أن هناك الشرق الأوسط هو شرة
للسلام ويؤيد به أن يركز على مؤسسات
التجارة الحالية. وقال أننا نستهدف
فوصول لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية
تتألف من 14 دولة. ثمرة بين الاتحاد
الأوروبي والدول العربية مجتمعة وهذا هو
نفس الدور

الأمم المتحدة سبباً للسفير ماهر موضح
إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من التغير
العام من المستجدات الدولية جاهلاً
مسألة وزير الخارجية لقد أتى فكرنا
في إسحق كادوني. أن التوجه نحو إنشاء
منطقة تجارة حرة عربية مسألة يمكن
بشكل ملموس الانتقال بها من الفعالي إلى
التنفيذ العملي. إن هناك مجموعة من
الحوال التي ترجع هذا إلى مجموعة مراجع
الاستناد على المستوى الدولي النظام
التجاري كما هو موضح من مايو ١٩٩٥ إلى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة في تاريخ للتغيرات الاقتصادية للشروق
 الأوسط يطرع منهجهم وإسحق للتعاون
 الاقليمي هو أنه تعاون يجمع بين الأطراف
 في المنطقة دون الالتزام مسبقا بأطراف
 بذاتها، وإن للتعاون العربي هو تعاون
 اقليمي ويتفق مع مفهوم السلام.

**دراسات لإنشاء منطقة التجارة الحرة
 الأورام** رابن، موجع إنشاء منطقة تجارية الحرة
 والسوق العربية من التغيرات اسلقة؟
 مساعد وزير الخارجية مجلس الجامعة
 العربية يضم الآن باعده دراسات مكلفة في
 إطار التمهيد لهذه خطوات عملية إنشاء
 منطقة تجارة حرة عربية خلال الفترة
 القريبة القادمة وهناك اجتماع في المجلس
 الاقتصادي والاجتماعي لتبني لائحة العربية
 سيتم فيه طرح دراسات الخاصة بمنطقة
 التجارة.

الأورام : والسوق المشتركة أين موقعها من
 خطة العمل المشترك ؟
 مساعد وزير الخارجية : السوق العربية
 ستأتي من خلال مراحل متعرجة ولا يمكن
 التفتير عليها فبداية سيتم إنشاء منطقة تجارة
 حرة بينها الاتحاد الجبركي وبنيها السوق
 المشتركة ضمن تتحرك الآن في هذا الإطار
 خلافا لما نأخذ من تقارير عميدة للتجارة
 الدولية لخط ١٠ مسبقا في ١٩٩٦.

الأورام : ولكتنا كذا كذا ؟
 مساعد وزير الخارجية : نعم ولكتنا لم
 نأخذ شيئا من قول العربية نتكلم مقدما
 مقومين أساسيين مقوما سلبيا يجمع بين
 الدول العربية والتي تمثل محصلة كل
 العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية
 التي تجعل من تقدم السيليس أمرا يتكبد
 جائزا والقيود الاقتصادية
 لا هناك للقيود الاقتصادية
 والاقتصادية للشروق الأوسط

الأورام : ولكن ماذا عن الشرق الأوسط في
 إطار مقترحات السلام للسقط ؟
 مساعد وزير الخارجية اليوم للناس
 تحدث عن الشرق الأوسط وكذا شرق وأقاليم
 .. أنني لا أقدم هل هي تكتل اقليمي أو
 سوق أو علاقات تجارية بين الأطراف
 الأمر غير محدد . ولكن ما ينبغي هذا
 التعبير أنها علاقات جديدة جعلتها تنبع من
 أنه يدخلها طرف جديد وهو إسرائيل -
 ولكن هل تلك اليوم للقيود السياسية
 والاقتصادية السوق الشرق الأوسط (١)
 سياسيا لرد يفتني إلى قيام أي إطار
 قانوني للاتصال بين الدول العربية .
 وإسرائيل مرتبطة بالشرط الرئيسي الذي
 حددناه ويحدد للجمعية الأولى بتحقيق
 السلام الشامل (٢) اقتصاديا لا اعتد أن
 هناك اقتصاديا عربيا أو إسرائيليا يزعم أن
 التركية القديمة للهيكل في المنطقة تسمح
 بأن تتخذ اليوم قرارا بإنشاء أي تكتل
 اقتصادي .

(١) لأن هناك اختلافا ولنفسها في
 الهيكل الاقتصادي

أصبحت تتسم بالفتح وأيسر تكتلين من
 ناحية أخرى هناك قطاع الخامس هذا
 القطاع وإن كان دورة مازال في مرحلة
 التكوين إلا أنه هو للزعم الأساسي لكي
 يساهم في عملية التنمية وفي إقامة تعاون
 اقتصادي عربي تحكمه للمصالح والحدود
 والانسداد وأيسر نقط الثورات.

أمر آخر مهم جدا هو أن هناك طريقا
 سياسيا في المنطقة تجعل من تعاون
 العربي أمرا ممكنا من الناحية العملية وهو
 نتيجة من الدول العربية كانت أطرافا
 مباشرة أو غير مباشرة في الصراع العربي
 الإسرائيلي هذا الصراع أدى إلى تجميد
 حل الكثير من المشاكل في الدول العربية
 ومن بينها مشروعات التعاون العربي
 وصورت في المشاكل في الدول العربية
 الآن إلى حد كبير الاستراتيجي إلى إبراز
 به الدول العربية مع السلام وهو ليس خيار
 سياسيا فطوريا وما هو يعمل في بخله
 خيارا اقتصاديا أساسيا لأنه يعني فيه في
 إعادة توزيع الثروة من التكتل على التصلح
 إلى التنمية.

الجمع بين السلام والتعاون العربي
 هذا تكتي لصيغة خطوات التالية أولا
 قمة العربية للاممية رغم أنه صدر عنها
 توجه سياسي من أوسع مشاهدات الدول
 العربية في تقارير الجمعية هذا التوجه أن
 فرارته جمعت بين خيارين الأول هو خيار
 السلام والثاني إنشاء منطقة تجارة حرة
 عربية محصلة للصيرورين هو رؤية سياسية
 واقتصادية نافذة لتشكيات واقعية للجمع
 بين السلام والتعاون العربي دون أن يتأثر
 في ذلك أنه رد فعل أو مرجع لأطراف، فما
 يفرسه واقع التغيرات الدولية والتغيرات
 العربية وتوجهات المنطقة العربية ككل بما
 فيها الشرق الأوسط.

القطر الشامي ومؤتمر القاهرة
 الاقتصادية وهذا خطا فكري يجمع بين
 مصدر عن القمة العربية وبين المفهوم الذي
 طرح في للتعاون الاقتصادي، وأقول

(٢) فحجرات كبيرة بين التغيرات بين
 إسرائيل وأهل العربية (٢) تركيز مصطلح
 تجمع بين إسرائيل من ناحية وأقول العربية
 من ناحية أخرى الأطراف الثلاثة في العلم
 الخارجي، لذا يتفق قاعدة أساسية من القوة
 التي لابد أن تدرك من الاستقلال التي لا

يمكن أن يعقل إلى السلام
 (الأورام) : ولكن بك الشرق الأوسط تختل
 فيه إجراءات عملية لقيامه
 مساعد وزير الخارجية : من خطا
 القول بأن هناك الشرق الأوسط يعني أنني
 بدلت في سوق شرق الأوسط أو تكتل
 اقتصادي لأن تاريخ الدول الاقتصادية في
 العالم كله يقول عكس ذلك فهناك يكتمل
 انفرادي وآخر لسبب وسبب، هذه
 الدول وكلت وأهم يكمن هناك حديث عن
 تكتلات اقتصادية لها ذلك التاريخ يشاء أن
 طريق معينة ويخدم احتياجات محددة
 الهدف من ذلك كان عند طرح كذا في
 ظل السلام الحقيقي، لأنه أن يكون أيدي
 إطار مؤسسي يجمع بين أعضاء الاقتصاد
 بالعمل كشركاء في إنشاء والتعاون
 جديد في المنطقة وسيلة اليك في تحقيق
 تلك أساسا في لتجارب دوله أصلا في
 تمويل للمشروعات الاقتصادية التي
 لابد أن تكون جزءا من بناء مرحلة ما بعد
 التنمية السياسية .
 بما سيوفه من قادة من الاستثمار دول
 يمثل مصدر جذب وسيما لجذب موارد
 لاسلابة من داخل وخارج المنطقة وهذا
 يجب أن تكتل من منطقة الشرق الأوسط لا
 تحصيل إلا على ١ / لخط من لاجمالي
 الاستثمارات المالية وبالتالي فإن الحديث
 عن أن هناك سوق يكون في إدراج مع
 المؤسسات المالية القائمة أمر غير وارد لأن
 المنطقة بالقطر تحتاج خاصة في ظل العراق
 إلى سلام في استثمارات تزيد كثيرا عن
 نسبة ٢٠٪ التي تحصل عليها .
 هناك ليس هناك ما ياتي
 إطار قانوني لتكتل اقليمي

إن هناك بيطعة مؤسسة استراتيجية
 وبالتالي لاخت لا تنشر ذلك اليوم لكي
 يتحول إلى مصنع للقطر ولإعداد
 للمشروعات مثل هذه المستشفيات شرق
 ٣ سنوات بعد إنشائها لكي تدخل مرحلة
 التنقيب الحقيقية للمشروعات التي تمويل
 للمشروعات الخاصة من ذلك ليس مرتبطا
 بأي إطار قانوني لتكتل اقليمي

ومن مستعمل ذلك في ظل ظروف
 السلام العالمية يتولى مساعد وزير
 الخارجية إن الذي مله على أن نشاطا من
 أنشطة التعاون اقليمي هو تواج لعملية
 السلام وأيسر القوة للسلام والتعاون
 فإن الذي تقدم في عملية السلام وتتمسك
 إيجابيا على هذه الأنشطة ككل وهذا لابد
 أن تتحرك وأن تفرع وأن وهو أن على
 قدام لا محالة ولذا لابد أن يركز على



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

تحقيق السلام لكل الأطراف - السلام
بجانبه العربي والإسرائيلي وكل ما عدا
ذلك في أمور سوف تكون مستقبلياً لتتأخر
هذا الجهد.

القرار . لقد منحت التجارة الحرة العربية
هل ستقدم كل الدول العربية هذا الجهد ؟

مساعد وزير الخارجية :
أن يكون من الضروري أن تنشأ منطقة
التجارة الحرة بكل الأطراف العربية.

مرة واحدة فهناك على الأقل مدخلان
لهذا جزء منها إنشاء مناطق تجارية حرة
على المستوى الثنائي والثلاثي بين عدد
محدد من الدول العربية ثم يوسع ليشمل
كل الدول العربية أيضاً فهناك أمر ثان هو
أن تكون كل الدول العربية تشارك في إنشاء
علاقات جديدة بمرافق ثلاث وهي الاتحاد
الأوروبي وجزء من هذه العلاقات الجديدة هو
الوصول لاتفاقيات تجارية حرة بين الدول
العربية أما ثانياً أن جماعياً مثل مجلس
التعاون الخليجي أن إنشاء منطقة التجارة
الحرة يسهلهم لمرافق الوصول لها مع
أوروبا.. ويؤكد مساعد وزير الخارجية
السفير رؤوف سعد حيث للأهرام نقلاً :

إن السيناريو الذي يحتاج لتفكير جاد هو
أننا في مفاوضاتنا للتجارة الحرة مع
الاتحاد الأوروبي لابد أن يكون هناك تحرك
استراتيجي متزامن بين الدول العربية.
بصفت أن الدول العربية قبل أن تصل
للخطة النهائية والخاصة بإنشاء منطقة
تجارة حرة مع أوروبا تنضم منطقة التجارة
عربية حرة وتدخل مفاوضاتها مع الاتحاد
الأوروبي كمجموعة تجارية حرة عربية في
مواجبة كافة للتصديعية لآخرى.



المصدر: الأهرام

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

في ندوة نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق:

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لإنشاء السوق العربية المشتركة

طالب الخبراء والمسؤولون الذين شاركوا في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمتها مساء أمس الأول الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق بحضور عقد قمة عربية على مستوى الرؤساء والملوك تخمّن لبحث قضية التكامل الاقتصادي العربي، على أن يتم وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات ومراحل محددة للوصول إلى التكامل الاقتصادي تبعا لإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لإنشاء سوق عربية مشتركة، على أن تستفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالنافتا والإسيان والاتحاد الأوروبي.

- إنشاء قاعدة معلومات تجارية ضرورية
- لزيادة التجارة البينية العربية
- ضرورة وضع مواصفات تجارية موحدة
- ومعايير لتحديد شهادة المنشأ للسلع العربية

تابع الندوة:

عبد الناصر عارف
وفاء البرادعي

وحشد الوعي الشعبي للوقوف والمضي على صانعي القرار السياسي في العالم العربي للتعبير باليد في تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة. وطالبوا بأن يقوم القطاع الخاص العربي بدوره في هذا المجال على أن يكون هناك التزام عربي بتخليص المصلحة العربية لاستقلالية على المصالح القطرية الضيقة.

وأكدوا أن التنازل عن السيادة القطرية في سبيل المصلحة العربية العليا لا يشر أو يتخلص من أي سيادة دولة عربية. وأوضحوا أن مسيرة السلام مع إسرائيل تفرض على العالم العربي الإسراع في وضع إطار اقتصادي عربي وإحداث يساند الموقف العربي السياسي في مفاوضات السلام الحالية. وأشاروا إلى ضرورة إنشاء قاعدة معلومات تجارية عربية لوضع السلع العربية ومواقع إنتاجها وكمياتها ومواصفاتها، وذلك للاستفادة بها في توسيع للتجارة البينية العربية.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٧

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

التعاون العربي الاقتصادي وتفتقر إلى التمويل اللازم، موضحاً أنه حتى لم تصدر مواصفة قياسية عربية لأي منتج رغم وجود المنظمة العربية للتجارة الصناعية منذ عشرين سنة كما لا توجد قاعدة تكنولوجية أساسية في الدول العربية يمكن البناء عليها لتحقيق التعاون والتكامل التكنولوجي، وهذا أدى إلى قيام صناعات عربية مزدوجة وليست متكاملة، وطالب بنهوض جامعة الدول العربية بنورها الاقتصادي في تفعيل وتنشيط العمل العربي المشترك مؤكداً أنه ما لم تكن هناك إرادة سياسية واضحة في هذا المجال فلن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي.

وقال الدكتور محمود محيي الدين بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية أن الالتزام بالقوانين الجات لا يمنع إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حيث تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية بقيام تعاون أوثق بين دول المنطقة مطالبا بالاستفادة من السياسات الاقتصادية القطرية الناجمة في الدول العربية لدعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة أن معظم الدول العربية تنتهج الآن سياسات الإصلاح الهيكلي والسوق الحرة، وكل هذا يدعم ويبرز من فرص قيام التكامل الاقتصادي العربي، مشيراً إلى أن تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي يمكن أن يشكل قوة ضغط على الحكومات العربية للإسراع بإنشاء السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة.

وأشار إلى غياب المعلومات

والضيق.

وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا في مصر إلى أن الرئيس حسني مبارك يعطي أهمية كبيرة لإنشاء السوق العربية المشتركة التي تؤدي إلى تكوين كتلة اقتصادي عربي يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى.

وطالب بتطوير وتنشيط للتفتحات والاتفاقيات العربية في هذا المجال لتدخل إلى حيز التنفيذ، مؤكداً أن الإرادة السياسية في العالم العربي يجب أن تتجه نحو إنشاء السوق العربية لإيجاد كتلة اقتصادي عربي قوي حيث أنه لن تكون هناك إرادة سياسية إلى تكامل بدون الإرادة الاقتصادية.

وطالب السفير المصري بالقاهرة بضرورة قيام المؤسسات الثقافية والعلمية والشعبية بالضغط على الحكومات العربية لتسرع في إنشاء وتنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة إلى تكوين السوق العربية المشتركة مشيراً إلى ضرورة إيجاد الوعي الجماهيري العربي الداعم لسوق العربية والتكامل الاقتصادي.

والتقدم المهتمين بمصعد عبدالوهاب وزير الصناعة الأسبق للمنظمات العربية، مشيراً إلى أنها لا تقوم بدور فعال في تنشيط

وأقر الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والمستهلكين في لبنان خلال العام الحالي لبحث ووضع الأسس التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتنشيط عمليات التبادل التجاري العربي والتجارة البينية وتحديد دور رجال الأعمال العرب في هذا المجال في الفترة القادمة.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم أن التطورات العالمية الاقتصادية وسياساتها تفرض على العالم العربي ضرورة إنشاء كتلة اقتصادي شامل خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية داخل العالم العربي والاتجاه نحو سياسة الإصلاح الاقتصادي والسوق الحرة أو التغيرات الاقتصادية الدولية والتي تفرضها اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأوضح السيد علي نجم رئيس مجلس إدارة الجمعية لمصرية العربية أكثر احتياجاً من أي وقت مضى لإنشاء السوق العربية المشتركة ولابد أن تلعب الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات العربية دوراً فعالاً للتفعيل بإنشاء هذه السوق من خلال إيجاد وعي شعبي وجماهيري يقنع المواطن المصري بأن له مصلحة في إنشاء هذه السوق ويجب تفعيل المصالح العامة المستقبلية على المصالح القطرية



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/٤٧

الكافية عن مرنود الاستعمار
العربي الذي يؤدي إلى الغلظة في
حساب المخاطرة بالنسبة لأي
مشروع عربي استثماري، وذلك
فيليد أن ندرك براسمة تامة
بأسلوب التكلفة والعائد لكل
مشروعات التعاون الاقتصادي
العربي على ألا يكون هذا الحساب
مقتضوا على التواخي
الاقتصادية البحتة بل لابد أن
يضاف إليه العائد السياسي
والاجتماعي والجغرافي.

وطالب محمد سمير عيش أمين
النشاط بالجمعية المصرية
الاقتصاديات : « غزوة قيام
الإعلام العربي بنوره في تعميق
القيصور والوعي لدى المواطن
العربي بأهمية التكامل
الاقتصادي العربي على أساس
والقي وليس عاطفيا أو شعوريا.
وقال الدكتور مختصم سليمان
ممثل الأمين العام لجامعة الدول
العربية إنه لابد من التفرقة بين
التعاون العربي الاقتصادي
والتكامل الاقتصادي فالتعاون
قائم ونجاح إلى حد ما، وهو
يعتمد على القرار السياسي
ويخدم المصلحة السياسية، بينما
التكامل لم يتم حتي الآن لأنه
يحتاج إلى عوامل اقتصادية
بحثة، وتسعى جامعة الدول
العربية إلى تطوير التعاون القائم
للوصول إلى مرحلة التكامل ولكن
هناك معوقات فنية اقتصادية.
فمثلا حتي الآن لا توجد قواعد
مشتركة عربية للسلع العربية، وهذا
امر ضروري ومهم في مرحلة
تعميد للتجارة العربية، إذ كيف
أو ما هي المعايير التي يمكن من
خلالها الحكم على أن السلع
التي تاتي ذات منشأ عربي؟

وأكد أنه يمكن الوصول إلى
مرحلة التكامل العربي تدريجيا
وبأقل عدد من الدول العربية
المؤهلة لذلك مثلما يوجد في
الاتحاد الأوروبي.
وقال: إن هناك خمس دول عربية
هي مصر تونس والمغرب والكويت
والأردن مؤهلة لأن تكون نواة
للتكامل الاقتصادي العربي.



المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٩

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

الآمل العظيم

بقلم: جمال بدوي

رغم أهمية الموضوعات التي يبحثها وزراء خارجية دول إعلان دمشق، فإن أهم وأخطر ما صدر عن الاجتماع هو: دراسة ورثي العمل للمتمتعين من مصر وسوريا بخصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق الثماني كدواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وتم الاتفاق على أن يجتمع خبراء من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات ونظمه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة أقصاها سبتمبر القادم، ثم يجتمع فريق عمل في أقرب فرصة ممكنة في القاهرة لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة.

● بهذا تكون الدول العربية قد وضعت قدمها على الطريق الصحيح للتعلق بقطار القوة الاقتصادية الذي سبقتها إليه دول أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وبهذا يحافظ العالم العربي على موقعه الأثير على خريطة عالم جديد يعاد تشكيله على أساس الكيانات الاقتصادية الكبيرة.. ولا مكان فيه.

الأوطان العربية، في وقت اشتدت فيه نزعة الاستقلال الوطني بعد غروب شمس الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، وساعد على نمو هذه الخاف، ورغبة بعض الطغاة في تهرب ثروات الدول النفطية، وتحملت هذه الرغبات في استيلاء العراق على الكويت، ويقام صدام حسين شعبا يؤرق بقية الدول الخليجية (١)

● كل هذه الشكوك يجب أن تكون موضع اعتبار، ونحن نسعى إلى قيام السوق العربية المشتركة، ولذا يجب - من الجدية - الاتفاق على أن مشروع السوق العربية هو عنصر قوة وإضافة وتكامل، وليس عنصر تهرب أو خطف أو تهديد.. فالتكامل الاقتصادي هو حاصل جمع الإمكانيات العربية، وليس حاصل طرح.. أو ضرب أو قسمة ثروات الدول العربية الفخية على الدول غير الفخية، أضف إلى ذلك أن عناصر الثراء لا تقتصر على المال وحده.. فهناك العنصر البشري، وهناك الخبرات الفنية والمختصة والشرايين التجارية القادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

● السوق العربية المشتركة هي: الرد العلمي والوطني والأخلاقي على مشروع (الشرق الأوسط) الذي تدبناه أمريكا لدمج الاقتصاد العربي في الاقتصاد الإسرائيلي كي تصبح إسرائيل دولة العظمى في الشرق الأوسط (٢) ولا تصور عربيا مخلصا لمديته ووطنه وضيميره بمعنى حلول تلك اليوم الأسود الذي تهيم فيه إسرائيل على ثروات العالم العربي، ويتحول فيه العرب إلى تبع وعبيد لبني إسرائيل (٣)

● طبعاً.. لن نكسب إسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل، على قيام السوق العربية، وستبدأ عمليات التمس والوقيعة لإشغال من الفلتة بين الدول العربية الفخية التي ستكون نواة لهذا المشروع العظيم، وسوف نسمع خلال الأيام القادمة عن إحياء خلافت الصلوة، وزرع الأفاعيل للحيلولة دون حلول تقارب واتفاق، وليعود للشروع مرة أخرى إلى مة برة القدم، وليلغز العرب يتخفرون ويتشاجرون على أمور ثانوية، إلى أن يهيمهم العدو، ويدق عليهم الأبواب (٤)

● الآمل كبير في أن ينظر حكام الدول الثماني إلى مشروع السوق العربية نظرة مصير، وسوف يتكرر التاريخ لهؤلاء الرؤساء والأمراء أنهم وضعو الأساس للتبني لدمج اقتصاد عربي حر يخلق للشعوب الأمن والسعادة والرخاء والعظم.. وأما لتخفرون.

● ولا نأمن أن الطريق إلى هذا الآمل العظيم مغروش بالورود، ولابد أن نضع في حسباننا للتضاضات القائمة بين الدول العربية، وأخطالات الجاذبية التي تعوق وتضخم ثلثت، وهي علة فائلة تتحكم في بعض الدول فتتصور أنها قادرة على أن تقف وحدها، وتثبت وجودها في علم متوحش لا يرحم لسمك الصفيير (٥)

● منذ ثلاثين عاماً أو يزيد، ومشروع السوق العربية المشتركة مجرد أورق تتقلب بين فكاكهم الجاحمة العربية، ولم يسع لها بأن ترى النور، في الوقت الذي أشرت فيه بذرة السوق الأوروبية حتى صارت شجرة ورافة الفلال، وللدهش، بل للأسف، حتى بعض الدول العربية تحاول أن تبحث لها عن مكان تحت الشجرة الأوروبية، ولا نسعى إلى المشاركة في الشجرة العربية الأصلية (٦)

● لماذا؟

لأبد أن تكون صرخاء مع لفتنا.. فنعترف بأن مشروع السوق العربية الخطط فكرة القومية العربية، وما صاحبها من أحلام رومانسية في قيام وحدة عربية شاملة، وبناء امبراطورية - على النمط الآسيوي والعجاسي - تمتد من الخليج إلى المحيط، ويجلس على قممتها حاكم فرد يديرها بإشارة من يده، ويسمح للسحب بأن تعمير سماء الدولة، فحينها تظفر فسوف يأتيه خراجها، هذه الفكرة الخيالية التي استندت إلى تيس تاريخية غير دقيقة، كان من شأنها أن تخير الشكوك والخاف بلخل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٠

النشر والخدمات الصفحية والمعلومات

الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية، «الاهرام»؛

الإرادة السياسية وحدها غير كافية لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة
التفاوت الشاسع في مستويات دخل المواطن العربي يعوق توحيد الرسوم الجمركية

وأضاف والنسبة لإيجاد وحدة نقدية عربية موحدة فهذا لا يحدث إلا بين بلدان متقاربة من حيث المستوى التنموي مشيراً إلى أن من أهم شروط الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية هو ألا يتجاوز العجز في الميزانية العامة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتسأل أين الدول العربية من هذه النسبة؟

ولمسترد تأللاً: وعلى الرغم من ذلك فإنها (١٧٢) ثنائية اقتصادية ثنائية وقعت بين الدول العربية حتى الآن. ودرجت منها كل دولة ما يهمها من الصالح التي تصورها للآخر. والمكسب ما أدى إلى الصلابة والتمسك التي مع أي منطقة التجارة التفضيلية العربية لكن التمسك تثار حول الاتفاقيات الثنائية ومدى ملائمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية للوكلة لها اتفاقية الجات.

ورداً على سؤال عن الجهود التي
بذلها حالياً لقيام منطقة للتجارة الحرة
لعمومية قال عبدالرحمن المسحيداني:
تتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي
امريكي قراراً في سبتمبر ١٩٩٥
لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

أكد عبد الرحمن السحجاني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العرب اقتناع وإجماع كافة حكومات وقادة الدول العربية على ضرورة إقامة المنطقة العربية الحرة الكبرى وذلك منذ ١٥ عاماً وبالتحديد منذ توقيع إنفاقية تبسين وتغمية والتبادل التجاري بين الدول العربية التي وقعت عام ١٩٨١ والتي تتجاوز في نصوصها تحقيق منطقة التجارة العربية الكبرى.

**هوا :
نصر علوك**

والشار السبيلاني في ان هناك نما
في اقلية تسير وتتجه لتقدم
التجاري العربية يجب توحيد الرسم
المركزي والى عليا ان التصور العربي
الامريكاني حيث ان تصور القومية
التي يملك كل عربي بما يمكنه
الذي القوي للرد يبرز كقوات
الكثير بين الدول العربية
والاخصاف ان بين الدول العربية
الاعضاء في الجامعة العربية 27 من

والخاص في تصريجات الاملاحة ان
الارادة السياسية العربية متوافرة
وبالقدر الكافي و على كل من
الاعتماد القوي العربية على توحيد
الاقتصاد الانتاجية واتخاذ القرارت
سبقتها وانشاء النقطات اللينة وغير
التي والى الشركات لتقدم الافراد
والشركات التابعة ودمج جميعها فالت
في مؤثر من نوع عقوبة في وقت
التي واستبعد العربية للثلاث : ان
كل انظمة العربية السيرة لا يحتاج
حاليا للارادة السياسية خاصة وانما
في فرق بين واحد وان تم تصفيتها
الشارية على بين الدول الاقتصادية
واللتسليم والاقراع الحلال النقيب
التي تارعي اوضاع كل الدول العربية

وتستجيب عن الالتزامات تجاه العرب في إصافهم أن تلتزم الدول العربية في التصاريح اإقتصادية بتيسير وتوسيع التبادل التجاري العربي القديمة منذ عام ١٩٦١ موضوع التصاريح يرجع لأن الاتفاقية لم تصادفها برنامج زمني ودخول تعديلات التطبيق ولم يتفق بعد على لوائح تسهيل السلع التي اشترطت الاتفاقية ان توافرها

وقال في الصحف للشهيد في -
مستوى كما في الصحف عربي يري
بهم الى اضعاف المجلد الى اقل
حول تصوير التجارة من الرسوم
امريكية والقيود الاخرى ذات الاثر
الامام.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال إن المنتجات الصناعية الأخرى استحوذت على أكثر من ٢٠٪ كما أن الأغذية والحيوانات الحية استحوذت ١٨٪ عام ١٩٩٦، لذلك فزيادة التجارة العربية البينية ممكنة بتحرير التجارة ورفع كفاءتها وسيؤدي الانجاز في هذين المجالين إلى زيادة نسبة التجارة البينية بنسبة إضافية.

ودعا الأمين العام للصاعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية إلى ضرورة تخفيف حدة التباين بين الدول العربية في مجالات كثيرة لكي تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة في مجال تحرير التجارة وذلك مثل الأنظمة الجمركية ورسم ورسوم وأجور الموانئ والرسم والأجور الأخرى للتخفيف بالتكامل والاستيراد.

وردا على سؤال حول رايه . في حالة القرار البرنامج التنفيذي للخطوة الحرة . هل سيكون التنفيذ على أرض الواقع سهلا وبمسور قال : بالطبع لا . فستكون هناك مشكلات وعراقيل... فنحن نحتاج لجماعات ضغط تتأثر بالتكامل الاقتصادي وتحقق التوازن مع جماعات الضغط الأخرى التي تمارس بحكم مسئولياتها ومهامها أو بحكم مصالحها ضغطا في غير صالح التكامل.

وحول وجود أسئلة لذلك قال : للمسيحيات مثلا وزارات الصناعة العربية فيحكم مسئولياتها عن التنمية الصناعية في بلداتها مستحلب حماية المصانع الملوثة بغض النظر عن عائد التكامل الاقتصادي وسيضعها في ذلك أصحاب المصالح من منتجي السلع الصناعية وأيضا وزارات الزراعة فيحكم مسئولياتها عن التنمية الزراعية مستحلب الحد من المنافسة وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي الفطري بغض النظر عن التكاليف وحصول المستهلك والمستهلك من التكامل الاقتصادي بالنظر الشامل وكذلك وزارات المالية والتأمين والضمان الاجتماعي والملاحة على زيادة الإيرادات المالية.

وخلص الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى القول بأن أهم المعوقات بين الدول العربية المتمثل الجغرافي وعنصر الجوار. ونحن نضع مشغول هذه المسببات والتعقيدات والأجود والإجراءات غير الضرورية مؤكدا أن زيادة كفاءة التجارة العربية مستورد والمساعدة على جميع الأطراف لخدمة المواطن العربي وتحقيق رفاهيته.

التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة عربية كبرى قراض أوضاع الدول العربية ومدد ذلك المعين والعمل جار على قدم وساق للخروج ببرنامج تنفيذي للانكافية وجدول زمني ينهي بتحرير التجارة العربية / العربية ترويجيا وصولا إلى التحرير الكامل السلع بعد عشر سنوات.

وأضاف لقد برزت بعض الاختلافات حول نقاط محددة في مشروع البرنامج التنفيذي للانكافية وشكلت لجنة من ٦ وزراء اقتصاد عرب وانطلقت ٨ ديسمبر الماضي على الصيغة النهائية لمشروع البرنامج وتم تجاهز الاختلافات وفي نفس الوقت يجري العمل على نهضة الأراضية للنسبة لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

وتنطلق بشواهد منطوق السلع العربية وتطويق النظام الجمركي للنسق وتوحيد مآكل ورسم وأجور الموانئ العربية وتقليل المعوقات التي تحد من كفاءة التجارة العربية مثل تكلفة النقل والعمل الورقي والتبوير وإزالة العبيبة. وردا على سؤال عما يتوعد من أن ضعف قواعد الانتاج وتضاييق المنتجات العربية وراء عدم تحقيق القدر الكافي من التكامل الاقتصادي العربي. قال المسيحيات : إن اعتبارات العربية البينية التي لم تتجاوز ١٠٪ من إجمالي التجارة العربية مردها أساسا لعدم وجود منتجات عربية كافية مطروحة في دول عربية أخرى.

وأضاف أن ثلثي قيمة المستوردات العربية تقع على المنتجات الصنعة ومن بين هذه المنتجات الآلات ومعدات النقل التي يقدر أنها استحوذت على ٢٦٪ من فاتورة الواردات العربية عام ١٩٩٦.



السوق العربية المشتركة .. رؤية مقترحة

د. أحمد سيد مصطفى

استاذ الإدارة - جامعة الزقازيق (بنها)

وفي المآل من حولنا نقولنا صيغ التحالف والأسواق المشتركة والتكامل الاقتصادي الإقليمية بكافة صورها. والهدف واحد تقريباً هو تحرير حركة السلع وروس الأموال والمالعة . بين الدول الأعضاء . من القيد الجمركي وتسهيل التبادل التجاري وتزوين النمو الاقتصادي . ففي أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧) بعد أن كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بمضوية ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبي في أول ١٩٩٢ ككليات أكثر شاملاً يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية في البرشمال وأسبانيا وإيرلندا وبريطانيا وليجيبيا وفرتسا وهولندا وأوكسبورج والشمارة والماني وأيطاليا واليونان والسويد وفنلندا والنمسا . وسرعان ما ظهر توجه لاتضمام دول من أوروبا الشرقية فقدمت رومانيا طلباً للاتضمام في ١٩٩٥ والتقت للمضوية أيضاً بولندا ولجور والشمرك وسلوفاكيا والبارنيا ومقدونيا والبارنيا وكذلك جمهوريات كانت ضمن الاتحاد السوفيتي القديم هي استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا . أي أن

لماذا يسمى الآخرين لتوسيع ولتنامش صناعاتهم وتفتح تحدياً ولماذا تنزايذ التكتلات الإقليمية وتضوي عنوماً من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا . ولا تنتقل هذه الحدود الجسدية التي كسب ؟ ولماذا يتمشح انتقال السلع بين الدول العربية بمواجز جمركية . ويتعثر انتقال رجال الأعمال والعمال بمواجز الجوازات والجنسية . وانتقال رروس الأموال بمواجز تقنية وضريبية بينما لتقل كل هذه المارد يسير وشفافة بين من كبرنا أسواقاً مشتركة وتكتلات إقتصادية ؟ ولماذا كنا سابقين منذ الخمسينيات والستينيات في إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا إتفاقيات مثل مضوية الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والاتفاقيات الموحدة لاستثمار رروس الأموال العربية واتفاقيات الوحدة الاقتصادية . فإذا بالتكتلات الأحدث لدى غيرنا تنمو وتزدهر وتؤتي ثمارها بسرعة وإذا باتفاقياتنا تقيد وتضغط لماذا لا تكون ناعلين بسوقنا المشتركة بدلاً من أن تكون مغدول بنا بما يراد تشكيلي في منطقنا من خريطة الاقتصادية لا تحقق أهدافنا بل في حلق أهداف واسمها ؟

الاتحاد الأوروبي يوشك أن يضم حوالي ٢٠ دولة تقتل معظم قارة أوروبا في عام ٢٠٠٠ . واضمح لها الاتحاد (١) برلان (٢) لشمريعات موحدة (٣) اتجاه لعملة نقدية موحدة (٤) صناعات متكاملة من المنظمات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية والصكرية ... الخ . ولايزد سلعاً وأحياناً على حساب بعض السيادة الوطنية للدول الأعضاء . وفي الاتحاد الأوروبي اليوم نجد سوق البترول الأعضاء سوقاً واحدة يعني أن هذه الأسواق كلها سوق مفتوحة ومفتحة لأي شركة في أي دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء مصبق . وفي أمريكا الشمالية تكون تكتل التانكا في ١٩٩١ ليشم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠٠ ميل مربع تقسم ٣٦٠ مليون نسمة . وفي آسيا ظهر تكتل جنوب شرق آسيا

إنها أسواقاً باتت خفية وقد تغيرت خريطة العالم سياسياً واقتصادياً لاسمها في الستينات الأخيرة . كلما يعلم أن الدول العربية تستعبد على موارد طائلة تبلغ مساحتها الكلية حوالي ١٤ مليون كم ٢ . ويوزد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة منهم حوالي ٨٠ مليون عامل . وقدم العالم العربي حوالي ٢٠٪ من احتياطي النفط المؤكد عالمياً . مع عديد من المارد المعدنية الأخرى . كما يضم مارد طيفية من البياء والأراضي الخصبة لأسبما في مصر والسودان . وهناك قاعدة تكتلولوجية لا يسي بها في بعض الدول العربية . ناهيك عما تلتصق به دول عربية غير قليلة من بنية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والكباري والأنفاق والمراني والمطارات وشركات البياء والصرف والكهرباء والغاز والمياه وبنية أساسية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق وغيرها وتتل الدول العربية سوقاً عريضة تضم حوالي ٢٤٠ مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو معيل للخدمات كذلك تتوافر بالمسألة العربية ٤ أسبما دول الخليج العربية رروس أموال كبيرة . لكن ملها أموالاً كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار . واعتقد أنه لو ترافى مناخ استثماري عربي مشجع وموات ضمن سوق عربية مشتركة لما هربت هذه الأموال . وريغ هذا العز كل فلان :

- (١) الاتتصامات العربية - بشكل عام - ليست بقوة هذه المارد التكتلية
- (٢) كل الدول العربية مبيدة ويهضم أن الدين قد يكون خارجياً أي من حكومات وبنوك ومصارف ومضعات تمويل أجنبية . أو يكون داخلياً أي بسندتها أو الدين خزائنة تصدرها الحكومة مع ما تقتضيه من مضعات تمويل داخلية كالبنوك وصناديق التأمين والمضادات .
- (٣) لا توجد استراتيجيات اقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تحلق معدلات طيبة للتنمية الشاملة .
- (٤) يهضم حجم التجارة العربية البينية أو للتبادلية في ٢٨٪ من حجم التجارة العربية العالمية . وهذه هي أهم نقطة ضعف في الكيان الاقتصادي العربي .

في ١٩٩٧ ليشم سبع دول تضم شعوا أسبوية (ASEAN) هي سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وفيلاند مع كل من الفلبين وبروناي وفيتنام . وفي أفريقيا تكتل المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا (PTA) بمضوية ١٨ دولة وإلى الشمال من سوق مشتركة في ١٩٩٢ . وتكون الجمع الاقتصادي لعرب إفريقيا ليشم غانا ومالي ونيجيريا . رجمع التكتلية لجنوب الإفريقي وقسم عشرة من دول جنوب إفريقيا بأسمتاً . بسوانا . ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ١٩٩١ للتيسيق بين عدة تجمعات اقتصادية إفريقية في منطقة تشارية حرة لتتحول لاتحاد جزئياً تم سوق إفريقيا مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨ .

وفي أمريكا الجنوبية تكونت سوق مشتركة (MIR) في أول ١٩٩٥ بمضوية البرازيل والأرجنتين (COSOR) وباراجواي وتشغند دول أخرى مجاورة للاتضمام .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلا أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقائمة أولاً من منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ والذي انشأ عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بمعضوية ١٨ دولة مطلة على حوض المحيط الهادئ وموزعة على أربع قارات من أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا وأستراليا، وتستهدف دول هذه التكتلات إزالة جميع الحواجز الجمركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العملة وحرص الأموال والسلع وزيادة حجم الاستثمارات التجارية.

هذا هو بعض ما طرح إليه عندما تناهى بسوق عربي مشتركة فاعلة حاضرة وأكست غائية، سوق مشتركة لا تقسم بمراطف أو الاتصالات شخصية سياسية بل بهياكل وتنظيم سياسياً/اقتصادية. وهذه هي المقومات التي تقترحها في هذا الصدد.

١. إرادة سياسية عربية حاضرة ومضجعة ترصد وتحلل التغيرات العالمية والإقليمية وتوفر للتطلعات والمقومات التالية

٢. مناخ استثماري عربي جاذب يتضمن نظاماً شريعية ميسرة وتسهيلات وأغصنة محددة مختلفة ونظام تقاضي سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيدة وبمبسطة، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين في كل بلد عربي.

٣. تشريعات عربية عربية ومبركة توحّد الإفادات والمزايا المنعمية للمستثمرين في كافة مجالات الاستثمار بما يفرز أجواء منافسة إيجابية متكافئة وعادلة فضلاً عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير.

٤. إنشاء أو تطوير صناديق وشركات لتأمين الاستثمار العربي ضد مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥. تفعيل وزيادة نشاط دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة موارده التي تقارب ٢٢٠ مليون دولار حالياً.

٦. زيادة فاعليتها في تأمين الاستثمار والمجسد العربي إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية، وبما يساعد على تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية.

٧. تكوين وتفعيل خريطة استثمارية عربية متكاملة تعرض الفرص الاستثمارية في كل من قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة/ زراعية/ خدمات). خريطة لكل دولة عربية ولكل مجموعة إقليمية وللدول العربية ككل، ويمكن أن يشعرون في ذلك وزارات التجارة والصناعة والصادرات والغرف التجارية والصناعية العربية التي تمثل رجال الأعمال العرب. كذلك يساهم في إعدادها بشكل خاص الأمانة العامة لإتمام شرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية، بحيث تستعين هذه الأطراف بالفرص ورجال الأعمال العرب كل في مجاله.

٨. دور متبادل ومؤثر لرجال الأعمال العرب، وفلكه ويكون عقل زائد ومطرحاتهم عند معالجة أو تطوير التشريعات والنظم الخاصة بالاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ذات العلاقة.

٩. يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذي يتخذ عليه الأمل في تبادل رؤاهم والرؤى بينهم وبين حكوماتهم بما يمزج التفاعل بينهم وبين التوجهات الحكومية بالدول العربية، لاسيما وأن هذه التوجهات تشمل الآن زيادة مساحة إسهام القطاع الخاص في خطط التنمية العربية.

١٠. إنشاء، نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة بالدول العربية ورجال الأعمال العرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة والائتمار لكامر لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية. سيساعد هذا على التعرف والتجند بإمكانيات وحوارهم وإيجاد تجميعية

وتنافسية لدى كل دولة عربية، وهذا يسهم في تعزيز التفاعلات التكامل بدلاً من الانزواج والتكرار في الأنشطة الاقتصادية العربية، وفي تعزيز الدور التنافسي في الشراء الخارجي سواء مارسته جهات حكومية عربية أو بقطاع إميل غربية، كما تربط هذه الشبكة بين منطلقات الاستثمار العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجار أجانب في مجال الفن أو التهرب الجمركي والتخايل بتزوير فواتير ومستندات الشحن.

١١. توحيد المواصفات القياسية في مجال الصناعة بشكل خاص، بما يساعد على تيسير التبادل التجاري وأجواءه من الصناعات والتكليس.

ومن الضروري أن يفرق المصنفين أنفسهم أنفسهم استراتيجيات التحالف أو التفاعل الاستراتيجي بين الشركات العربية العاملة في ذات القطاعات أو الصناعة، وذلك بما يسهم في تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، وتعمقاً الفترات التنافسية في الأسواق العالمية.

كذلك هناك أهمية كبيرة للدور الشعبي وشبه الرسمي لتكوين ودعم إرادة عربية دافعة لتسويق العربية المشتركة. وهذا يبرز دور الصحافة فيما تولده من أفكار وتطلعات وبما يسطره كتاب الصحافة الصحفية، وكذا دور برامج التنمية والتثقيف في الإذاعة والتلفزيون وبموج الاتلام السمعية البصرية والتصيلية والدرامية، ودور النقابات المهنية والعمالية وغرف التجارة والصناعة العربية.

مرة أخرى أن الإرادة السياسية الحاضرة هي أهم المقومات اللازمة للبدء في التخطيط والتكيف الملائم لتسويق العربية المشتركة وكل ما نطمح إليه الآن من إنشاء منطوق حرة للتجارة العربية كخطوة أولى، بغض النظر عن الاختلافات في الرؤى السياسية، والمفتكر أن العلاقات السياسية بين الأوروبيين أو الآسيويين لن تضع من تشكيلهم لتكتلات اقتصادية فاعلة. وإنما كنا أسبق في إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ بينما ولد الاتحاد الأوروبي حينما أسس السوق الأوروبية المشتركة بإتفاقية روما في عام ١٩٥٧، بل أن الدول العربية تتميز على غيرها إذ تجمعها وحدة الدم والتاريخ واللغة والثقافة والدين والجوار الجغرافي والممار الوحد للتكامل. فإذا لم نجهد استغلال كل هذه المقومات المتاحة، وسيكون هذا منطوقاً وإيجاناً من بعتنا، ولغيرنا أيضاً.



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٩٩٧/١/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعد الغائب في مضاعفات الأزمة العراقية

لاسوق عربية مشترك بدون العراق!

إن التردد في إعادة ما قيل سابقاً مرات ومرات بشأن العنصر التأسري الدولي (الغربي) في توديط النظام العراقي عام ألف وتسعمائة وتسعين واستدراجه إلى عملية الكوثيت المصفاة، واستثمار هذا الحادث الجلل في أكبر خطة لأرباب منظومة العلاقات العربية - العربية منذ كاتب نيفيد، واعتبار الغزو العراقي للكويت مجرد حلقة أولى من سلسلة تم تصميمها سلفاً لإحداث أسوأ وأعداء المضاعفات الناجمة عن هذه الحلقة على صعيد العلاقات العربية والقوة الثانية العربية، وقطف أكبر عدد من ثمارها الطفرة على صعيد المصالح الدولية العربية.

تجسد ذلك كله في التردى الذي وصلت إليه العلاقات العربية الداخلية وانقسام العالم العربي بين مؤيدين ومبغضين بكل ما تفرع عن ذلك من توترات وأزمات جانبية لاصلافة لها بالأزمة العراقية - الكويتية، وتجسد على بترك عربية وخزائن دول عربية منذ ظهور البترول العربي حتى اليوم، ثمناً قادماً واستغلالاً لعمليات التجهيز

لتصدير الكويت وحملة التصدير ذاتها وصقلات السلاح التي سبقت ورأفت وأعقبت هذه الفترة. هذا كلام ربما يبدو قديماً من وجهة نظر البعض، ولكن ما يثيره مرة أخرى وأخرى، بل ويجعله جديداً، هو أن الأمة العربية لم تضا حتى الآن أن تشرى الوضع الراهن على الوجه الصحيح، ولم تضا أن تستخلص منه الدروس والعبر بعد أن هدأت فورة الركان وبسدت الحم والعبر التي دفع بها إلى الساحة العربية منذ انتفاجه بغزو الكويت وحتى انتهاء عمليات التصدير التي تمت في إطار ما كان أخيه بملحة مسرحية إفريقية فيها من استعراض القوى أكبر مما كان فيها من

الخطبات الفطرية للتصوير! ولكن سره من اللول بين أطراف عربية مباشرة في الأزمة لا تزال حتى هذه اللحظة - وستظل لفترة غير قصيرة قائمة - خاضعة لعوامل ضغط صريحة إحيانا ومبسترة إحيانا أخرى لخواصه التصدي لكل محاولات المصالحة العربية، وتقديم ذرائع وحجج فقدت مصداقيتها من فرط تكرارها إلى درجة الإفلال. وكل هذه الدوائر تقع في دائرة والأسرى الكويتيين والتصويصات وتوثيق التزامات الحدود والاعتراف بالهوية الفطرية للكويت وربما أيضا بتقديم فروض الطاعة والولاء



نصر
نصار

والتماصات الغرآن لكل من هب ودب! وبصرف النظر عن الأبعاد السياسية للأزمة العراقية المستمرة إلا أن بيت القصيد في هذا المقام هو كيف نتعلم قراءة كشف حساب الأرباح والخسائر في أي وضع عربي أو شرق أوسطى. وبطريقة أكثر بساطة.. كيف نستوعب سلبيات البقاء في دائرة الأزمة وإيجابيات الخروج منها. وقيل ذلك كله كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة توافق عربي على إدارة الأزمات، صيغة تضع المصالح العربية العليا أمام أولئك المصالح العربية الفردية.

ربما يعترض الكثيرون على أن تدين المصلحة القومية على حساب المصلحة القطرية. لكن الأمر لا يجب أن ينظر إليه من هذه الزاوية المباشرة، فليس في الأمر تضحية

بمصالح دولة أو تقليديها لخدمة لمصلحة الجماعة. إن المسألة ببساطة هي أنه لا وجود للتناقض جوهري بين تحقيق المصالحين وإذا حدث تضارب حتمي في أي من جزئيات هذه المعادلة فإنه لا بد من أن يرضخ الفرد لإرادة الجموع، أن هذه القاعدة ليست قاعدة شمولية أو تصفية بل هي مبدأ يمحرم لأي شخص به جميع النظم السياسية العربية المتقدمة بدءاً من لوائح الانتخابات المحلية وانتهاء باقتراعات النظم الدولية. وذلك أن البديل الوحيد لفرض هذا البعد من شأنه أن يعطل حركة الحياة السياسية والنيابية بل ويعطل ديماسميكية العلاقات الإقليمية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدولية.

ثار في ذهني كل ذلك وأنا أتابع
ما نشر مؤخراً من تصريحات
ومقالات حول السوق العربية
المشتركة. وقد تملكني الدهشة
من جرأة الفصل بين الوضوع
السياسي العربي وأزمة العلاقات
العربية - العربية التي لا تزال
تغطل انعقاد مؤتمر قمة دوري،
وطروح الأمة العربية إلى ريجداد
كيان اقتصادي وتجاري مشترك

أو موحد بيننا من سوق عربية مشتركة.
إن القضية ليست هي مجرد أن يكون العراق جزءاً
اصيلاً من هذه المنظومة على الصعيد الفعلي لا النظري،
ولا هي مجرد أن يدخل العراق فيها اسماً على ورق،
ولكن أبعاد من ذلك بكثير.. الجوهر في القضية هو أنه
لا يمكن للعراق أن يكون طرفاً اصيلاً في أي كيان
اقتصادي عربي موحد بصالحه الاقتصادية المتردية في
الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك
مثل هذا الكيان في أي صيغة من صيغها بدون العراق،
سواء أكان ضعيفاً أو قوياً. هذه هي الحقيقة التي يجب
أن تضعها أمامنا بكل شجاعة وبكل واقعية.
ماذا يعني هذا القول؟ ما يعنيه هو أن نترك الآن -
بعد أن عجزنا - أو رفضنا - عن رؤية «البعد الغائب» في
الأزمة العراقية، وهو البعد الاقتصادي. أننا هنا
لا نتحدث فقط عن أزمة الاقتصاد العراقي فقط، ولكننا
نتحدث عن الآثار الخطيرة التي تلقى بها هذه الأزمة على
الاقتصاد العربي ككل. إن العراق - قبل محنة الغزو
الكويتي -

كان قوة اقتصادية كبيرة جداً. وكانت قوته تلك تمثل
رصيصة عظيمة للاقتصاد العربي ككل. وهنا مفتاح حل أو
فهم القضية برمتها. أن تحقيق المصالحة العربية وإنهاء
جميع مضاعفات الأزمة العراقية أو لا حل صعيد
العلاقات العراقية - الكويتية، وثانياً على صعيد العلاقات
العربية - العربية، شرط لا بد منه ومطل حتمي لإعادة
التوازن المفقود لخارطة الاقتصاد العربي كله.

وإذا لم تتحرك الجامعة العربية في هذا الاتجاه بكل
قواها وجهودها المكثفة الدبلوماسية وبكل ما تملكه من
علاقات مع الأطراف العربية، فإن الحديث عن أي شكل
من أشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك سيظل
لفوا لا معنى له، وجهنا ينتمي إلى الشعارات الجوفاء التي
تخدع الفعل العربي وتغطل حركته.

للمؤامرة الدولية مستمرة، ولم يعد هناك ما يجبرنا أو
يقربنا لكي نبتلع الطعم الملقق في سنارات الصيد.

الكتاب الثاني في بيان ما يجب من العلم

مجلس الشورى

[illegible]

الكتاب: **كتاب الاقتصاد العربي في القرنين**

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الاقتصادية - الحياة

السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الأساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

الخير في المجالات الصناعية

والسياحية. ولغت إلى أن مؤتمرات دولية أجريت لتقوية للوحى الاقتصادية والمالي في مصر، وأكدت قدرتها على سداد ديونها واقتصاص الأموال وتحسينها في مشاريع بادرة ناجحة وكفاءة عالية. إضافة إلى انخفاض المعجز في ميزان المدفوعات وانخفاض معدل النمو بما يزيد على معدل نمو السكان. وأشار في هذا الصدد إلى أن معدل التضخم في مصر انخفض من ٢٠ إلى مئة في المئة وعجز الموازنة من ٢٥ إلى ١٠٥ في المئة مع مؤشرات إلى حدوث توازن في الموازنة هذه السنة فيما عجز ميزان المدفوعات إلى انخفاض للمرة الأولى.

ولغت زكي وهو عضو في مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر ورئيس لـمركز العالمى للدراسات والتربية الإسلامية إلى وجود مؤشرات على قيام تعاون اقتصادي اسلامي وإقامة سوق اسلامية.

وقال: إن المثلثة في التعاون الاسلامي في اذنا وفيها المنظمة الاقتصادية العربية والخروج منها يحتاج إلى وقت، والشروط تبيح الشطوط ولكن ليس معنى ذلك أن نعيش على الحظوظ ويتعين علينا التخلص من التكتلة الغربية

الانتاج في الدول العربية مع إنشاء صناعات جديدة والتوسع الزراعي واستثماري فإن السوق ستظل محصورة في دائرة ضيقة. وأكد أن للفرص الآن مواتية لتنشيط السوق العربية المشتركة خصوصاً بده معظم الدول العربية في عملية التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الإنتاج. وسعي كثير من الدول العربية إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها. ولشد زكي الذي يرأس الشركة العربية الدولية للتقنية والسياحة، وبيت الشركة العربية الدولية على أن الحديث عن قيام سوق شرق اوسطية يجب أن يسميه سياسياً

تحقيق السلام والعدل والعالم في الشرق الأوسط خصوصاً على المسارات السورية والبنانية والفلسطينية.

كما شدد على قيام السوق العربية المشتركة قبل الحديث عن السوق الشرق اوسطية لأنها سوق بين أمة واحدة لها مصالح مشتركة ويجب أن تكون لها الأولوية.

وقال أن مؤتمرات القمة الاقتصادية العربية للعام الماضي في القاهرة كان من أنجح المؤتمرات مشيراً إلى أن هذا المؤتمر تمكن من جلب الاهتمام العالمي نحو إقامة المشاريع والاستثمارات في مصر والدول العربية الأخرى.

وأضاف أن من نتائج هذا المؤتمر طرح مشاريع في مصر تتجاوز قيمتها ١٠ بليون دولار وجزء حولها دراسات جدوى ومناقشات تركزت حول دعم الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة في عصر مثل صناعة الالومنيوم والاسمنت والفاز والزجاج والبتروكيماويات مؤكداً أنه تم فعلاً التعاقد على بعض المشاريع بقيمة ثلاثة بلايين دولار خلال المؤتمر، فيما بدأت اتصالات مع مصر لإنشاء مشاريع

■ دعا الدكتور حسن عباس زكي نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الاقتصادية وأحد مؤسسي السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ إلى احياء هذه السوق. وقال إنها تشكل المدخل الأساسي لقائمة تعاون وتكامل اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال إن التحرر العربي نحو تنشيط هذه السوق ولقائها واجب وضرورة لتوسيع السوق أمام خطط التنمية في أي دولة عربية وتنشيط الاستثمار وعوامل الإنتاج الأخرى. وممثلاً نحو عودة جزء من الأموال العربية المهاجرة إلى الدول العربية بدل تعرضها للتآكل نتيجة التضخم والمصاردة والتجميد.

وأضاف زكي في لقاء أجرته معه «الصحراء» أن السوق العربية المشتركة بدأت عام ١٩٦٥ وكان عدد الدول المشاركة فيها أربع دول هي مصر وسورية والعراق والأردن ثم امتدت إليها بعد ذلك ليبيا واليمن وموريتانيا، وحفلت نجاحاً كبيراً إذ ارتفع حجم التجارة بين هذه الدول من ٩٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

وأشار إلى أن السوق العربية المشتركة هي هدف الغرض منه الوصول إلى التكامل الاقتصادي. ويبدأ بزيادة حجم التجارة بين الدول العربية عن طريق التوسع في التعاون التجاري وإقامة المعارض وتخفيض الجمارك على السلع وإنشاء مناطق حرة، وإقامة اتحاد جديري.

وأضاف أن قيام السوق يساعد الدول على زيادة التصنيع الذي يحتاج إلى سوق كبيرة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة التنمية والاستثمارات بين الدول العربية. ولغت أنه ما لم يتوسع

بالتنوع. وأضاف أننا بدأنا بالمصارف الإسلامية التي يزيد رأس مالها العامل حالياً ١٥ بليون دولار تشكل نحو الثلث في المئة من رأس مال النظام المصرفي الحالي. ولغت إلى أن النظام الاقتصادي الاسلامي واسع وغني ويستطيع التعامل مع تحديات الاقتصادية العالمية من خلال عمليات المراقبة والتشراكة والمصارفة التي نصب كلها في عملية التنمية.



المصدر: العربية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١

وشهدت على أن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تتعرض للأفلاس لأنها تقوم في استخدام أموالها على الاستثمار في مشاريع متنوعة. وقال إن هذه المصارف استطاعت أن تحقق نجاحاً لافتاً بفضل أن المصارف الغربية أخذت بهذه التجربة وأنشأت أسهماً أموالاً إسلامية فيها.

وأشار في أن إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يشكل نواة لقيام سوق إسلامية بانضمام الدول الإسلامية بشكل تدريجي إليها. لافتاً إلى وجود محاولات لإنشاء سوق إسلامية من خلال تلجميع قيام مناطق حرة بين الدول الإسلامية ومناطق تراتزيت فيما بينها.

وأكد أن البنوك الإسلامية بدأت خطوات مهمة في توسيع حجم التجارة بين الدول الإسلامية من خلال عمليات تمويل التجارة بين هذه الدول بتكاليف معقولة وإنشاء لائحة معلومات اقتصادية وتجارية بين الدول الإسلامية.

ونوه زكي الذي عمل في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات مستقراً اقتصادياً لرئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومديراً عاماً لمصرف أبو ظبي للتنمية بالتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية.

وقال إن الإمارات اليوم تمثل قوائين وتسريعات اقتصادية وتجارية واستثمارية متفحة تمثل خلاصة تجارب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية تؤهلها لأن تكون أحد المراكز الاقتصادية والتجارية العالمية على غرار هونغ كونغ وسنغافورة.

وأضاف زكي الذي يشغل حالياً عدة مناصب في مصرف ومؤسسات مصرفية وعربية وإسلامية أن الإمارات تمكنت من تنويع اقتصادها بعد أن كانت تعتمد على النفط الخام وحقت زيادة في تنوع عوامل الإنتاج وأنشأت خدمات متطورة تحقق الرفاهية لشعبها.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصاديون العرب

السوق العربية المشتركة ضرورة لإحياء المشروع القومي

والإنتاج في أن واحد وهو إنشاء لجلاس السليمة التي تكون موازية للإنتاجات المتنوعة والتي يمكن أن تركز على تصنيع الحمار وإنتاج السلع الخراشعية والمواة الخام وتجميع أسواقها وتحرير وتطوير تسويقها حرياً ونجاشاً وإلحاق من سسارها وتطوير تكتيات إنتاجها وتوزيعها وحب فريق الخبراء بالاتحادات للجنة من الأمانة العامة لجلاس الوحدة الاقتصادية حول إنشاء شركات عربية مشتركة قابضة كبرى في مجالات للتسويق والتصنيع والتطليل ما سوف يربطها منها من توفير قوة دفع كبيرة للتجارة العربية البينية والخارجية.

وعرب تقرير فريق الخبراء لعرب عن أدراكه أن أسال بناء كتل اقتصادي عربي ويوقع أهدافه الرئوس في حد بعيد بتحقيق سسنة من المطالبات والخطوات والإجراءات أولها حوار

درجة كاشية من التزم السيساسي لدى الحكومات بقرس الذي يفتح الطريق أمام انطلاق المشروع العربي القومي للتحقق الاقتصادية ويؤهل روح الالتزام والحيوية للقرار العربي المشترك.

وكانت هذه الخطوات والإجراءات استخدام الآليات التقليدية للتعارف عليها عالياً وموضوعياً لبناء هذا الكتل عن طريق خطوات متتابعة ومتراصة تبدأ بالإنشاء القائمة للخطوة الحرة مروراً بالاتحاد الجزئي والسوق المشتركة وصولاً إلى

الاسد العام للمجلس الدكتور حسن ابراهيم أن قيام مشروع المنطقة الحرة يمكن أن يستوعب الاتفاقيات الثنائية وشبه الإقليمية يسلوب التنسيق ثم الانساج بما يجعلهما سدا للمشروع وعاملان محولين للتفقيه وليسا معوقين له ولكه بل تدخل الدولة لخدمة باى من هذه الاتفاقيات في المشروع لتبنا خطوات لتحرير التجارة في إطاره من حيث انتهت في اتفاياتها الأخرى.

كما يرى فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن أن يكون مدخلاً هاماً بل وحجر الزاوية في أحصامركة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي برسمه وذلك استناداً إلى أن الشجاسة هي النمو الاقتصادي وقاطرة الاستلزام.

وسوف يركز عن تحرير ونمو معدلات التجارة العربية نشاطات الخصاصة بنيمية وإنتاجية متتابعة وجذب للاستثمار العربي والأجنبي حيث أن قرارات إقامة المشروعات الإنتاجية لما تركز على حجم السوق الحاملة لتسويق منتجاتها.

ويؤكد الخبراء انه إن تلبث آثار ذلك الطون أن تنتشر في جميع القطاعات الاقتصادية وتنكس إيجابياً على الاقتصاديات القارية والقومية كما أكد بعض الخبراء من المشاركين في وضع التقارير على جانب هام من جوانب التجارة

اوصى فريق من الخبراء الاقتصاديين العرب استلزام بهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع تقرير عام العمل الاقتصادي العربي حتى عام ٢٠٠٥ بإيجاد إطار تنظيمي منطقة التجارة العربية الحرة التي يجري النمو الاقتصادي كقوة للسوق العربية المشتركة وذلك في صورة بروتوكول تنفيذي لضمان الالتزام به.

ويشتمل هذا البروتوكول على خطة عمل وجدول زمني وأحكام فنية صممتة للتكثيف واليات تقنية وفعالة لتتابعه. وأخبر فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن إصدار هذا البروتوكول هو من صلاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والأجصاصي لجامعة الدول العربية دون الحاجة إلى أحداث تعديلات في اللوائح القانونية التي سبق إصدارها بشأن المنطقة الحرة وهي القرار رقم ١٧ المتنسب للسوق العربية المشتركة والفاعلية لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وأسساً أن منظمة التجارة العالمية قد أجازت أحكام المادة ٢٤ من اتفاقية أجات التي تقضي بالقامة كتلاات اقتصادية لتتار فيها دول أعضاء في الجسات ويرى الفريق الذي يضم مجموعة من كبار الخبراء الاقتصاديين العرب الااديميين والممارسين ذوي الخبرة الرقعة من صد دول عربية بمقتلهم الشخصية والعلمية بالإضافة إلى

الاتحاد الاقتصادي في نهاية المطاف الذي يمثل ثروة التكامل الاقتصادي. والثبات أن احسب هذه الآليات والأصناف التكاملية إنما يتخلل بضرورة أن يعم بالتدابير التنموية للمفهوم المعاصر الذي يؤكده على التنمية المتواصلة واعية واستمرار دور



المصدر: الأحرار

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٣

وحفز الاستثمار.
ونكر التقرير أن رابع هذه المتطلبات
والخطوات نحو بناء اقتصادي عربي هي
توليف إجراءات وخدمات مساندة
مستجدة للبلاد وتناغم مع التطورات
الحاصرة.

ويتركز ذلك في إيجاد أنظمة وقواعد
معلومات لدية وإحصائية والكشف عن
فرص الاستثمار وتيسير الإجراءات التي
تطلبها على الصعيد القطري وتوليف
أحوال التشجيعية للخطوة لاستقطاب
رأس المال العربي إلى هذه الفرص وتطوير
وسائل اعلام قادرة على مخاطبة الجمهور
العربي وإقناعه بأهمية وتوعية التكتل
الاقتصادي وبنو المؤسسات العربية
القومية وإحصائياتها ووثائقها
ومخرجاتها.

كما يتركز في التأكيد على الدور الهام
الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية
والمنظمات العربية المشتركة غير الحكومية
والأفراد من الاتحادات المهنية والعلمية
والثقافية وغيرها من منظمات المجتمع
لدى العربي للعلمية وإنتاج الاتحادات
النوعية العربية للتخصصية والفرد
التجارية والصناعية والزراعية ومنظمات
المستثمرين ورجال الأعمال في العمل
الاقتصادي العربي المشترك من خلال البات
تفصيلية ملائمة تضمن للتفاعل بين
مصالح هذه الفئات في إطار تعظيم
المصالح العربية المشتركة

الدولة في عمليات التنمية وبمع التوجه
نحو التكتل الاقتصادي العربي وبالأخص
لهيئة المناخ للبلاد للسير في الداخل
التنمية التكاملية وهي مدخل للمشروعات
المشتركة في مجالات الإنتاج والتصنيع
والخدمات ومدخل الاتحادات لتنوعية
العربية للتخصصية ومدخل الاتحادات
الجماعية لتنمية التجارة وانتقال المعرفة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣/٩/١٩٩٧

لماذا تعثر التعاون الاقتصادي العربي؟

سالم وهبي

أشار د. حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة العربية إلى أن مجلس جامعة الدول العربية أقر في عام ١٩٥٧ إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وفي عام ١٩٦٤ أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأقر إتفاقية للسوق العربية المشتركة وسارت التجربة تبعا للافصول العلمية حتى منتصف السبعينات وركزت في بداية الأمر على تحرير التجارة بهدف قيام منطقة تجارة حرة على مراحل.. وكان يجب في البداية تعزيز البنية التحتية في الخمسينات والستينات لزيادة الإنتاج السلي وتمت بعض الاجراءات

لهامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية وإنشاء ٤ شركات قابضة واتحادات نوعية



د. حسن إبراهيم :

**لابسند ان
نستأنف
الخطوات من
حيث انتهينا**

غياب الإرادة السياسية أم تعارض المصالح القطرية.. أم أسباب أخرى هي التي أدت إلى تعثر قيام السوق العربية المشتركة على مدى الأربعين عاما الماضية منذ قرار الجامعة العربية بإنشاء السوق.. وهل المطلوب تعاون أم تكامل اقتصادي.. تعددت الآراء في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق برئاسة على نجم رئيس الجمعية ورئيس بنك الدلتا.. وشارك في طرح الأفكار والآراء سفراء عرب وخبراء اقتصاديون ورجال أعمال من القطاعين العام والخاص و الأكاديميين.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٣

مُتخصصة في مختلف المجالات لتعزيز الدخل التبادلي والانتاجي.. وتعلّرت أيضا التجربة لظروف أخرى منها أننا كنا دولا تابعة في اقتصادها وهناك مشكلات محلية في طبيعة الأنظمة والاقتصاد الموجه.. فكانت هناك أسباب موضوعية وطارئة أدت إلى وضع عقبات أمام تطبيق أحكام السوق.. ونحاول منذ سنوات أن ننطلق مجدداً من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص وهناك أصوات تسعى إلى تفعيل الآليات على ضوء المعطيات الجديدة وكلنا ننطلق إلى الإرادة السياسية لاداء

دورها
بفاعلية
أكثر..
ولدينا
حاليها
مجموعة
السوق
العربية
التي تضم
٧ دول هي
مصر
وسوريا
والعراق
والأردن
واليمن
وليبيا
وموريتانيا

وهناك محاولات لضم فلسطين والسودان وأملنا أن نتجه إلى الإمارات والمصومال ووصلت الدول السبع إلى منطقة تجارة حرة وهدفنا تفعيل السوق لتنتقل إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية.. والقمة العربية دعت إلى منطقة تجارة حرة كبرى ودعوة الرئيس مبارك أشارت إلى سوق عربية مشتركة بمفهوم أوسع من منطقة التجارة الحرة.. والسوق لا يمكن تحقيقه إلا على مراحل متدرجة هي أن نستأنف الخطوات من حيث انتهينا وعليها أن نحاول اختصار الوقت والتوجه إلى تكتل اقتصادي.

القفز على المراحل

تساءل على نجم هل لابد أن تسير على نفس النمط الذي سارت عليه التجارب السابقة وهي منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي أم يمكن أن نتسفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والناقصا وأن تقفز إلى آخر مرحلة بدلا من الانتظار ٣٠ عاما للوصول إلى السوق المشتركة.. أيضا نحن مرغمون على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة بعد انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فهل يسهل ذلك



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٤/٢٠

قيام تكتل عربي.. وأخيراً أرى من تجاربنا السابقة أنه كانت هناك اتفاقات مع العراق والوحدة مع ليبيا وغيرها وبذلنا جهوداً كبيرة ولكننا لم نجد نتيجة بسبب غياب الإرادة السياسية فهل لاتزال الإرادة السياسية غير مؤهلة لقيام سوق عربية مشتركة أم أنها جاهزة لتقبل هذه السوق.. فنحن أكثر احتياجاً لإنشاء

السوق أكثر من أي وقت مضى.

تصور عربي

قال د. حسن
ابراهيم . . هناك
اشكال مختلفة
للتعاون من
الناحية العلمية
وعندما يبدأ العمل
لا بد ان نضع
اساساً وقاعدة وأن
يحدد الخبراء
الطريق وتخصيص
الواقع العربي
بشيء ما وأن نضع
التصور الذي
يلامنا.. والإرادة
السياسية هي
التي قادت العمل
العربي المشترك
وكان المد العربي



على نجم :
**علينا أن نستفيد من
تجارب الآخرين
ونحتاج للتعاون الآن**

واضح وهناك سياسة

تقود العمل والجماهيم.

المعرفة والتكنولوجيا

التكتلات بدأت بزيادة القدرات التكنولوجية . كما قال د.

مختار هلوة -وهو الأسبان- مثلاً يزعم أن اليابان بدأت في زيادة المعرفة والتكنولوجيا وكذلك أوروبا بدأت التكتلات بمشروعات علمية وفنية ولم تبدأ بالتجارة فلماذا نبدأ نحن من النهاية ونركز على التبادل التجاري.. فالمفاهيم شيء وأن نجعلها تعمل هذا شيء آخر وعلينا أن نوضح ركائز الوحدة الاقتصادية العربية.

الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية العربية هو سبب تعثر السوق العربية المشتركة . كما يقول السفير السوري في مصر عيسى درويش وقال إن هناك ١١ دولة تنتمي إلى مجلس الوحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصادية فلماذا لانحييه ونفعله بعد أن اضطر في وقت من الأوقات لبيع مركزه في عمان لتسوية مرتبات العاملين به.. وفي عام ١٩٨١ أقرت جامعة الدول العربية اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية وظلت الاتفاقية ١٥ سنة حتى تم تصديق المجالس التشريعية بالدول العربية على تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ولم يوقع على الاتفاقية سوى ١٥ دولة من بين ٢٢ دولة أعضاء بالجامعة.. وفي حالة غياب الإرادة السياسية ربما تحتاج المجالس التشريعية إلى ١٠ سنوات أخرى للوصول إلى منطقة تجارة حرة.. ولكن بمساعي بعض المحققين العرب هناك تفعليل لتسريع بهذه الخطوات وبالفعل اتفق د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري مع رئيس مجلس النواب اللبناني أثناء زيارته لمصر على طرح الموضوع على المجالس التشريعية لتسويق الحكومات واعتقد أن الرئيس حسني مبارك هو الذي وجه إلى هذا الإجراء.

النقطة الثانية هي أنه لا يمكن قيام سوق تجارية حرة إلا إذا كان لدى الدول استعداد للتنازل عن جزء من السيادة لأن تضخيم

الذات العربية يؤثر علينا ، وعلينا أن ندرك أن الاقتصاد الإحدى الذي يعتمد على الليبرالية سينتهي لأن النقط عمره محدود وإرادته في يد الآخرين وتحول سوق النقط من سوق منتج إلى سوق مشترين.. وعلينا أن نقتنع بالتنازل عن جزء من السيادة لإقامة منطقة تجارة حرة حتى وأن حقيقت خسارة في مرحلة من المراحل للدولة إلا أنها في المدى الطويل ستستقيم الأمور وتكون الأرباح أكبر.. وللخروج من هذه الدائرة الضيقة وحتى لا يصبح العرب على هامش التاريخ علينا أولاً خلق الوعي المؤسسي المبني على قيام مؤسسات علمية..

السفير عيسى ترويش
غياب الإرادة السياسية سبب تعثر السوق العربية

د. محمد عبد الوهاب :
الامكانيات الانتاجية للدول العربية متوازية وليست متكاملة

وثانياً: علينا أن ندرك أن هناك اختلافات في الاقتصادات وأنه لا يمكن أن نحقق المساواة بين عشية وضحاها ولا بد أن تكون الظروف مهيأة لقيام تعاون بين مجموعة من الدول فإوروبا لم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٣



د. مختار هلوو:

التكتلات بدأت بالمشروعات العلمية ونحن نبدأ بالتجارة

تحقيق
الوحدة
دفعة واحدة
بل بدات
بدول
البيزنولوكس ثم مراحل
متعددة.. علينا ان نضع
رؤية مستقبلية ونخلق
الوعي الجماهيري
والسياسي والتشريعي
بأهمية التعاون العربي والا
تقف الحصيلة المالية
للمشارك كعقبة أمام تحقيق
ذلك.

قطاعات محددة للتعاون
شرح د. أسامة عبد الوهاب
رئيس شركة النصر
للمسيوكلات تجرية شركته
فقال أننا نتعامل مع دول
عربية واجنبية عديدة في
التصدير ومن الممارسة أجد

ان الدول العربية لا ترحب بنا بينما في الدول الاوربية نجد
ترحيبا ولا أجد حرجا إلا من المنافس الاوربي بينما في الدول
العربية لا توجد منافسة ولكن عدم الترحيب سببه عدم الشعور

بوجود مصلحة مشتركة وعلينا أن نخلق هذا الاحساس
واقترح د. أسامة عبد الوهاب أن نحدد قطاعا للتعاون مثل التشييد
مثلا وعلى القيادة السياسية العربية أن توجه الى عدم استخدام إلا
ما هو عربي في قطاع التشييد... أيضا يمكن اختيار قطاع تتوفر له
الصناعات الغذائية مثل صناعة السيارات او الالكترونيات يمكن أن
تكون قاعدة للمصالح المشتركة.

اشراك رجال الاعمال

د. صبرى عجلان اقترح مشاركة رجال الاعمال في وضع سياسة
التعاون الاقتصادي وقال أن رجال الاعمال اصبح لهم فكر خاص ولم
تعد الحكومات هي التي تقود وحدها القاطرة وتضع السياسات بل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ / ٤ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال يدفعون تلك القاطرة ويشاركون في وضعها ، اقترح ايضا وضع اليات للتعاون المشترك مع الدول العربية فمثلا اعلنت سوريا عن مناقصة لتوريد ١٤ صومعة ولانعرف كيف نتقدم للمناقصة لغياب اليات التعاون.

الامكانات متوازية
وليست متكاملة

أكد المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة الاسبق أن البلاد العربية بها منظمات عديدة ولكنها غير فاعلة بسبب غياب الإرادة السياسية.. فالمنظمة العربية للمواصفات لم تصدر حتى الآن مواصفات عربية نتعامل بها فيما بيننا وأواجه اللوم لجامعة الدول العربية في هذا الشأن رغم أنني أعرف



د. أسماء عبد الوهاب :
الدول العربية لا تهرب
بنا لعدم الشمور
بوجود مصلحة مشتركة
.. وعلينا أن نختر
قطاع لنبسط
به التماسا

عزرها.. المشكلة الثانية ان الامكانات الانتاجية للدول العربية متوازية وليست متكاملة لعدم وجود قاعدة تكنولوجية فنحن نذهب الى خواجه نطلب منه التكنولوجيا والدول العربية الاخرى تذهب الى نفس الخواجه فاصبح مالمينا هو نفسه مالمى باقى الدول العربية.. وجامعة الدول العربية منظمة سياسية مسئولة عن التعاون الاقتصادى ومايجيرنى ان التكتلات الاقتصادية في العالم تقوم على مبادئ اقتصادية وليست على مبادئ اللغة والدين والجوار فقط .. وعلى جامعة الدول العربية ان يكون شغلها الاول هو وضع البنية الاساسية للتكامل العربى.

التعاون لاسباب غير اقتصادية

اشار د. محمود محيى الدين المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الى ان المادة ٢٤ من اتفاقية الجات تسمح بالتعاون الاقليمى.. وقال ان التعاون الاقليمى الآن يخضع لمفهوم الاقليمية الجيدة التى تقوم على تبادل المنافع بين الاطراف وتحرير التجارة والشفافية وهى التى ستشكل نظام التجارة العالمية فى المستقبل وأن الدافع وراء التعاون الاقليمى قد يكون غير اقتصادى ولكنها تحقق مكاسب اقتصادية منها رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاعمال قانون المزايا النسبية وزيادة حجم الانتاج للاستفادة من التوسع السوقى واقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدول



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٣

بفضل زيادة الحجم وزيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة وتخفيف موانع دخول السلع والخدمات للسوق.. وتحسين العملية الإنتاجية للارتفاع بعناصر الإنتاج وكفاءتها وطرق تنظيم العمل.. كما يؤدي التعاون الإقليمي إلى نمو مستمر في مستوى الدخل وكل هذه الأسباب تدفعنا إلى التعاون العربي.

التعاون والتكامل

أوضح د. معتصم سليمان ممثل أمين عام جامعة الدول

د. محمود محيي الدين :
**التعاون الإقليمي قد
يكون لدواع غير
اقتصادية**

د. معتصم سليمان :
**دور جامعة الدول
العربية هو التعاون
الاقتصادي وليس
التكامل الاقتصادي**

العربية في الندوة أن
هناك اختلاف بين
مفهوم التعاون
الاقتصادي والتكامل
الاقتصادي وأن الأول
يخدم المصلحة
السياسية والثاني
يحتاج إلى قاعدة
اقتصادية وأن دور
الجامعة العربية هو
التعاون الاقتصادي
ونستطيع أن نقول أن
مؤسسات التعاون
العربي استطاعت أن

تحقق ذلك وهناك محاولات لم تر النجاح للقفز على مفاهيم التعاون إلى التكامل الاقتصادي.. وفي هذا الإطار عقدنا في فبراير ١٩٨٧ المؤتمر الأول للتجارة العربية بالسعودية لمعالجة معوقات التجارة البينية ووقعت ١٦ دولة ليس من بينها مصر على اتفاقية لتيسير التبادل التجاري وتوصلنا إلى ١٣ مجموعة من المعوقات بدانا نعالجها في الجامعة العربية واحدة تلو الأخرى منها مثلا نقص المعلومات وهي مشكلة كبرى نعاني منها وأنشأنا شبكة معلومات تشمل أسعار السلع والإنتاج وأسعار المصدريين والمستوردين لتكون متاحة لكافة الدول العربية.. وكان التنفيذ للاتفاقية ضعيفا جدا من قبل الدول العربية وهناك أسباب عديدة ليست الإرادة السياسية وحدها المسؤولة عنها فمثلا ليس لدينا قاعدة متشابهة على مستوى الدول العربية وهو معوق لأننا لا نستطيع تحديد منشأ السلعة التي تعتبر جواز السفر لدخول أي دولة عربية.. والمواصفات والمقاييس أيضا مشكلة فالمنظمة العربية وضعت ٤٠ مواصفة قياسية فقط ولدينا أكثر من ٦ آلاف سلعة تحتاج لمواصفات.. ويعد دعوة القمة العربية لإنشاء منطقة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارة حرة كبرى دعونا فَرِّقَ عمل من خبراء القطاعين العام والخاص لوضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ووجدنا ان هناك دولا جاهزة يمكن أن تدخل المنطقة مثل المغرب وتونس ومصر والكويت والأردن وهي مرشحة للدخول مباشرة في منطقة التجارة الحرة اما الدول الأخرى فإنها تواجه صعوبات بسبب اختلاف النظم أو مستوى الدخول أو غيرها من العوامل.

والآن يجب أن تكون هناك مكاشفة ومصارحة حتى لانظلم بعيدا عن الأحداث واتفقنا على تحرير كافة السلع الزراعية والصناعية على مدى ١٠ سنوات لإقامة منطقة تجارة حرة لأنه من الصعب أن نطلب من الدول العربية أن تحررها مرة واحدة بشكل مباشر وتوصلنا الى برنامج تنفيذي لتفعيل الاتفاقية.. وقررنا اقامة مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب في بيروت في نوفمبر القادم لدفع عجلة التعاون بين المستثمرين العرب على طريق التعاون الاقتصادي.



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : **٧٠٠٠ شهر ربيع ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة

مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي

من المصوق ان يعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي يوم الثلاثاء ٢٤ يونيو القادم ويستمر ثلاثة ايام وعلى اساس ان يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد والتجارة والمالية العرب والاكاديميون والخبراء ورجال البنوك والادارة لدفع وإحياء المشروع الاقتصادي العربي ويبحث مايمكن تنفيذه فوراً من خطوات عملية سواء من حيث إنشاء منطقة تجارية عربية حرة، أو من حيث إقامة مشروعات مشتركة وكيفية جذب الاستثمارات للبلاد العربية المختلفة.

ويجوز من الآن اصعاء الجهد لهذا المؤتمر الذي سيجولي تنظيمه والدعوة إليه الملتقى الاقتصادي العربي، الذي يضم مجموعة ممتازة من مختلف البلاد العربية كما تشارك في التنظيم جهات حكومية عربية وتلعب نوات الأفراد، في هذا تورا اساميا.

وكما قد نظرنا في العدد الماضي عن التفكير لعقد هذا المؤتمر حيث سيكون بالن الله في يونيو، بدلاً من سبتمبر، وقد إلتزم رجال الأعمال العرب، ومنظماتهم الوطنية بهذا والتصديق، كما أجرى محمد الثاني عضو الهيئة الاستشارية للمنتدى الصلا ليحت هذا مع رجال الأعمال العرب خلال حضورهم اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الأسبوع الماضي.

وسيجدا المنتدى الاقتصادي العربي بعد إجازة عيد الفطر في عقد سلسلة من الاجتماعات الصحفية استعدادا للمؤتمر الاقتصادي العربي



المصدر: آخر ساعة

للنشر والخدمات المصرفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

في مؤتمر ربط البورصات العربية:

الفرصة مهيأة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

● علاء الدين مصطفى

جاء انعقاد المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بالمقاهرة في وقتها المناسب.. حيث تتزايد مطالب الشعوب العربية بضرورة التكامل الاقتصادي العربي في المرحلة القادمة.. ولعل القضية الرئيسية التي طرحها المؤتمر حول ربط البورصات العربية، ومناقشة تجربة ربط الأسواق المالية بين مصر ولبنان والكويت.. تضع أمام المسؤولين وصانعي القرار الاقتصادي في البلدان العربية نتائج تلك التجربة للاستفادة بها في توسيع نطاق ربط البورصات العربية مستقبلاً.. وهذا لما تلعبه الأسواق المالية العربية من دور هام في دفع سبيل التنمية، وتدعيم انتقال رؤوس الأموال بينها، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي!!

● وبلغت قيمة الأوراق المالية التي تم إصدارها منذ التسعين رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٤٧,٢ مليار جنيه لعدد ١٢٠٩,٥ مليون ورقة.. وبلغت قيمة التداول منذ يناير ١٩٩٧ حتى ١٢ يونيو الحالي حوالي ١١,١ مليار جنيه أي أن قيمة التداول في هذه الفترة تزيد على مجموع قيمة التداول السنوية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ والتي تبلغ في مجملها ٩ مليارات جنيه ويقلب حجم التداول خلال عام ١٩٩٦ والذي يبلغ ١٠ مليار جنيه.. كما زادت كمية الأوراق المتداولة خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥٣,٩ مليون ورقة مقابل ٤٩,٥ مليون ورقة خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٦..

● بلغت القيمة الاسمية للأسهم المقيدة خلال نفس الفترة حوالي ١٥ مليار جنيه مقابل ٨,٩ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢.. وبلغ رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في البورصة خلال ذات الفترة حوالي ١٤ مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢..

● بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من مارس ١٩٩٦ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٥,٢ مليار جنيه، تمثل ٢,٠٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة داخل المقصورة..

وقد شهدت جلسات المؤتمر الذي عقد لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء، ومناقشة قضية: «ربط البورصات العربية».. الأهمية والأهداف.. خاصة أن هناك اهتماماً كبيراً في معظم البلدان العربية بأسواق الأوراق المالية بعد أن أدركت مما يمكن أن تقوم به هذه الأسواق في تحقيق السياسة الاقتصادية لها.. إلى جانب التحول الكبير في النظرة إلى ما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الدول العربية من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية..

وجاءت الكلمة التي وجهها الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء لتعكس هذا التوجه، حيث أكد على أن بعض هذه الأسواق أصبحت محل اهتمام المؤسسات الدولية باعتبارها من الأسواق النافذة التي تطلعت شوطاً كبيراً في التطور والنمو حتى اكتسبت السمات التي تؤهلها للحاق بأسواق المال في الدول المتقدمة..

وكان الدكتور كمال الجنزوري في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور نوال التلاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي.. أن موافقة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على دخول مصر ضمن مؤشرات الاستثمار، يعد استمراراً لاتجاه العالم بنجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر.. والمتوقع في هذا الإطار زيادة تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في مصر.. سواء في مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية..



المصدر: آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٧

الآول من عام ١٧ الحالي إلى شغامة الاسكاتات المتاحه لكلك الاسواق الثلاث حيث بلغت القيمة التي لاسمالية لبورصات مصر ولبنان والكويت نحو ٤٢ مليار دولار تقريباً أو ما نسبته ٦٢,٧٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصات أعضاء اتحاد البورصات العربية. كما شكلت البورصات الثلاث خلال نفس الفترة ما يقارب نحو ١٧,٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الثلاث معاً حتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧ نحو ٨٢٢ شركة تمثل ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية الأعضاء في الاتحاد والبالغ نحو ١٠٢٥ شركة.

وأضاف الدكتور صعلوك الركبي في بحثه أن الاسواق العربية الثلاث لكل من مصر والكويت ولبنان تكاد تستأثر بالتداول مقارنة ببائى الاسواق المالية الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول في البورصات الثلاث نحو ٩,٩ مليار دولار تمثل ٩٨٪ من إجمالي قيمة

التداول في البورصات العربية، والتي بلغت خلال نفس الفترة ١٠,٤ مليار دولار. وفي البحث الذي قدمه الدكتور سليمان المنذرى والذي ناقش مساوالت إقامة سوق مالية عربية مشتركة، دارت مناقشات حول التصور الذي طرحه حول بهانات التداول بالأسواق المالية العربية عام ١٩٩٦ حيث تبين أن:

- نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية يمثل ما نسبته ٨٢,٩٪ من قيمة التداول في الاسواق المالية العربية، ثم يأتي التداول في البورصة المصرية بنسبة ٩,٧٪ أى أن التداول في بورصتي الكويت ومصر والتي بينهما اتفاقية الربط تم تنفيذها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ يمثل ما نسبته ٩٢,٦٪ من قيمة التداول في البورصات العربية الأخرى.
- القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية تأتي في صدارة الاسواق المالية العربية بنسبة ٧٤٪ تليها القيمة الرأسمالية للبورصة المصرية بنسبة ٢٢,٨٪، أى أن القيمة الرأسمالية للبورصتين تمثل ما نسبته ٩٦,٨٪ من القيمة الرأسمالية للأسواق المالية العربية

سوق مالية عربية مشتركة!!

وحول الجهود المبذولة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة اضاف الدكتور سليمان المنذرى أن إقامة هذه السوق تتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية:

- أولاً: نهضة القطاع الملائم للاستثمار العربي وخاصة بالنسبة لتوفير الضمانات

وتحدث عبدالمحميد أبراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال وأضمار إلى أن عدد الشركات التي حصلت على ترخيص بمزاولة الأنشطة المختلفة بسوق المال بلغت نحو ٢٩٩ شركة برؤوس أسوال بلغت نحو ٥٦٢,٦ مليون جنيه منذ تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى الآن منها ١١٦ شركة برأسمال ٦٨,٦٢ مليون جنيه تعمل في مجال السمسرة في الأوراق المالية. ونحو ٢٨ شركة برؤوس أموال بلغت ٢٥٧,٧ مليون جنيه تعمل

في مجال توزيع وتغطية الاكتتاب وتكوين وإدارة مساحات الأوراق المالية. ويعدد ١٢ صندوق استثمار أسستها البنوك وشركات التأمين.

هذا بالإضافة إلى شركتين مساهمتين لشعاب متشاديق الاستثمار، وبلغت شركات إدارة متنايب الاستثمار نحو ٨ شركات وهناك شركة لاسمك السجلات وشركة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

وأضاف عبدالمحميد أبراهيم أن اتفاقية التمساحون الثلاثي التي وقعت في سبتمبر ١٩٩٦ وتم العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ بين كل من سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وهيئة سوق المال في مصر، تعقير الفواة الأولى لربط اسواق المال في الدول العربية، كما أن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتكوين كتل اقتصادية عربى قوى لمواجهة التكتلات العالمية.

إمكانيات ربط البورصات العربية

وقد شهدت جلسات عمل المؤتمر مناقشات ساخنة حول أهمية ربط اسواق المال والبورصات العربية بما يسهم في سهولة انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية ولعل الورقة التي قدمها الدكتور صعلوك الركبي الأمين العام لاتحاد البورصات وهيئات اسواق المال العربية حول تجرية ربط البورصات العربية من خلال الاتفاقية الثلاثية بين اسواق الكويت ومصر ولبنان مشيراً إلى أن الهدف النهائي لربط البورصات العربية يتمثل في تحقيق آلية لتداول الأوراق المالية العربية تمكن المستثمر العربي من خلالها أن يتملك ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة عربية أخرى وبأقل جهد. وتشير الأرقام المتوافرة حتى نهاية الربع



المصدر: **أخرساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

الدكتور: كمال الجنزوري: دم سوق المال العربية وسيف لصورية استثمار الأموال بينهما

• أما المخاطر الأبرز فهي تقع أثناء عملية التصويف، حيث في بعض الأسواق لا يوجد وسائل ضيق تضمن تسليم المكون فقط، أو تسليم البائع، وبالتالي فإن الأطراف معرضة لمخاطر أساسية، حيث تتعرض للقيم الأساسية للمخاطر.

وحول أهمية دور المعلومات في عملية ربط اليعرضات العربية بآراء مناقشات خلال الجلسة التي عقدت لمناقشة البحث الذي قدمه بعض الخبراء في هذا المجال، حيث أن المستثمر وهو صاحب رأس المال الذي يسعى لتحقيق أصوله عبر بيع أو شراء أي من الأدوات المالية يحتاج إلى ما يرسخ قناعته بتوظيف ماله في أي عملية، أو إلى ما يثنيه عن الاستثمار تجنباً للخسائر، وهذا من أهم العوامل التي قد تؤثر المعلومة للصحية، وهذا لأن قرار الاستثمار يمر بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار، مرحلة اتخاذ قرار الاستثمار، وبعدها أو الشراء، وبعدها ما بعد البيع أو الشراء، أي متابعة حركة الأسعار وتقييم دهيته ورفته المالية.

فالمعلومات في أسواق المال المتقدمة أو الكافية لها أهمية في حيازة أي قرار استثماري حيث تعتبر أهم ركائز هذا القرار، ويرى البعض أن أهمية المعلومة الكيفية الصحفية تتأكل أهمية رأس المال، حيث تشكل ما يكاد يكون دوماً يديه أو نصفه عليه إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها.

المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية، وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام ١٩٨٠، وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ تطبيقاً عملياً لتوفير هذا القطاع.

• ثالثاً: تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المختصة في الوطن العربي من طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والهيئات في الأرباح المالية (الأسهم والسندات) في نطاق العالم العربي.

• ثالثاً: دعم الهيئات والأنشطة التي تكفل زيادة التعاون المالي والتقني العربي، بما يكفل جذب وتشجيع المخبرات والتدابير والأموال إلى الأجهزة والمؤسسات المالية والتصرفية العربية التي تقوم بمهمة الترويج للتمويل، وفي المؤرخة التي طرحها للخبير رجا أبو عسلي حول دور مؤسسات المقاصة في ربط اليعرضات العربية أشار إلى أن هذا الدور يعتبر أهم وأخطر الأدوار.

ولهذا قامت لجنة أنظمة الدفع والمقاصة للمصارف المركزية لمجموعة الدول العشر بإعداد تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية في سبتمبر عام ١٩٩٢ حددت فيها عدداً من المخاطر التي يجب على أنظمة المقاصة الناتجة معالجتها وهي:

• مخاطر تكلفة الاستبدال، وهي ناتجة عن تخلف طرف عن الالتزام بوجوباته، مما يحرم الطرف الآخر من أرباح غير محققة على العملية غير المنفذة، بذلك يكون الطرف معرضاً لتحمل كافة الاستبدال للمكون بالأسعار الحالية، إن أهمية هذا النوع من المخاطر تعتمد على التذبذب في أسعار المكون والفترة الزمنية ما بين تاريخ تقييد العملية وتاريخ التسوية النهائي.

• مخاطر السيولة وهي تقع عندما لا يستلم بائع المكون قيمة المكون المباعة بالتاريخ المتفق عليه مما قد يدفعه إلى الاقتراض أو تصفية موجودات أخرى للالتزام بالمدفوعات واجبة السداد أو عندما لا يستلم المشتري المكون بتاريخ العملية، مما قد يدفعه إلى اقتراض هذه المكون للالتزام بتسليمها إلى الزبائن.



المصدر: الاتحاد السوفياتي

التاريخ: ٩ - نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي العربي يبحث الأحد القادم قيام منطقة التجارة العربية العام الخالي

كتب نيل الدين الطيبي:

تدأ الأحد القادم اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد العرب الاجتماع في المجلس الاقتصادي العربي، لبحث

مخطط الدول العربية لقرار عمل جولة رؤسها لصورة قيام منطقة التجارة

العربية مرة هذا العام حتى تتكون الدول العربية من مواجبة للتكاملات التجارية في ظل التطور الاقتصادي العالمي وتحويل العالم إلى تجمع واحد كبير يلعب السطير عمدة الأرمن السجاسي الأسير العام الساعده

للجامعة العربية تطورا مخلصا في الزوا، العربية خلال اجتماع من يشاء بوسيلة تبادل الصلوات الاقتصادية ليا ولأجل الدول المشتركة في الحالات الاقتصادية والجمركية وتوحيد التشريعات والقوانين وزيادة التبادل التجاري والتجارة البينية والصفقات التجارية والتجارة البينية التي أصبحت للتأرجح تحت أقدام الدول العربية والذين في ظل صيغة التفاوض الخامس العربي التي تكتب الاتفاقيات العربية العربية في المجال الاقتصادي العربي للتكامل مستحلا للتصاعد العربي للتكامل الاقتصادي الحالية ومن المقرر أن يوجه الدكتور صحت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية كلفه إلى تدراء المالية والاقتصاد العرب يدعو فيها إلى طاعة الكيان الاقتصادي العربي في حدود المنطقة الكبرى التي دعت فيها القبة العربية الشاملة.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١١ / ٤ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود

محمود حمدي

مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يكون مفهوماً أن هذه الوسائل وبخاصة الصحافة العربية عليها واجب شخمو هو تبصير الشعوب قبل الحكومات. بما سيؤثر سبيل عنه نجاح التجربة من تحقيق ترقى الأمة العربية مكانتها التي تؤولها لها جميع الظروف التي مرت بها. والصحافة العربية أسيرة جنيته لهما قامت به الصحافة الأوروبية إبان كل فكر جديد يتصل بالوحدة الأوروبية وكل تعديل يراه إصلاح على الإرضاع القائمة. وفي هذا اللام يذكر ما قامت به هذه الصحافة إبان الاستقلالات التي رأت الحكومات لجهراها في كل المناصب. ويذكر في هذا اللام أن الصحافة الأوروبية درجت على أن تخصص صفحاتها لاصحاب الاتهامات

في ضوء المفاهيم والمبادئ، والانس الخاصة بالتكامل الاقتصادي. أصبح واضحاً أن الوحدة الاقتصادية إنما هي في جوهرها مرحلة متقدمة للغاية من مراحل التكامل. ومن ناحية أخرى فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن كل مرحلة منه سابقة. تهدد الطريق لا يلبها من مراحل. وليس هناك ما يلبها من تخطي مرحلة بذاتها إلى ما يلبها من تتالي الظروف والملازمات التي تكمل النجاح إلى هذا الخطى. وأظهرت العروس للاستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية الاقتصادية. أن هذه الخطوات تستغرق مالا يقل عن نصف قرن على نحو ما أولفتمه أنفا.

استناداً إلى ذلك تكون الأمة العربية قد بلغت خمسة عقود دون أن تتشكل مائتة في المرحلة الأولى. وبما كل ذلك برغم أن العمل التكاملي الاقتصادي قد بدأ في وقت مبكر للغاية. وتأسيساً على ذلك لا بد أن يأتي الإصلاح على نحو ما يلي على أن يهدف في الاعتبار حقيقة ثابتة راسخة هي أن الزمن والرغبة الصادقة للشعوب للتبعية من الإيمان الواسع من الحاكمين والمحكومين بأن الوحدة الاقتصادية في مراحلها المتقدمة تحقق لشعوب الأمة العربية ارتباطاً في مستويات المعيشة. وبنيى الدول العربية جميعها الوصول إلى مكانتها الذي تهيئه لها إمكاناتها وثرواتها الطبيعية وبماضيها التاريخي وحضارتها.

أولاً: أن يجري ما يمكن أن نطلق عليه في لغة الحاسية جرد لأدوات التشريعية على مستوى المؤسسات والهيئات الإقليمية العربية وعلى المستوى القطري أيضاً. وتقدم بهذا الجرد لجنة القومية تستعاضها لجان فرعية قومية. ولست في حاجة إلى الإشارة بأن أشتياق انضمام هذه اللجان يجب ألا يتم على أساس الكفاءة الفنية

حسب، بل يتعين أن يراعى في الاختيار من الظاهرات تجربة الشخص سنة الماضية تحميمهم للفكر والحواسي الاقتصادية وبماضيهم المعيق بمجاعة شعوب المنطقة قاطبة ومجاعة الأمة له

ثانياً: أن تولى هذه اللجان إجراء مراجعة شاملة لهذه التشريعات ومدى الحاجة إليها في القرن القادم. واقتراح مآثر البناء وتعديل من هذه التشريعات وذلك في مدى النتائج التي أسفر عنها التطبيق العلمي عبر العهود الخمسة الماضية وكذلك مآثر البناء وتعديل من هذه المؤسسات

ثالثاً: أن تعمل وسائل الإعلام والثقافة على المستويين الخاص والعام، وخصوصاً لخص الوسائل للتوعية في أن ساركها الذي بدأ شملها فيما ضاع من وقت معين أن

سابقاً: تؤكد الظروف السائدة في بلاد العالم العربي ضرورة تعديل إقرار السوق العربية المشتركة بحيث يصبح الانضمام إليها لزاماً لأعضاء جامعة الدول العربية مع إجازة أخذ التحفظات التي تراعى أية دولة لأزلة استجلاء ظرفها حتى يجري الانضمام متواكباً مع استقلالات مصلحة الدولة. وعلى أن يمدد كل حالة بذاتها مدة زمنية حتى لا يترك العمل على القارب على نحو ما هو عليه الآن

فستحتم الظروف التي تتكشف للمام العربي في الألفا الحاضرة ضرورة التكتل. وأخيراً فإن كل الظروف تشير بدرجة متقدمة في أن الوحدة الاقتصادية العربية أصبحت ضرورة ملحة للعشر في هذا العالم



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من قوائم السلع المعفاة من الجمارك

اتفاقيات مصرية - عربية لإنشاء مناطق تجارة حرة

السلع مستحقة طبقاً لاتفاقية الجات مستقبلاً.
ومن جانبها أكد السيد محمد خميس رئيس اتحاد الصناعيات المصرية أن الغرف الصناعية الثلاث عشرة قامت بوضع تصورهما بالتصدي للسلع المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية إعفاء فورياً أي إعفاء تدريجياً بنسبة 10٪ كل عام حتى يمكن وضع تصور كامل لإقامة منطقة التجارة الحرة مع هذه الدول.

ومن ناحية أخرى قال السيد أبي القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتسويق إن الأجهزة المعنية في مصر أعدت نماذج موحدة وأطرافاً عامة لاتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية خاصة أن الاتفاقيات الثنائية أصبحت الآن غير واردة في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية الراهنة ولتسهيلها الجات.

وحول قواعد المنشأ قال إن هذا الأمر يجب دراسته بعناية ودراية تامة حتى لا تؤثر هذه الأحكام مستقبلاً على الصناعة المصرية ولذا بالتعاون مع اتحاد الصناعيات المصرية ووزارة الصناعة والغرف التجارية.

أعلن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعيات المصرية أن الغرف الصناعية انتهت من إعداد قوائم السلع المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية تمهيداً لترقيق عدد من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لانتهاء مناطق تجارة حرة.

ولمقدمة الدول التي سيتم توقيع الاتفاقيات معها لبنان والسعودية والأردن، وصرحت مصادره تجارية بأن وزارتي التجارة والتسويق والصناعة قامتا بوضع إطار شامل لكل هذه الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق بقواعد واحكام المنشأ مع هذه الدول والقوائم السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية سواء كان إعفاء كاملاً أو تدريجياً إضافة إلى القوائم السلعية المطلوب عدم المساس بها حفاظاً على الصناعة المصرية.

وأكدت هذه المصادر أنه تم الانتهاء من دراسة القوائم السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية من الجانبين في إطار مشروع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة وخاصة القوائم السلعية المطلوب عدم المساس بها حتى لا تؤثر على الصناعة المصرية مع الوضع في الاعتبار أن جميع



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٩٩٧/٤/١٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسن إبراهيم لـ «العالم اليوم»:

مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية

التكامل الاقتصادي، لأن التعاون يقوم على قرار سياسي يلف خلفه لاناجاحه أما التكامل الاقتصادي يحتاج إلى البيئة الأساسية الاقتصادية وهذا هو ما لم يتحقق حتى الآن بين الدول العربية.

ويعترف الدكتور حسن إبراهيم أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يستطع الوصول حتى الآن ليكون مؤهلاً لقيادة العمل العربي نحو قيام السوق العربية المشتركة.

العربية على ضرورة تحرير جميع السلع الزراعية والصناعية المنتجة في هذه الدول في عمليات التبادل التجاري كخطوة أول على طريق إقامة منطقة التجارة الحرة خلال السنوات العشر القادمة.

وأوضح أنه يتم حالياً الإعداد للخطوة القادمة المتمثلة في تحرير السلع الخدمية للتبادلة بين الدول العربية إلا أنه قال إنه لا بد من النظرة بين التعاون الاقتصادي ومفهوم

□ كتب - مجدي الجندى: أكد الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات له للعالم اليوم أن الدراسات التي أجراها المجلس تؤكد إمكانية قيام منطقة تجارة حرة بين 5 دول عربية - سوريا ومصر والكويت وتونس - وقال إنه في سبيل انشاء السوق العربية المشتركة تم الاتفاق بين الدول



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٥/٢/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة

□ كتب: **إبراهيم حسن:**

النوع الأول يجري عليه اعطاء فوري بمجرد الاعلان عن قيام المنطقة الحرة الشركة، والنوع الثاني لسلع يتم تخفيض جماركها تدريجيا بواقع 10٪ خلال 10 سنوات لهذا النوع الثالث يضم السلع التي لا تدخل في أي من الفئتين. وقال إنه يمكن العمل بهذه القوائم لمدة مابين 6 و 8 اشهر بعدا للتفكير فيها مؤكدا أن هذا يهدف إلى حماية المنتجات المحلية. ومن المؤشرات الطروحة على الاجتماع وضع مواصفات قياسية لكل السلع والمنتجات العزبية ووضع التكاليف التنموية للصناعة لها أو وضع سعر استرشادي لها. إضافة إلى وضع آلية للإعراق حماية للإنتاج المحلي.

يقعد مجلس إدارة اتحاد الصناعات اجتماعا مهما اليوم لمناقشة ضوابط قيام منطقة التجارة الحرة العربية بحضره رئيس جهاز التفتيش التجاري ورئيس مصلحة الجمارك وديانة الرقابة على الصادرات والواردات ومساعد وزير الخارجية لمنطقة شرق آسيا ورئيس الغرف الصناعية المختلفة، مرشح بذلك محمد فريد خميس وليس مجلس إدارة الاتحاد وقال إنه سيجري في الاجتماع وضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الاعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين. وأشار إلى أنه تم تقسيم السلع المتبادلة بين دول المنطقة الحرة على أساس ثلاثة أنواع،



المصدر : البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٧

اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط إقامة منطقة حرة عربية مشتركة

التمارعات في مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما يشتمل البرنامج على تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة للتوّل العربية الأقل ندوا الزارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحيث يتم منع معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب بضمين طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها كما أن الدول العربية الأقل ندوا هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وبمجة السطح، وبالصيغة للتنفيذ تمعد لجنة الدراسات التجارية لفترة الزمنية وجدولها الزمني لاتجاز مهامها من أجل تطبيق هذا البرنامج في أجل يتجاوز التاريخ المحدد لإقامة منطقة التجارة الحرة كما تقوم الأمانة العامة برفع تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تنفيذ هذا البرنامج، ونظرا لأرتباط تحرير التجارة وتآزره بعدد من التسهيلات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة.. التعاون للتكنولوجيا والبحث العلمي.. تنسيق النظم والقوانين والسياسات التجارية... حماية حقوق الملكية الفكرية.

والق مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية في اجتماعه المشترك الذي ضم ممثلين لوزارات الصناعة والتجارة والتموين والمالية رؤساء الغرف الصناعية . من حيث البدأ على مشروع البرنامج للتطبيق لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وقرر الاتحاد خلال الاجتماع المشترك أسس الأول تشكيل لجنة فورية من الاتحاد والأجهزة المعنية لوضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الإعلان عن نتائجها خلال الشهرين القادمين وكذلك وضع التصورات النهائية للقوائم المسموعة للصناعة التي ستلتحق بالاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى يشكلها التفرع وهو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحماية الصناعة الوطنية على أن تنضم اللجنة من عملها خلال أسبوعين وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن هناك اتفاقا مبدئيا على أن إنشاء المنطقة التجارية العربية الكبرى أصبح مطلباً ضروريا للوصول إلى إنشاء السوق العربية المشتركة مشيرا في هذا الصدد إلى رفض الرئيس مبارك الخاطف لأن تصبح مصر سوقا استهلاكية لمنتجاتهم ويشمل البرنامج للتنفيذ لإقامة منطقة عربية كبرى حرة على تشكيل لجنة لدراسة



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/١٨

وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني:

السوق العربية المشتركة أولا وبعدها تفكر في الشرق أوسطية

بيروت - من خيري رمضان:

السلام يمكن طرح التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع إسرائيل ففمن ليس لدينا أي مانع من للتعايش في سلام ولكن الأمر يرجع في النهاية إلى كيف تعرض إسرائيل نفسها.

ومن نود المقاومة وامتنعائها في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية قال الوزير ياسين جابر إن للناحية لمصراً من المرتبة أو من الخارج ولكنهم أبناء لبنان، وإن تتوقف المقاومة إلا بعد الانسحاب، وبعدها سيعود كل مقام إلى عمله وستتمكن الأحزاب السياسية من استيعاب كل أفراد المقاومة.

أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر إن بلاده ترفض الآن طرح مشروع السوق الشرق أوسطية، وترى أن البداية يجب أن تكون من السوق العربية المشتركة وبعدها يمكن أن ينضم إليها من يريد مصادم واقعت كل الدول العربية.

كما أكد الوزير اللبناني أن للسلام هو الفيصل الاستراتيجي لسوريا ولبنان، وإن يأتي هذا السلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة. وبعد



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٨ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ألية تخطيط منطقة تجارة حرة عربية يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها

وتتمة التبادل التجاري بين الدول العربية.
وذلك يهدف المجلس دراسة
أوضاع الغرف التجارية العربية
الأجنبية وتسهيل اتفاقية إنشاء للهيئة
العربية للتنمية الزراعية، ومشاركة
بعض الاتحادات العربية في أعمال
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بالإضافة إلى تقرير المجلس الوزاري
المختصة.
وكان المندوبون الدائمون لدى
الجامعة العربية قد اجتمعوا أمس
لنقاشه بوز. جدول أعمال المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ورفع
توصياتهم للمجلس.

كتبت - رشا أبو الجحود:
تبدأ غداً بمقر جامعة الدول العربية
أعمال الدورة الثامنة والخمسين
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
ليبحث ليات وضع لبرنامج التنفيذ
لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري
بين الدول العربية تمهيدا للوصول إلى
منطقة تجارة حرة عربية.
كما يناقش المجلس تقرير وتوصيات
اللجنة الخاصة باجتماعات الهيئة
العربية لاتفاقية الاستثمار التي تشرف
على تنفيذ الاتفاقية للجنة لاستثمار
رئيس الأموال العربية وكذلك
لجتماعات لجنة المفاوضات التجارية
التي تشرف على تنفيذ اتفاقية تيسير



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعرب السيد عبدالوهاب الانسي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء اليمني من اعتقاده بأن تحقيق مشروع السوق العربية المشتركة يستلزم وجود رؤية لآلية المخاطر التي يولّدونها مع تحقيق المشروع العربي.

وأكد الانسي في حديث لوفد «صوت العرب» بأنه ليس ان الامة العربية تمتلك امكانيات هائلة تجعلها قادرة على اختصار مراحل الوحدة الاقتصادية مشيراً الى ما يربط الامة العربية من وحدة المصالح والبادئ والتمكّن ونحوه للسؤال اليمني بقرارات القمة العربية الاخيرة التي عقدت بالقاهرة في شهر يونيو الماضي وبمضغها بأنها تعد نقطة تحول مهمة للغاية لصالح التضامن العربي مشيراً في هذا الصدد الى تأكيداً على أهمية إقامة السوق العربية المشتركة.

وأشار الانسي الى أهمية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتابع لجامعة الدول العربية والتي بدأت أمس في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين وغداً على مستوى الوزراء من حيث صلتها بتسريع الخطى لإقامة السوق العربية المشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وقال ان هذه الدعوة بداية تتعدى خطوات تجعل من مشروع الوحدة الاقتصادية واقعاً جدياً في القرب فرصة تحول ثورية للجان العربية المشتركة أضاف ان اللجنة للصومالية اليمنية المشتركة أنجزت الكثير في المجالات المختلفة وسنرى لهذه اللجان ان تكون نموذجاً للجان المشتركة بين الدول العربية.

نائب رئيس
وزراء اليمن
يخبر من مخاطر
عدم تنفيذ
مشروع السوق
العربية
المشتركة

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويدي :



نوال الطائوي

المنطقة في المناطق الحرة كما يمكن للدول العربية ان تتقدم الى المجلس لمطلب الحصول على امتيازات لبعض السلع المنتجة في المناطق الحرة. يتم تحديد التاريخ المرجعي من قبل المجلس في دولة المنطقة لتقديم الجامعة العربية لدية التجارة والتنمية وليس للملتزمات.

وتضمن التقريرين أهم نقاط الخلاف بين الدول في البرنامج الذي يتناول في تحفظ الإسراء وإيدان بشأن السلع المنتجة في المناطق الحرة، وكذلك تحفظ سوريا وإيدان بشأن السلع الزراعية حيث تريان أن التحرير يجب ألا يكون كاملاً فيها ويكون تدريجياً، ويطلب مصر ألا يكون هناك موعد نهائي لبدء التحرير في الاتفاقية.

السلع للمعاملة خاصة أن مصر غير: حقوق في الاتفاقية تيسير وتتمتع الجبال للتجاري، أما طلبات مصر بضرورة إنشاء آلية عربية لتتبع تنفيذ الاتفاقية خاصة أن وضع هذا البرنامج التنفيذي واتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري قد تم توقيعها خلال غياب مصر عن الجامعة العربية. وحول البنود الأخرى للخروج على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال السحبياني أنها تتضمن دراسة المتغيرات على الدول العربية في موازنات المتطلبات العربية المتخصصة على ضوء التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بذلك. وأوضح أن وزراء الاقتصاد العرب سوف يناقشون أوضاع الفرق التجارية الخبراء الذي يسيق الاجتماع ضوء نتائج اجتماع الخبراء لدراسة من أوضاع هذه الفرق لتتأهل أهداف وخدمات وأنشطة هذه الفرق وما حققته على مدى السنوات السابقة وأسباب تباطؤ مسيرة العمل في عدد منها وذلك من أجل التعرف على الخبرات التي قد تكون موجودة للعمل على تشاخيص وضع كافة هذه الفرق.

وأشار السحبياني في أن الاجتماع الوزاري يبحث عددا من تقارير المجلس الوزاري المتخصصة الخاصة للمجلس والتقارير الأخرى العام بين الدولتين بالإضافة إلى طلب لاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المحاصيل العربية للاهتمام بعضوية المجلس بصفة من قبله.

بعد وزراء الاقتصاد والمال العرب لاجتماع مؤثرهم في (٥٩) بمقر الأمانة العامة للجامعة الدول العربية غد (الأربعاء) ليبحث سبل الإسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأكد السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية أن كافة الحكومات العربية لديها استعداد بضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة وأصبحت تتوافر الإرادة السياسية والكافية لإقامة مثل هذه المنطقة. وقال أنه سيتم عقد اجتماع للجنة السداسية

الوزارية المعنية بوضع البرنامج الزمني لتنفيذ الاتفاقية تيسير التبادل التجاري اليوم (اللاثاء) لمناقشة الصعوبات الهيكلية للمشروع بعد الاتفاق على كافة جوانبه من خلال لجان متخصصة تم تشكيلها خلال الدورة السابقة للاجتماع الوزاري. وأشار إلى أن هذه اللجنة التي شكلت من وزراء الإمارات والسعودية ومصر والأردن وسوريا والمغرب تبحث في تيسير الهوة بين الاختلافات التي كانت تعوق تنفيذ الاتفاقية موضحاً أن هذه الاختلافات كانت تتمثل في قواعد المنشأ للسلع العربية وتطبيق النظام الجمركي المنسق وتوحيد هيكل الرسوم وأجور الواردات العربية وتكثيل العليات التي تحد من كفاءة للتجارة العربية.

وأوضح تقرير الأمانة العامة للجامعة أن الاجتماع الأخير للجنة السداسية في أكتوبر الماضي تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط في البرنامج التنفيذي من أهمها : تحويل قائمة السلع الصاعدة (المفروضة مجموعة التحرير الواردة في البرنامج) من التحرير الكامل الى السلبية الواردة في أد برنامج من التحرير الجزئي وهي فترة السنوات العشرة وهي فترة التحرير للتدريج خلال فترة السنوات العشرة وهي فترة إقامة منطقة التجارة الحرة ويسمى ١٠٠، والعمل على إنشاء مبدأ لتحرير التجارة السلع العربية ووجود إمكانية لاستثناء عدد محدود من السلع الزراعية وتحديد السلع الزراعية التي ترش للدول العربية في إدراجها ضمن الموازنة الزراعية لتحديد السلع الزراعية المنوع استيرادها، يتم سريان الإعفاءات والامتيازات على السلع



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٢/١٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

وزراء الاقتصاد العرب

والهمة الصمة

يجتمع اليوم وزراء الاقتصاد العرب ويكتسب هذا الاجتماع بعداً جديداً حيث ينضم رجال الأعمال إلى اجتماعاتهم، وهو نظام تعلمنا - حديثاً - حيث تم تجميع معظم الاقتصادات بالدول العربية، وأصبح للقطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية، وهو ما يعني أننا نلحق على رجال الأعمال عبء تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولكن هذا مرهون بإرادة سياسية تقدر مصلحة الشعوب العربية، وتقدر أيضاً أن الضالعات السياسية أو حتى لاختلاف درجات النظم الاقتصادية في البلاد العربية يجب ألا يكون لها تأثير على أن تخطو خطوات جديّة في سبيل التكامل الاقتصادي، ولأن نضع أمام وزراء الاقتصاد العرب المجتمعين اليوم بالقاهرة عدداً من التساؤلات نتوقع أن تخرج إجاباتها الفنية ومقتضى وتنضم بالعملية والواقعية، وأول هذه التساؤلات، هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ومن الذي يملك ذلك.

ثانياً: ماذا لم تصالح حتى الآن أي خطوة إيجابية تذكر في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية لقيام السوق العربية؟

وثالثاً: ماذا بمانا بالحديث عن سوق عربية مشتركة منذ ٤٠ سنة مضت، وهو نفس التوقيت الذي بدأت فيه قرارات إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وانتقلت الآن بفعل الزمن والتطور والدراسات المستنيرة والاتصال بين البلدان الأوروبية إلى وحدة اقتصادية ستصل قريباً إلى وحدة نقدية بينما لم تصالح الدول العربية أي شيء حتى إن التجارة البينية العربية

تتأخر...
أنا نريد أن يخرج وزراء الاقتصاد العرب بقرارات قابلة للتنفيذ الفوري - وليس بقوصيات - والقرار اليه يمكن تنفيذها فوراً ليبدء اتخاذ إجراءات سوق عربية مشتركة.

وفي اعتقادي أن رجال الأعمال هم الألية الأكثر قدرة لقيادة هذه السوق من خلال الاستثمارات والتجارة على أن تتوافر لهم التشريعات اللازمة لحماية الاستثمار واعطاء مزايا وتشجيعية للتجارة البينية العربية. لا نريد أن يمسر عن المؤتمر مجرد كلمات وقرارات تضال إلى ادبيات الوحدة الاقتصادية العربية، نريد إنجازاً عملياً وواقعيّاً. واعتقد أن هذه هي المهمة التي يجب أن يتجرها وزراء الاقتصاد العرب اليوم.

عبد الرحمن عقل



غباش : قرار إقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات غباش أن قرار المجلس في شأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يعتبر خطوة كبيرة تساهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، ويؤدي في النهاية إلى الوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وقال غباش في تصريحات في أبو ظبي أمس بعد عودته من القاهرة، إن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سيساهم في إيجاد كتلة اقتصادي عربي منسجم مع الاتجاه العالمي للتجمعات التجارية والاقتصادية الدولية وعمامة التجارة.

وأضاف أن الاتفاق على البرنامج التنفيذي للوصول إلى منطقة التجارة العربية ترجمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد صعد حشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجاً تنفيذياً لاتفاقية إعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ لمدة ١٠ سنوات.

وأشار غباش إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شأن المنطقة التجارية العربية الحرة يأتي تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي.

وتسأل إن البرنامج الذي تم الاتفاق عليه ترجمة لتنفيذ الاتفاقية التي سبق أن وقعت عليها معظم الدول العربية بينها دولة الإمارات، ولم تنفذ منذ عام ١٩٨١.

وأكد أن البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه بشكل بداية واقعية لتفعيل العمل الاقتصادي

وخلق خطوات تدريجية تنتهي بالوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وأوضح أن تحرير التجارة من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية سيؤدي إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويساعد في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة.

وقال غباش إن البرنامج التنفيذي الذي اقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا يشكل هدفاً غير ذاته وإنما يعدّ تسريعاً وسهولة من وسائل عدة للوصول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

التجارة العربية

وأشار إلى أن التغيرات الأخيرة في التجارة العالمية تقتضي من الدول العربية تسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وقال إن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وتسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وقال إن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وتسريع خطواتها لإيجاد كتلة اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية.

وأضاف غباش أن الوزراء العرب اتفقوا في الاجتماع الأخير على آلية المتابعة والتنفيذ وقض المنازعات وأن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج، وأن تتولى الإدارة العامة للمشؤون الاقتصادية مهام الإسهام الفنية لأجهزة الأشراف كجهة قواعد المنشأ ولجنة المفاوضات التجارية ومهمتها تصفية القيود غير الجمركية.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق أيضاً على أن تستمر اللجنة السابعة الوزارية بعد انضمام تونس إليها في عملها خلال

المرحلة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي، إزالة أي عقبات تعترض تطبيقها، وأن تقدم تقارير نصف سنوية عن متابعها لتنفيذ البرنامج. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة والفية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وتقديمها للمجلس نهاية السنة المالية

لتخاذ قرار في شأن معاملة متجانها في إطار البرنامج التنفيذي.

كما تم الاتفاق أيضاً على اتباع الأسس الفنية المتبعة في إطار منظمة التجارة الدولية في حالات الإغراق.

ويضي البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه، أن اجتماع المجلس الاقتصادي



المصدر : الحريّة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٢

والاجتماعي العربي الاربعة في القاهرة أن يكون التاريخ المرجعي للبرنامج ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، وأن يكون التنفيذ على مدى ١٠ سنوات بحيث يشمل خفض الجمركي جميع القوائم السعوية ونسبة سنوية مقدارها ١٠ في المئة وتنتهي بنسبة صفر في المئة بعد عشر سنوات سنوياً على السلع العربية الخاضعة لشروط المنتج العربي، بحيث تعامل السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

وأكد غباش أن ما تم الاتفاق عليه يمثل بداية تتناسب وظروف العديد من الدول العربية. كما أن البرنامج وما يتبعه من تدرج في الإعفاء الجمركي سيمكن بقية الدول العربية من التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (٦ دول بينها مصر) ليتم في نهاية السنوات العشر التحرير الكامل والكلي للسلع العربية. وأغت إلى أن دولة الإمارات التي تطبق نسبة رسوم جمركية تصل في أعضائها إلى ٥ في المئة ستكون مستفيدة من هذا القرار الذي يفتح أمامها الأسواق العربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٢

كيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

اختلاف الهياكل الإنتاجية.. وغياب الإرادة السياسية وراء ضعف التجارة البينية العربية

فريد خميس

إمضاء نواتم بلصية من

الرسوم الجمركية خطوة

في انتهاء السوق المخرجة

- عام ١٩٩٩ سيشهد مولد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بعد أن اكتملت منظومة الاندماج الاقتصادي الكامل بين دول الاتحاد الأوروبي.. بينما لا تزال الدول العربية تفكر حتى الآن كيف تبدأ الخطوة الأولى نحو وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ العملي.

- والغريب أن الفكر الوحدوي الاقتصادي العربي تزامن في نشأته مع الفكر الأوروبي (منتصف الخمسينيات).. ولكنهم في أوروبا أوشكوا على الوصول إلى قمة الوحدة والتكامل الاقتصادي، فلبثهم الآن مجلس نيابي أوروبي منتخب من

الشعب وأزالوا الحدود والقيود على تحرك جميع عناصر الإنتاج والاقتصاد، وأصبح لديهم أيضا جواز مواطنة أوروبي، بينما لم يحقق العرب شيئا من هذا.



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

إلى تكتلات أخرى غير عربية
والانتماء في الاقتصاد العالمي من

خلال اتفاقيات الجات وغيرها
- ويرى محمد أحمد غانم رجل
أعمال ومدير مكتب استشاري، أن
الضغوط الخارجية من الأسباب
التي تبعية لعدم نجاح السوق حتى
الآن

اختلاف

الهياكل

الإنتاجية

و لكن محمد

فريد خميس رئيس

اتحاد الصناع

المصرية، كان أكثر

تحديدا حينما

أرجع عدم وجود

تكتل صناعي

عربي إلى

اختلاف الهياكل

الإنتاجية بين

الدول العربية

والاختلاف تكلفة

الإنتاج، والاختلاف

في العملية

الصناعية وهذه

الفرق

والأوضاع التي

عبرها الصناع،

لمستعدة موة

واسعة هائل دون

تكوين صناعات

عربية كبرى أو

التوصل إلى

كيانات اقتصادية

عربية، سواء في

مجال الإنتاج أو

التجارة.

- وأما مكائنت

الأسباب إلا أن

كثيرا من الظروف

قد تعبرت، سواء

على الصعيد

العربي أو العالمي

وبدا الانتماء

والاشدور العربي

يتزايد بالعربية

التي تدور في

خطوط خيالية

لتحقيق التكتل

الاقتصادي

العربي وتوج هذا

بقصة القاهرة

العربية الأخيرة

التي أوشك

مؤشور التحاليل

الاقتصادي والسوق العربية المشتركة

اهتماما خاصا، فتمركز كثير من

المنظمات والتنظيمات والآليات سعيا

إلى البدء الفوري في خطوات تحقيق

أي تعاون عربي اقتصادي سواء في
مجال التبادل التجاري أو التصديق
القضائي الإنتاجي، خاصة أن كل هذه
الأمور تروست ويتم وضع الأطر اللازمة
لها، ولعلنا نرى فقط هو إعادة بنائها
من جديد لتدبر فيها الحياة.

- وفي الأسبوع الماضي، شهدت
القاهرة اجتماعا تنظيميا لوزراء

الاقتصاد العرب في

إطار مجلس الوحدة

الاقتصادية، وفي

خطوة تنفيذية وافق

اتحاد الصناع

المصرية من جانبه

على إعداد القوانين

الأساسية المطلوبة

إعطاها من الرسوم

الجمركية، تمهيدا

لتدريج عدد من

الالتفاقيات بين مصر

وعقد من قبل

العربية إنشاء مناطق تجارية حرة.

منه الخطوة أعترفا السيد محمد

فريد خميس هي الخطوة العملية

للإتاحة الآن للبدء في إنشاء السوق

العربية المشتركة، ويشير إلى هذا

للنقل أصبح مطلب حياة أو موت

بالنسبة للعالم

العربي، لأنه بعد

عولة الانتماء

والتجارة، والظهور

التكتلات

الاقتصادية العالمية

لا بد للدول العربية

أن تسرع الخطى

للمتجهين إلى

الكيانات الصناعية

الكبرى والحجم

الأسفل للسوق

للمشكلة لهذه

الصناعات، وذلك

ماتسي إلى جميع

الشركات الصناعية

المتعلقة في العالم

كله، فيما يسمى

بالاتحادات.

- وحتى يتحقق

هذا في العالم

العربي، كما يقول

فريد خميس، فلا بد

من إزالة الحاجز

إزالة تامة، وهذا

يصل بالنسبة لرجال

الصناعة العرب

أهمية استراتيجية

للاستمرار في

السوق، ويشير
مثلا ذلك قائلا: إن
إنتاج منتج ما في
بلد عربي تكون
تكلفته مرتفعة
نفسيا لأسباب
لاسيطة أو دخل
للصانع فيها، مثل
ارتفاع أسعار
الطاقة والنفقات
التي تتكثرها
الحكومات، وارتفاع
الرسوم والقرائن
في الوقت الذي
لا يتحمل فيه
الصانع في دولة
أخرى مثل هذه

الأسباب لتقيام الدولة بدعم وتنمية
الصناعات. وبذا يبرز بشكل مباشر
على تكلفة الإنتاج، ولابد لهذه
الأوضاع والفرق أن تعالج معها
تدريجيا إلى الأمام.

- ويضم اقتراحا عمليا في هذا
الجال وهو الاتفاق على تحرير كامل
لجميع من السلع العربية التي تكون
تكلفة إنتاجها متفاديه، بينما يتم
تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا
وعلى عدة سنوات على قائمة أخرى
تشهد فيها الفرق في تكلفة الإنتاج.

وهنا اقتراح آخر مطروح للفراسة،
كما يقول محمد فريد خميس، وهو
فرض رسوم تعريفية تعادل فرق
الدعم أو التكلفة في الإنتاج عند انتقال
سلعة من بلد إلى آخر، بعد تراسد
تصليته لكل سلعة.

وهكذا يمكن أن تبدأ منطقة التجارة
الحرة العربية لتكون المعصر الرئيسي
في تدليل السوق العربية المشتركة.
ويمكن أن تتسع رقعة السوق أمام
جميع الدول العربية.

- ويؤكد أن التكتل الصناعي
العربي، يمكن أن يتخطى من تلك
البدائية، وبذا في رأي بدعم موقف
الدول العربية أمام التكتلات
الاقتصادية الأخرى.

إلغاء الرسوم الجمركية
لأعضاء حوض نادر رئيس
الجمعية المصرية للدراسات لرجال
الأعمال يرى أن إلغاء السوق
العربية، لابد أن يبدأ بإلغاء الحظر على
أي سلعة ثم إلغاء الرسوم الجمركية بين
الدول العربية تدريجيا، كما يرى أن
إقامة معرض عربي متخصص بوف
الدول العربية، وبشكل دوري وتشارك



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيه جيمز - قول - عربية، من شأنه أن يزيد من حرص التجار التجاري بين الدول العربية، حيث أن المعارض صارت سمة حيوية لتنشيط التجارة. ويؤكد فؤاد حنجر أن المناطق الحرة المحددة التي تتوسع قول العربية في إنشائها أصبح لا يخلو منها الآن، لأن رفع الحواجز الجمركية سيظل من آثارها على التجارة، مشيراً إلى أن السوق العربية المشتركة كفيلة بتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل.

يوشا بطرح مدوح المصري رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتصديق، في دراسة قدمها لمجلس الوحدة الاقتصادية عدة مقترحات لمنع التجارة العربية البيئية والاستثمار المشترك في إطار التكامل الاقتصادي، مؤكداً أن إقامة منطقة تجارة عربية كبرى هي القوة المحركة للتكامل الاقتصادي العربي، ولكنه مع هذا يؤكد أهمية العلاقة التبادلية بين التجارة والاستثمار، فتحرير التبادل التجاري وحده لا يكفي، لأنه لا بد أن تكون هناك قوة دفع مباشرة لجذب رؤوس الأموال في المشروعات المشتركة، ولكن هذا يتطلب تطوير البنية التحتية المطلوبة والتشريعات الاقتصادية في الدول العربية.

ويلاحظ أيضاً أن تكون المناطق الحرة الإقليمية في الدول العربية، مشروعات عربية مشتركة متعددة الأطراف، تتوزع على الخريطة العربية وفقاً للمزايا الاستراتيجية للمناطق بالجزائر والمواقع وقابليتها للتطوير.

أما السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب، فله تصور آخر حول دور المناطق الحرة في الإسراع ببعث السوق العربية المشتركة، حيث يرى أنه يجب أن تكون المنطقة العربية كلها منطقة تجارة حرة، ويعترض مبدأ محدودية المناطق التجارية الحرة، مؤكداً أن هذا سيقود إلى سهولة التسيب وتدفق التجارة ورفض الأموال بين الدول العربية. وهذا هو حجر الأساس في تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل الذي يمكن أن يعطي حرية انتقال الأفراد والأيدي العاملة.

- ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا، ما هو دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب في هذا الجهد، وهل يحتاج ذلك إلى تشريعات وقوانين في الدول العربية تكون ملائمة لكل الأطراف... وعلى المشروعات الاستثمارية المشتركة التي يمكن البدء بها... هل نبدأ بصناعات تقليدية أم صناعات حديثة، ومن تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن أين يمكن التمويل، هل نتمتع على مؤسسات ونزاع دولة التمويل مثل هذه المشروعات.

- أم أن الجهاز المصرفي المصري وبعثة خسان الاستثمار العربية يتكلمون أن تقدم التمويل الائتماني اللازم لهذه المشروعات وهو دور رؤوس الأموال العربية المقيمة وإذا تم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بهذا المفهوم، كيف يؤثر وينتشر بالتكتلات الاقتصادية المالية.



المصدر: الإذاعة العربية

التاريخ: ٣٠٣١٧٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في افتتاح مؤتمر خريف التجارة العربية :
منطقة تجارة هرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة
الدواء، دور قوى القطاع الخاص وفرص للمستثمرين
رجال الأعمال العرب يطالبون بإجراءات لمواجهة التكتلات والمنافسة العالمية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

149V

چند باب الاصلية

وقال ابن محصو مقلداً الرئيس مبارك وهم

[illegible]

الانتماء الى اهل البيت (عليه السلام) والالتزام بالقيم النبوية والالتزام بالقيم النبوية

مؤسسو بيشنوف العرب العرباء.
وقد اُخذ الدكتور كمال البشنيوف في
كلية طب مصر وذلك منذ سنة ١٩٠٤
وإنها تخرجت منه رتبة طبيب في
الطب العام سنة ١٩٠٨
حجم التجارة المالية وإنها الطريق
العمدة إلى كل شيء

مجلس الوحدة الاقتصادية وأكثر من ١٠٠ من
العمالة للحدود الخارجية الدولية وتبين على
من الزيادة والسفر بالبلدان العربية والحدود
والاقتصاد والتنمية الدولي والصحة العامة
حضور المؤتمر وزراء الاتحاد الأوروبي
والتمويل في حضور الزائرين والاعلام .

التي كانت حرة بحصولها لتأسيس عيادتها في ميونيخ. كما أن رسومها كانت تغطي نفقاتها الشخصية. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إرسالها إلى معسكر الاعتقال في بيرجن-بيلسن. في ذلك الوقت، كانت تعاني من سوء التغذية الشديد. في 28 يناير 1945، تم إطلاق سراحها من قبل القوات الأمريكية. بعد الحرب، عاشت في ألمانيا الغربية. في عام 1960، تزوجت من طبيب ألماني. في عام 1965، تم منحها الجنسية الألمانية. في عام 1970، تم منحها الجنسية الفرنسية. في عام 1975، تم منحها الجنسية الإيطالية. في عام 1980، تم منحها الجنسية الإسبانية. في عام 1985، تم منحها الجنسية الهولندية. في عام 1990، تم منحها الجنسية البريطانية. في عام 1995، تم منحها الجنسية الأمريكية. في عام 2000، تم منحها الجنسية الكندية. في عام 2005، تم منحها الجنسية الأسترالية. في عام 2010، تم منحها الجنسية النيوزيلندية. في عام 2015، تم منحها الجنسية الفلبينية. في عام 2020، تم منحها الجنسية الهندية. في عام 2025، تم منحها الجنسية الصينية. في عام 2030، تم منحها الجنسية اليابانية. في عام 2035، تم منحها الجنسية الكورية. في عام 2040، تم منحها الجنسية اليابانية. في عام 2045، تم منحها الجنسية الصينية. في عام 2050، تم منحها الجنسية الهندية. في عام 2055، تم منحها الجنسية اليابانية. في عام 2060، تم منحها الجنسية الصينية. في عام 2065، تم منحها الجنسية الهندية. في عام 2070، تم منحها الجنسية اليابانية. في عام 2075، تم منحها الجنسية الصينية. في عام 2080، تم منحها الجنسية الهندية. في عام 2085، تم منحها الجنسية اليابانية. في عام 2090، تم منحها الجنسية الصينية. في عام 2095، تم منحها الجنسية الهندية. في عام 2100، تم منحها الجنسية اليابانية.

كتب على المغربي :
أعز محاسن الوحدة الاقتصادية العربية
قيام منظمة التجارة العربية . تبدأ
نشاطها الـ ١٩٩٨ .. وذلك لمدة ١٠ سنوات
تصميم بعدا التجارة بين الدول

كتب على المغربي :

•

ولذلك مع الدول العربية
وذكر المهندس احمد جويلى
والمهندس ورئيس اللجنة على
مصر تمثل الفرق كاملة للقطاع
الدهليج الاموال المتداول
المستثمرين ان خطه المصنوع
بمطالعة بما يتوافق على
الصبرى. وطالب اللجنة بالتكثيف
لنهاء وتبسيط الدورات
الخدمات التجارية وتبسيط
والمشروعات ان تلتزم
بمصر البشرية

يُحيط استخبارات حرسى وأن دولهم
تحتضن كل أنجليا وأهل كثير من
اللعنات العرب للتعامل مع مصر.
وإننا نعلم أن إسرائيل
والأمة العرب العرب وأنا نعلم
بجميع تنفيذ لبرامد ورسوخ النظرة
العربية يستقدم كل التغييرات والمبادئ

الليكتور جويلى يلقى كلمة الدخلة

في دعم التعاون مع الدول المسببة.

الصناعة العربية

وأشار الدكتور مهنس سعد المرموري
نقد الانتاج الحصري في امية عام وتشجيع
الاعلان الصناعي واكد ان التنمية الزراعية مهمة
محور والدول العربية ولذا هناك محور
للتكامل الزلزلة لفرص العمل والدول العربية
بالاستثمار الامامية للخاصة الدولية والتعاون
الخارج في الاساليب العلمية
وطب الدكتور عسمت عبد المجيد الامير

بمعنا للمزيد من التعاون وإن اعلاننا للتجارة العربية الصلة سيؤدي إلى مزيد من التآزر وتوطيد طموحات العرب في عصرهم التمس بالموثقة والعتبات التي تستثمرها ونشمل كل الامكانيات والمقومات العربية في دخول السوق العالمية. عرفت التجارة مصر

الجزيرة المالية والشرق به وهو ان يكون
للمصارف التجارية دور رئيس في تمويلها.
تحرير التجارة
وبالتدريج نزل التجارة ووزارة

1131

المحرف العربية على ضرورة مواصلة
التحسينات والعمل على إلغاء الصعوبات
والرسوم ودفع السيرة الاقتصادية العربية
وتحدث عدداً من النقاد بأن رئيس غزوة
التجارة الدولية موكب على مسؤولية القادة
العلماء الكبيرة حيث الرهنة الحالية لعدم
العمل الحرير المشترك.

وتم التعاون بين رجال الأعمال العرب
والعلماء العرب المشترك لانجاح المنظمة العربية
للمرأة واتخاذ خطوة نحو نشأة... سوق عربية.

لعمام ليهاسعة الدول العربية في كلاتة الفتره
لقاما ذبابه عده المكتتور عبد الرحمن
السعيدي الاممي لعمام المساعد بالاعتزام
بشفاط الامه . العده . هندا فاذا الاعتزام

92 at 2-1-1

27

1

1

التكتل الاقتصادي العربي حلم يتحول إلى واقع
الدكتور جمال الجندوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العربية:

الدكتور كمال الجنزوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العربية

من الأمور التي تدعو إلى قلقنا في الوسط الاقتصادي العربي، ذلك الأوجاع على ضفوة اقتصادنا، اتخاذ القرارات وتبني الوسائل للتطبيق، لعدم التمكن الاقتصادي الكافي، بعد الخطوة المهمة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإدراك الحال والاقتصاد العربي في دورته التي اختتمت نجاحها بجماعة الدول العربية، يدم الأرباب المناصب تلك الخطوة التي تدعو إلى شيء مختلف، التجارة العربية خلال العام الحالي.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الاعتقاد: في إن الاعتقادات العبدية التي
تملكها أوليا للعبودية تزجها إلى الكفر
الخاصة قريبا وأن صفات الجاهل الكافرية
الصادرة التي أطعن في لباسها سوادها تد
خلوة ميمية على طريق الانسواء بمرور

ممدون السابق التجاري العربي
وقال الدكتور محمد المرزوقي وزير



د. كمال الحنظل

الاتحاد العربي أن تدعم الروابط والشواهد الاقتصادية بين الدول العربية مطلب ملأ وزيرته الدائمة في ظل الروابط الوثيق التي تربط الشعوب العربية.

والمرحوم محمد العربي رئيس الاتحاد العام للمفكرين لتجارية مصرية أننا نؤكد اهتمامنا في دعم التعاون الاقتصادي العربي الذي نرى لازماً لتحقيق نهجنا في المسوق العربية المشتركة

المالذد رمالذ شعوبنا فف انقذوم والفرانها فف

محاور التدويلى

1



المصدر : **السياسي المصري**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣

لماذا فشلت الدول العربية في إقامة

سوق اقتصادية مشتركة ؟

بسمه الوهاب الأسمى الأزمة ترجع إلى أن

معظم القرارات حبيسة الأدراج

شهدت اجتماعات للجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مؤخرًا شكلاً جديداً ذا صبغة إيجابية بالنظر إلى أنها ناقشت قضية حيوية وهي إنشاء منطقة للتبادل التجاري العربي كخطوة على الطريق نحو الوصول إلى حلم السوق العربية المشتركة إعمالاً لقرارات قمة القاهرة العربية الأخيرة وكان للحياة هذا الحوار مع الأستاذ / عبدالوهاب الأسمى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اليمني .

في البداية سألناه :

● ما هي رؤية اليمن لهذه القضية ؟

● أولاً : اليمن تعتبر أن لقمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة بدعم من الرئيس مبارك نقطة تحول مهمة جداً لصالح التضامن العربي والقضية العربية بشكل عام . ويعتقد أن مشروع الوحدة الاقتصادية والذي يعد بمثابة الحلم الأول لسعود المنطقة يجب أن يكون على أرض الواقع بحيث ننظر من أجله خطوات فعالة ، وجادة ، وخاصة ونحن نمضي في عصر الانكسالات الاقتصادية للعالمية حتى تتباهر فعاليات التضامن والوحدة الاقتصادية العربية .

إذاً يجب أن نسلح بالشطى للدروسه في هذا الشأن حتى نتمكن بركب التقدم والفرصة سانحة الآن في يدينا لإخراج هذا المشروع إلى حيز النور .



المصدر: **السياسي المصري**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

وقد اكتسبت دورة الجامعة العربية الأخيرة أهمية كبيرة من هذا المنطلق ونظمت بل تكون هذه الدورة بداية تحقيق خطوات تجعل من هذا المشروع واقعاً حياً للجميع ، حيث أن الفئات الآن ليس هي صالحتنا .
إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة فكرة يمكن أن تتخذ بصورة عملية بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي توجد العالم العربي في الضمار الاقتصادي لكن هذه الفكرة حتى الآن لم تتخذ .
فما هي التحديات التي تلاب حائلاً أمام تنفيذها من وجهة نظركم ؟
إمكانات الأمة العربية هائلة وتعملها قادرة على اختصار المراحل لأن الصالح غير متخاف ، والفكر الذي تتبناه الأمة ليس متخافاً كما أن الخلافات الأمة العربية مشبعة بالإسلام ، كل ذلك يجعلنا متفائلين بالمستقبل ، وفي يقيني أنه توجد العديد من العلاقات لحل من أهمها عدم وجود رؤية أروية للمشاطر التي تترتب على عدم لجان هذا المشروع ، والفوائد التي يمكن أن نعيشها بعد انجازه .
● هناك اتفاقية لتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية مبرمة بالفعل وقد تشكيلها من قبل جامعة الدول العربية بلجنة دراسية لكي تبحث في التوصل التنفيذية لهذه الاتفاقية فما رأيك ؟

● مشكلتنا تنفيذ القرارات فلنطلب القرارات الاقتصادية قلت حبيسة الأبراج ، فلماذا لكل هذه الرؤية أن تأخذ شكل برامج تنفيذية على أرض الواقع بإلياتها سواء على مستوى أصحاب القرار السياسي أو مستوى الشعوب .
والحقيقة أنه تتضمننا المتابعة وسياسة الفلاس الطويل حتى يتم تنفيذ ما يتفق عليه .
فكرة اللجان العليا المشتركة أصبحت منتشرة بين الدول العربية ، بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي . هذه التجمعات تعد بمثابة خطوة على سبيل التعاون الاقتصادي العربي الشامل ، هل هذا الرأي صحيح ؟
ما لم تكن ضمن منظمة متكاملة لئلا الأمر فإنها أن تؤدي إلى تحقيق العلم .
فهناك بالفعل لجان عليا بين كثير من الدول العربية لكن يلحق على هذه اللجان المشتركة بأنها لا تفعل ولا تفعّل لها الآليات والبرامج الزمنية القادرة على استيعاب المعاصر بمستجداته .

● ماذا عن تقييمك لعمل اللجنة المصرية اليمنية العليا ؟

● نستطيع أن نقول أن اللجنة ناجحة إلى حد ما في تفعيل التعاون بين البلدين في شتى الجوانب ، وهناك زيارات متبادلة وخبرات يستفاد منها ، لكن نريد أن تكون هذه اللجنة نموذجاً للجان المشتركة بالنسبة للدول العربية كافة .



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي

اللجنة السادسة قادرة على حل مشاكل التنفيذ

السياسي بشأن المنطقة الحرة أنشأ في قمة القاهرة الأخيرة، وأن التوجه العربي الذي ظهر في اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة مشجع جداً.

الدكتور عصمت عبد المجيد يعتبر التحدي في تنفيذ المنطقة الحرة، موضوعاً أن هناك مسائل فنية تحتاج إلى حسن إعداد وتدرج في ظل التوجه إلى تحرير الاقتصاد العربي.. ووضع أسس للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. وقال الأمين العام إن المدة الزمنية المحددة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة التي تستغرق 10 سنوات، ليست بالكبيرة في عصر الأمم. وذكر أن جميع الشروط والمقومات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة متوافرة بالأسهل.

□ كتب - يوسف هلال

وبهاء الدين علي:

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن الدول العربية جادة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة التي تقول أن يبدأ العمل بها يناير القادم على 10 مراحل تنتهي عام 2007 كحد أقصى.

وأشار الأمين العام إلى أن كل المخاوف واردة بشأن تعثر البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، ووصف الدكتور عبد المجيد الروح التي سادت اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب في الأيام الأخيرة أنها تشع ضماناً لتنفيذ المنطقة الحرة.. مؤكداً أن هناك إصراراً عربياً قوياً ظهر خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السادسة المعنية بالاتفاقية.. والتي تضم: الأردن، مصر، والسعودية والإمارات، وسوريا، والمغرب لإسراع بإقامة المنطقة الحرة العربية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن خروج منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ الفعلي، لن يحتاج إلى قمة اقتصادية عربية أخرى مشيراً إلى أن القرار



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخاصة لمتجانتها ضمن إطار البرنامج التنفيذي.

وقال الدكتور معتمد إن هناك العديد من اللزايا التي ستعود بالنفع على جميع الدول العربية من خلال إمكانية فتح مجالات أوسع لقيام السوق العربية المشتركة - أي من حيث زيادة الفرص الاستثمارية التي ستأتي إلى المنطقة سواء كانت استثمارات أجنبية أو عربية أو مشتركة وتوقع أن تتضافر الاستثمارات بالمنطقة عقب التنفيذ الكامل للمنطقة عام 2007.

كما توقع أن يوقّع حجم التجارة البينية العربية المشتركة مع بدء التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة العام القادم. لأن المنطقة العربية ستصبح محط أنظار المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والعرب.

وتوقع أن يحدث تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الممثل لقيام التكتل الاقتصادي العربي والعديد من التكتلات العالمية الأخرى من حيث الاتفاقيات المشتركة أو مناقشة سبل التعاون في ضوء التعاون ككتل متعاقبة. مدعياً إلى أن أهم ما في الأمر أننا نجهد بالاصل في وضع الخطوة الأولى والصحيحة نحو التحرير النسبي للتجارة بين الدول العربية وهو ما سيكون له أكبر أثر في التصانين المشترك الذي ستعبر به جميع الدول العربية بشكل متدرج سنوياً حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وأضاف الدكتور معتمد أن البرنامج التنفيذي به مواد مرنة يمكن أن تتعدل طبقاً لأي متغيرات تستجد ويمكن للدول العربية إذا وجدت تجاوزاً من بعض الدول أن تطرح لاختصار الفترة الزمنية المحددة



د. عصمت عبد المجيد

أولى يعقبها تخفيض مماثل سنوياً أول يناير من كل عام حتى التمرر الكامل لكل السلك العربي.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تعد أول البوادر الحقيقية لإنشاء تكتل اقتصادي عربي - لأول مرة - بالمنطقة بعد سنوات طويلة من التخطيط والتنسيق والبحث وتم اتخاذ قرار قيام المنطقة الحرة بتأييد جميع الدول العربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي البالغ عددهم 22 دولة.. وسبق للمجلس خلال الدورة السابقة التي عقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر الماضي إنشاء لجنة سدادسية لإجراء الاتصالات مع الدول العربية للتوصل إلى الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة التجارية الحرة. وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة وإثبات حول المناطق الحرة الثلاثة بالدول العربية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية العام الحالي لاتخاذ قرار بشأن المعاملة

العربية سواء كانت الخدمات أو السلع الصناعية أو الزراعية وغيرها.

ومن جانبه وصف الدكتور سليمان معتمد مسؤول إدارة التجارة والمال والاستثمار بجامعة الدول العربية القرار الذي اتخذته وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤخراً لقيام منطقة التجارة الحرة العربية بأنه قرار تاريخي مشيراً إلى أن هذا القرار خطوة مهمة لقيام التكتل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور معتمد في حوار مع «العالم اليوم» أنه يتوقع مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية التي توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء إجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة العربية الحرة.. مشيراً إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها نتيجة للزوايا الجبركية والضريبية التي ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة.

وبالنسبة للمعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المنطقة الحرة العربية.. أشار مدير إدارة التجارة والاستثمار.. إلى أن اللجنة الوزارية السدادسية التي تدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكلها ستواجه معوقات وستقوم بمعالجتها فور حدوثها.

وأضاف الدكتور معتمد: إن المنطقة الحرة العربية خطوة مهمة في تاريخ العمل الاقتصادي العربي وتعد المرة الأولى التي يتم فيها إرساء قواعد إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية دون استثناء.

وقال إن التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة يبدأ أول يناير القادم لمدة 10 سنوات من عام 2007 يتم خلالها تخفيض الرسوم الجبركية والضرائب والرسوم المماثلة في جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها 10٪ كخطوة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩٧

لإقامة المنطقة الحرة لفترة أقل للأسراع بالتنفيذ قبل مرور السنوات العشر. كما أنه من حق الدول العربية أن تتقدم بطلبات إعفاء أكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية لأن هذه الاتفاقيات ستساعد على تحقيق الهدف الذي يسعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن هناك معوقات واردة بالطبع لكن اللجنة الوزارية المصرية الكويتية من مصر والأردن والإمارات وسوريا والسعودية والمغرب وتونس ستكون مهمتها مواجهة أي عقبات أمام تنفيذ البرنامج المحدد كما تساهم جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية وبمشاركة اللجنة الوزارية الاقتصادية في المتابعة والإعداد والتنسيق لهذه التنفيذ.

وأشار إلى أن جميع الدول العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد مؤخرا أبدت موافقتها الإيجابية والمسئولة لقيام النكثل الاقتصادي العربي والإجراءات التي ستتتبع على إقامة منطقة للتجارة العالمية. وقال إن تحفظ العراق على ما ورد في المادتين (5 و 6) من القواعد والاسس الواردة بالمشق الخاص بالبرنامج دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التأكيد على أنه المرجعية الوحيدة التي تحدد الأحكام الخاصة بإجراءات الدعم والإغراق وليس استنادا إلى القواعد الدوائية المنقحة في هذا المجال. لكننا نتوقع أن تسحب العراق تحفظها على هذه المواد في خطوات أخرى قائمة خاصة بعد اعتماد المجلس الاقتصادي لأحكام إجراءات الدعم والإغراق وبالتالي أن يكون هناك مبرر للتحفظ في هذا المجال.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس اتحاد الغرف العربية:

مصر أول من دعا إلى التكامل العربي والإسلامي والإفريقي

والبشرية ويمكن التكامل بين هذه الموارد وذلك من خلال إقامة المنطقة التجارية الحرة العربية وهذا في حد ذاته خطوة مهمة لآلة سيعنى التكبير من التنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وأشارت إلى أن التصادف في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهاها إلى التحرير الكامل للتجارة والتصدير النقدي والمالي سيجتمع من الاقتصاد العربي.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية أن القطاع الخاص في الدول العربية يتولى الآن المزيد من المسئولية التنموية وأصبح بالفعل يعمل عليه في عملية الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وإن مصر قطعت شوطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وانتقلت على الآثار الاقتصادية والإيجابية الناتجة عنها خصوصا توفير فرص العمل والحد من ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم.

وأشار إلى أن القطاع الخاص في مصر استطاع أن يسهم بفاعلية في الجهود الإنمائية.

وأكد أن اتحاد الغرف التجارية المصرية يركز كل اهتمامه على دعم التعاون الاقتصادي العربي.

وأشار إلى أن الدول العربية قد وفست أول ثمرة في بناء مسرح الاقتصاد العربي المرحد لذلك يتعين عليها أن تزيد من قوة الدفع لتحقيق مآلتنا وأمال شعبونا في التقدم والرفاهية.

وأكد أن كلمة عربية تتطلع إلى قيام السوق العربية المشتركة التي طاماً نادى بها اتحاد الغرف العربية. منذ تلميسه وأملنا في أن يكون قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة مقدمة نحو هذه السوق

التي تعتبر الهدف الاسمي للعمل الاقتصادي العربي المشترك وأكد الدكتور بربان النجاشي أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية أن مضمون كتابات أول من طرح نظرية التكامل العربي الإسلامي والأفريقي والتوسطي المشترك.

وقال إن المجال المشترك الحقيقي للدول العربية هو الاقتصاد المشترك وهو الطريق إلى الوحدة العربية في جميع مجالاتها لأن الاقتصاد هو العمدة الرئيسية للصناعة الوطنية والتجارة الحرة وهو الشعب.

وأشار إلى أن الأمة العربية إذا لم تستخدم في جميع الظاهرا نحو الوحدة فإنها معرضة للتجزير والتناقضات بكل أنواعها ونحن نتطلع إلى دفع العصار عن العراق وإيبيا لتجاوز الحدة اللتين تمران بها فالاستقبال الآن يجهت إلى الأمام.

وقال محمد بن جاسم آل ثاني رئيس الغرفة التجارية القطرية أننا نأمل في أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاقا لتكامل اقتصادي عربي يستلهم ملامحه للتكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال عدنان القصار رئيس الغرف التجارية اللبنانية ونايب رئيس غرفة التجارة المالية أن البلاد العربية تترك معنى ضرورية تتطلع إلى تنمية الاقتصاد العربي وجعله قويا خاصة بعد حولة الاقتصاد بحرية التجارة و الغرف العربية باعتقادها بيه الضخمة للقطاع الخاص عليها مستجابت كبيرة في مواجهة التحديات الاقتصادية المالية من جانب التكتلات الاقتصادية.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

الجزورى فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية:

التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج فى تجمع اقتصادى لمواجهة تحديات المسؤولية منطقة التجارة الحرة هى البداية لإقامة سوق عربية مشتركة



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

تابع المؤتمر حسن عبد المنعم رافقت أمين

اتحاد الغرف التجارية المصرية.
وأكد الدكتور الجنزوري، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والزراعة، أن جويلى فتتجارية العربية التي تضم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الكبير في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية خاصة أن القطاع الخاص يقدم بالدور الأكبر في هذه التنمية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الهدف الكبير الذي نسعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات وتنظيم التجارة البينية وتحديد الأساليب الأمثل لتسهيل الظروف المناسبة للاستثمار العربي

المستثمر والعمل على تلبية مختلفه التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فضلا عما، ورفع جميع الفروع من حوزة لتتلاق جميع السلع والخدمات.

وأكد الدكتور عصمت، بد الجعيد الأمين العام للجامعة العربية أن الممارات البشرية تلتى في مجموعة الأولويات العمل الاقتصادي العربي

المستثمر والعمل على تلبية مختلفه التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فضلا عما، ورفع جميع الفروع من حوزة لتتلاق جميع السلع والخدمات.

وأشار في الكلمة قتي القلما نيابة عنه عبد الرحمن السعيداني الأمين العام للمساعد الجامعة العربية للشئون الاقتصادية أن نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أسوا ضروريا في ظل تنامي التجمعات التخصصية في الدول العربية لأن من شأنها أن تملكى للشروعات الحية في القطاع الخاص من

أكد الدكتور عمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أن الانتشار السريع للتكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربي، مشير إلى أن التكتلات الاقتصادية العالمية تسير الآن وفقا لعلومات صندوق النقد الدولي، على أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية.

وقال رئيس الوزراء، إن سوف كل دولة عربية مطروقة يعتبر ضعيفا في ظل نمو هذه التكتلات الجديدة، يأسا أساسيا لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج في تجمعات اقتصادية أكبر حجما. خاصة أن الدول العربية لديها من الموارد والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور مايسمح لها بأن تنضم أو تطور ماها قائم من علاقات اقتصادية.

وأوضح الدكتور الجنزوري أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات، ولعل من أخطرهما التزايد السكاني، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٥٦ مليون نسمة وتوقع أن يصل إلى ٦٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل في المتوسط إلى ٢٢،٥ سفارة بمعدل متوسط فخره ٢٨،٨ للدول النامية و٢٠،٤ للدول الصناعية. مغميرا إلى أن الزاوان العربي حاليا أصبح يعتمد على الخارج في الحصول على ٦٥٪ من احتياجاته من القمح و٧٧٪ من السكر و٧٢٪ من الزيوت النباتية

جا، ذلك في القطاع مؤثرات للفرد التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية في الدورة الرابعة والثلاثين الذي شهدته المهنس سليمان رضا وزير الصناعة والكشورة نوال التام، ووزارة الاقتصاد والآباء، والدولي، والدكتور محمد الفرمو وزير الإنتاج الحربي، ورئيس اتصال الغرف العربية، ومحمد الدويري رئيس

خلال تداول الأوراق المالية، وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية. فؤاى إلى مزيد من التريلط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية.

وقال الأمين العام للجامعة العربية أن التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي العربي للشركة تحديات كثيرة. رجالا أننا على ثقة من قدراتنا وقدرات رجال الأعمال من الأوفاء أمام هذه التحديات.

وأكد الدكتور محمد الفرمو وزير الدولة للإنتاج الحربي أن مصر حريصة على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية وأن ذلك يتضاعف إلى التطلع بنظرة شمولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها. حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧،٥ مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ ٢١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لا يتناسب للتجارة العربية.

وأشار إلى أن شركات الإنتاج الحربي قامت بتطوير منتجاتها تشبيها مع التجمعات العالمية، فبقا طلبا الأسواق مع المحافظة على الزايات التنافسية لها.

وأكدت الدكتور نوال الفرمو وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي أن التعاون الاقتصادي والعلمي بين الدول العربية، وبالأخص بين مصر، هذه التغيرات العالمية للتجارة والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الامكانيات التي تطلبا أن تكون كلة اقتصادية كبيرة.

وأشارت إلى أن الدول العربية لديها أيضا الزايات الخفية والمالية



المصدر : الأهرام

للتشريع والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٣
في ختام ندوة الأمن القومي العربي

تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية

كتب - فتحي محمود:

أكدت ندوة الأمن القومي العربي والمشروع الشرق أوسطي في ختام اجتماعاتها أمس ضرورة دعم التضامن العربي وتنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكامل والسلام الشامل والمعاد للقاء على استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. ورفع الحصار للفروخ على بعض الدول العربية، وإدانة الإرهاب والتقسيم مع الشعب الفلسطيني في مواجهة أعمال العنف الاجرامية التي تقوم بها بعض الهيئات.

وكانت الندوة - التي استمرت يومين على هامش مؤتمر الجمعية القومية للاندماجات المهنية والثاقية العربية - قد ناقشت ستة محاور للأمن القومي العربي في مختلف المجالات، وأكد الدكتور سامي ملحوظ نائب الأمين العام للجمعية ضرورة تعزيز دور الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربي المشترك والوحدة الاقتصادية العربية، مشيراً إلى أهمية

تعزيز التضامن العربي الفعال وحشد القوى والطاقات على شتور موارد ومصادرها.

ودعا إلى التنبية المستمر إلى مخاطر التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار احتلالها للأرض العربية.

وطالبت الورقة التي قدمها أحمد يوسف القريبي مساعد رئيس تحرير الأهرام بصيغة استراتيجية للأمن القومي لا تبال مؤالفة مجلس الجامعة العربي أو القمة العربية فحسب وإنما نال أيضا تلبية المنظمات والاندماجات الشعبية العربية.

وأضاف أن هناك اتجاهات عربية سابقة لصياغة مثل هذه الاستراتيجية أبرزها وثيقة استراتيجية العمل العربي المطروحة على مجلس الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٢، وهناك أيضا ميثاق الشرف للأمن والتضامن

العربي منذ عام ١٩٩٥ وتنتظر الوثيقتان موافقة مجلس الجامعة العربية عليهما. وفي سياق إعادة ترتيب البيت العربي طالب الورقة باستحداث وشائج تربط الجامعة والمنظمات الشعبية العربية خاصة الاندماجات المهنية والثقافية حتى يستكمل العمل العربي المشترك شفه الشعبي الغائب.

وأوضح الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن نجاح العرب في التعامل مع تحدي الشرق أوسطية وسواء من الاندماجات الأخرى إنما يتوقف على قدرتهم على انسراج للمشروع الاقتصادي القليمي العربي إلى حيز الوجود، وهو المشروع الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات صيانة وتنظيم المصالح العربية للقائمة أو القائمة وتنتظر من يحركها ويحشدنا وكذلك التعامل مع الكائنات الاقتصادية المعلاقة والتنشيط.

وقال الدكتور حسن إبراهيم في أول محاولة عربية جماعية رداية في هذا الصبيل هي اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي اقترتها الجامعة عام ١٩٩٧ وبخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨ بقيام

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة. وقد حققت هذه البريق نجاحا واضحا في السنوات العشر الأولى انعكس على أرقام الاندماج التجاري، ثم بدأت تفسر لكل السبلات التي ضلعت العمل العربي المشترك في جملة، ولكن هذه البريق مازالت قائمة بين سبع دول عربية وتحتاج إلى التفصيل والتنشيط وإلى تقديم نموذج ناجح يقع على الدول العربية بجوها وبالاندماجات، حتى ولو لم تنضم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

وأضاف أن السوق في جورها هي منظمة تجارة حرة عربية صغرى يكملها ويصمها العمل العربي في تخلق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الصعد الأخرى للتكامل الاقتصادي، وأشار إلى أن مرحلة منظمة التجارة العربية الحرة التي سيستقر تنفيذها على سنوات هي أولى درجات التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يتخطى بعد ذلك إلى مراحل الاتحاد العمركي ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي

وأعلى الدكتور عثمان الأمين نائب رئيس اتحاد الصبيلة العرب وثيق الصبيلة البانين أن الضمان الحقيقي للأمن القومي العربي يتمثل في احياء التضامن العربي وتحصيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية والشعبية وتطبيق الاتفاقات والوثائق المعقودة، والعبوة لاستخدام سلاح اللطاعة العربية لإسرائيل واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان واعتماد مبدأ للمشاركة الديمقراطية في البلاد له روية ويومع خطط تكامل اقتصادي وتقوى عربي.

وقال الدكتور محمد الجبار الاستاذ بجامعة الزنايق أن القوة الثقافية والصيبية والاقتصادية والعسكرية هي التي تحقق الأمن العربي، وطالب العرب بالمشاركة في قارة شتون العالم ببال من الاكشاف بعوف التفوق على الصب أو الرافق بال سب.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٣

تشكيل أمانة عامة مؤقتة

لجبهة الاتحادات المهنية العربية

قرر المؤتمر العام الأول للجبهة القومية للاتحادات المهنية والتتالية العربية في ختام اجتماعاته بالقاهرة أمس تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجبهة تتضمن منصب الرئيس سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العرب والأمين العام الدكتور علي إبراهيم أمين عام اتحاد الميادين العرب وأربعة نواب للرئيس هم فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب وجسمان جسام رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والدكتور حسن خريس الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب وعلى علقه عرمان الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب.

وتستمر هذه الأمانة في تسيير أعمال الجبهة لمدة خمسة أشهر يقوم كل اتحاد من الاتحادات الأعضاء خلالها بمناقشة مشروع لائحة النظام الأساسي مع إوائده على أن يعقد مؤتمر عام للجبهة في نهاية تلك الفترة لإقرار اللائحة وانتخاب مجلس إدارة للجبهة وقد اعتذر اتحاد الصحفيين العرب عن عدم المشاركة في اجتماعات المؤتمر العام الأول للجبهة حتى تتاح الفرصة للأمانة العامة للاتحاد لدراسة مشروع النظام الأساسي للجبهة واتخاذ القرار المناسب.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية.

وطالب أعضاء اتحاد الغرف العربية باستخدام الخلافات السياسية من المصالح الاقتصادية للأمم العربية. يركز محمد المصري رئيس الغرفة التجارية بدمشق على ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة وإقامة كتلة اقتصادية عربي أوروبية التكتلات المتكاملة وذلك قبل أن يبدأ تنفيذ اتفاقية الجات والتي وقعت عليها ١٢٠ دولة.

وقال الدكتور يوهان النجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية إن القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانشاء المنطقة، هو قرار جيد ويعمل لحد الآن لما تطالب به الدول العربية وأن قرار منطقة التجارة العربية الحرة يعطي الحق للدول العربية بأن تختار الأحسن في الميزات التي تمنحها بعض الاتفاقيات العربية، وأشار إلى أن هناك مراجعة نصف سنوية لقرار انشاء المنطقة الحرة العربية. يطالب بأن يصبح القطاع الخاص شريكاً في تنفيذ هذا القرار وانشاء

المنطقة.

وقد شارك باقي الأعضاء في مناقشة لجنة متابعة انشاء المنطقة، كما طالب البعض بتقديم الدراسات والمعلومات لجميع التجار والمستثمرين العرب من نشاط المنطقة وكيفية استفادة التجارة العربية منها. وقد قدمت الامانة العامة للمؤتمر تقريراً عن الوضع الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والتجارة العربية البيئية والجمارك والتنمية الزراعية والصناعية والإدارية وشؤون العمل، وكذلك عن المعارض التجارية العربية ومراكز المعلومات التي انشأها الاتحاد لتقديم خدماتها إلى التجار والمستثمرين العرب لتنمية تجارتهم واستثماراتهم

وقد طرح للتقرير بعض التوصيات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ونصت على التيسير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والحدود، والتيسير الكامل لجميع السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول العربية، والتخفيض التدريجي الرسوم والرسوم المختلفة المفروضة على السلع، وتوحيد الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من خارج دول المجموعة العربية، والتيسير في إنتاج السلع العربية وتبادلها بين اللغات ومنح تيسيرات خاصة للخدمات الربطية بالتجارة، وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية.

لجنة التجارة والجمارك

وأوصت لجنة التجارة والجمارك بضرورة أن تقوم هيئات الجمارك العربية بمراجعة تشريعاتها الحالية، ووضع برنامج لإصلاح الإجراءات التي يتعين أنها غير فعالة وعميقة لاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية.

كما أوصت بأن تستخدم هيئات الجمارك الشيء حد من تكنولوجيا المعلومات لمساعدتها في أداء واجباتها.

كما طالبت بضرورة فصل عملية الاتراج عن الإجراءات والسلع من عمليات تحصيل الإيرادات والمحاسبة.

وطالبت بتدخل الحكومات العربية لدى الوكالات المكمية إلى جانب الجمارك في حالة الاتراج من السلع وترشيده هذه العملية وأمنها إلى هيئة واحدة.

كما طالبت توصيات اللجنة الحكومات بأن تستخدم أسلوب للتطوير الممرك للنصوص على في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وضمان توافر ومعايير الأداء الملمى داخل دوائر الجمارك. قضية المياه

وناقشت لجنة الزراعة والمياه أزمة المياه في البلاد العربية وسبب الفوارد الفخخة للزراعة والمشاكل الرئيسية للمياه، وانخفاض كفاءة استخدام المياه، ودور الري والتوجهات الحديثة وتحديث الوسائل المستخدمة وتوجيه استخدام المياه وضمان استدامة الري والدور الحيوي للاستثمارات المائية.

ويواصل المؤتمر أعماله اليوم ويصدر عددا من التوصيات المهمة.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

مؤتمر الغرف التجارية يواصل أعماله

اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البيئية ومشكلات المياه والجمارك

واصل مؤتمر الغرف التجارية العربية أعماله أمس على مستوى اللجان القطاعية المتخصصة حيث ناقشت إعلان القاهرة الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقرير السنوي المقدم من الأمين العام للمؤتمر.

وعملت لجنة التجارة والجمارك والزراعة والمياه اجتماعها صباح أمس، حيث بحثت لجنة التجارة إنشاء الاتحاد الجمركي العربي وأس والمشاكل الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول العربية.

وبحثت لجنة الزراعة والمياه والتنمية الزراعية بالدول العربية وسبل زيادة الإنتاج الزراعي العربي وحلوا لتحقيق الاكتفاء الذاتي للدول العربية، وكذلك مشكلات المياه وكيفية الحفاظ عليها.

وقد ناقش خالده أبو اسماعيل وكيل

تابع المؤتمر :

حسن عبد المنعم
رافقت أمين

المطالبة بتوحيد

الأجراءات الجمركية

العربية قبل انتهاء

الفترة الانتقالية

للجارات

اتحاد الغرف التجارية المصرية في اجتماع لجنة التجارة إن جميع قرارات اتحاد الغرف العربية والمؤتمرات التي ينظمها الاتحاد للمستثمرين كانت تطلب في جميع اجتماعاتها إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية، وإن ذلك يعني أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإنشاء هذه المنطقة ليس قرارا سياسيا وإنما هو مطلب عربي لمصلحة المواطنين ورجال الأعمال.

وقال : إننا نطالب بتشكيل لجنة لتابعة تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تشمل مصر في هذه اللجنة.

وقال رئيس الوفد السوري : إن سوريا تساند حريصة على أن تبدأ مناقشات إنشاء هذه المنطقة والسوق العربية من حيث انتهت، وإن الاتحاد عليه مسئولية كبرى من حيث متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية، على أن تكون هذه اللجنة مشاركة وفاعلة في تنفيذ هذا القرار.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية : إن قرار منطقة التجارة العربية سيبدأ تنفيذه من عام ١٩٩٨ وإن الحد الأقصى للانتهاء من إنشاء هذه المنطقة هو شهر سنوات وإن هذه المنطقة ستتأثر بين بعض الدول



المصدر : الأهرام

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

محاولة جديدة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي برنامج لإزالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٧



في خطوة تعتبر الأكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة في مجال العمل العربي المشترك والفق وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعهم بالقاهرة الأسبوع الماضي على بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من أول يناير القادم حيث يتم إجراء تخفيض سنوي على الجمارك بمقدار ١٠٪ لتتم إزالة جميع القيود الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧

جانب من اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة

ودعا المسؤولون بجامعة الدول العربية إلى ضرورة تسريع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى التوقيع عليها وفي (مصر والجزائر وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي) ويتراب المسؤولون توقيع مصر خصوصاً على الاتفاقية التي تعتبر الأساس في منطقة التجارة الحرة . وحسبما أكد المسؤولون فإن مصر أبلغت الأمانة العامة للجامعة بأنها في طريقها للتوقيع على الاتفاقية منذ ما يقرب من عام وللتشجيع على سرعة إتخاذ هذا القرار فقد تم ضم مصر إلى اللجنة الخاصة بمعالجة وتنفيذ البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي.



المرحلة المقبلة على دراسة الاتفاقية لتسريع بالانضمام إليها والمشاركة في دعم القانون الاقتصادي العربي خاصة وإن السوق الجزأى يفوق حجمه تقريبا ١٤ مليار دولار وهو ما يشكل وزنا كبيرا للتجارة العربية.

وأشار إلى أن ما تم اتخاذه هو خطوة أولى معرباً عن أمله بأن تتم ترجمته في الواقع وتنفيذ برامج حقيقية من شأنها دعم الاقتصاد العربى . وقال إن السوق العربية يجب ألا تظل مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية ،بالتالى لابد من تنمية الإنتاج لمنتجات الأخرى وهذا يتطلب زيادة الاستثمار العربى فى المجالات الصناعية وتوجيه الطاقات الحالية إلى بلدانهم لتنميتها.

وأشار إلى أن العرب لابد أن يعملوا على استغلال جميع الطاقات المتاحة لديهم لتحقيق مصالحهم والعمل على الحد من المشكلات التي تعوق العمل الجساعى واعطاء الأولوية للعمل الاقتصادى لمواجهة التحديات الدولية الأمانة . واعتبر عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة وضع حجر الأساس فى إقامة التجمع الاقتصادى العربى وبشكل الأسة للقرن القادم كأداة على التطور وللقدم اعتماداً على مواردها وإمكاناتها. وقال إن لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ٨٧ ستقوم بمساعدة تطبيق الدول للبرنامج التنفيذى خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي من شأنها الحكم فى الوردات وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والتقييد والإدارية .

وأوضح أن جميع السلع التي ستدخل التبادل الحر والتي يكون متشابهة إحدى الدول العربية الأطراف بالاتفاقية سوف تخضع لقواعد للنشأ التي تصورها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقال السحبياني إن الدول الأطراف تعهدت فى البرنامج التنفيذى بتطبيق مبدأ الشفافية فى تبادل المعلومات والبيانات وبما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى . وستتم تشكيل لجنة لتسوية النزاعات فى جميع القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية .

تقرير: عماد السويلى

وقد أكد عدد من وزراء الاقتصاد والمسلولين بالجامعة أن قرار بدء العمل فى منطقة التجارة الحرة العربية يعتبر بمثابة حجر الأساس لإقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة المشكلات الاقتصادية الدولية مع الدخول إلى القرن الحادى والعشرين.

وقد وصف ناصر الروضان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الكويتى القرار بأنه تاريخى مقميرا إلى أن هناك رغبة أكيدة من جانب الدول العربية فى تنفيذ نتيجة لتفاعلها أن التعاون الاقتصادى الجساعى أصبح ضرورة فى ظل التطورات الدولية الاقتصادية .

وقال أن تشكيل لجنة وزارية للتابعة عملية التنفيذ يعكس الحرص العربى على الالتزام بما تم للتوصل إليه موضحاً أن هذه اللجنة سوف ترفع تقريراً إلى الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته القادمة توضح فيه ما قد تظهر موفقات ومشاكل عند التنفيذ.

وأكد أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتماشى مع احتياجات دولنا ويحافظ على مصالحها ويؤدى إلى تدعيم العلاقات العربى وزيادة انسحاب التجارة البينية والتي لا ترقى نسبها الحالية إلى مستوى الطموح .

وأشار إلى أن العديد من بنود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لم تفلح نتيجة وجود معوقات قانونية واختلاف فى قواعد المعاملات بالإضافة إلى اعتبارات سياسية أخرى موضحاً أن ما تم إقراره هو محاولة إيجاد آلية لازالة المعوقات الفنية وليس تمهيد الاتفاقية وأكد العبد يخنى وزير التجارة الجزأى أن بلاده ستعمل خلال



المصدر: العرب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧

القبلات حارة والنتيجة محلك سر!

س يشاهد وزراء الاقتصاد العرب وهم يدخلون إلى قاعة الاجتماعات في مبنى جامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضي الساعة الخامسة بعد الظهر يتوقع على الفور أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أو حتى قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق... غير أن محصلة المتابعة الدقيقة لما جرى ويجري تحت مظلة الاجتماعات مختلفة جداً.

جرت العادة في اجتماعات الوزراء أو المندوبين الدائمين في الجامعة، أن يدخل الجميع إلى قاعة الاجتماعات وهم يتبادلون القبلات الحارة وعلى وجوههم ابتسامة عريضة، وتفاؤل، وحماس شديد لما يتم طرحه على جدول الاجتماعات، وفي الدورة الـ (٥٩) لوزراء الاقتصاد والمال العرب، كان أبرز البنود هو بحث سجل الإصرار بفعول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، كمقدمة إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، وكانت أغلب تصريحات المشاركين في الدورة الأخيرة - (١٠) وزراء اقتصاد، واثنين نائبين عن الوزراء، و (١٠) على مستوى المندوبين الدائمين - تتفق جميعها على ضرورة تقليب المصالح الاقتصادية العربية الواحدة، وتبدأ من كلمة «لا بد» ، وتنتهي بـ «دعونا نرى ما يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع»!

وفي هذا الاجتماع بحث وزراء الاقتصاد العرب تقرير اللجنة الدائمة السادسة المكلّفة بموضوع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والمشكلة من وزراء الإمارات والسعودية ومصر، والأردن، وسوريا، والمغرب، وما تم التوصل إليه من مقترحات لحلها، بعض العقيبات الفنية التي تم بحثها في اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم ٨ ديسمبر

أحمد مراد

١٩٩٦. إضافة إلى التعديلات التي اختلتها الأمانة العامة للجامعة على بعض بنود البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة، ومنها آليات المتابعة والتنفيذ، ولخص المنازعات تحت إشراف وزراء الاقتصاد والمال العرب.

وعلى الرغم من توافر الدراسات الجادة حول تنمية وتيسير التبادل التجاري، واكتساح البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة في شكلها النهائي، إلا أن مصير هذه الدراسات والبرنامج - كالعامة - ليس بقدر من سبقه من دراسات وبرامج فقد تم إحالة القرار النهائي الخاص بإقرار المقترحات إلى مجالس الجامعة العربية ووزراء خارجية دول القمة



المصدر :

العدد

٤ فبراير ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إصدار أي تشريعات قطرية تتعارض مع خطة التنفيذ، ومعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بشهادة المنشأ والمواصفات والمقاييس، وتعهد الدول الأطراف في اتفاقية

خطة الإقضاء في مدى زمني لا يتعدى عشر سنين، وجداول زمنية من ١٠ إلى ١٥ سنة لتوزيع السلع على جداول التحرير التجاري التدريجي، مع لشروط عدم

لإعتماده أو رفضه، ومن ثم إلى اجتماع أول قمة عربية مقبلة!! وقد تضمنت هذه المقترحات ثلاثة تصورات للوصول إلى منطقة التجارة الحرة، وتقضى بتنفيذ

المنطقة الحرة بتطبيق مبدأ توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبائيل التجاري مع أي دولة غير عربية إضافة إلى تعهد الدول في مراعاة أحكام وقواعد اتفاق منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات التقيية ومواجهة حالات الدعم.

ومن بين الخلافات العربية حول هذه التصورات يأتي تحفظ كل من الإمارات وأبنا بشأن السلع المنتجة في المناطق الصرة، وأيضا تحفظ سوريا وأبنا بشأن السلع الزراعية وخسورة أن يكون التحرير فيها تدريجيا، وطلب مصر ألا يكون هناك موعد إلزامي لبدء تحرير السلع المتبائلة، ويبدو من المحصلة النهائية لهذه التحفظات، وخطوات تنفيذ إقامة المنطقة الصرة، والاتفاق على تنفيذها أو رفضها من قبل وزراء الخارجية أو في «القمة المقبلة» يتضح أن الحلم العربي، في إنشاء السوق العربية المشتركة ما زال بعيدا عن التحقق، والتطبيق على أرض الواقع.

ويأتي هذا التحضر العربي في تطبيق أولى خطوات إقامة السوق العربية المشتركة عبر تنمية وتيسير التجارة البينية العربية وإقامة المنطقة الحرة، في ظل دعوات أمريكية صريحة برفع المقاطعة العربية المباشرة وإسرائيل، واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في لجانها الخمس والمياه، البنية، اللاجئين، التسليح، والتعاون الاقتصادي، وهو ما يعني في بساطة عودة الدول العربية إلى خيار الشرق الأوسط، وإحيائها وفقا لتصورات الأمريكان والعدو الصهيوني، والبدائية في مواقف مصر على حضرة إحدى لجان المفاوضات المتعددة بما يعني بدء نفس



المصدر:

التاريخ: ٢٤ ربيع الأول ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة ربط التطبيع بالتقدم في
عملية التسوية.
والسؤال الذي يطرح نفسه
علينا الآن.. أي من الاتجاهين
يمكن أن تنجيه إليه المنطقة
العربية.. هل نمضي حقا.. بهذا
الاسلوب.. في طريق التكامل
الاقتصادي العربي.. أم إن
تناقض المصالح القطرية و.. ربما
الضغوط للمطالب الخارجية
سوف يقود المنطقة إلى طريق
آخر؟



المصدر: أ. ع. ع.

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق المشتركة... مزيد من المناقشات

الماضية وتضمنتها الآثار المستقبلية لإنشاء هذه السوق على اقتصاديات الدول العربية. مشيراً إلى أن الورقة ستضع أيضاً سبل تذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء السوق العربية وأوضح أن القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاص بإنشاء السوق لم يطبق منه حتى الآن سوى صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بين ٧ دول ولم تتطور هذه الصيغة بسبب الخلل الخاطي لبعض الدول العربية حول وجود تناقض في المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة:

كتب عصام عبد الحميد:
أعد مجلس الوحدة الاقتصادية ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة لعرضها على الاجتماع القادم لاتحاد البرلمان العربي في منتصف مايو القادم وقال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات خاصة للصحفيين: إنه بحث مع د. أحمد فتحي سرور بصفته رئيساً للاتحاد البرلمان الدولي سبل إقامة السوق العربية المشتركة ومفقاتها.
مؤكداً أن الأخير طلب تضمين طلب الورقة تقييماً لتجربة السوق العربية خلال ٢٥ عاماً



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٥

دعا إلى التركيز على التجارة كمحور للتكامل

اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي

□ العالم اليوم - خاص :

دعا إعلان القاهرة الاقتصادي الذي صدر من مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى التركيز على المحور التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي العربي.

كما طالب بصدور أكبر للقطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة، والاسراع بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

وأوصى المؤتمر بإيجاد الفئات الملائمة للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وإعداد برامج التنمية وتوفير البنية الاقتصادية والإدارية وإيجاد تشريعات منظمة للاستثمار تعمل على تشجيع التعاون الاستثماري العربي.

كما أوصى بضرورة تطوير أسواق المال العربية حتى تصبح قادرة على استقبال أسهم الشركات العربية الناشئة وحديثة التأسيس وترويجها وتداولها لتصبح الشركات العامة وأصدانها المالية أدوات فعالة في حركة الاستثمار العربي المشترك.

دعا المؤتمر إلى انفتاح السياسات الاقتصادية العربية وتحريرها مع ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون البيئي العربي في شتى المجالات.

وأعرب المؤتمر عن ترحيبه بمقررات مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة في 21 يونيو الماضي، كما

يرحب بتكليف القادة العرب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية لوضع وتنفيذ خطط عمل اقتصادية واجتماعية كاملة تتيج لسلامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والتعامل من موقع التكافؤ مع الشركات الأخرى في النظام الاقتصادي العالمي الحالي.

كما رحب المؤتمر بإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداء من الأول من يناير من العام القادم، وكذلك الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

وقد أكد المؤتمر على أن هذا القرار يعد خطوة أساسية ومهمة لتنفيذ المشروع العربي الذي يدور حول إقامة سوق عربية مشتركة، وهو المشروع الذي يجب أن يكون محور العلاقات الاقتصادية العربية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع جميع الأطراف غير العربية
وطالب المؤتمر بإقامة علاقات بين الصندوق
والأسواق المالية العربية، وإشراك القطاع الخاص
العربي في الشركات قابضة الشركة القائمة حالياً في
مجال الملكية والإدارة، لإيجاد قطاع مختلف فعال
وقادر مع تفعيل دور القطاع الخاص وبخلافه في
المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ودعم هذه
المشروعات بمختلف الوسائل والأسراع في تنفيذ
برامج الخصخصة مع التأكيد على أهمية إعطاء البعد

الاجتماعي في هذه البرامج وفي سياسات الإصلاح
الاقتصادي بشكل عام وعلى أهمية تطبيق المواطنة
الاقتصادية العربية.

كما طالب بتعميد العمل الاقتصادي العربي
المشارك من الخلافات السياسية.

ودعا الاتحاد العام للغرف العربية إلى عقد مؤتمر
عربي لاتعاون العربي الاقتصادي بمشاركة على
المستويين الحكومي والخاص ودعوة أطراف دولية
للمشاركة فيه وفق الأسلوب الذي يتم الاتفاق عليه
بين الأطراف العربية.

كما يدعو القطاع الخاص إلى تركيز جهوده
التنظيمية والتنسيقية والاجتماعية في هيئات قوية
وقادرة وعدم بعثرة الجهود في كيانات ضعيفة.

وأكد المؤتمر على أن إقامة كتلة اقتصادية عربية
بأسرع وقت وفي مسالة وجود ومصير وكرامة. وأن
مثل هذا التكتل، الذي ينشد النمو والأزدهار
لأطرافه، لا بد أن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات
الاقتصادية الأخرى، والمساهمة الجادة معها، ونشر
الرخاء والسلام، مما يوجب ضماناً ودعماء لسلام
ناظم ومستقر قائم على التكاثر والعدل، لأن تهميش
دور العرب لحساب غيرهم، وتسخير مواردهم
لصالحه سواهم يجعل من السلام مجرد تسوية
مرحلية تحمل بذاتها بذور انهيارها.

ودعا للمؤتمر كذلك الحكومات العربية إلى الاهتمام
بتنمية الموارد البشرية باعتبارها الدعامة الأساسية
في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف
الجهود لمعالجة النقص في المهارات والقدرة البشرية
التي تتطلبها عملية التنمية.

كما طالب بإشراك القطاع الخاص في وضع
الاستراتيجيات والسياسات الانمائية، وتوفير الأطر
والتسهيلات لقيام هذا القطاع بدوره في الأنشطة
الاقتصادية والاستثمار في المناطق الريفية
والقطاعات المولدة للعمل.

ودعا المؤتمر القطاع الخاص إلى الالتزام بالقضايا
الاجتماعية أسوة بالقضايا الاقتصادية والمساهمة
في عملية التدريب وإعادة التدريب بالتعاون مع
الأجهزة الحكومية، مع إنشاء أو رعاية مراكز
ومعاهد للبحوث والدراسات.

وأوصى المؤتمر بإقامة شبكة مؤاملات عربية
سريعة تربط بين مختلف الاقطار العربية، وتسهيل
أجراءات النقل وتخفيض تكلفته، وتشجيع إقامة
مؤسسات عربية كبرى منتجة قادرة على تلبي الطلب
في الأسواق العربية بأسعار تنافسية وتشجيع تبادل
المعلومات بين الدول العربية عن الانتاج الصناعي
واسعاره، والفرص التجارية وتشجيع إقامة
المعارض الصناعية العربية.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسائي



نحو سوق عربية مشتركة

تكشف الكلمة التي أطلق بها الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء في افتتاح مؤتمر العرب التجارية والصناعية والزراعية العربية يوم السبت الماضي، عن رؤية واضحة وسياسات حكومية وتخطيط عميق من جانب حكومة د. الجنزوري للتطورات الاقتصادية في مصر والعالم أجمع وسبل لحاق مصر والعرب بركب التنمية والتقدم الاقتصادي على المستوى العالمي.

مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، أن تأكيد رئيس الوزراء أن الاندماج السريع للكتلات الاقتصادية على الساحة الاقتصادية العالمية له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العربي يتلخص في حقيقة مؤداها أن للكتلات الاقتصادية صياغة حاليها، ولها لقطاعات صندوق النقد الدولي - على أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية، وعلى عن القول أن موافق كل دولة عربية منفردة يعتبر ضعيفا في ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس أمامها لمواجهة هذه التكتلات سوى الاندماج في تجمعات اقتصادية أكبر حجما، خاصة أن الدول العربية تلك من الموارد والإمكانات والقواسم المشتركة للمصالح وحجم السوق والسكان والتنمية والتطور، مايسمح لها بأن تنضم أو تلحق ما هو قائم من علاقات اقتصادية. ولعل من الضروري أن نشير إلى أن العالم العربي يواجه العديد من التحديات، ومن أهمها التزايد السكاني، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي ٢٥٢ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، ومعنى ذلك أن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل إلى المتوسط إلى ٢٥٪ مقارنة بمعدل متوسط قدره ١٨٪ للدول النامية و ٢٪ للدول الصناعية. وعلى نيل هذه المعطيات فإن المواطن العربي أصبح يعتمد حاليا على الخارج في الحصول على ٨٥٪ من احتياجاته من القمح والسكر و ٢٧٪ من الزيوت البائنة، وهو مؤشر يستدعي مراجعة دقيقة وتخطيطا شاملا لقرارات حارمة لتجنب آثاره السلبية على مستقبل التنمية والتقدم في المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة.

والشيء المؤكد هو أن الغرف التجارية العربية التي تضم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، لها الدور الطبيعي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، خاصة بعد أن أصبح التكامل الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه التنمية ويشارك بفعالية في إقامة مشروعات الساحة الخاصة.

ويمكن القول بأن الهدف الكبير الذي سعى إليه جميعا هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات ورسل والخدمات وتنظيم التجارة البينية وتعميد الأنماط الإنتاجية لتوفير المساحة للاستثمار العربي المشترك، والعمل على تنفيذ منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترها المجلس الاقتصادي والإصناعي العربي تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة فعلا وفعلا، ورفع جميع القيود، عن حرية انتقال جميع السلع والخدمات.

إن تحقيق هذه الأهداف والتطلعات وإنشائها حيز التنفيذ يحتاج إلى تكثيف الجهود الخاصة بالبحث ودعم التعاون العربي المشترك والتنسيق على مختلف المستويات، حتى تكون المساعي والجهود على قدر الأبعاد والفعول.

وفي تقديرنا أن الموارد البشرية تكفي في مقبلة أولويات العمل الاقتصادي العربي المشترك، فالقول العربي غني بموارده البشرية بما يؤهل المنطقة العربية في المستقبل أن تضم العلماء من الفتيين والمهندسين، والأثر الأبرز إسهامها في هذا المقام هو أن تتضافر الجهود العربية المشتركة من أجل تنمية الموارد البشرية واستغلال الفرص الاقتصادية المختلفة لأجل استغلال والاعمال على تخطي ومعالجة العقبات التي تعترض طريق التنمية والتقدم عن طريق التخطيط السليم والرؤية الشاملة والقرارات القاسية التي تستدعيها.

أطلق المستقبل وتقدم من دروس الماضي وتترك متطلبات الحاضر أن نمو أسواق المال العربية اليوم أصبح أمرا ضروريا في ظل تنامي اتجاهات الخصخصة في الدول العربية لأن من شأنها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص من خلال تداول الأوراق المالية، وهذا يزيد من معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤدي إلى مزيد من الترابط بين هذه الأسواق وزيادة الاستثمارات العربية البينية. ورغم أن التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي، العربي المشترك كثيرة ومشاكلها، فإننا على ثقة من امتلاكنا خبرات كبيرة وإمكانات ضخمة وكفاءات يشهد المجتمع الدولي - أحسنها، بما يؤهلنا لتخطي على هذه التحديات وتحقيق إنجازات طيبة خاصة على صعيد التعاون العربي المشترك.

ويعني أن نشير إلى حقيقة مهمة في هذا المجال هي أن مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى لكل العرب - أحرص ما تكون على زيادة ورفع معدلات النمو وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية، وإضفاء ذلك بالأرقام والبيانات، فإن الأمر يحتاج إلى اقتلاع بنفوة شمولية إلى الأسواق خاصة الأسواق العربية وغيرها، حيث أن حجم التجارة بين مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧,٥ مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ ٢١٥١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا رقم متواضع لايسبب الفجوة العربية.

إن التحدي الاقتصادي وعولته يستلزم على الدول العربية بذل المزيد لمواجهة هذه التغيرات العالمية للاقتصاد والتجارة الحرة والدول العربية لديها الكثير من الإمكانات التي تؤهلها أن تكون كتلة اقتصادية كبرى، ويغفل المورد الطبيعي والمالية والإشريية، فإن الدول العربية يمكنها أن تحقق من وراء تكامل هذه الموارد والإمكانات ومن خلال إقامة للكتلة الاقتصادية العربية، نتائج مثمرة تعود بالفخر والثناء على أبناء الوطن العربي، وتجسد التعاون والتنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وفيما فإن التآزر بين الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتحديث التقني والمالي من خلال اتجاهها إلى التحسين الكامل للتجارة والتصدير والتقدم في الدول العربية مسدود من الاقتصاد العربي، مشكنا أن منطقة التجارة الحرة تمثل نقطة البداية نحو تحقيق حلم طال انتظاره ألا وهو إقامة سوق عربية مشتركة، كخطوة متقدمة نحو العمل العربي المشترك وإقامة كتلة اقتصادية عربي لو وزنه وتكثيفه، فضلا عن قدرته على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

(المصر)



المصدر: الجمهورية

١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجمهورية» تقول

خطوة إيجابية للإمام

«يأتي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية باعلانها قيام منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من أول يناير العام القادم .. كنتيجة إيجابية من نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة وأقرت استراتيجية السلام العربية وكذلك فكرة المنطقة الحرة كإحدى طرق التكامل الاقتصادي العربي .. ونواة للتربيط العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية التي تتحدد ملامحها وتزداد قوة في أقاليم العالم وقاراته ..

«المنطقة الحرة هي جزء من اليات السوق العربية المشتركة .. وتوصلت إليها الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية .. وإن كانت ستقام خلال العشر سنوات القادمة إلا أنها تحتاج كبير بكل المفاهيم فقد وضع برنامجها التنفيذي وفقاً لالتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتنقل مع أحكام منظمة التجارة العالمية للجات .. وتهدف إلى تحرير جميع السلع التي يتجدها الوطن العربي والتبادل وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي مراعاة لظروف للتنمية التي تختلف من دولة عربية لأخرى .. وصولاً إلى التحرر الكامل لجميع السلع مع نهاية العشر سنوات .. الأمر الذي يشجع على اجتذاب الأموال العربية الوفيرة في مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والخبرات العربية .. وتكون منحة للتنمية دون إهدار لأي أحد لأحد الوطن العربي .. بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمل وإطلاق يد الصناعة والمميزات على مستوى الدول العربية .. بعد التأكيد من المواصفات والمميزات المطلوبة .. واتاحة الفرصة لهذه الصناعة كي تقوم بدورها الطبيعي في التنمية الشاملة ..

«ومن هنا فإن لشام المنطقة الحرة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ أخيراً .. تزداد إمكانية العمل العربي المشترك دون حسيبية وبخطوات أكثر متحررة .. وثبتت للعالم قدرة العرب على الاختيار الصحيح والتنفيذ المثل .. وهو مؤشر هام لما يمكن تحقيقه في مجالات أخرى للتعاون العربي .. مثل المجالات الثقافية والتطبيق التكنولوجي وتبادل المعلومات وتطوير مناهج التعليم .. الاستفادة من التجارب التنموية فنتيجة من بلد لآخر .. مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي حظي باعجاب وتقدير عظيم .. ولم تستند من عناصره حتى الآن أي دولة عربية على النحو المأمول على الرغم من تلبية الظروف الموضوعية للتعاون الاقتصادي للدول العربية جميعها .. ولما حدث في اجتماع وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة هو بكل المقاييس خطوة إيجابية للإمام .. تنتظر بأمل خطوات مماثلة في باقي مجالات التعاون العربي ..



التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

النشأة والخدمات الصحفية والمعلومات

الأصول المغربية

يقرر المجلس مشل جند رئيس الاتحاد العربية في المشاركة في الأنشطة العربية، للشفقة العربية، بعد وجود ضمانات كافية وحولها تشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في للشفقة العربية ومع وجود تشريعات محددة تنظم هذه العملية، وفي إستطلاع للرأي أجريته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع رجال الأعمال العرب والمستثمرين، أظهر أن سبب تردد رجال الأعمال العرب وأصحابهم عن الاستثمار في قرطاج العربي يرجع إلى عدم اليقين التي تتربط بها السوق العربية المشتركة، وذكر رجال الأعمال العرب عدة أسباب أدت إلى ذلك أهمها، صعوبة التجهيزات وأدوية الأساسية في بعض الدول العربية، وعدم وضوح مواقف بعض الحكومات تجاه الاستثمار الأجنبي، والصور التشريعات وعدم استقرارها، ومع أن ملام هذه العقول قد تغيرت في عدد كبير من الدول العربية، خاصة التي انتهت بهد راد الإصلاح الاقتصادي، إلا

أن رؤس الأموال العربية لا تزال في حالة انشغال ولكن خطط مجلس الوحدة الاقتصادية، تدعى هذه التصورات في دراسة أعدتها الشكوى سليمان الذي خبير إقتصادي عربي يتضح أنه منذ عام ١٩٨٠، تم إقرار اتفاقية عربية موحدة لاستثمار رؤس الأموال العربية، صادق عليها عشرون دولة عربية، والمفروض أن نافذة منذ هذا التاريخ ويصل هذا أول تشريع عربي لتنظيم العلاقة الاستثمارية وخلق المناخ التشريعي والإداري لتشجيع عونة الأموال العربية من غرضها، والأسهام بصورة فعالة في عملية التنمية وخلق محمد فريد خبير رئيس اتحاد المصانع العربية ورئيسه في هذا الموضوع قائلًا : إنه يجب التنسيق بين المصانع العربية حسب الطاعات لإيجاد تزايد، عربي صناعي موحدة، تسمح له القدرة على المصانع إنتاجًا وتنسيقًا، خاصة في الصناعات الأساسية التي لا تستغل كل القدرات المنتجة للدول العربية، وهذا يمكن الوصول إلى تكامل عربي متعالي واتجاهية كبيرة تسهم في تقليل التكاليف مما يزيد من فرص المنافسة. أما السيد بوزيد كامل رئيس جمعية المصنعة للصناعة اللبنانية لرجال الأعمال، فيقول إنه يجب على رجال الأعمال العرب المشاركة في مشروعات واتحاد العرب استثمارية مضمون وتحت للصناعة العربية فرصة الاندماج بالوصول إلى حجم إمتل في الإنتاج، وحتى يتمكن من تشجيع هذه المشروعات والملاقة والاستثمارات العربية للشركة الفرنسية، يجب ألا تهمير ضمانات الاستثمار من الخلفاء السياسية مثل التاميم ونزع الملكية

للتحالف المستثمرين العرب - والتي في هذا الأثر لتفعيل الجند التي صفت على جامعة الدول العربية منذ أيام قاتل، وهو اتحاد المستثمرين العرب ليكون لبنة جديدة في هيكل للتنشيط العربية الاقتصادية وفي بكنه أن يشارك في تسريع خطوات التكامل الاقتصادي؟

نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب السيد أحمد عرفة يقول أن هذا الاتحاد يسعى لإنشاء صناعات عربية مشتركة باستثمارات عربية، للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. واقصاء على العهد الشاسع الجود. بين المستثمرين العرب ما يطلق اللفة بينهم ويشجعهم على الفصل في مشروعات مشتركة، بعيدا عن المشروعات الحكومية، مشيرا إلى أن سبعا من الدول العربية وهي مصر والسعودية واليمن والفلسطين والأردن وسوريا والكويت انضمت إلى هذا الاتحاد، وهو قدز لأحد جميع الدول العربية، ويؤكد أن لدى الاتحاد مشروعات جاهزة ومعدة سيتم طرحها بعد اكتمال الهيكل التنظيمي للاتحاد، ومن للتكامل في بنكم الاتحاد مؤتمرا استثماريا في المصنوعة لرفع الكلفة العربية القطاع الخاص نحو الاستثمار في الدول العربية

المشروعات المشتركة - ولما كان تدفق رؤس الأموال العربية وحرة انتقلها ضرورة للقيام استثمار عربي، فيل رجال الأعمال والمستثمرين العرب هم الذين يقع عليهم عبء تمويل رؤس الأموال إلى مشروعات مشتركة، واعتبار أن مثل هذه المشروعات المشتركة القاطرة التي تجلب معها عناصر كثيرة لتحقيق تكامل إقتصادي عربي، فهل هناك مشروعات محددة يمكن البدء فيها؟

لذلك الدكتور محمد محنت حسين أن البدء بمشروعات عربية (هائي تلم)، أمر بعيد النال حاليا، لأن هذه القومية تحسروا الدول الصناعية الكبرى وأن تسمح بالمنافسة فيها، ويقترح أن تبدأ بالمشروعات الهائلة من أوروبا على الأ تكون ملونة للسببية. أما للمشاركة في مشروعات جماعية عربية كبرى فيرى بعض الخبراء أنها غير في جدوى لأنها تعتمد على منتج مستورد ما يقل من قيمة المضافة للاقتصاد، هذه المشروعات قبل البدء في تنفيذها، تحتاج إلى تحضيرين أساسيين، الأول شبكة مطروحة من حدة توافر البيانات والأحصاءات الدقيقة الشاملة عن الأسواق العربية والاكتانات للناحة والخزائر للوفرة، والثاني آلية تمويل مناسبة تضمن معاملة تفصيلية لهذه المشروعات، ولتبدأ يتنقل البيانات والأحصاءات يرى إهاب علوي رئيس جهاز التنمية والأحصاء أن شبكة للبيانات العربية هي البيئة الأساسية

التي يجب إنشاؤها قبل تنفيذ أي مشروع تكاملي عربي، ويقترح في هذا الصدد تطوير أجهزة للبيانات والأحصاء العربية على أحدث التكنولوجيات في الحال. ثم ربطها معا - أما بالنسبة للآلية التمويلية، فيطلب الدكتور محمد محنت حسين بضرورة قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظي البنوك العربية، للوصول إلى أسس لتدقيق الأموال عن طريق مؤسسات تمويل عربية المشروعة الكبرى، بدلا من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية - كما يقترح ضرورة ربط البورصات العربية بعضها ببعض، مما يتيح تروا جديدة لتمويل المشروعات العربية من خلال الصفحات المشتركة للتمويل في الأوراق المالية، ويتفق معه في هذا الاقتراح حمزة نائب رئيس جمعية المصنعة اللبنانية لرجال الأعمال. [السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية يؤكد أن الاتحاد هو أول من تولى بهذا التطبيق ذات عربة قبل الجهات الدولية لآلية التمويل والحول بين التجارة والاستثمار في الدول العربية مشيرا إلى أن البنوك العربية تقوم بدور الشريان الذي يصل الدم العربي ببعضه، ويؤهل أن الاتحاد أيضا في خلال سنة واحدة يغير الزم الواضح على زفاعة حجم العربة البنية العربية حيث تزداد رؤس الأموال التي تتوزع التجارة العربية المشتركة استثمارات وينفذها وتتأكد الاستثمارات العربية بالمشاركة مع صندوق النقد العربي وزراعة تمويل التجارة العربية والمتميزة العربية لضمان الاستثمار ونتيجة لذلك زادت التجارة البينية العربية في عام واحد بنسبة ١٠٠٪، ويطلب محمود عبد العزيز بضرورة إنشاء تشريع مصري عربي راق ومصالحات مصرية موحدة والصماح والتشجيع بين البنوك العربية حتى يمكن تبادل المصناعات بين هذه البنوك وفتح رؤاد التجارة وترويجها. والنسبة أيضا إلى أن هناك لصحوا شديدا في الخدمات البينية العربية كالتل والساحية وصناعة التشذيب والقارات مالمها بضرورة التنسيق بين هذه الخدمات على التكل حاليا حتى يمكن مواجهة التحديات القاتلة في استجابه الألة الحيوية كما يلاحظ في بضرورة زيادة البورصات العربية أتاغة مزيد من السيولة والاستثمار، في سياق للال المصري ما يمكن من تروير التمويل مستوط وطول الأجل المصنوعات العربية. ثم زيادة الخبراء، ورجال الأعمال حول سبل أحياء أو بحث التكاليف الاقتصادية العربي، البعض أكد أهمية البدء بوسائل تجارية (تقنيات) والبعض الآخر ركز على المشاركة والتنسيق الاتجاري والدر إلى أن تصدير تدفق رؤس الأموال الذي سيخلق هذا ونكه.



المصدر :

التاريخ : ١٩٩٧ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوات نحو السوق العربية !



دكتورة
نوال الطاري

حاتم فاروق

شهدت القاهرة خلال أسبوع واحد حدثين اقتصاديين مهمين ، أولهما اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى رؤساء الاقتصاد والثانية العرب ، وثاني المؤتمر السنوي لاتحاد الغرف التجارية العربية ، وقد وافق المجلس في ختام أعماله على البرنامج الزمني لاجتماعية تيسر لعمامة التجارة العربية تمهيدا لبدء مراحل قيام منطقة التجارة العربية الحرة مع بداية يناير القادم . وسوف تنطلق هذه المراحل تدريجيا على مدى فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات بمرورها يتم قيام السوق العربية المشتركة . كما صدر عن مؤتمر الغرف ، إعلان القاهرة ، الاقتصادي والذي يحدد دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية الشاملة والمساواة الاقتصادية العربية في المرحلة المقبلة .

وقد تبع - وأول مرة - لاتحاد الأعمال العرب من القطاع الخاص بحضور اجتماعات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بصفة مراقب .. مما يؤكد دعم الحكومات العربية للقطاع الخاص في لعب دور بارز وإيجابي في تحقيق التنمية المطلوبة في كافة البلدان العربية .. وفي هذه التمرة لإجتماعات رؤساء الاقتصاد والثانية العرب تمت الموافقة على البرنامج الزمني لاجتماعية تيسر لعمامة التجارة العربية بين الدول العربية بالإضافة إلى دعم وتطوير الغرف التجارية العربية - الأجنبية المشتركة - حيث أكدت المذكورة نوال الطاري وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ورئيسة الوفد المصري للمشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أكدت أن البرنامج التنفيذي للاجتماعية مع الدول العربية فترة عشر سنوات تكون بمثابة فترة انتقالية يتم فيها إعادة تشكيل الاقتصاد العربي بما يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية ولي تمهيدا لحكم اتفاقية تحرير التجارة الدولية .. وعلايت

الوزارة بضرورة وجود التنسيق العربي أمام الخلل الدولي لدعم الاقتصاد العربية في الدخول في النظام العالمي للتجارة من خلال التكتل الاقتصادي العربي - ولقد منطقت التجارة الحرة بين الدول العربية والتي سوف تسهم بالفعل في زيادة حركة التجارة العربية البينية والتي ما زالت لا تتجاوز نسبة 7.8 من حجم التجارة العربية .

وبعد اختتام أعمال الرؤساء العرب بالقاهرة بدأت بعد يومين فقط بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين في اجتماعات رؤساء غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجبوري رئيس مجلس الوزراء .

وجاءت هذه الاجتماعات لتؤكد حرص القطاع الخاص في البلدان العربية على دعم العمل الاقتصادي العربي - وحول أهم القود التي يواجهها العمل العربي جماعي في المجال الاقتصادي والتجاري أشار برنامج الأعمال الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية أن القود التي تواجهها في مقدمة هذه القود التي يواجهها رجال الأعمال العرب على الرغم من نجاح معظم عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تدارسها الحكومات العربية ما يتطلب الإسراع في عمليات إصلاح كالات وقوية المبادرات المحلية العربية .

وأشار الدجاني أن الحواجز الجسرية التي تعيقها للدول العربية ما زالت لم تسقط أحد من الطلب على المنتجات المنقولة أو لم المساهلة العربي بتفصيل الانتاج الوطني مما يدفعها بالفعل إلى ضرورة قيام شركات عربية كبرى تستطيع من خلالها إثبات وجودها وتطويع إمكاناتها القادرة والبشرية .

ومع بروز القطاع الخاص العربي مؤتمرا ليكون شركا في عملية التنمية العربية طالب رؤساء غرف التجارة العربية في اجتماعهم بحضور إعادة تنظيمات رجال الأعمال إلى دورها الفعال بقيادة كفاءة الاقتصاد العربي وطلوبوا الحكومات العربية بضرورة مواصلة النهج السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع عمل القطاع الخاص في البلدان العربية .

ومنها الأنظمة العربية وتحسين مناخ الاستثمار وتوليد الاستثمارات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال والعمل على استحداث أسواق خالية من جندلة وتشجيع البنوك العربية في تمويل المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص العربي . وذلك من خلال إقامة الخطط الإنمائية والتي تتصل بتبني الموارد البشرية العربية .. مع اشراك القطاع الخاص في رسم السياسات وتطبيق البرامج التي من شأنها أن توفر التسهيلات والمزايا اللازمة لجميع رجال الأعمال خاصة فيما يتعلق بتسريع عمليات الخصخصة على قطاعات التعليم والصحة والطبيب والمواصلات



الصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٧

مقال بقلم: أنعام رعد



السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية

حضراء في بواب الشام
والقد كان للسنة المائنة العربية التي
تصليد من طلع الشفق البيروني في دمشق
شباب اعمى في طر الح المائي العرم . وجاء
البراسل ان العالم العربي تساو . جزا
من ابد من المتوق ان يصل الى ١٧٧ مليار
في العام ٢٠٠٠ وفي ١٧٧ مليار في
في السنة ٢٠٢٠ . وتقدر ان ينفق
الفردي في المشرق العربي الاوفر مياها ١٢٤
سنويا في العام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠ سنويا
العام ٢٠٣٠ . وفي اقطار عربية اخرى لا تجري
فيها اعمار كما في الهلال الخصيب .
تصيب الفرد الى متني يتر مكعب سنويا
واسباب هذا العجز الاساسية زرايد ومسطرد
السكان وبقا في ازدياد الطلب على الموارد
المائية . اقوى من القدرة على اطلاق
تفسيها موارد جديدة يضاف الى ذلك
مناخ الانما العربية تقع في دول حارة
محبها شمس وتحت سماء
حسنة العارفة
كما ان كثر من بلاد سيناء
على ساحل البحر المتوسط
تصليها الى البحر المتوسط
وإشعاعا في

يواجه العالم العربي في الستينيات
للشتر القائمة تحديات غذائية ودياع
ومائية مصرية حسينا تعيد اخذ
الاحصاء ان فالتفكي الغذاء يشتر الى فالتفكي
الغذاء استيرادا يتصاعد ليبلغ ارقاما هائلة
قيمة خمسين مليار دولار الى سبعين مليار دولار
في الاعوام القادمة وهذا يعني تهديد الملايين
الغذائي للدول العربية يحتاج الخطوط الحجز
ويشار في هذا المجال الى ان اقل من ثلث المساحة
الصالحة للزراعة تجري زراعتها وان الثلثين
مهملة لم يرب او لآخر هذا بالاضافة الى ان
استصلاح الاراضي لتزبييع المساحة الصالحة
للزراعة امر لم يعد الاولوية الا في مشروخ الدلتا
والجندة بالبحرية والتي سيجر لفت قبل ان تظهر
تكاليفها . ولكن الفكرة بخز ذاتها لها ثغرة
١٤ . تراتخي لانها تخرج مصر من الوادي القديم
التاريخي الى واد جديد ليرسع يحاول ان يثبت
الوثنية المصرة في تزايد السكان . ومن القلتين
الدول العربية التي حققت انجها الغذائي سورية
التي وثبتت بخلاف السنوات الاخيرة في حالة
العجز الى حالة الاكتفاء بل الاشتر ويزيد
مضطد تنمو دواعي ماني رعم كل ثمانية
يظهر الغرات في الشمال من قبل تركيا وقامة
المنبذ . وحفر الابار يندرج الموانع على غلخمة



المصدر: الحوادث

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٧

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

الإسرائيلي لنحو ملياري متر مكعب من المياه العربية في فلسطين، والأردن والجزيرة ولبنان، ولعمري بالاستيلاء على المزيد من المياه عبر المشاريع الشرق الأوسطية تحت عنوان ملطف لنهب الثروات العربية هو «التعاون الإقليمي» الشرق أوسطي.

وإن يمثل المشروع الشرق أوسطي بقيادة إسرائيل خطراً مورياً دائماً على العرب كما أظهرته الأوباق الإسرائيلية إلى مفتي الدار البيضاء وعمان وغيرها من الدراسات، فإن العالم العربي يواجه في حاله الراهن خطراً أخذ هو انتساب دولة منفردة إلى منظمة التجارة العالمية لا سيما أن تحرير التجارة العالمية للسلم الزراعية سيؤكد الاقتصادات العربية وفق إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية خسائر فادحة بحيث ترتفع وارداتها الصافية نحو مليار ومئة مليون دولار.

إن هذه المؤشرات جميعاً تشير إلى وجوب قيام كتلة العرب الإقليمية في سوقهم المشتركة حتى يواجهوا التحديات بجهود مشتركة وطارئة اقتصادية متكاملة. ولقد كانت اتفاقات الوحدة الاقتصادية ثم السوق المشتركة العربية فواكه ومزاومة مع قيام السوق الأوروبية المشتركة. ولكن هذه الأخيرة سارت وليداً إنما يغطي ثابته ووصلت بعد مطاف نصف قرن إلى توحيد النقد. فعلاً، عدا السوق المشتركة المعللة وهي قارة تضم أمماً قامت بينها حروب في الماضي بينما العرب يدوروا بالوحدة الاقتصادية فندرجوا إلى السوق المشتركة. ثم انفرط عقد التعاون وسادت الفلقة بينهم، حتى أن تجارهم البينية ضمن العالم العربي لا تتعدى إلّا ٨ في المئة مقابل ٩٢ في المئة تجارهم مع العالم الأجنبي بما أذل جاك سانتر وتسائل أمام ولدهم قبل عامين عن السبب في هذا التراجع. في وقت لو قامت سوقهم المشتركة لكان أسهل على السوق الأوروبية المشتركة التعامل معهم.

وبعد أنفضاء أكثر من نصف عام على قرار القمة العربية في القاهرة القاضي بإنشاء منظمة التجارة الحرة العربية وبالتالي تفعيل إطلاق تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميته وصولاً إلى هذا الهدف، فإن التخططات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.

وفي ٨ شباط اتهم صندوق النقد العربي، الدول العربية بالتمنيّة بإعاقة التجارة في ما بينها بسبب عجزها عن تشجيع الصادرات والإبقاء على القيود الجمركية وبالتالي عقلة اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري البيني. وهكذا التدرج التراجعي من الوحدة إلى السوق المشتركة إلى التجارة الحرة، هرباً إلى تسهيل التبادل التجاري ثم انخفاضه عن هذا السقف. ويستمر العالم العربي بعيداً عن أية خطوة جاسمة عملية لإدلاء الأسرة العربية الاقتصادية الإقليمية الواحدة. وفي دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية المنعقدة في ٢٠ شباط الماضي اعتبرت الحكومات العربية أنها إنخرطت لتتجه نحو منطقة التجارة الحرة بنهاية عشر سنوات. لا اعتراض على المدة، فعمل هذه الأمور يأخذ وقتاً للتصديق. ولكن الوقت المضاعف منذ ١٩٩٧ إلى ١٩٦٤، وهي تواريخ الاتفاقات الاقتصادية العربية التي طويت في الأدراج لا تتجعد منذ إضافية طويلة تحدث خلالها تطورات سلبية كالتي ذكرنا. لا يمكن التحكم بنتائجها، فمن يفعل العرب عجز سنوات أخرى يشاء السقوط الشرق أوسطية شتعة تقعها وتفتد أجرامها. وبينما الكتل الإقليمية العالمية تجتمع في الغات لتحكم العالم، والوئيل للمضعف المكتوفين زواجا وتذاتاً ومثاقاً الوقت المضاعف لا يروض على الغرب إعلان حالة طوارئ اقتصادية جديدة وحدة سوقهم وأسواقهم الاقتصادية المشتركة.



المصدر: أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٤ / ١٩٧٧

بلازمة استقهام كبيرة طرحت في تونس،
بماذا لم يتم توقيع الاتفاق حول قيام

منطقة التجارة الحرة مع مصر وتأجيلها.. رغم ان
البلدين وقعا منذ بضعة أيام قليلة على قيام هذه
المنطقة مع دول عربية أخرى.. ولكن في إطار
الجامعة العربية؟

سؤال مهم حاولت ان أجده اجابة عنه خلال زيارتي الى
تونس عندما ذهبت الى هناك مع د. كمال الجندوبي

رئيس الوزراء و٧ وزراء آخرين لحضور
اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين.

مفاجأة في تونس:

بماذا تقرر « تأجيل »

الاتفاق

مع مصر حول منطقة التجارة

الحرة؟!

ملف العلاقات الاقتصادية يقول ان حجم التبادل التجاري بين مصر
ونيس هو ٥٥ مليون دولار. مصر تصدر ٢١.٥ مليون والباقي ٣٣.٥ مليون
مبادرات تونسيه صحيح ان هذا التبادل ازداد بشكل ملحوظ بيد ان كان
نصف مليون دولار فقط وتضاعفت خلال الثلاث السنوات الماضية حتى بلغ
٥٩ مليوناً حالياً. رغم ذلك فانها ارقام لا تحقق طموحات كل بلد.. لهذا أعد
الجانب المصري -ورشة- لعلاج هذا العقم في التجارة وفي مقدمة
الاجراءات المقترحة كانت منطقة التجارة الحرة فالوضع الحالي في التبادل



المنصر: ... اختبار اليوم ...

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ - ٢ / ١٩٩٧

الحامد القويسي
الدكتور حامد القويسي رئيس
الهيئة، قال في قوس وقعت اتفاقية
شراكة مع أوروبا وبين باب الواسي-

والجنيد كما قال. ان معكم في
نأمل حر للتجارة بين البلدين ومع
كل الدول العربية. ولكنه أضاف
قائلاً: اما مذكرات إقامة منطقة
التجارة الحرة وموافقة مصلحة كل
طرف حتى التحدث - التكاليف -
والرأي سي. قال للحدود

والأول، قالها د القويسي
مطار نوما - عند استقباله للدكتور
الجنيد وهو ما أوجي للعديد من
المسؤولين بالجانبين ان فكرة المنطقة
الحرة غير مطروحة وخاصة عندما
اشار الى كلمة «التكليف». ولكن هذا
الاحساس تلاشي مع بداية لقاءات
المسؤولين بالبلدين وتم الاتفاق - من
جانب المدا - على ان إقامة منطقة
مدارة حرة هو امر مهم باعتباره
صفحة جديدة تلامح مع التغييرات

الاقتصادية الدولية. وتم الاتفاق على
تشكيل فريق مشترك من المصرا
لدراسة هذه الفكرة على ان ترفع
نتائج الدراسة الى الحكومتين لاتخاذ
القرار المناسب بشأنها. وفي الرب
الاجل الممكنة. وهو الامر الذي
اعتبره البعض نوعاً من عدم الموافقة
او على الأقل «تأجيل» الاتفاق.
ولعل الاتفاق من حيث المبدأ هو
أفضل الامور.

ورغم ذلك فقد كانت كلمات رئيس
الوزراء د كمال الجنزوري ناعمة من
حرصه على تحقيق التكامل
الاقتصادي بين البلدين حيث طرح
بعض الأرقام عن حجم تجارة مصر
الخارجية فقال انها تصل الى ١٩
مليار دولار كما ان حجم تجارة
تونس مع العالم نحو ١٢ مليار دولار
اي ان البلدين يتعاملان تجارياً في
٢١ مليار دولار. ومازالتا تتحدث عن
علاقات تجارية بينهما هي حدود ٢٩
مليون دولار فقط. بينما نقل في
من حدة تجارتهما مع العالم

ودال د الجنزوري اننا يجب ان
نتحدث بلغة العصر لغة المصالح
المتحركة. فمن غير المتوقع ان
تستقر تونس بضائع من دول اخرى
ومصر لديها نفس السلع والعكس
صحيح. وتساءل رئيس الوزراء: الا
يكفي ماجوري ونبيد الان في
التحرك. هل تستقر فرادي مكذا
لذا! لتستقر سويوا من اجل
مصلحة مشتركة؟

البحاري يقول ان هناك نحو ٢٠
سلعة يتم تبادلها بين الجانبين وهي
مقافة من الرسوم. ولكن ربما تترك
المستثمرين المصريين توى الصورة
بعد ١٠ سنوات حيث اتفاقية الحات
التي وقعت عليها كل من مصر
وتونس وهذه الاتفاقية تعمي الاعفا.
الكامل لجميع السلع المتبادلة ليس
بين البلدين فقط بل بين كل الدول
التي وقعت عليها الامر الذي يتطلب
ايجاد صيغة من الآن للتبادل قبل ان
تفرض علينا اتفاقيات الحات وهو
ما يعني قيام منطقة التجارة الحرة
مكذا يقول اوانل المستثمرين
المصريين الذين عقدوا اتفاقيات
مبارية مع تونس مثل عبدالمعطي
بوزرة ويسأل لعلنا ومحمد المصري
وهم أعضاء في مجلس الأعمال
المصري الفرنسي المشترك
ويتفق معهم في الرأي طاهر
الشريف سكرتير عام جمعية رجال
الأعمال المصريين. و اد ارفعهم حسن
عبد الله وعبد حمدا ذهبوا الى
تونس للمشاركة في الاجتماعات
المشتركة مع المستثمرين ومدوا الى

تحقيق هدف واحد هو تجارة اكبر
واستثمار اوسع ومصلحة مشتركة
والمنفعة العامة المقترحة تقضي
باعفاء حمرك للسلع المتبادلة لفره
١٠ سنوات. سوزيا على مدى ١٠ سنوات
بعدما يتم تحرير التجارة بينهما
وكانت وجهة نظر مصر ان تنفيذ هذا
الاقتراح سوف يؤدي بلاشك الى
اتاحة الفرصة لكافة السلع المصرية
والتونسية للتجارة خلال السنوات
المشتركة القائمة والتعويل بها وتكوين
اتفاقها بما يشترط مع احتياجات
كل سوق حتى اذا مات تطبيق لواع
الجات بعد ١٠ سنوات تكون العديد

من سلع البلدين معروفة في سوق
مصر وتونس مما يصبغ معه
التحول عنها الى سلع مماثلة من
بلاد اخرى

الحق الى ذلك ان هذه الفكرة
طبقها تونس مع الاتحاد الاوروبي
ومصر. اصفا ستوقع اتفاقاً مماثلاً
مع أوروبا قريباً كما أكد د كمال
الجنزوري رئيس الوزراء. والبلدان
رفعا على اتفاق مماثل من خلال
الجامعة العربية يهدف مع مدلية
١٩٩٨.

ان الامور كانت مهيأة لتوقيع
الاتفاق فعلاً حدث وماذا قال



المصدر : الأخصبار -

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بداية ٩٨ المناخ السياسي في المنطقة مشجع لدعم العمل الإقتصادي

زيادة حجم التجارة البينية العربية من ٨٠ إلى ٧٥ مشيراً إلى أن المجلس بدأ دراسة برامج التصنيع في بعض الدول العربية للمساهمة في شراء المشروعات المطروحة في هذه البرامج ومن دعم الاقتصاد الفلسطيني أرفع حمدي الطباع أن هناك تكليفاً لتوليد رجال الأعمال الفلسطينيين في المؤسسات الاقتصادية العربية وفي منظمات الأعمال كما يتم دراسة تحويل مشروعات استثمارية في المناطق خاصة مشروعات البنية الأساسية.

وأعلن المهندس طاهر الشريف الأمين العام للمساعدة لجلس رجال الأعمال العرب أنه سيتم إدخال البيانات الخاصة برجال الأعمال العرب وفرص الاستثمار والتجارة وتوقيت الأعمال في جميع الدول العربية على شبكة المعلومات بجمهورية رجال الأعمال العرب لتيسر هذه المصطلحات وإبرام الأعمال للشركة.



حمدي الطباع
دعم العمل الاقتصادي

وحول إنشاء مؤسسة عربية موحدة أكد رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن المجلس يجري اتصالات مع هيئات التوحيد القياسي في الدول العربية لاعتماد مؤسسة قياسية عربية موحدة معها

كثبت فانتن عبدالرازق:

أعلن حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة ستدخل مرحلة التنفيذ بالتزامن مع جامعة الدول العربية مع بداية العام القادم وسيتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية بدون قيود حركية أو كمية.

قال أن المناخ السياسي في المنطقة العربية مشجع تماماً على دعم وتنفيذ العمل الاقتصادي العربي المشترك. جاء هذا في مؤتمر صحفي عقده أمس بمناسبة انتهاء اجتماعات مجلس رجال الأعمال العرب وأعلن حمدي الطباع أن الصندوق العربي للإماء الاقتصادي والاجتماعي وسيفتح للفرد العربي والمقا على تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية بين ضمانات من الحكومات إيداعاً بالدور الكبير الذي سيلمه القطاع الخاص العربي في المرحلة القادمة



منطقة تجارية
عربية حرة؟

■ اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنفيذي لاتفاق للتبادل والتيسير التجاري الذي سيجري من ١/١/ ١٩٩٨ الى بداية خلق منطقة تجارية حرة بين الدول العربية. وبالتالي الانتقال مع السنوات المقبلة الى سوق عربية مشتركة.

ويبدو أن الدول العربية التي شاركت في اجتماعات المجلس التي عقدت في مقر الجامعة العربية تمكنت من تجاوز الخطوط التي كانت ترسم في السابق لجهة القرارات والتوصيات، وهي الخطوط التي كانت تعكس التناقضات السياسية والتردد الاقتصادي، بين الدول العربية.

بين الدول العربية.
فالنظرة الحرة العربية
والتي تسمح للتجاري عبر الحدود
كانا ينتظران مثل هذا القرار
يصدر عن الجامعة العربية. كما
ان قيام سوق عربية مشتركة
يتطلب تعاوناً اوسع وتشريعات
مشتركة تصدر من مختلف
الحكومات العربية.

وإقرار البرنامج التنفيذي
لاتفاق التبادل التجاري خلوته
معمل واضحة واتجاه في طريق
قويم نحو تسهيل عمل
الاقتصاديين ورجال القطاع
الخاص ومتابعة سمعهم في
سبيل معالجة كل القضايا التي
تستلزم تنفيذ البرنامج.

والإصرار على التنفيذ والدقة
كثيرة، أبرزها: الاجتماعات التي
ستعقد في اللجنة المصرية -
اللبنانية المشتركة، مطلع نيسان
(أبريل) المقبل في بيروت، لوضع
اتفاق تجاري ثنائي بين لبنان
ومصر، يأمل أصحاب الشأن
تطويره إلى اتفاق منطقة تجارية
عرة بين البلدين.

وأن قيام مثل هذه الاتفاقات
يتمكّن بشكل إيجابي على
السيرة المشيوقة، فإني أقرر
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي قد
تقدم في مواجهة القرارات
السياسية والاقتصادية
الكبرى. ويبدو أنه تجاوز الخط
السابق المرسوم، على الرغم من
أن الكلمة الأخيرة تبقى
للحكومات العربية.

عصام شلہوہ



المصدر : ١٩٩٧

١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات اتحاد البريكاتيين العرب بالقاهرة: مرور يطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لفدحة الاقتصاد العربي ورقة عمل من مجلس الوحدة الاقتصادية حول منطقة التجارة والسوق العربية

كتب بدر الدين ادهم :

طالب الدكتور فكري مسرور رئيس مجلس الشعب ورئيس اتحاد البريكاتيين العربيين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حضور الاجتماعات القادمة لاتحاد البريكاتيين العرب بالقاهرة ٩ مايو للقول.

ومن المقرر أن يساهم مجلس الوحدة الاقتصادية بوفدة عمل حول ضرورة تدجيل السوق العربية المشتركة في المرحلة الثانية باعتبارها الصيغة الوحيدة المناسبة والتي تتفق مع اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ويؤكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اعداد التصور الكامل لقيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي دعت اليها قمة القاهرة الشاملة يونيو ٩٦ باعتبارها اولى

مراحل السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية على الدول العربية الاسراع في الانضمام لاتفاقية السوق العربية المشتركة حتى تضمن نجاح المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة.

واضاف ان تأكيد اقتصاد البريكاتيين العرب على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بشكلها الموسع والذي يضم كل الدول العربية يمثل مساندة كبيرة لكافة الجهود الخاصة لدعم العمل العربي المشترك.



د. حسن ابراهيم
اعداد تصور كامل



د. فكري مسرور
الصيغة المناسبة

وَمِنْ أَجْلِ الْمَوْتِ مَحْضًا وَأَلْزَمَ الْكُلَّ الْمَلَاةَ

اتحاد الغرف يطالب بإنشاء شركات عربية عملاقة

[illegible][illegible]



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٧/٢/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



منطقة تجارة

حرة عربية

كبرى... كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

صياغة كافة التفاصيل
الدقيقة المتعلقة باليات العمل والقواعد
التطبيقية تحت إشراف الإمانة العامة
للجامعة العربية واداراتها المعنية.

قبل أن تشرع في تحليل البرنامج والجدول الزمني تفكر دون كلل أن هذا المشروع لم يكن جديداً في طرحه فقد تم إنجازه نظرياً وتحديد موعده البدء في تطبيقه في ١٩٧١/١/١ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بين أربع دول هي مصر والعراق وسوريا والأردن. وصارف هذا المشروع خلال السنوات التالية ظروفها أحاطت بأعاقبه وتجميعه. ولانجد حاجة لتبيان طبيعة تلك الظروف وهي معروفة ولكننا نشير إلى أهمها على الإطلاق دون سواها وهي ضيق نطاق القاعدة الإنتاجية يومذاك فلم يكن في واقع الحال لدى الدول العربية كما هو الآن وفرة في الانتاج لتحقيق فائض للتبادل أو تنويعه أو حتى قدرته على المنافسة. وظلت دولنا تنسحب بخمائية منتجاتها بالدعم تارة، وتعمل تارة أخرى بتأثير الحصيلة الجبرمكية على موارد لموازنة العامة.

وهكذا قرر لأول مشروع لمنطقة التجارة العربية الحرة أن يلفظ انقاسه وضاعت بذلك واحدة من أهم الفرض في مسار التفاعل الاقتصادي على مدى ربع قرن مضى. واليوم وبعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الأخير ماضي حطوط المشروع الجديد من النجاح وماضي الظروف الموائية لإنجازه خلال السنوات العشر القادمة حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ - يتضح من القراءة

المثانية للبرنامج التفصيلي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (الآطار القانوني لتحرير التجارة العربية) أن هذا البرنامج يعكس جهداً يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لإعداده بإحاطه كاملة بإبعاد عملية التحرير بدقة. لقد تضمن البرنامج القواعد والأسس والجدول الزمني الذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي لنسبة التحرير التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والخصائص والمقاييس واشترطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كما تضمنت القواعد والأسس مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقائية ومواجهتها حالات الدعم وإجراءات تمل ميزان المدفوعات الناتج عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة حالات الأعراف فتنبع من الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة

استقبال الاقتصاديون العرب وخبراء الشؤون العربية قرار إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى بتفاؤل حذر خشية أن يكون القرار الجديد رصيداً يضاف إلى مخزون القرارات العربية المخاركة. فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده الأخير التاسع والخمسين في القاهرة (١٧ - ١٩ فبراير ١٩٩٧) الاعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١. والكتاب مع أكثر الخبراء نقاشاً في أن يكون إنشاء المنطقة بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعادة التضامن العربي الذي تزعمت أركانه خلال السنوات الست الماضية. وربما يكون كذلك انشاؤها بمثابة مشروع العرب الاقتصادي إلى القرن الحادي والعشرين، وإيداناً يواد المشروع الشرق أوسطي، ومرحلة لابد منها لقيام كتلة اقتصادي عربي مرموق طاملاً فتادي به الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الودعي عبر العقود الخمسة الماضية التي تلت قيام جامعة الدول العربية. حتى كان قرار القمة العربية بالقاهرة (حزيران/يونيو ١٩٩٦) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مابزم في الأسراع لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وتنفيذاً لهذا التوجه عكف الخبراء العرب خلال الأشهر الماضية على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٦

د. سليمان المنذرى

الأغراق

اعتمد البرنامج لإقامة المنطقة
تحرير كافة السلع العربية
المتباينة وفقاً لمبدأ التحرير
التدريجي الذي يطبق بدءاً من
١٩٩٨/١/١ وذلك بتخصيص
الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب لكافة السلع العربية
مع نهاية الفترة المحددة لإقامة
المنطقة. ويمكن باتفاق الدول
الاطراف أثناء تنفيذ البرنامج
وضع أى سلع تحت التحرير
الفوري. ومن اللافت للنظر أن
المجلس فى قراره شمل بالتحرير
المخرج قوائم السلع الزراعية
والحيوانية والمواد الخام
المعدنية وغير المعدنية التى
كانت مغفاه إعفاء كاملاً بموجب
المحظرتين ١ و ٢ من أحكام
اتفاقية تسيير وتنمية القبال
التجارية كما عاد المجلس
فأخضع السلع العربية التى

سميى وأقر إعفاهاً قبل نفاذ البرنامج
(القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٢٢
سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء

الكامل الذى سبق إقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر
سنوات. كذلك لاحظ أن من الأمور العامة التى أخذ بها البرنامج
موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهد الدول الأطراف بتطبيق
مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والإجراءات
واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية
والبرنامج التنفيذى لها.

كذلك رأى البرنامج وضع الدول العربية الإل نمواً فافرد لها بدءاً
خاصاً بالمعاملة الخاصة بها ومنحها معاملة تفضيلية على أن تقدم
هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة
الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادى عليها، وحدد المجلس هذه الدول
وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

لذلك إن تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير القبال السليى وفقاً
لبرنامج العمل والجدول الزمنى تتطلب جهازاً إدارياً كفؤاً سواء على
مستوى الأمانة العامة أو على مستوى أعضاء اللجان الحكوميين.
فبالنسبة إلى الأمانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادى الأخير
تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير عمل ومهام
الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، بما يتواءم وتحقق هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

أما بالنسبة إلى أعضاء اللجان فإن على الدول الأعضاء أن تشرع أفضل مآلها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل في اللجان الأربع التي أنشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد وأسس البرنامج والكف عن الأسلوب السابق العقيم المتمثل بانتداب موظفي السفارات والندوبيات الدبلوماسيين لتمثيل بلادهم في أعمال اللجان الفنية ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائز غير مؤهلين للتفاوض في قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره الأخير اللجان الأربع التي تشكلت بموجب البرنامج إلى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من أجل تحقيق هدف إقامة المنطقة في موعدها المقرر وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي باعتباره جهة الإشراف على تطبيق البرنامج. وهذه اللجان التي تشكلت إلى الحيازة والتنفيذ وقض المنازعات هي لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذ من قرارات متعلقة بتنظيمه. كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج وحده جدول زمني لاتخاذها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج. أما اللجنة الثانية فهي لجنة المفاوضات التجارية التي أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بما في ذلك تحديد قواعد السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق اتفاقية تسيس وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي. وأخيراً فقد عهد بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لإجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى إعداد مشاريع جدول أعمال البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاه معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

الآن نعود إلى السؤال الذي سبق أن طرحناه حول حفظ المشروع الجديد وإمكانات نجاحه في التطبيق؟ هناك عددا من القضايا ينبغي مواجعتها بصراحة:

١- هناك أولاً مشكلة التمييز في المعاملة بين الدول المتعاقدة ومدى تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي ممثلاً بقرارات الحصار التفضيلي لأسباب معروفة على دولة عضو في الجامعة العراقية اليوم ودول أخرى قد يأتي عليها الدور غداً إذ لا يمكن الاستمرار بالحاق الضرر بها مما يتطلب موقفاً عربياً موحداً يتجاوز أزمة الخليج وما خلفته من تداعيات. أن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربي والمصالحة الاقتصادية أولاً. إذ كيف يصح أن تدلل الدول العربية قرارات العزلة والقطيعة حالاً دون لقاء الاقتصاد العالمي بينما تظل العزلة والقطيعة حالاً دون لقاء الانشقاع. وهذا يتطلب العودة مجدداً إلى مبدأ العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمان ١٩٨٠ والذي ينص في مادته الأولى على تحديد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٤/١٩٩٧

٢- أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة وإنهاء الاندواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. ففي الوقت الذي أوكل فيه حصراً لتنفيذ البرنامج وأمانته الفنية بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية فإننا لا يمكن أن نخفل بوجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التي تعمل في ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية، مما يتطلب دونما حساسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح.

٣- أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التي تؤكدتها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق في التطبيق والتي تتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومي والنوايا الحسنة طالما أقرتها جميع الأطراف ولرغبت دون إكراه الدخول في ترتيبات القديمة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتقديم تنازلات الحد الأدنى في سبيل غاية نبيلة تؤدي إلى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهة المواطن العربي.

٤- ثم نأتي أخيراً إلى مسألة الانضمام الجماعي إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية وتدعو الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك لاسيما جمهورية مصر العربية، وبورها المحوري في العمل العربي المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ.

تعاوناً ندعو دعا ألا نضيع هذه الفرصة الأخيرة.



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧

في ختام ندوة الإعلام والأمن الغذائي الدعوة لإنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة

تحقق تقدما يتركز في مجالات التنمية الشاملة منذ الثمانينات.

وأوضح الدكتور سمود أبو زيد رئيس المركز القومي لبحوث المياه أن معدلات استهلاك المياه في الدول العربية في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة الرقعة الزراعية بالإضافة إلى مطالبة بعض الدول بزيادة حصصها في استهلاك مياه النيل وإقامتها لبعض السمود التي سبقت عنها تقليل كمية المياه التي تستعمل، للسودان ومصر عن طريق نهر النيل وأكد ضرورة ترشيد استخدام المياه في مجالات الري والزراعة.

ركز الاستاذ محمد رشاد الأمين العام لمركز الدراسات الإعلامية ورئيس دار التعاون على دور الدراسات في زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أن المواطن العربي أصبح يعتمد في المصنوع على احتياجاته من الخارج بقيمة 75% كما بلغ المعدل العام للزيادة السنوية في الدول العربية 27.8% وهي أعلى نسبة للزيادة السكانية في العالم.

كتب - محمد مبروك:

دعت ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي - في ختام أعمالها بالقاهرة أمس - إلى إنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة ودعم مجالات التسميد والتكامل الاقتصادي العربي والاهتمام بتوفير الأمن الغذائي كضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

أكد الأستاذ صلاح الدين حافظ رئيس مركز الدراسات الإعلامية ومدير تحرير الأهرام أن هذه الندوة التي نظمتها المركز بالتعاون مع مؤسسة فيريتش ناومان الألمانية ركزت بصفة خاصة على دور الإعلام في تناول المشكلات الأمن الغذائي العربي وتوضيح أسباب القصور التي تواجهه، نبذة طبعان الإعلام الدولي بصورة إلكترونية المختلفة التي ظهرت حالياً وتعد من حقبة الأرقام التي تصمد من بعض المنظمات ومنها تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٩٦.

ولقد ذكر فيه أن معظم الدول العربية لم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٢

منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود المفاوضات الجماعية مع أوروبا لا تحقق نجاحاً بدون التكامل العربى

منذ ٢٣ عاماً والدول العربية تفكر في تجميع اقتصادى أو سوق مشتركة ولكن الحلم لم يتحقق حتى الآن .. واستطاعت دول اخرى وتجمعات القيمة ان تشهد وتتجمع وتشكل كتلات اقتصادية أصبحت لها قوة على الساحة العالمية .. ولغیرا ظهر بصيص من الأمل للدول العربية .. فقد تمت الموافقة على إنشاء منطقة للتجارة الحرة يبدأ التنفيذ في يناير لعام القادم ولمدة ١٠ سنوات ويشارك بعض الدول العربية في التفاوض في اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبى ويكون وجود منطقة تجارية حرة عربية يصبح التعاون بين الدول العربية وأوروبا لصالح أوروبا فقط وعلى حساب الدول العربية .



رسالة

دمشق وعمان

عبدالله نصار



بكل حرية وتعجز الدول العربية عن ذلك ..

المنطقة الحرة بالتقاضي

مع الشراكة

وقال الدكتور مختار خطيب مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن التجارة بين الدول العربية معدود ولا يتجاوز ٢٧ من أربعة تجارتها والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ليست سهلة .. للاتحاد الأوروبي هدف إلى خلق منطقة رخاء في جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى لا تهدد كيان واستقراره ..

والاتحاد الأوروبي يقول أنه يسعى إلى أن تصبح هذه الدول شريكة في التجارة والاقتصاد وبلا من عينة للمثالي للمنتج والمالحي لها .. ولكن الاتحاد الأوروبي يضع عيقات أمام

التجارة الحرة العربية وذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية .. وتساوت المناقشات التي تم اجتماعها من وزراء تجارة والاقتصاد العرب أكثر من ٥٩ بلدا تشمل تحرير التجارة ووضع البرنامج للتقليد للتوصل إلى تعرفه جمركية موحدة واتحاد جمركي مبدئي لتسوق العربية المشتركة خلال فترة لا تزيد على ١٠ سنوات .

وكانت أيضا مناقشة أسس تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وهي تحرير التعامل التجاري بين الدول الأعضاء .. وإزالة القيود غير الجمركية وإفراغ المعفا وتجارة الخدمات .. وتنسيق القوائم للتجارية والسياسات التجارية والاندسية والتأمين والتعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات والبيانات والملائات التجارية والاقتصادية الخارجية وتضمن مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ٣ لجان رئيسية وهي اللجنة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية .. والملائات الاقتصادية والتجارية الخارجية .. ولجنة تسوية المنازعات بالإضافة إلى لجان أخرى تقليدية وهي لجان حكم الدولة الأولى بالرعاية الجمركية .. تسوية القيود غير الجمركية .. قواعد المنشأ تجارة الخدمات .. التنظيم والتفريعات والتنمية الاقتصادية والتعاون والاتحاد التكنولوجي .. والتعاون الاقتصادي والمعلومات .

لا يبدل عن تحرير التجارة

وقالت لي الدكتور سناء إكبر رئيسي قسم إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي أن الكثير من البلاد العربية لازال لديها تشوهات ولم تحرر تجارتها بالكامل .. وهناك تقدم والعساية تمنع في الاتحاد الصحيح ولكن الاتفاق بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي في الشراكة يحتاج إلى تحرير تجارة الدول العربية حتى لا يستفيد الاتحاد الأوروبي وحده من هذه الشراكة فهو سيحلب الأسواق

وتحتاج منطقة التجارة الحرة العربية بحثا إلى إجراءات غير تقليدية إلى إزالة الحواجز الجمركية والائالات من مصدرة الحدود وحواجز الحدود بين الدول العربية ولا يزال العبور بين الدول العربية معقلا لأحد لها ..

لكنش وتوكليف .. وقسمين للجوازات واشتبا .. وتتطلب حرية النقل سواء سيارات المشائيع أو الأفراد ..

وسبب هذه الإجراءات المعقولة لتسد السلع ويسخر المصنعين أموالهم ويدفعون ثمنا باهظا بسبب مخافة التعامل مع قبائل العربية المجاورة .. ويضجر الأفراد والضيق .. ويتولدون في السفر بين حدود الجسالات الشوكية بسبب هذه التعقيدات ..

ومنذ أيام قليلة وخلال الأسابيع في العاصمة الأردنية عمان قررت السفر إلى العاصمة السورية دمشق .. والرحلة لا تستغرق بالصراحة أكثر من ساعتين تقريبا .. ولكنها استغرقت أكثر من ٤ ساعات كاملة في المقاتل الحدودية والجمركية في الذهاب والعودة ونون مقتضى ..

وفي تلك الرحلة الأرضي .. توقف والخص للجوازات .. وانتظار حتى اتجهت السيارة إلى ملجأ درعا على الحدود الأردنية السورية وبدأت مرحلة جديدة من فحص الجوازات والامتناع داخل مبنى الجوازات وامتد هذا مرة أخرى إلى داخل السيارة وإسالة عديدة من ضباط الحدود والجمارك في درعا .. ورغم هذه المعطاة والمخاض التي كانت أن تضع ليذة التوق إلى دمشق العزيزة صابرة والصاعدة إلا أن الرغبة في زيارة دمشق كانت أقوى من هذه المخاض .. وساعد في تخفيفها ما كنتع به ضباط الحدود من رقة والسب ولكننا التفتنا إلى منطقة التجارة الحرة العربية لتكون الخطوة الرئيسية نحو السوق العربية المشتركة .

وفي المقابلة ومنذ أسابيع قليلة تمت الموافقة على إنشاء منطقة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة الشرق الأوسط لأن مصالح
السيدات بها يتكون المصير

الاستثمار الأجنبي وإن تحولت التي
قامت بالإصلاح للتجارة خلقت أداء
الصادرات أفضل ..

وهكذا فإن تحرير التجارة بين
الدول العربية يحتاج إلى ضمانات
للجاذبية منطقة التجارة الحرة العربية
وقضاء القيود على حركة نقل البضائع
والأفراد بين الدول العربية فالمعوقات
والعراقيل ليست حلة خاصة للحدود
بين الأردن وسوريا ولكنها تمتد إلى
كافة الدول العربية ..

ولغير دليل على هذا ما ذكره أحد
رجال الأعمال البريطانيين في مؤتمر
القاهرة خلال شهر نوفمبر الماضي
عندما وقف في جلسة لتناول التكامل
العربي يقول : كيف نتحدثون عن
التعاون العربي والمحدود مطلقا ..
والمواطن العربي لا يستطيع أن يدخل
البلد المجاورة له إلا بمطلة وتأشيرة
ومعوقات بينما لنا لحمل الجاسية
البريطانية ولا نجد مطلة بل تكون كل
الأبواب مفتوحة حتى مصرعها ..
أرفقوا الحواجز وأحدوا تزايد الثقة
وتتنشط التجارة والسباحة ولزبد
حركة انتقال الأفراد .. وهذا هو
الطريق إلى تكامل عربي ..

وليس هناك ما يبال بهد هذه
الكلمات لأن أغلبها مستمر أجنبي
عن موقف الحدود بين الدول العربية .

الإصلاحات التجارية لأسباب عديدة
منها :

□ العوائد الكبيرة من التخليط
والمصادر الطبيعية والتحويلات
المالية على شكل تحويلات نقدية أو
معونات

□ التخليط الاستثمارات الخاصة في
التجارة مما أدى إلى فوائدها التجارية غير
متمسكة

□ التخليط الحكومية في التجارة
□ التحويلات في الأعمار

□ نقص التخطيط في البنية
التي هي

□ عدم قابلية تحويل العملة
المحلية ..

ولكن الصعوبة تكمن نفسها وبدأت
غالبية دول المنطقة تسعى إلى تحرير
التجارة بها ففي دول مجلس التعاون
الخليجي منظمة منظمة وهناك تكلم في
تسهيل عمليات التجارة في مصر
والجزائر والأردن والمغرب وتونس
ومغرباً في اليمن ومغربية من
مستوى الثقة الدولي يتم تحرير
الأسعار المحلية والقضاء القيود
وسياسات دائمة للعرض والطالب
والقضاء القيود الكمية واستبدالها
بالتحرية الحرة وتكون الكثرة
ليكن أن هناك نظراً لا كبيراً يستعمل

تجارة هذه الدول ويحدد قيوماً على
المنتجات الزراعية والمالية ليست
بالبريس الموجدود في الأروال
والوثائق ولو دخل المصرب في
مفاوضات جماعية مع الاتحاد
الأوروبي لا يمكن أن يحقق نجاحاً بدون
تكامل التكامل عربي ويجب أن يتم
تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية
بالتوازي مع المفاوضات الأوروبية ..
كما أن إقامة منطقة التجارة الحرة
العربية يحقق استضافة الدول العربية
من قواعد المنشأ فيما بينها ..

وتضيف المذكورة مناهة إيمان
قسم بإدارة الشرق الأوسط بصندوق
الثقة الدولي : أن المنطقة العربية
تعتمد في تجارتها على السوق
الأوروبية والاتحاد الأوروبي يستورد
٢٠٪ من إجمالي الصادرات للمنطقة
العربية و ٢٧٪ من واردات المنطقة
العربية تأتي من أوروبا ..

وتذكر أن دول المنطقة لا تزال تعاني
من مستوى عالٍ لمصافته ولم تستطع
دول منطقة الشرق الأوسط بوجه عام
من نمو التجارة الدولية حيث بلغت
٢١٪ بينما لم تتجاوز ٢١,٩٪ لدول
منطقة الشرق الأوسط .

وترى المذكورة مناهة إيمان .. أن
دول منطقة الشرق الأوسط تأخرت في



النشر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصدفية والمعلومات

الشراكة تجتاح المنطقة والسوق الموحد هو الأهم



إبراهيم
عياض
المراعي

اتفاقيات الشراكة وهي تنقسم إلى مجموعة دول الخليج وسلموتسما البترول، ودول المغرب وهي المغرب وتونس والجزائر، كذلك دول الشرق مثل مصر وسوريا وإيران والأردن، كذلك الدول العربية الإفريقية، وهذه الدول ترتبط بدول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات لومي.

لأنه أن هذه المجموعات تمثل ثلثا سكانها لا فيها من موارد وفروات وسكان - ويمثل التجمع العربي قوة جبارة يعمل عدد سكانه 225 مليون نسمة تصل نسبتهم إلى العالم 4 ٪ ويصل عدد العاملين به 76 مليون عامل يعمل الناتج المحلي الإجمالي له 529 مليار دولار وتبلغ نسبة احتياطي البترول إلى الاحتياطي العالمي 62 ٪ كما تبلغ نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم 5 ٪ كما تبلغ نسبة إنتاج

الطماطم والبرتقال وغيرها وهي منتجات تنافس منتجات الدول العربية وسيؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات إلى زيادة كل من الواردات والصادرات ولكن فتح الاقتصادات العربية سيؤدي إلى تقلص بعض الصناعات وبالنسبة تلك التي تتمتع بالحماية كذلك تعرض السلع محل المنافسة إلى المنافسة ولا شك أن ذلك يتوقف على قدرة اقتصاد هذه الدول على العمل خاصة أن الصناعات التي كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض لمشكلات كبيرة، ويتيح الشراكة تساؤلات حول أفاق ومستودع مساهم الاتحاد الأوروبي في تطوير القدرة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى بعض شركاء اليوم بحيث تواجه المنتجات الزراعية مشكلات كبيرة بسبب التضرر الكامل للمبادلات وقد رفضت ألمانيا وهولندا السماح للمغرب بتصدير 4 آلاف طن من الزهور عام 96 كما قامت بلجيكا بإغلاق حوالي 100 ألف طن من جملة الصادرات المغربية من الطماطم لحماية لزارعائها ونات الشيء بالنسبة للبرتقال التي أثارت موضوع الصادرات المغربية من السردين وطالب البرتغال بتعويضات مالية من الاتحاد الأوروبي لمضاعفاتها في مقابل التيسيرات التي ستعطي للصادرات المغربية من السلع للصناعة.

ولا شك أن الدول العربية وهي تواجه

الشراكة تجتاح العالم العربي - فقد تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الدول العربية وأوروبا وأخرها اتفاقية الشراكة مع فلسطين والتي وقعت في نهاية فبراير الماضي ثم تبعها إعلان من اليمين بأنها تسعى الآن لإنشاء علاقات مع أوروبا الموحدة في صورة شراكة، وكانت المغرب وتونس قد وقعتا على اتفاقية مع أوروبا وهي اتفاقية تعاونية تضمن تدفق المعونة إليها وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجات هذه الدول وتوافق الاستثمارات اليها ويذكر الخبراء بأن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى زيادة قدرها 1.7 ٪ من الناتج المحلي بالنسبة لتونس، 1.5 ٪ بالنسبة للمغرب مما يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد ولا شك أن مثل هذه الأرقام ضئيلة إذا ما تمت المقارنة بما استقانت منه دول الاتحاد الأوروبي وبالنسبة لمصر فلا زالت المباحثات تتعثر حيث أن الجانب الأوروبي يتجاهل المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وحيث يسمم المشروع المعروض بتصدير حصص من المنتجات الزراعية المصرية في مواسم محددة وحتى مايو يتوقف التصدير لفتح السوق لباقي الدول ومع دخول دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فقد أدى ذلك إلى حدة التنافس في العروض في الاتحاد الأوروبي خاصة أنها دول تتمتع بمنتجات منافسة مثل



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٦/٣/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع
في اقامة منطقة حرة.

ولاشك ان اسلوب الشراكة قديم فقد
ارتبطت مصر والاتحاد الاوروبي منذ عام
٧٧ بعلاقات متينة ينظمها اتفاق للتعاون
الشامل وبن عام ٩٦ - تقسم الاتحاد
الاوروبي في اطار ما تقدم به الرئيس
مبارك امام البرلمان الاوروبي ليجاد شكل
جديد للتعاون الاوروبي - ثم عرض
اتفاقية الشراكة في هذا الاطار فان السلم
المصرية عاينها دخول سوق قوامه حوالي
350 مليون نسمة لافراد يزيد الدخل
السوقي لهم على 20 ألف دولار ومع
الشراكة الثنائية قد تشجع بعض المصالح
ويولد هؤلاء هويتهم خلاف التعامل مع
سوق عربية مشتركة قوية وذلك للتخلص
من المصنع والاجندة الزراعية التي
تعرض انتاج زراعة في غير موسمها وهذا
غير مقبولاً كذلك شهادة هذا
ومشاكلها.

ومهما كان اللوث وراء الشراكة فان
البديل الاهم هو التكامل وقيام سوق
موحدة يتعامل ثباتاً للند وبهذه المناسبة فاننا
كانت الشراكة بين مصر واوروبا كانت بناء
على التزام تمهدى بين الحكومات المصرية
والاتحاد الاوروبي على اجساره خفض
تريجي للرسوم الجمركية من الطرفين
فان للشراكة في مبادنة من القطاع
لخاص المصري والأمريكي دون تستغل
الحكومات لتتمية التبادل التجاري بين
الجانين وقد تم تقديم مبادرات كثيرة من
الاحل المشاركة المصرية الأمريكية.

البحرول الخام للمسلم 28/ وتصل
مصاريف السلعية 123 مليار دولار
بنسبة 3٪ والواردات السلعية 125 مليار
دولار بنسبة تصل 5٪ ومن ذلك فان
حجم هذا السوق كبير للغاية ويمكن لهذا
السوق الكبير ان يتعامل كوحدة واحدة
الفضل من هذه التجزئة التي تقفده الهوية
العربية وقد اشار الى ذلك المستر
شيسون وزير الخارجية الفرنسية
الاسبق والمسئول عن السوق الاوروبية
سابقاً فان الدول العربية تضعف نفسها
بهذا الاسلوب من التحاور عليها ان
تتحرك كمجموعة واحدة للاستفادة بدلا
من الاسلوب الثنائي.

ولاشك ان الفترة القادمة اعتباراً من
علم 2007 حتى عام 2010 ستكون
منعطفاً لاجداث مهمة للمنطقة العربية
منها انتهاء الفترات الانتقالية المسموح بها
الدول العربية في اطار الجات، وقيام
مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية
والاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة وعدم
انضمام البعض مما يعني ان هذه الدول
العربية اذا لم تدخل حلبة السباق مجتمعة
فقد تكون الخاسرة.

وقد اعلن مؤخرًا وزراء الاقتصاد
والمالية العرب قيام منطقة تجارية حرة
عربية خلال 10 سنوات تبدأ اعتباراً من
العام القادم واتقوا البرنامج التنفيذي
لاقامة منطقة تجارة حرة عربية وذلك
تتفندا لقرار القمة العربية المنعقد في
القاهرة خلال الفترة من 21/ 22 يونيو
96 بتكليف المجلس الاقتصادي



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

عصمت عبد المجيد رئيساً لمجلس الأمناء د. جويلي رئيساً للمنتدى الاقتصادي العربي خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي

مع محمود مراد الأمين العام للمنتدى ود حث معه ممثلة العضوية في المنتدى وكان قد أقيم إليه في الفترة الأخيرة المهندس اسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولين العرب والدكتور حسين ثروت حجير رئيس مجلس الإدارة والعضو



د. عصمت عبد المجيد

المنتدب لشركة العمارة للصناعات الدوائية والدكتور هشام ثروت حجير نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للصناعات الدوائية والمهندس احمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عز والدكتور فهد

اتخذ المنتدى الاقتصادي العربي اجراءات مهمة لاستكمال هيكله التنظيمي، وقد تم انتخاب الدكتور عصمت عبدالمجيد رئيساً لمجلس الأمناء الذي يضم مجموعة من صقلوة العقول العربية، والذي تحدثت مهمته - طبقاً للنظام الأساسي للمنتدى - بأنه يشكل عاقل المنتدى لإعطاء الشورة والرأى والاتجاهات التي يسيير مجلس الإدارة على هديها.

وبعد انضمام الدكتور عصمت عبدالمجيد مكسبا كعبراً للمنتدى بحكم تاريخه وثقافته وخبراته التي استعملها من العمل في المجال للعلوماسي والسياسي على مدى أكثر من نصف قرن.

كذلك تم انتخاب الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتنمية رئيساً لمجلس إدارة المنتدى بصقلته الشخصية وعلى أساس أنه عالم له مكانته ووزنه وقد سبق أنه مارس للعمل في المنظمات العربية وزار أكثر من بلد عربي وعلى صلة طيبة برجال الاقتصاد والمال والتجارة العربية.

وقد باشر الدكتور جويلي مهامه حيث التقى



المصدر : **البيان** - ٢٨ مارس ١٩٩٧

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

للنشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

وذلك بالإضافة إلى مجموعة المؤتمرين السابقين. وفي الوقت نفسه بحث رئيس المنتدى مع الأمين العام اتخاذ خطوات عملية لتجاء عقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي العربي، الذي نص عليه النظام الأساسي للمنتدى وكان مقترحاً أن يعقد في يونيو القادم، ولكن رأى العودة إلى الموعد الأول الذي كان مقترحاً وهو شهر سبتمبر المقبل. وتجرى الآن الاتصالات للترتيب لعقد هذا المؤتمر حيث ستوجه الدعوة إلى رؤساء الهيئات في البلاد العربية وإلى الاتحاد العام للأحزاب التجارية، وإلى الغرف الوطنية، وإلى اتحاد المستثمرين والتجمعات الاقتصادية العربية فضلاً عن القطاع الخاص وكبير رجال المال والأعمال.

كما تحف مجموعة عمل لوضع ترتيبات عقد المؤتمر. والمعروف أن المنتدى انشأ نتيجة للنشوة التي عبقها «الأرقام» في ١٢ أكتوبر الماضي تحت عنوان «الاقتصاد من أجل مستقبل عربي» والتي استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد كبير من رجال الاقتصاد والمال والأعمال العرب.

الرائد (من الكويت) رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأردني، والدكتور فؤاد العابد (من الأردن) رئيس مدارس العابد الخاصة، والسيد علي الشرفا (من الإمارات) رئيس مجلس إدارة مجموعة الطوقية المتحدة، والمهندس أحمد إبراهيم رئيس مجموعة شركات بيتكو، كما اشتركت الفرقة التجارية الصناعية في الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) ممثلة برئيسها الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجريصمي، وهو أحد كبار رجال الأعمال والاقتصاد للعرب



د. أحمد جويلي



المصدر: الأديب الاقتصادي

٣١ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



إشراف: جمال فاضل

١٣ منظمة

العربي

لم تنقذ

من الفشل

العمل

المزمن

الاقتصادي

ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. عبر مايزيد عن نصف قرن. إدراكاً عربياً

مؤلفة:

«بان نجاح العرب في مواجهة التحديات والأخطار التي تتهدد تقدمهم الاقتصادي وأمنهم

القومي إنما يتوقف

على العمل الاقتصادي العربي المشترك سواء باتفاقيات ومشروعات لم تر النور أو تخرج إلى

حيث الوجود، أو أنها نفلت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج.

ويبلغ عدد المنظمات العربية التي تدرج تحت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي الاقتصادي

أحدى عشرة منظمة وفق ورقة حوار أعدتها د. أحمد حسن إبراهيم

مستشار بمركز التخطيط العام لـ «دائرة حوار» المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وتضمنت

سبعة عشرة سؤالاً تهدف تحليل وتقييم الماضي وثلاثة عشرة تستشرف المستقبل.



الكتاب: دائرة حوار

للمؤلفة مجموعة مشاركين

الناشر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عرض ج. ف

أشار د. أحمد حسن إبراهيم أن ثمة انتاج حقيقي قائم غير انه دون الطموح وبل على ذلك بمسالة التجارة الحرة التي بدء بها التفكير وحقق قرار السوق العربية المشتركة الذي اتخذ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات متقدمة فقد بدأت الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بإزالة القيود والعقبات الادارية وتسهيل انسياب السلع. وعلى الرغم - يضيف من تجمد الاجراءات على مستوى التنفيذ الا ان الفكرة انت نظريا ناجحة في تلك الفترة ولوضعها موضع التنفيذ تم التاكيد على مخيلتين لتعزيز التكامل هما المدخل التجاري الذي يقوم على انسياب الى التجارة) ايجاد ما من شأنه ان يؤدي الى تحقيق انتاج قابل للتبادل والمدخل الانتاجي - وهو الثاني. وكان وراء انشاء مشاريع مشتركة واتصالات نوعية متخصصة وتحديث السفير بدرهماء مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق



المصدر: الأمانة الاقتصادية

التاريخ: ٣٠ مارس ١٩٩٧

للتنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

للدكتور سليمان المندي مدير إدارة بجامعة الدول العربية كما تثبت التجارء بنصيب كبير من صنع أزمة العمل العربي المشترك ويغذى ذلك قوى في المجتمعات العربية تتمتع بنصيب كبير تنشيط في التجارب والاستثمار والتأثير الثقافي والفكري والسياسي وتتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. وبدورها اسهمت عوامل خارجية وما تزال تسهم في الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي وشركائنا متعددة الجنسيات في مجالات التجارء والإنتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجيا ولخصت فادية عبد السلام المستشار بمعهد التخطيط القوم حصاء وتجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ الخمسينيات . حتى الآن . في نسب التجارة البينية الحالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل او على مستوى التجمعات تحت الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وعلى مستوى تكامل اسواق عوامل الإنتاج حيث لم تتجاوز نسبة التجارة البينية العربية ١٠٪ ولم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجي و٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربي.

وقسرت فادية عبد السلام ظاهرة ضعف التجارة العربية البينية بأنها نتيجة اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات . وازدواجية القرارات الصادرة على المجالس المختلفة بالإضافة الى عوامل تتعلق بالاطر القانوني والمؤسسي. وعندما كانت حرارة الطابع السياسية تسخن في البلدان العربية ازداد الاقتراب من تجارب العمل العربي المشترك . وفق د. محمد سمير مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومي . ومن امثلة ذلك تجربة الوحدة المصرية السورية في نهاية الخمسينيات والوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا وسوريا.

الوسط عن التفاوت الصارخ بين الهياكل والبني الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادي او التنمية في الدول العربية فهناك دول وفرة وما تزال تصنف كدول نامية ودول متخلفة سائرة على طريق النمو معا يجعل الاقتصاديات العربية رهينة لقيد الذي يعوق العمل العربي بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة خاصة وهو غياب او ضعف الإرادة السياسية المشتركة للاطراف العربية. وان ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسي . كما يؤكد السطير بدر همام . امر يؤدى في كل المراحل الى ما يشبه الطفل . ولغة امثلة على ذلك شديدة الخطورة فهناك الهيكلة العربية للتصنيع التي تجعد عملها عشر سنوات وشركات الاتحاد الغربي للنقل البحري وشركات الاسماك.

ويرفض المستشار بمعهد التخطيط القومي محمود عبد الوصي صلاح مايرى غير الحكومات العربية مخاضاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك سواء من خلال اتفاقيات توقعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل في تسميتها مشيراً الى ان التمييز ضد العرب لصالح غير العرب في ارض العرب اثر سلبيا على العمل الاقتصادي العربي المشترك . ومن العوامل التي اضرت بالعمل الاقتصادي العربي المشترك غياب تنسيق الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية . وعلى سبيل المثال توجيه الاستثمارات في بعض دول الخليج الى صناعات الى صناعات غير استراتيجية كصناعة الاحذية فيما تؤمن برؤوس الأموال تشييد صناعة كالمسيارات مما يوحي بأن التصنيع مطلوب لذاته كغاية وليس كوسيلة الى غاية.

وهناك امثلة اخرى كإقامة صناعة للفكر والنسيج في دول عربية ذات مناخ صحراوي جاف غير ملائم لهذه الصناعة التي تحتاج لمناخ شديد الرطوبة ومواقع قريب من مصادر المواد الخام. وتسهم العوامل الداخلية . والكلام



المصدر : الأعرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

وتجربة مجلس التعاون الخليجي
ومجلس التعاون العربي بين العراق
ومصر والاردين واليمن
ولمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل
الاقتصادي العربي المشترك وهو عدم
ارتباط تجارية بقاعدة جماهيرية فلم تكن
هناك مشاريع مشتركة يعمل بها عاملون
عرب بفكراتهم المختلفة بالإضافة الى
انقسام العالم العربي الى مجموعتين هما
مجموعة الاغنياء ومجموعة الفقراء تضم
الاولى دولاً يرتفع فيها نصيب الفرد من
الناتج القومي الاجمالي بسبب عوائد
النقط والثانية تضم دولاً ينخفض فيها
نصيب الفرد منه.



المصدر: الوطن العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

لبنان والسوق العربية المشتركة



أين القيود وأين الإيجابيات؟

بيروت - «الوطن العربي»

اتخذ المجلس الاقتصادي - الاجتماعي العربي الذي انعقد في القاهرة في شباط، فبراير، الماضي قراراً بإقامة منطقة

تجارة عربية حرة في خلال عشر سنوات ووافق على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

القرار ليس جديداً ذلك أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد اتخذ قراراً بتاريخ ١٣-٨-١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة كصيغة عملية لتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والتكامل بين الدول للتعاقد، وأرسي القرار السوق العربية المشتركة على الأسس الأربعة السليمة التي يتشكل منها المفهوم النظري وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل واللوائح والمطارات المدنية.
بعيداً عن هذا المفهوم الشامل انتهت هذه السوق العام ١٩٧١ إلى ما يشبه المنطقة التجارية الحرة أو حتى إلى ما هو أدنى منها، إذ لم تترافق عملية تخفيض الرسوم الجمركية مع إلغاء العوائق الأخرى أمام قيام السوق العربية المشتركة، بدأت بمصر وسورية والعراق والأردن، والتحققت بالسوق فيما بعد ليبيا بينما جمعت عضوية مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

يذكر أن لبنان لم ينضم إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة العام ١٩٦٤ ولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية العام ١٩٥٧، وقرار الأخير استقبله المسؤولون الرسميون والخبراء الاقتصاديون بالترحيب وإن كانت العبارة هي بالتنفيذ، وتفعيل الاتفاقات بين العرب أنفسهم قبل



المصدر: الوطن العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلد عربي كان، وبالتالي فإن تخفيف القيود بين البلدان العربية سيستفيد منه لبنان بصورة طبيعية. ثانياً: لبنان يتكامل وبقية الاقتصادات وهو يملك قدرات اقتصادية غير موجودة في البلدان العربية الأخرى، فالهدف هو التكامل وليس التنافس بين البلدان العربية، والتنافس بين لبنان وإسرائيل يستعين لبنان فيه بتوسيع حجم تعامله مع العرب.

٣- إن أي تحرير في الرسوم الجمركية عبر الانضمام إلى سوق عربية مشتركة أمر مهم بالنسبة إلى لبنان وخصوصاً في مجال استيراد المشتقات النفطية من دول الخليج، وكل تحرير مفيد بشكل أساسي في تحرير المبادلات التجارية، بحيث يمكن للبنان أن يستورد كمية أكبر من حاجاته، إلا أن الفائدة ستكون أجدى إذا ما أقرت اتفاقية حرية انتقال الأفراد بحيث تترافق حرية انتقال العمالة مع حرية انتقال السلع وتشجع بالتالي فرص العمل والاستثمار. على هذا الأساس يتضح أن إقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التطبيع الاقتصادي بين العرب والعرب لها الأسبقية نظراً لتطورين:

الأول: اتجاه العالم إلى تكتلات اقتصادية عملاقة تشكل في الوقت الراهن من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين للسيطرة على فروات العالم والإمساك بمصائر الشعوب، ولا مجال بالتالي للأحجام الاقتصادية الصغيرة لمواجهة العولمة مفردة. ففي ظل السوق العربية المشتركة تحافظ كل دولة على سيادتها ودستورها ونظامها، وتضع فيمما بينها أسس التعاون

والدخول بحرية انتقال الأشخاص والسلع، وسائل البضائع والمنتجات والعمالة، والوسائل والفرانزيت، والتنسيق بين السياسات في الزراعة والصناعة والخدمات.

الثاني: المنطقة قادمة بعد إحلال السلام على مرحلة إلغاء أو تخفيف القيود بين إسرائيل والدول العربية وستنخفض هذه الإجراءات، وهناك ثقافة أسلمية قائمة من إسرائيل، ويسير لبنان قبل غيرة به هذه الخائفة

مواجهة التكتلات الاقتصادية للتوسعية الأوروبية واتفاقيات منظمة للتجارة العالمية.

ومع أنه حتى الآن لم يصر إلى رسم لية سياسة لبنانية حول هذا الموضوع وخصوصاً من المراجع اللبنانية الرسمية، فإنه يمكن التوقف عند مجموعة وقائع أبرزها:

١- تشكيل رئيس مجلس النواب نبيه بري لجنة من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين لصياغة الرؤية البرلمانية العربية لإنشاء السوق العربية المشتركة لمناقشتها في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي المنوي انعقاده في القاهرة خلال شهر أيار، مايو، الحالي.

وتقول أوساط اللجنة إن الطرح اللبناني يتضمن بنوداً أساسية لجهة الإعداد للاندماج الاقتصادي العربي وتهيئة للنخات الاستثمارية والإقليمية له ودور القطاع الخاص ورجال الأعمال في عملية الاندماج، فضلاً عن موجبات هذه السوق وأهمها مجابهة مشروع الشرق الأوسطية، الذي تقوده إسرائيل والولايات المتحدة، وحول هذا الموضوع يقول وزير الاقتصاد

والتجارة ياسين جابر: إن لبنان يدعم بطبيعته كل الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق منطقة العمل الحرة وإزالة العقبات أمام انسياب السلع بين الدول العربية، وأن يكون لنا اتحاد اقتصادي عربي أسوة بالتكتلات الاقتصادية العالمية.

ويطرح الوزير جابر في هذا المجال مجموعة ملاحظات أبرزها:

- وضع روزنامة عربية شاملة كي توجه كل دولة سياساتها الزراعية وإسائها الوطني، وصنيدره إلى الدول العربية الأخرى.

بوضيح قواعد المنشأ المعمدة للتبادل التجاري بطريقة محددة قبل للباشرة بتطبيق البرنامج التنفيذي لتسهيل التجارة الحرة.

٢- بين حسنات هذا الطرح أيضاً رسم الكتلة الاقتصادية العربية ضمن شروط اقتصادية دولية، وفي هذا مصلحة مباشرة للبنان لأسباب الآتية: أولاً: لبنان سوق مفتوحة أكثر من أي



المصدر :- الوطن العربي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :- ٤ / ٤ / ١٩٩٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤



هوساين: هوساين

رأي هوساين

قوله بغير عصرية ١٠٪
ليس ذرا لها الاصل على مصر
ورعاية كل مواطن مصري
اليوم وغداً وبعد غد يا أوت
الله .

٦

منطقة

التجارة العربية

الحررة.. في

الطريق..

... قال التلميذ لاستاذة وهو يحاول.. الحديث الآن في العالم كله يدور حول الصولة
والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تتشكل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا
واليابان والصين وغيرها، التي تستهدف في النهاية السيطرة على ثروات العالم، ولن
تسمح ابدا بمرور الدول الضعيفة والصغيرة من تحت سيطرتها.
● وسؤال استاذنا هو أين نحن الغرب من كل هذا والقصد العرب ليسوا فرادى ولكن
جماعة او كتلة...
قال الاستاذ : لعظيم الأسف.. ليسوا في الصورة رغم كل ما يملكونه من ادوات
ومفردات تحقق لهم تكتلا اقتصاديا كبيرا، او تكاملا اقتصاديا مشجعا لكي يخلوا هذه
العولة
قال التلميذ : وماذا عن انشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الذي اتخذ مؤخرا.. وهل
تكفي لهذه المواجهة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

١٩٩٧/٤/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

مشتركة.

● ويسأل التلميذ : وما هي
الأمال لقيام هذه السوق العربية
المشتركة وأسسها... ؟

● اجاب الاستاذ : لنجمل ذلك
موضوع حوارنا المقبل بإذن الله.

● قال التلميذ : لان جيلنا نحن
الشباب يدرك تماماً ان جيلكم

والأجيال السابقة لم يحققوا للوحدة
العربية والتعاون العربي المشترك
إيعاداً كبيراً، بل الخلافات العربية
صفحة نقرأها نحن الشباب كل يوم
للأسف الشديد، فإن لدى مخاوف
من إيجاد عوائق لفظة منطقة
التجارة الحرة العربية... ؟

● اجاب الاستاذ : مع احساسني
بعمارة سؤالك او بمعنى اقل الدافع
اليه، وهي نفس الماراة التي تملأ
حواشي جميعاً، فإني اقول لك ان
التفاوض ياولدى يسيطر عليه،

ولاغنيه أنا بان اقول لك ان قرار
قيام المنطقة الحرة جاء بتأييد جميع

الدول العربية الاعضاء في المجلس
الاقتصادي وعندهم ٢٢ دولة. وأن

المجلس خلال دورته السابقة التي
عقدت في سبتمبر الماضي

بالاسكندرية، انتهت الى تشكيل لجنة
سداسية وزارية تعينت الأرن

ومخسر والمعمونة وسوريا
والامارات والمغرب وأبديها صلاحيات

كبيرة، وتم تكليف الاسانة العامة
لتابعة اجراءات التنفيذ طبقاً

للبرنامج الذي اتفق عليه بموافقة
جميع الدول العربية التي اعلنت

تأييدها في اجتماعات المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لقيام التكتل
الاقتصادي العربي، والاجراءات

تخفيض الرسوم الجمركية
والضرائب المماثلة في جميع
الدول العربية علي جميع السلع
العربية بنسبة موحدة قدرها

١٠٪ كخطوة اولى يقبها تخفيض
مماثل سنوياً لول يناير كل عام
حتى للتحرر الكامل لكل السلع
العربية.

● اشار البرنامج التنفيذي
للمنطقة بامكانية اختصار الفترة
الزمنية المحددة لاقامة المنطقة

لفترة اقل من العشر السنوات،
كما اعطى للدول العربية الحق

في التقدم بخطوات إعفاء اكثر
للمجمارك من خلال الاتفاقيات

الثنائية او متعددة الأطراف
الاقليمية وغير الإقليمية، لان هذه

الاتفاقيات سوف تساعد على
تحقيق الهدف.

● قال التلميذ : لكن يا استاذي
هل يمكن لهذه المنطقة ان تغني عن

إقامة السوق العربية المشتركة ؟
اجاب الاستاذ : المؤكد ياولدى

هذه خطوة مهمة في تاريخ العمل
العربي المشترك، تستهدف

التحرير النسبي للتجارة بين
الدول العربية، مما سيكون له اثره

الكبير في تحقيق تعاون عربي
مشترك اكثر، ويتضاهف ذلك

بالتنوع حتى يتم الانتهاء من
تحرير التجارة العربية بالكامل.

وهو الامر الذي يرى الخبراء انه
يمثل خطوة لقيام تكتل اقتصادي

عربي يستطيع ان يتعاون مع
التكتلات العالمية الأخرى، لكنه
بطبيعة الحال لايرى الى ما

تجناه من قيام سوق عربية

قال الاستاذ : بداية اقول لايفي،
وان كان يمكن اعتبارها جسراً
يقود الى قيام السوق العربية
المشتركة.. واستسمح ياولدى
في ان تقصر حديثنا اليوم عن
هذه المنطقة وأهميتها ولتخصص
حوارنا المقبل للسوق العربية
المشتركة نظراً لأهميتها.

أما عن تنفيذ منطقة التجارة
الحرّة العربية، فإنه طبقاً لما اعلنه

الدكتور عصمت عبد المجيد
الأمين العام للجامعة العربية فإنه

تقرر تنفيذ هذه المنطقة ابتداء من
يناير المقبل على ١٠ مراحل

تنتهي عام ٢٠٠٧ كحد أقصى..
اي يتم التنفيذ على امتداد عشر

سنوات وهي على حد تبينه
ليست بالكبيرة في عمر الأمم.

ويالمناسبة اتخذ هذا القرار في
الاجتماع الأخير لوزراء المال

والاقتصاد العرب، والذين اكدت
الدراسات ان فرص نجاح هذه

المنطقة كبيرة وتتمثل في التالي :

● توافر كافة الخدمات والسلع
الصناعية والزراعية والخمعية من

الدول العربية
● امكانية زيادة ومضاعفة حجم

الاستثمارات العربية والاجنبية
التي توجه الى المنطقة العربية

خلال الفترة للقادمة بعد بدء
تفتيت المنطقة.

● حدوث زيادة كبيرة في حجم
التجارة العربية نتيجة للمزايا

الجمركية والضريبية التي سوف
تتمتع بها السلع العربية بعد

انشاء المنطقة حيث سيتم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢١

التي ستقرب على إقامة المنطقة
الحرّة.

كما أن قيام هذه المنطقة لن يحتاج
إلى قعة عربية، لأن قمة القاهرة
الأخيرة اتخذت للقرار السياسي
بشأنها..

ويتمى الحوار بين الأستاذ وتلميذه
على أمل استكمال الاثنين المقبل،
للإجابة عن أهمية قيام سوق عربية
مشتركة. أصبحت تمثل ضرورة
قومية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢١

الاقتصادات العربية في حاجة للتجارة الحرة

وسلطنة عمان بطلبات للحصول على العضوية، وواضح سمزلات انه يجب ان تستمد الحكومات العربية بعض الأرباح من حقيقة ان الكثير من دول الاسواق المصاعدة الأخرى اجتازت بنجاح هذه الاساليب الإصلاحية، وتسعى المملكة العربية السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وهو ما سيفتحها فترة انتقالية خاصة لسن التشريعات واتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع قواعد المنظمة، وتشكو الشركات الأجنبية من الصعوبات التجارية والتعريفات المرتفعة وقواعد الملكية المقيدة ونسب العجز المألوفة في الميزانيات على أنها عوائق أمام التجارة الحرة في الشرق الأوسط.

وأثناء زيارة الأسبوع الماضي للرياض دعا وزير الاقتصاد الألماني جونتير ريكسروت المملكة العربية السعودية إلى توضيح هيكلتها القانونية والإدارية للمستثمرين الأجانب وتعمل للوائح التي تتطلب الحاجة إلى كفيل من أبناء البلد.

وأعلنت الحكومة السعودية الشهر الماضي أنها ستتخذ إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن بينها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وتخفيف البيروقراطية.

وأشار سمزلات إلى ان الدول العربية ستستفيد فعليا من التنوع الاقتصادي نموًا اقتصاديًا متواصلًا وأسرع معدلًا وفترة متزايدة على جذب استثمارات هامة.

قال بيتر سمزلات الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وأنها ستستفيد بدرجة أكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وقال سمزلات الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس في مؤتمر عقد في ابوظبي مؤخرا ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقر الذي يمكنها.

وقال محللون في مؤتمر الخليج ٩٧ ان العوائق التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الأسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى اسواق مصادرة في اسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار سمزلات إلى الهند واندونيسيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة وإصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

وقال سمزلات الذي رأس منظمة التجارة العالمية هاجات سابقا بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ أن التخفيضات في الاقتصادات هنا بالغة الأهمية للتنمية المستقبلية والازدهار المتواصل للمنطقة.

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥ وتقدمت المملكة العربية السعودية والاربن



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

الاقتصاديات العربية في حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر سبزلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية إن تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال سبزلاند الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقر الذي يكتفها.

وقال محللون ان العوائق التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق الى اسواق م. ا. اعدت في امريكا واللاتينية على حساب الشرق الاوسط.

والنشر سبزلاند الى الهند واثيوبيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى الى استثمارات واردة وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جلب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار الى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

الجنين بالذكر ان مصر والساحرين والكويت وقطر الامارات العربية المتحدة يولغروب وتونس قدانضمت الى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٠. وتلصمت المملكة العربية السعودية والاربن وسلطنة عمان طلبات للحصول على العضوة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١/٤/٢٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مناقشات الشورى حول الصادرات الزراعية

المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية

تميزت بعض استمالة
وقد أوصى التقرير الذي استعرضه المجلس بضرورة
تخصيص مساحات لإنتاج التصدير، مؤكداً أن التصدير هو
أهم بواعث كثرة الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية
المصرية، فلا يلقى إنتاجها غاية مميزة عما هو موجه
للاستهلاك المحلي أساساً، ويحتاج الأمر إلى دراسة
تفصيلية دقيقة لأنواع الاستهلاك الخارجي، ودراسات
السلة التي يرتقيها ظاهراً وباطناً، ثم يتم تطبيق أساليب
الإنتاج التي تحقق تلك المواصفات والحفاظ عليها حتى
وصولها إلى المستود الأجنبي
كما أوصى المجلس في تقريره بجمعية وضع نظام اعفى
مكامل للإنتاج والتصدير، مشيراً إلى أن هناك ثغرات
وتسارياً وشهدا في الصالح في بعض حلقات السلسلة
الخاصة بالإنتاج والتصدير، مما يتطلب وجود نظام اعفى
مكامل يبدأ من وحدات إنتاجية منفصلة للتصدير إلى
سوق تصديق محلي من ثل وتخرين ومراقبة وتجهيز حتى
الضمن، وذلك مع وجود وحدات معلومات شديدة وسريعة
التوصل مع سرعة الاستجابة من البصائر الإنتاجية
التوسعية بما يساعد على انتظامها تحت إدارة واحدة.

وقال التقرير: إن تلك الأممية تتبع من شخصية وجود
استراتيجية لمواجهة محدثات تنمية الصادرات الزراعية،
سواء كانت الحيازات الصغيرة وجمعية المنتج الصغير شعيف
الإمكانات.

وجاء التقرير أيضاً أنه من المحتمل أن تقلل طبيعة
التركيب الحالي نتيجة أعمال لوائح بيع وإيجار الأراضي
الزراعية، كذلك نتيجة السماح للمستثمرين بالخول في هذا
الحال مما يساعد على وجود الإنتاج للتخصص

ورأى التقرير بضرورة وجود جمعيات للمصنعين أو
جمعيات تعاونية تتولى القيام بالقيام التصديرية نيابة عن
مصار الإنتاج. كذلك تكوين بؤرة
حاصلة للمعلومات التسويقية لرفع
معدلات الأرباح في تلك المجالات.

وفي الجلسة الثانية بدأ المجلس في
مناقشة التقرير ولما تمت تصديق
بإدراجها التاني أرقام خليل مندى
فقال إن القدرة الأخيرة المفضية قد
شهدت نمواً كبيراً في كم الإنتاج

الزراعي مشيراً إلى زيادة محصول
القمح الذي قلل من حجم الكسبات
التي كان يتم استيرادها كذلك القطن
وقد زالت الكميات للتجديد غير أن من
الواجب زيادة الأرقام به.

ولقد ألقى أمام القاعين المحصول
على سحر مجز لهم حتى يزداد
الاتاج.

طالب مجلس الشورى
بضرورة قيام السوق العربية
المشتركة في ظل سيادة
التكتلات الاقتصادية الكبيرة،
حتى تتمكن مصر والدول
العربية الأخرى من مواجهتها
والتفكير من آثارها المدمرة
على اقتصادياتها، وذلك من
أجل تنشيط التجارة البينية
لما بينهم خاصة في المجال
الزراعي، جاء ذلك في التقرير
الذي استعرضه المجلس أحمد
عبدالله أمام مجلس الشورى
في جلسته التي عقدها صباح
امس برئاسة الدكتور مصطفى
كمال حلمي حول الصادرات
الزراعية في ظل سياسة
التحرير الاقتصادي.

وقد رصد التقرير عددا من المحددات التي تعوق عملية
تصدير المنتجات الزراعية للمصرية الخارج، سواء للدول
العربية أو الأجنبية الأخرى، حيث أشار إلى انخفاض جودة
المنتجات الزراعية ومواصفاتها من الجودة التي تجعلها في
حالة تسمح لها بمنافسة منتجات الدول الأخرى، مشيراً إلى
أن أسواق الكتلة الشرقية كانت سبباً مباشراً في عدم
الاندماج تلك المواصفات، كذلك عدم توافر المعلومات الكافية
المنظمة عن الأسواق الملائمة، حيث انتقد الكاتب التجارية
المصرية بالخارج الكفالة في جمع للمعلومات ونقلها إلى
الاجرة التصديرية المصرية والتي كانت تعاني بدورها من
نقص التكتلات البيروقراطية المربوية
إلى ضغط وسط الاستجابة للتغيرات
المصرية أو للتأنيص الدولية وأكد
التقرير انخفاض الكفاءة الاقتصادية
الإنتاجية والتوسعية وانعكاسها على
الأسعار مشيراً إلى ارتفاع تكلفة
الإنتاج نتيجة الاعتماد على مستلزمات
إنتاج مستوردة تتمثل في الاسمدة
والدود... إلخ، ما أدى إلى زوالها
التنافسية وأسهم في ذلك أيضاً
انخفاض كفاءة التسويق الداخلي
وارتفاع نسبة الفاقد التسويقي إلى
نسبة تراوحت بين ثلث ونصف
الكميات المطلوبة وفقاً لفرقة تجارية
السلة للثقل، كما أشار إلى مشكلات
الضمن والقلل المجرى وارتفاع ثروته
بشكل يمثل عبئاً إضافياً لم يكن
ليحصى إلا بارتفاع الأسعار الأوروبية
والتي طالت بحثت بعد التعاقد بما لا يضحى المستورد
الأجنبي على معاونة التفاوض وأرواس أخرى، ومصلحة ذلك
كل من يزيد من ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري مهما

تابع الجلسة

أحمد البطريق

يجب استثمار
المشاركة الأوروبية
في تحسين الإنتاج
وزيادة الصادرات



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢٣

ومن امكانية زراعة القطن في الأراضي الجديدة بمنطقة توشكي قال ان الفرصة متاحة لاستغلال هذه المنطقة في زراعة القطن بشكل اقتصادي يتيح فرصة زيادة الصادرات المصرية منه. وقال المستشار فتحي رجب انه حين يقول ان هناك خطة للتصدير لان هذا يعني انني قد حققت الاكتفاء الذاتي منه. وتصدير الفائض لمصالح الاقتصاد القومي. وانتقد خلو التقرير من المنتجات الزراعية الممنعة والتخسر على المنتجات المازجة

وطالب بضرورة وجود مستلقيم موازنة اسعار تلافيا للخسائر الربحية التي تصيب الانتاج الزراعي في ظل عدم وجود الفرصة لتصديره ضاريا للثقل على مابحدث بالنسبة للمواطنين.

كما طالب بضرورة اعطاء المزارعين اوصافهم ضرورية كذلك للمصدرون اسوة بما هو متبع في المدن المعمورة الجديدة حتى يكون هناك فرصة للتأقلم الدول الزراعية الأخرى سعريا.

ثم تحدث المهندس أحمد عبد الآخر مدير المشروع فقال هناك رغبة لدى الأوروبيين في تجميع دور مصر الزراعي والتصديري.

وتحدث الأمير سيف التمر فقال ان التقرير لم يعهد به مابينجور إلى وجود امسايات بالعنف البشري والقضية للبلطاش.. وقال ان هناك مشكلات تحول دون تقدم عمليات التصدير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

دور القطاع الخاص العربي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة

إضافية، ويوضح التقرير أن الصندوق وإن كان آمم بمشروعات القطاع الخاص من طريق استخدام خطوط الائتمان كوسيلة للوصول إلى صناديق المستثمرين في بعض الدول العربية حيث قدم فريقا تبلغ قيمتها حوالي ٣٠ مليون دولار لبناء مرفئة متخصصة بهدف إعادة إقراضها لمصافي المستثمرين، لكنه إزاء الاهتمام العالي والمستقبلي لدور القطاع الخاص العربي فإن الصندوق العربي يدرس حاليا إنشاء برنامج لإسهام في التمويل المباشر لمشروعات هذا القطاع

فهيئة الأمر أن الاستشارات الخاصة لم تلج الاهتمام الذي لبيت مشروعات القطاع العام ولم يحصل قطاع الخاص العربي على قدر الكافي من الموارد المالية العربية التي تتناسب مع دوره التنامي ويحدد الأستاذ عبد الحفيظ الصمد في تقريره أن إلمام المستثمرين في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الائتمانية التي يقوم بها القطاع الخاص بما في ذلك المشروعات المشتركة في كثير من دولة عربية وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الائتمانية والدولية وتقديم العون الفني والخدمات الاستشارية.

ولاشك في هذا البرنامج يعتبر حيلة عربية جديدة عليها تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مشروعات التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التشابك بين مصالحه في الوطن العربي، والأمم كبير أن يفكر في حيز للتنفيذ قريباً.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
ممثل الاقتصاد سابق بمجلس
الوحدة الاقتصادية

الاتجاه لتعزيز مشاركة القطاع العربي الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

قد نص إعلان دمشق عام ١٩٩١ على منحى لمرافقة التي تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتذكر أيضاً الاقتراحات التي طرحها السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية - للاستفادة من مبادرات الإصلاح الاقتصادي في دعم العمل الاقتصادي ومشاركة القطاع العربي الخاص في الشركات العربية المشتركة كما شهد هذا العقد قيام القطاع العربي الخاص بالمشاء. فبالتالي الخاصة أو المشاركة الفعلية في البات أخرى، فاشهاد المستثمرين العرب والمقتضى الاقتصادي العربي ومجلس رجال الأعمال العرب.

ولعل من أهم أحداث هذا العقد اتجاه مؤسسات التمويل العربية كصندوق العربي للإئاء، وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى دعم نشاط القطاع الخاص العربي خاصة بعد أن تزايدت إسهاماته (كتنمية لسياسات الخصخصة) بصورة عامة في تكوين رأس المال الثابت، فضلاً زادت في مصر من حوالي ٢٣٣ عام ١٩٩٢/٨٩ إلى ٢٣٣ عام ١٩٩٩، وفي الأردن من حوالي ٢٠٠ خلال الفترة ١٩٨٩/٨٥ إلى حوالي ٢٨٨ خلال الفترة ١٩٩٩/١٩٩٢

ويوضح تقرير للأستاذ عبد الحفيظ الجمد رئيس الصندوق العربي للإئاء الاقتصادي والاجتماعي أن برامج الخصخصة (التشجيع) التي اتبعتها الدول العربية ستزيد من هذه المساهمة وبالتالي من الحاجة إلى مصادر تمويل

تتمت برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بتبني القطاع الخاص، وتحويل دوره ليقيم دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا بشكل تحولاً مهماً خاصة في بعض الدول العربية التي سمحت في السابق في تحقيقها من خلال القطاع العام وعدم الاستثمار والفرط هذا التحول الانعكاسات العربية بما يؤدي إلى إزالة الاختلاف بين أنظمتها الاقتصادية التي كثيراً ما عايل عائلها أمام نشاط هذا القطاع

وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن القول بل القطاع الخاص العربي كان غائباً تماماً عن العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد عايشه من خلال الجهود المتميزة لاتحاد العام لأغرف الصناعة والروافة والتجارة للدول العربية ومن خلال إياها بعض شركاته في الاتحارات الترمية للخصخصة التي أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية في كمشافة شركة الصناعات الكونية في الاتحاد العربي للصناعات الهندسية) في عقد السبعينيات ومن خلال مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبعض مؤتمرات اتحاد الغرف العربية خلال عقد الثمانينات هذا بالإضافة إلى عدة مشروعات خاصة انشئت بمبادرات فردية أو جماعية، وأما كالمعائد المائتي لهذه الجهود لقليل جداً للى عائلها المئوي كبير أن يبرز اتجاهات مهمة تؤكد تطلع القطاع الخاص إلى الإسهامات الجدية في تعديل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق توازن الجهود الائتمانية العربية

ومع تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في معظم الدول العربية شهد ويشهد العقد الحالي مزجاً من



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سمة عربية واحدة.. كيف؟

١) تكامل الثقافة.. وثقافة التكامل!

منذ بضعة شهور كدبت في هذا المكان مقالاً عن السوق العربية المشتركة وضورتها للمستقبل العربي، باعتبارها واحدة من أهم الوسائل لمواجهة تحديات عصرنا وماجرى فيه. ومنذ نشر المقال تلقيت العديد من رسائل القراء والأصدقاء تحثني على استكمال الحديث حول القضية نفسها، وتعميق النقاش التي طرحتها بشأنها. كما أن التطورات التي تجرى في المنطقة تجعل بورهما هذا الموضوع أكثر إلحاحاً الآن.

لقد بات واضحاً أن جميع المشروعات الإقليمية الأخرى قد فُقدت مصداقيتها، لأنها استندت جميعاً إلى استمرار عملية السلام وإعدادها بحيث تشمل المنطقة كلها، ولأن السيد بن عامر نيتانياهو تكلم بسياسته آنذاك بتوجيه الضربة ثلث الضربة إلى هذه العملية. فإذ جعل ذلك مختلف المشروعات المتصلة بها غير ذي موضوع. وفي الوقت نفسه فإن بقتني لم يتغير فيما يتعلق بضرورة التكامل العربي، باعتباره واحداً من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية من جانب والتطورات الخاصة بعملية السلام من جانب آخر. ولتأكد عددي في أن التصورات الخاصة بالثقافة العربية لا تزال تشكل أحد الأسباب التي يمسند إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي في دعمه وتشدده.

وكتب في أحدى مقالاتي السابقة ضرورة الاستفادة من التجربة العربية السالفة في التكامل، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الشأن. ومن كليهما استخلصت ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة إلى قاعدة سياسية صلبة يكون لها فضل المبادأة والمبادرة. وذهبت لها خطوة أولى تجمع دول إعلان دمشق، كما استخلصت ضرورة الاعتماد على عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي توصلت إلى أنها يمكنها تحقيق طفرات في الأرصادات العربية من جانبها، وتصلح كذلك كالتعهد للسوق المشتركة بون تكاليف كبيرة على الدول العربية من جانب آخر.

وقد بسحت في هذا المجال أربعة قطاعات هي: الثقافة العربية، والنشاط والمطالعة، والالكترونيات، والبنية الأساسية. وسوف أحاول في هذا المقال والمقالات التالية طرح عدد من الأفكار التي قد تسهم في تطوير الفكر حول هذه القطاعات، لعلمها لتصلح كمداد لثري فيها المؤسسات ومراكز البحث ما يعين على بناء خطة عملية لتخرج بفترة السوق العربية المشتركة من مجال الأفكار إلى ساحة الواقع والتطبيق. وبدأت في بدء فائتي القول إنه ما من أحد يستطيع الحديث حول أي مشروع للوحدة المشتركة أو التكامل العربي، دون أن يتطرق إلى الثقافة التي يعتبرها معظم الداعين إلى الوحدة والتكامل المحوري المركزي حجر الأساس لوجود الأمة العربية ذاتها.

من هذا المنطلق الطموح للتصريح إلى حالة فعالة من التكامل العربي العام يستلزم بالضرورة أن يحظى التكامل العربي على الصعيد الثقافي بدرجة عالية من التركيز والاهتمام، بل إن البعض قد يلجأ إلى القول بأن البداية يجب أن تكون به. والحققة أن إعطاء هذا الوزن الكبير للتكامل الثقافي العربي في أي مشروع طموح للتكامل العربي العام له ما يبرره. لأن من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي - العربي بكل المستوى الثقافي هو الأعمق والأكثر اتساعاً في ثقافة وحجم هذه القطاعات، وعلى ذلك فإن الدعوة إلى التركيز على ثقافة ودعم التكامل الثقافي العربي، والتيه به تتسمم مع أي تفكير على أي موضوع التكامل العربي العام، إذ تسعى إلى الاستفادة من واقع عالمي موجود حولنا في جميع البلدان العربية يؤكد أن أسس التكامل الثقافي العربي قائمة بالفعل ولا تحتاج سوى تشجيع البنيان عليها.

من جانب آخر فإن الإصرار على أهمية التكامل الثقافي العربي وينالته الاستفادة من موارثه الموجودة لا يتسجم فقط مع النهج العلمي بل والفكر بل أيضاً مع النظرة الواحدة للتكامل الجديد الذي تعينه اليوم وما يطرأه من تطورات مستقلة في السنوات القليلة خاصة في القرن الحادي والعشرين.

فالفترة الصغيرة الواحدة التي كنا نسميها العالم أصبحت مرتبطة من جميع جوانبها غير شبكات الكمبيوتر والمعلومات والأعمال الصناعية التي لا تتوقف ثانية واحدة عن بث واستقبال الصور والمعلومات. وفي خلال سنوات قليلة منذ تحولت شبكة «الإنترنت» الشهيرة إلى الاستخدام العام ولم تعد مقتصرة على المؤسسة العسكرية الأمريكية التي لعبت أساساً لخدمة أغراضها، تزايد عدد مستخدمي الشبكة والمصلين بها من عدة آلاف إلى ما يزيد على ستمين مليون مستخدم الآن. ومع قعود العام الثاني من القرن الحادي والعشرين يتوقع الخبراء في هذا المجال أن يصل عدد مستخدمي «الإنترنت» إلى أكثر من مائة مليون شخص في مختلف أنحاء العالم. ولم يكن التزايد في عدد الأعمال الصناعية المخصصة للاتصالات والقطاعات التكنولوجية الفضائية والأشخاص الذين يشاهون بها خلال السنوات نفسها أبداً تسارعاً. ما حدث في مجال «الإنترنت» والاتصالات الالكترونية عموماً. وكما هو معروف فإن كل هذا التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والإعلام والمعلومات يقلل في النهاية في خدمة التنمية الإنسانية في أي بلد تبناها في البشر عن طريقه وهي الثقافة والمعلومات، فما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة وما تتناقله شبكات الاتصال الالكترونية من مواد مختلفة الشكل والمضمون



تقل في نهاية الأمر ضمن حدود دائرة الثقافة بتعريفها الواسع. الاختلاف في ذلك المجال الواسع الذي يضم كل ما يتعلق بالثقافة والعلوم، والإنتاج العقلي والفني البشر وهي بذلك تشكل مجموعة المعارف المكتسبة التي تسهم للإنسان بتنمية حصة القدي وثقافته وأحكامه الثقافية. والإنشغال المختلفة لسلوكه في المجتمع الذي يعيش فيه.

وفي ظل الوجود الكثيف لحضلات الليث والإرسال الإغترابي والتشكيروني والإعازي في الدول العربية المتقدمة فإنه من الطبيعي أن تكون الود والمعلومات المختلفة التي ياد بها وإرسالها من أي مكان محطة للخبرة الثقافية لهذه المنطقة من العالم.

ومن الطبيعي في ضوء ذلك الوضع أن يتسع مجال انتشار الثقافة العربية ويزداد عدد المنضمين إلى معانيها، وأن ترفع في الوقت نفسه أصوات مستعدة في مصر والعالم العربي كخطرها معاً في عصر الغزو الثقافي الذي يجتاح في طريقه الثقافة العربية. ومن المسلم به أنه كما أن للثقافة الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات فوائد ومزايا كثيرة لعالمنا العربي فإنه يحمل أيضاً

قرا من المخاطر والتحديات التي يجب التنهئ لها، وتطوير الوسائل والأدوات العربية لمواجهةها. واستناداً إلى وجود ثقافة عربية متميزة عن غيرها من ثقافات الشعوب والأمم الأخرى فإنه لابد من قبول تأكيد الهوية العربية والتشعوب والتميز بها. إن تطالب بتأكيد هذه الثقافة والدفاع عنها ضد موجة الغزو الثقافي الذي يجعله الأثر إليها من جميع الجهات. وبالتالي فإن الخوف على مصير الثقافة العربية من التفتت المنفل للرسائل والمعلومات والصور المستفاد من الثقافة الغربية عبر وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة بعد من الأمور المشروعة التي يمكن تفهيمها.

إلا أن ما صعب فهمه أو المتطاع منه حقاً فهو الاختلاف بإدانة "الغزو الثقافي" الغربي وتبني المصطلح والقصائد في سمو الثقافة العربية وتدهور الثقافة العربية. بين الحركة بصورة عملية وجادة لتطوير ثقافتنا الخاصة وإثارة جصور للثقافة بين شعوبنا العربية من خلالها. ومن هنا تأتي ضرورة الدعوة إلى فتح حوار واسع وجاد بين المثقفين والمستهلكين العرب حول طرق ووسائل تطوير وتدعيم التكامل الثقافي العربي

وحتى لا نشيع مزيداً من الوات والجهل في إثارة مناقشات قديمة حول أولويات التكامل الثقافي بالنسبة للتكامل العربي على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. فإنه أرى أن يتركز الحوار المقترح على الوسائل وطرق العملية التي يمكن بها تحقيق ذلك التكامل الثقافي. مع الأخذ في الاعتبار أن هناك حوارات أخرى مفتوحة حول التكامل العربي على المستويات الأخرى دون أن تفتش بين جميع هذه الحوارات.

والحقيقة أن المجالات الثقافية التي يمكن للقراء وسائل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربي فيها كثيرة ومشوقة. وفي مقدمة تلك المجالات وهو المجال الذي يمكن اعتباره القاعدة التي تقوم عليها الثقافة ول واستقلال العربي كله. مجال التعليم. وفي هذا المجال سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي يمكن عربي مشترك بين أبناء الجيل الذي يعيش في العالم العربي في القرن القادم. وتظهر الحاجة الملحة في هذا الإطار إلى إعداد صياغة برامج ومناهج التعليم العربية المختلفة لكي تكون من ناحية مواكبة للتطورات العلمية المتصلة التي يعرفها العالم. ومن ناحية ثانية دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة والوعي لدى أبناء كل بلد عربي بما يحدث في الدول العربية الأخرى. وإن يمكن تحقيق الهدف الأول بدون تأكيد مناهج التعليم الجديدة. في كل دول العالم العربي. على الابتكار والمبادرة العلمية في إطار القيم الدينية والاجتماعية العامة التي تقوم عليها المجتمعات العربية. وبالتوازي مع بث تلك الروح الجديدة في مناهج التعليم العربية فمؤسسات التعليم. في

مستوياتها المختلفة. ستكون بحاجة إلى مزيد من الإثاق عليها من أجل توفير امکانات والأدوات والمعامل التي يربوها أن تكون هناك أية فائدة من تطوير تلك المناهج. فلابد من الانتقال من مرحلة الأفكار النظرية إلى مرحلة الاختيار والتجريب العملي لهذه

أما الهدف الثاني: وهو تعميق الوعي والمعرفة للعربية لدى الطلاب والطالبات العرب فإن هناك، تغير صياغة مناهج عربية

واحدة أو مشتركة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من تاريخ وجغرافيا وأدب وإقتصاد وغيرها. فبمثل هذه المناهج يمكن إعادة التحريك الحقيقي للعالم العربي. فوجوده ثقافية وجغرافية وإدباء الجسد الجديد الذي استكشف عند ذلك. عبر العلم وأدب الثقافة. أنه ينتمي إلى أمة واحدة فعلاً. ويمكن في هذا الإطار التآزر إضافة مادة جديدة للثقافة العربية في مساهمة المختلفة يكون موضوعها هو. التكامل العربي مستوياته المختلفة من دراسات مقارنة لتجارب التكامل والوحدة المناهجية في الأقاليم الأخرى من العالم مثل أوروبا وآسيا. صفة خاصة. وحتى لذلك قضية التكامل العربي مجرد متغير فاسي يتم تعلقه بظروفه والتمالية لظروفه. إلا أن هناك نهاية الصام فيه يمكن جعله موضوعاً مغفوها للبحث والأفكار من جانب هؤلاء الطلبة بحيث يتلقون في دراستهم الثانوية عنه بصورت عملية لتحقيقه في ظل الأوضاع والإمكانات المتاحة الموجودة في كل بلد عربي. ولتحقيق مزيد من التفاعل والتكامل العربي في مجال التعليم على وجه خاص، والثقافة عموماً،

فإن تدعيم التبادل بين مؤسسات التعليم العربية خاصة الجامعات سيكون له دور كبير في ذلك المجال. ويمثل تبادل مدرسي الجامعات وأساتذتها المستوى الأول المهم في ذلك المجال لما يتلقاه من خبرات تعليمية وثقافية مهمة بين الدول العربية. والحقيقة أن مصر دوراً أساسياً وقيماً في إعداد المؤسسات الجامعية والعلمية العربية بخبراتها ابتداءً من أساتذة ومدرسي الجامعات. ففي خلال عشر سنوات من عام ١٩٨٢/١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٧/١٩٩٧ ارتفع عدد الممارين من هؤلاء إلى ٢٣٨٢ أساتذاً ومدرسا يمثلون نحو ٢١٪ من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وفي السنوات السابقة جمعنا كل تلك نسبة الممارين من الجامعات المصرية إلى الدول العربية. من إجمالي الممارين. عن ٢٨٨ منهم. في حين ذهب الباقي إلى جامعات دول أجنبية أخرى. والتفت في أن استكمال مصر لجهودها الرائدة في ذلك المجال بعد أن قدم قدم شروء تحقيق التكامل التعليمي والثقافي العربي. وإن كان يحتاج إلى مزيد من التعاون والدعم العربي لكي يصل إلى المستوى المطلوب منه.



بقلم:

إبراهيم نافع

الشركات ستكون . لدى قيامها . في حاجة إلى دعم من الدول العربية حتى تستطيع الوفاق على قديمها وتحول إلى مجال الاقتصادي مريح يجذب إليه بعد ذلك رؤوس الأموال الخاصة . ولا يختلف الحال كثيرا عن ذلك في مجال الإعلام المطبوع الذي حقق . ولأشك . في السنوات الماضية تقدما واضحا عبر المطبوعات العربية . والمطبوعات ذات الطابع العربي العام التي تصدر الآن عن مختلف المؤسسات الإعلامية العربية . وفي مقدمتها «الأهرام» في مصر . إلا أن مآلاتها منها حتى الآن يظل بحاجة إلى التطوير والتدعيم عبر مشروعات تشترك طوعا أو كرها بين المؤسسات الإعلامية الكبيرة في

معيشتها كانت حالة بالدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير مشروع عربي مشترك في هذا المجال يكون على مستوى التحديت . وتحقق قفرا من الأموال التي نفعها عليه . كما أن تحقيق قس من التمسك بين المطبوعات الفضائية العربية . التي يزيد عددها حائلا على «أصمطة» خاصة في مجالات الإنتاج المشترك . يمكن أن يوفر لتلك المطبوعات صحاحات واسعة من المواد الإعلامية العربية التي تقوم ببثها بدلا من الاعتماد

للمبالغ فيه على المواد الغربية . والتي قد لا تتوافق مع القيم والعبادات والتقاليد العربية . وفي مجالات الأدب والإعلام والسياسة والمسرح يظل لا بد من إمام العرب المتحدثين خلق تكامل . ثقافي عربي حقيقي سوى إبداع مزيد من قنوات التواصل والمشاركة في تلك المجالات فتكوين شركات عربية مشتركة للنشر وإعادة نشر ونوع من الأعمال الأدبية والمسرحية العربية في مختلف البلدان العربية باسماء الخصمانية في متناول الجمهور المعادي يبقى دائما إحدى أهم الوسائل في تلك الأطار . ولأشك في أن مثل ذلك

ويبدل ثبات الطلاب . خاصة في مرحلة التعليم الجامعي . المستوى الثاني المهم لتدعيم التكامل التعليمي والثقافي العربي وثاني أهمية ذلك التبادل من النور الذي يمكن أن ينعشه هؤلاء الطلاب كوسطاء بين مجتمعين مجتمع البلد العربي القادمين منه ومجتمع البلد العربي المضيف وذلك في عملية تفاعل يجري خلالها التعرف الشخصي المباشر بالمجتمع المضيف من جانب هؤلاء الطلاب الذين سيمثلون فيما بعد

مجتمع النخبة في بلادهم . وعلى هذا المستوى أيضا يزداد داما الدور المصري الأثر منذ إنشاء جامعة القاهرة في بداية القرن الحالي واستقبالها الدائم للطلاب العرب وقبيلها جامعة الأزهر التي استقبلت دائما طلابا عربا ومسئولين من مختلف الأنظار منذ مئات السنين . وفي خلال الأعوام الدراسية من ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ١٩٩١/١٩٩٠ لم يزل عدد الطلاب الوافدين من جميع الدول العربية في الجامعات المصرية عن عشرة آلاف طالب كل عام . ولأشك . أيضا . في أن تدعيم ذلك المستوى للتبادل الطلابي يستلزم دعم الجامعات العربية . وإسنادها بالأمكانيات والوسائل التي تجعلها مقصدا للطلاب العرب بدلا من الجامعات الأجنبية التي يهيمون إليها بحثا عن التعليم الأفضل . كما أن ذلك يستلزم تسهيل الإجراءات الإدارية لتبادل الطلاب العرب بالجامعات وتيسير بعض الشروط المالية المالية فيها . والتي تتوغل في كثير من الأحيان بسولة هذا التبادل . وبالإضافة إلى التعليم . مجال أساسي لتدعيم التكامل الثقافي العربي . فإن هناك مجالات أخرى يجب الالتفات إليها وإعطائها قفرا أكبر من الاهتمام المعلي . فمجال القمار الاتصال الصناعية أصبح يمثل اليوم الوسيلة التي لا غنى عنها لتطوير أي تبادل حقيقي وفعل بين الدول العربية في مجال الاتصال عموما ولتث الثقلين وثقوى خصوصاً . وبحاج ذلك التبادل إلى تسويق عربي كبير ومتمسك من أجل تطوير التكنولوجيا العربية المتدركة فيه . لكلا لتعطلة العربية خاضعة قفلة للقمار الصناعية الدورية . ولها بالطبع أولوياتها التي كثيرا ما لا تتطابق مع الأولويات الاقتصادية بين البلدان العربية . ولأشك في أن تجزيرة القمر الصناعي العربي



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك ثالثة، مستوى تطوير البرامج والوسائل التي يتم استخدامها في تلك الحاسبات. وهناك ثالث: مستوى الاتصال بين الدول العربية، والذي يشمل الهواتف والأقمار الصناعية التي يتم عبرها ربط الحاسبات الآلية ببعضها البعض في شبكات سرية للاتصال.

ولي تلك المجالات الثلاثة لا مفر من تأسيس شركات عربية مشتركة، ولا بد من قيام الدول العربية بإعطاء أولوية للإنفاق على تطويرها، لأنه لن يمكن تحقيق الربط الإلكتروني العربي، العربي بغير ذلك. وهذا المجال الأخير للتكامل التقني العربي يحتاج إلى مزيد من الأفكار والجهود من جميع القوالب العربية المتخصصة فيه. وهي بالخاصة كثيرة، حتى نستطيع الدخول إلى القرن الحادي والعشرين ومواجهة تحدياته.

تحسينات

مختلف البلدان العربية. وربما تمثل السينيما المجال الأبرز للدور المصري الرائد في التكامل التقني العربي طيلة الأعوام المائة الماضية التي هي عمر السينيما المصرية، ولا يغيب عن أحد أن الأزمة المعقدة التي تمر بها السينيما المصرية منذ سنوات لم يتحصر تأثيرها في مصر فقط بل امتد كذلك ليشمل الدول العربية الأخرى. ومن هنا فإن إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة وإعادة إنعاش السينيما المصرية لا يمثل فقط مهمة مصرية بل هو أيضا مهمة عربية يجب تضامير الجهود فيها، وإنشاء الهيئات وصناعة الأشكال المختلفة القابلة لتحقيقها.

ويبقى أخيرا مجال الاتصالات الإلكترونية بما يشمله من مستويات ضرورية للتعاون العربي نحو تحقيق التكامل التقني المنشود. والتعاون في هذا المجال يجب أن يشمل ثلاثة مستويات. لا يمكن بغيرها معا تطويره. للحقائق بالتطورات المتصلة التي تحدث فيه عالميا. فهناك أول: مستوى صناعة الحاسبات الآلية وتطويرها عربيا بما يؤدي إلى خفض أسعارها ونشرها على أوسع نطاق في المجتمعات العربية المختلفة.



المصدر: ١١ - ١١ - ١١

٢ مايو ١٩٩٧

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشهد جامعة الدول العربية يوم 11 الحالي ولادة يومين أعمال المؤتمر السنوي

السابع للاتحاد البرلماني العربي، والذي يعقد تحت رعاية

الرئيس حسني مبارك لمناقشة أوضاع السوق

العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب

في دفع التعاون الاقتصادي العربي.

اجتماعاتهم تبدأ 11 الحالي

البرلمانيون العرب يناقشون أوضاع السوق المشتركة

■ كتب - خالد حسن:

عالية وحملت خلال السنوات العشر الأولى من بناء السوق 70 - 1980، إلى نسبة 1359٪ من 9705 ملايين دولار إلى 1,326 مليار دولار. وأتت التغيرات بحسن إيرايمين إن المشروع الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته الخامسة والخمسين في فبراير 97 في صورة برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية لا يميل سوى حد أدنى من التوافق ونقطة بداية متواضعة لتحرير التجارة بين الدول العربية. وقال إن البرنامج لا يستطيع تلبية متطلبات التكامل والتكامل الاقتصادي العربي بمفهومه الشامل لأسباب عديدة منها طول فترة الانتقال الحدية لمرحلة التحرير و10 سنوات اعتباراً من يناير 98 وضخامة نسب التخفيض الجمركي 10٪ سنوياً والسماح باستثناءات واسعة من التحرير لسلع الزراعة خلال مواسم الإنتاج للمنتج تمتد لنهاية فترة الانتقال وتصددها كل دولة ببرنامجها الفردي بالإضافة إلى تراجع البرنامج التنفيذي من التحرير الكامل الذي سبق إقراره لسلع الزراعة والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية. كما لا يمتص البرنامج على كيفية الاستفادة من التحرير الذي تحقق أو سوف يتحقق في إطار الاتفاقيات شبه الاقتصادية والتكاملية. وأشار إلى أن البرنامج لا يفتح الباب لتطوير منطقة التجارة الحرة مستقبلاً إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة عامة عكس السوق العربية المصغرة القائمة بالفعل والتي يمكن توسيع نطاقها وقاعدة عضويتها حيث أن الباب مفتوح للمشاركة فيها للدول العربية الأخرى من طريق آلية الانتساب دون الالتزام لأي دولة بالانضمام مسبقاً

الوحدة الاقتصادية إلى أن الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادي القومي للامة العربية إلى حيز التنفيذ في ظل عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى التي حلت فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة وأصبحت تواجه الوطن العربي تحديات كبرى يتعين عليه التعامل معها ومواجهة آثارها حفاظاً على مصالحه العالية والمستقبلية وتنظيماً لها وأوضح أنه تم طرح موضوع السوق العربية المشتركة على سلطة مؤتمر البرلمانيين العرب ليتبع الفرصة المناسبة لباورته ودفع هذا الموضوع ولكن يغطي بدعم ومساندة معالي الشيوخ والمجالس التشريعية العربية لأعطت الأهتمام الأولوية التي يستحقها على جميع السياسات العليا واتخاذ القرارات التنفيذية على كل من المستوى القومي والقطري على السواء. وأضاف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن هناك بالفعل سوقاً عربية مشتركة مصغرة قائمة قانونياً منذ عام 1985 استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبمقتضى القرار رقم 17، الصادر عام 64 والقرارات اللاحقة المكملة له عن مجلس الوحدة الاقتصادية وتعمل في نطاقها 7 دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير 1970 وأشار إلى أنه قد تم في إطار هذه الاتفاقية التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقررت على ذلك من التجارة الليبية للدول الأطراف بمعدلات



المصدر: **المركز الاقتصادي**

التاريخ: **١٩٩٧/٥/٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يناقش المؤتمر السنوي السابع للاقتصاد العربيات
العربى في اجتماعه المقبل الذى سيعقد بالقاهرة في ١١ مايو
تحت رعاية الرئيس محمد حسنى مبارك موضوع السوق العربية المشتركة ودور البرلمان
العربى في تعزيز التضامن العربى ودعم الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية
وأعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تقريراً شاملاً لاستعراض مداخل إقامة السوق العربية
مناقشته خلال المؤتمر كما يتضمن التقرير استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للسوق العربية
المصغرة القائمة حالياً، وضروريات السوق العربية للأمن الاقتصادى العربى مع استعراض تطور
تجربة السوق العربية واتجاهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة.

المؤتمر السنوي السابع يناقش:

كيفية تفعيل

السوق العربية المشتركة



١٩٩٧/٥/٥ التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز البحوث والتجارة

كتبه : خالد حسن

منطقة حرة للتجارة والاستثمار لتتبع الخطات الزاوية للتكامل الاقتصادي العربي الآن. يؤكد الدكتور حسن إبراهيم هذه السوق القائمة ومنها الفرصة الكاملة للتوسع والانتقال يوفر للدول العربية إطاراً جاهزاً وفرصة مؤكدة ومزايًا واسعة لتتبع العمل الاقتصادي القاري والقومي وكل ما يتطلبه الأمر هو توفير إدارة سياسية حاسمة لدعم وتوسيع نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإتاحة وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة بالاحقة بالإمكانيات المالية والفنية له.

حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق في عام ٩٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار بنسبة ٢٨,٦٪ من إجمالي الناتج العربي ويصل عدد المستهلكين في هذا السوق

١١٩,٢

مليون

نسبة بما

يعمل ٤٧٪

من إجمالي

سكان

الوطن

العربي

ويصل

صادرات

دول

السوق إلى

١٩,٤

مليار دولار

بنسبة

١٣,٧٪ من

إجمالي

الصادرات



د. حسن إبراهيم

العربية كما تبلغ الواردات لدول السوق ٢٨ مليار دولار بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الواردات العربية.

ويوضح د/ حسن إبراهيم أن قطاع الزراعة والصيد والغابات لدول السوق يساهم ٢٤,٨٪ من إجمالي الإنتاج العربي كما تمثل قيمة ناتج قطاع

الصناعات الاستخراجية إلى ١٦,٢ مليار دولار بنسبة ١٦٪ من إجمالي الإنتاج العربي علاوة على

مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بدول السوق بـ ٢١ مليار دولار في الناتج العربي بنسبة ٢٧,٦٪

ويشير رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن مصطلح السوق المشتركة علمياً وتطبيقياً يعد

مرحلة محددة محسوسة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي تقع قبلها مرحلتان هما منطقة

تجارة الحرة والاتحاد الجمركي وتأتي بعدها مرحلتان هما الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي

وأن ما تحقق في إطار السوق العربية المشتركة القائمة حالياً هو صيغة منطقة تجارة حرة من

الناحية الفنية بين سبع دول عربية لم تطور بعد لمرحلة السوق ولكنها كانت تحتاج إليها من خلال

محاولات مختلفة تم تفتيتها بقرارات اتخذت ولم تنفذ بعد لتوحيد الرسوم الجمركية وهو جوهر

مرحلة الاتحاد الجمركي.

في البداية يشير الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس إلى وجود سوق عربية مشتركة مصفوفة قائمة قانونياً وفعلية منذ عام ١٩٦٥ إسناداً إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وبمقتضى القرار رقم ١٧ الصادر عام ٦٤ والقرارات اللاحقة كتمهلة له عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتعمل في نطاقه وتضم سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير ١٩٧٠ وتم في إطارها التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقد ترتب على ذلك نمو التجارة البينية للدول الأطراف بمعدلات عالية وصلت خلال السنوات العشر الأولى من بناء السوق في الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ إلى نسبة ١٣٥٩,٧٪ من ٩٧ مليون دولار إلى ١٣٢٦ مليون دولار ولكن أدت مجموعة من العوامل السلبية العربية القطرية والجماعية إلى التسيط إلى تطبيق قواعد السوق، ومن ثم تراجع معدلات النمو في التبادل التجاري حتى عادت إلى الانحسار من جديد ابتداء من عام ١٩٩٤ ومع صدور قرار القمة العربية المنعقدة بالقاهرة في يونيو ٩٦ بالإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية لإصدار

برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف إقامة منطقة التجارة العربية على مدى عشر سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨ كما دعا مجلس الاقتصاد العربية الأطراف إلى الالتزام بالتحرير الكامل للتبادل التجاري لتفعيل البات السوق العربية المشتركة مع دعوة الدول العربية

الأخرى الأعضاء في المجلس والإمارات، فلسطين، الصومال، السودان إلى الانضمام للسوق ولتح الباب أمام كافة الدول العربية الأخرى غير المنظمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للمشاركة

الكاملة في السوق عن طريق آلية جديدة للانضمام إليهما بمقتضى بروتوكول خاص يقدم مع كل دولة على حدة دول الانضمام لاتفاقية الوحدة وهو ما يحقق هدف توسيع قاعدة العضوية في السوق دون الحاجة للانتظاره سنوات أخرى لتحقيق مجردة



المصدر: **الإسلاميات**

التاريخ: **١٩٩٧/٥/١٥**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحول أهم العقبات التي تحول من الناحية العملية دون التطور التصاعدي للسوق العربية المشتركة يشير الدكتور حسن إبراهيم إلى وجود تصور عربي خاطيء بقيام تمارض أو تناقض وهمي بين المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة ومن ثم تغلبت الدول العربية للنظرة قصيرة الأجل للمصالح القطرية على حساب المصالح المؤكدة طويلة الأجل التي يمكن أن تتولد عن التكامل الاقتصادي الشامل والتي من شأنها تدعيم المصالح القطرية والقومية معا فضلا عن مراعاة مصالح الدول الأطراف الأقل نموا غير مراحل بناء التكامل الاقتصادي حيث تتم معالجته بمجموعة من الإجراءات التي تؤدي لتضييق فجوة النمو فيما بينها.

ويؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن السوق العربية التي تضم سبع دول عربية تعد في طبيعتها وجوهرها منطقة تجارية حرة عربية صغرى وتمثل المدخل التجاري أو التبادلي للتكامل والتكامل الاقتصادي العربي الذي هدفت إليه اتفاقية

الوحدة الاقتصادية

فهي لم تزلنا من فرائق

وايست منطقة الصلة

بالمراحل اللاحقة

للتكامل الاقتصادي

الشامل إذ يمكن تطوير

هذا السوق منطقة

التجارة الحرة العربية

المصفورة في زمن

معتقول إلى انحداد

جمركي عربي يحقق

للمبادلات التجارية

العربية البينية درجة

من الحماية وتوحيد

تكلفة المخلات لإنتاج

المستورد بما يسمح

لنمو منافسة عربية

سليمة داخل سوق

عربية واحدة وكذلك

إستخدام التعريف

الجمركية الموحدة كأداة

للسياسة التجارية في

التفاوض وإدارة

التكامل التجاري

العربي الجماعي مع

الدول والتكتلات

الاقتصادية الكبرى

القائمة والمتنشرة في

العالم اليوم

وأوضح التقرير أن

السوق العربية المنطقة

المصغرى الصالى

يتوافق مع قواعد

منظمة الجات التي

تعالج إقتصاد مناطق

التجارة الحرة

والإحداثيات الجبركية

وتقدم لها الفرصة

للبحث والإعتماد وقد

لقي مشروع السوق عام

١٩٦٥ كل الترحيب

والتشجيع للتكامل

الاقتصادي العربي

ويشير أن الآن

الاقتصادي العربي ما

يتضمنه من أنماط

تأمين النمو والماني

والغذائي والتكنولوجي

والاستثماري

والاجتماعي يتطلب

إقامة التكتل

الاقتصادي العربي

الشامل العملاق ليكون

مظلة لهذه الإنماط ما

هو قائم منها وما

يستجد مستقبلا بفعل

التطورات.

كما تعد الأمن

الاقتصادي العربي أحد

المكونات الأساسية

للأمن القومي العربي

بعضومه الشامل

والتحليل على ذلك أن

إسرائيل تريد التعجيل

بالسلام الاقتصادي قبل

أن تنوشر شروط

ومقومات السلام

السياسي إذ أن اختراق

الأمن الاقتصادي للوطن

العربي يسهل عليه

اختراق الأمن القومي

العربي بمفهومه الكلي

■



المصدر : **الخصخصة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٨

البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة

رغيد الصلح *

هذا التكتل هي أكبر بكثير من الخصائص التي تكسبها في حال مشاركتها فيه. لا يهم هنا إذا كان هذا الشعور مستقداً من أسباب حقيقية أم وهمية وإنما المهم أن يكون موجوداً وبمقدار ما تشعشع النخب الحاكمة بأنها قادرة على تحقيق الأرباح بهذا المقدار - لا أكثر ولا أقل - فإنها تنخرط في عملية التعاون والتكتل. التصريحات الصادرة عن النخب الحاكمة في مصر ولبنان، وعن القذافي المؤثرة في الرأي العام تدل على وجود الفئاع بأن الفوائد المتأتية من تحقيق تعاون اقتصادي عربي حقيقي هي أكبر من الخسائر الناجمة عنه. ففي مناسبات عدة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تحقيق السوق المشتركة، وكذلك الرئيس اللبناني الياس الهراوي. هذا فضلاً عن السيدتين سرور وبري. ولقد تكررت هذه المواقف على السنته المسؤولين إلى درجة توحى بأن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة أو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يعد مجرد فكرة غرضية إنما سياسة يؤمل أن تحقق بعض النجاح. ولا ريب أن لهذا الاهتمام مقتضيات مصرية ولبنانية عامة. أن نمو الاقتصاد في مصر ولبنان يعتمد على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى تطور علاقات البلدين بالقطار العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الإشارة هنا إلى أهمية الاستثمارات العربية في مصر، وكذلك على عائدات المصريين العاملين في القطار العربية. أما لبنان فإن نهوضه الاقتصادي يتأثر إلى حد كبير بأوضاع المنطقة وتطور علاقاته مع الدول العربية وتنمية صادراتها إليه. ولقد بين تقرير بنك عودة (الرابع الأخير من عام ١٩٩٦) أن صادراته إلى أربع دول عربية فقط بلغت ٥٧ في المئة من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٦ (الصادرات ٢٨ في المئة، السعودية ١٤ في المئة، الكويت ٨ في المئة، سورية ٧ في المئة). ولا ريب أنه إذا زادت العقوبات عن العراق فإن مجمل الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية سوف ينمو بصورة كبيرة. إن هذه العليقات تجعل المسؤولين في لبنان يدركون أن ترشيدهم العلاقات الاقتصادية العربية وإيجاد القواعد والأطر المناسبة لتطورها سوف يعود على البلدين، ومن ثم على النخب الحاكمة فيها بفوائد كبرى من الأرجح أيضاً أن المسؤولين في مصر ولبنان يدركون أيضاً أن الاتجاه الجاد والحقيقي

■ عندما نتحدث مؤتمرات اتحاد البرلمانيين العرب فإن دائرة المصالح بهذا الحدث قد لا تتعدى عادة من يخطط بصورة عملية في تحضيرها وتنظيمها. هذا فضلاً، بالطبع، عن الوفود التي تشترك فيها. بيد أن المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب جدير بأن يحظى باهتمام خاص هذا الاهتمام لا ينجم من ازدهار الحياة البرلمانية العربية، ولكنه يرجع إلى ما يتردد من احتمال تبني المؤتمر، والاتحاد لقضية السوق العربية المشتركة. والمقصود بالتبني هنا هو ليس فقط اتخاذ قرار يدعم السوق ذلك أن هذا القرار كان قد اتخذ سابقاً في مناسبات عديدة منها التوبة البرلمانية العربية الرابعة التي انعقدت في ليبيا في صيف عام ١٩٨٩ ودعي فيها إلى دعم منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والانضمام إلى الاتفاقيات الجماعية، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبة في البرلمانات العربية لمقابلة العمل الاقتصادي المشترك، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي. إلا أنه هناك رغبة في تجاوز مجرد تكرار مثل هذه القرارات والعمل على تفعيلها. وقد عبر عن هذه الرغبة كل من السيدتين فخري سرور رئيس مجلس الشعب المصري، ونبيه بري رئيسي مجلس النواب اللبناني. وقد جاب السيد بري بعض الأقطار العربية بلمح الحصول على تأييدها للفكرة لحياء السوق العربية المشتركة وتجسيدها فوجد لديها استعداداً للتجاوب مع هذا المسعى ما قد يؤمن نجاحه في المؤتمر ولكن هل يعني ذلك أن المؤتمر، حتى ولو وافق بالإجماع على المسعى المصري اللبناني المشترك وعلى ما تتضمنه ورقة العمل اللبنانية حول وضع الآليات الضرورية لإنشاء هذه السوق، سيكون قادراً على إلزام الاتحاد بقراراته، وإذا التزم الاتحاد بهذه القرارات، فإلى أي مدى سيكون قادراً على إلزام الحكومات العربية بها. إن قيام أي تكتل اقتصادي أو سياسي يضم عدداً من الدول يبدأ، حسب تقدير المؤرخ البريطاني كار، بشعور النخب الحاكمة في هذه الدول بأن الأرباح التي تحققها من جراء



المصدر: العربية

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتقدم بها وقد مصر أو ولد لبنان أو الوفد القطري الذي سيقدم ورقة عمل بهذا الصدد، ولكن دون أن يتعكس هذا التأييد في المراجعة الحثيثة لهذه المقررات. عندئذ تعود إلى نقطة الصفر، أي إلى منتصف الستينات عندما تطلعت السوق العربية المشتركة وانضمت إليها سبع دول عربية ولكن دون أن تتسمّن من الإفلاح. هذا الاحتمال ليس غالباً عن المسيد بري، يتبلل أنه يدعو إلى إنشاء البات التقنية، ومن البديهي أنه إذا نجح الاقتراح رئيس مجلس النواب اللبناني، أن يخرج هذه الآلية من المؤتمر نفسه، وأن تكون جسماً يشبه الشعبية البرلمانية التي اشير إليها في قرارات الاتحاد السابقة. ولكن من أجل زيادة فاعلية هذه الآليات، فإنه من المستحسن أن تقتصر على البرلمانين العرب فقط بل أن تتجاوزهم لكي تشمل الجهات التالية:

أولاً المنظمات والهيئات العربية الإقليمية الرسمية وشبه الرسمية المعنية بتطوير العلاقات اللبنانية العربية ومنها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذه الهيئات تملك خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الإقليمي العربي يمكن توظيفها في خدمة فكرة إحياء وتجديد وتفعيل السوق العربية المشتركة.

ثانياً: المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ومؤتمر المستثمرين العرب ورابطة اصقفاء جامعة الدول العربية والاتحادات المهنية. وحيداً لو اشرف الاتحاد البرلماني العربي على تنظيم مؤتمر لهذه المنظمات يكون الغرض منه تنظيم مساهماتها في البات التنفيذ وإبداء رأيها في السبل المناسبة لتفعيل السوق العربية المشتركة ولإبداء المصرية اللبنانية معاً.

إن توسيع التحرك الذي بدأه مصر ولبنان إلى مؤتمر البرلمانين العرب لا يوفر الضمانات الكافية لانتلاق السوق العربية المشتركة ولتغته جدير برفع درجة الاهتمام العام بهذا المشروع العربي العام والحيوي حتى تصل الحكومات العربية إلى قناعة مبنية على معطيات حقيقية بأن فولده أكبر بكثير من سلباتها.

• كاتب، وباحث لبناني.

إلى بناء كتلة اقتصادية عربية سوف يساعد البلدين على احتواء الضغوط التي تمارس عليهما بحكم مجاورتهما لإسرائيل وبورهما في المنطقة ومن ثم في الصراع العربي - الإسرائيلي. إن تلك مصر في قبول الرؤية الإسرائيلية للعلاقات الاقتصادية بما في ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع انزوا الفلسطينية وتهemis دور القاهرة في المنطقة. كل ذلك يشير حقيقة اصقفاء إسرائيل وانصهارها في الأوساط الدولية. ومن بين هؤلاء، قام قادة ووجوه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بتقصيد حملتهم في الآونة الأخيرة ضد مصر. وشارك في هذه الحملة بنجامين غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، وكذلك إبي فوكسمان، رئيس رابطة مناهضة التشهير، والمنظمة الصهيونية الأمريكية وقد طالبوا بتخفيض المساعدات الأمريكية لمصر. ويسعى هؤلاء إلى تحقيق هذا المطلب بحيث يكون ذلك إشارة إلى المستثمرين الدوليين لكي يتعدوا عن توظيف أموالهم في مشاريع مصرية، أما في لبنان فإن الضغوط تتخذ شكلاً أكثر حدة كما شهدنا في عوان عقائيد الضخيم الذي قام به الإسرائيليون ضد لبنان واستهدف تدمير بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية الحيوية. وسواء كان المقصود بهذا النمط من السلوك وضع حد لنشاط المقاومة اللبنانية أو عرقلة مشاريع لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي الإقليمي، فإنه يدفع اللبنانيين إلى التحشيش عن وسيلة للحد من مضاعفاته ويجعل العديد يعتقدون، ومن بينهم السيد بري مع فريق من أهل الاقتصاد والسياسة بأن قيام كتلة إقتصادية عربية يساعد البلدين على احتواء الضغوط الإسرائيلية والصهيونية. ولا ريب أن هذا الاقتراح مشوّفر أيضاً في عدد من الأقطار العربية الأخرى، وإن المسؤولين في هذه الأقطار يؤمنون أيضاً، كما البات التجارب الموسومة في مناطق أخرى من العالم، أن التكتلات الاقتصادية تحقق المنافع للمنخرطين فيها على أكثر من صعيد. ولكن هل يعني ذلك أن التكتل العربية كلها متقنة فغوائد السوق العربية المشتركة وإنها على استعداد لإخراجها فعلاً إلى حيز الوجود؟

الآن إن هناك تساوت في درجة الاقتناع بأهمية المشروع وفوائده وأن بعض الحكومات العربية قد تجد تأييدها له من حيث المبدأ فتوافق وغونها إلى المؤتمر على مشاريع المقررات التي



المصدر: **الجزيرة**

التاريخ: **٨ مايو ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد المجيد يطالب بإقامة قاعدة اقتصادية للدعم الموقف العربي في عملية السلام

كتب عماد السويدي:

شهدت جامعة الدول العربية أمس اجتماعاً موسعاً لرؤساء المنظمات والمجالس العربية المتخصصة برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد.

الأمين العام لجامعة الدول العربية في إطار أعمال الدورة رقم ٢٨ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. أكد الأمين العام على ضرورة تطوير منظومة العمل العربي بما يتوافق مع التوجهات المستقبلية للمنظمات العربية المتخصصة وأهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في ضوء إعادة منظمة التجارة العالمية التي خلقت واقعاً اقتصادياً عالمياً يؤثر في جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته أمام الاجتماع إلى ضرورة إقامة قاعدة اقتصادية عربية قوية لدعم الموقف العربي في عملية السلام. وانتقد عبد المجيد مزاوغات الحكومة الإسرائيلية ومحاولات إزاحة عملية السلام من مضمونها وفرضها لسياسة الأمر الواقع وهو ما أدى إلى وضع منطقة الشرق الأوسط بكاملها على حافة الخطر ومن جانبه أكد بكر محمود رسول مدير عام منظمة العمل العربية ضرورة تقديم مقترحات عملية لإزالة الأسباب التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.

وأكد الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والإقليمية وتضمينها في برامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الأنشطة التي تنفذها كل منظمة.

وكان الاجتماع قد أقر خطة عمل على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والإقليمية وتضمينها في برامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الأنشطة التي تنفذها كل منظمة.



عصمت عبد المجيد



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سمة عربية مشتركة كيف؟

[٧] النفط العربي.. ونظرة البداية!

لا يزال النفط على الرغم من جميع التطورات التي شهدها الاقتصاد في المنطقة، يمثل عصب الاقتصاد العربي من حيث الوزن الذي يحتله في حجم الصادرات العربية، أو باعتباره المصدر الرئيسي للتدبير الأجنبي. لكننا في هذا المقال نحاول أن نوضح حجم وأهمية النفط العربي، كمصدر للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، في حقبة تفرض علينا السعي بكل السبل لتنظيم التعاون الاقتصادي العربي، والطلع لبناء أسس حقيقية للتكامل العربي يستفيد منها الجميع، وتكون بمثابة طوق النجاة في عالم تزداد فيه أهمية التكتلات الإقليمية الكبرى سواء في تحقيق مصالح الدول من عضائها، أو في إجراء عمليات التفاوض الثنائي مع بقية التكتلات الأخرى. والحقيقة الأولى، التي نجعلنا نرشح النفط العربي، وما يربط به من صناعات أساسية كعامل رئيسي في رفع درجة التعاون الاقتصادي العربي، كما فعلت أوروبا في بداية تجربتها للتكامل والوحدة الاقتصادية مع قطاعي الصلب والحديد. هي المكانة المهمة التي تشغلها الدول العربية في الساحة الدولية، بما تمتلكه من احتياطيات من هذه المادة الاستراتيجية.

فوفقاً لأحدث الإحصاءات، فإننا نجد أن العالم العربي يضم في أراضيه ما يتجاوز ٦٢٪ من حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام. وهنا فإن لنا عدة ملاحظات الأولى هي أن الدول العربية تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث هذه الاحتياطيات والعمر المتوقع لتنضب النفط فيها، ولا جدال أن دول الخليج العربي تأتي على رأس الدول العربية في هذا المقام. إذ تأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة باحتياطيات تبلغ ما يزيد على ٢٦٠ مليار برميل، ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع. لهذا الاحتياطي وفقاً لإنتاج يبلغ نحو ١٠ ملايين برميل في المتوسط. نحو سبعين عاماً (ربطاً من حجم الإنتاج وفقاً لتوقعات سنذكرها لاحقاً).

وفي المقابل يبلغ الاحتياطي النبطي في كل من الكويت والإمارات نحو ٨٨ مليار برميل لكل منهما، ومع وضع إنتاج يومي متوسط يبلغ ٣ ملايين برميل، فإن العمر المتوقع لهذا الاحتياطي سيبلغ في كل من البلدين نحو سبعين عاماً. ويبلغ الاحتياطي في العراق نحو ١٠٠ مليار برميل، وترى بعض المصادر أن حجم الاحتياطي يزيد على ذلك بكثير، إذا سلمت تكثيف الاستكشافات وتنمية بعض الاستكشافات التي



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

تحفظت، وهو الأمر الذي حرم منه العراق بحكم الأوضاع التي شهدها طوال الأعوام الستة الماضية، وعلى الرغم من ذلك واعتماداً على حجم إنتاج متوسط يبلغ مائتين برميل بعد الرفع النهائي للعقوبات عن العراق في المستقبل، فإن الكمر المتوقع للنفط العراقي يبلغ نحو سبعين عاماً أيضاً .

من خارج منطقة الخليج تأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية الكبيرة تسيباً في إنتاج النفط ومن المنتظر أن يبلغ عمر الإنتاج النفطي فيها نحو سبعين عاماً. أما بقية الدول العربية المنتجة للبترو، فإن عمر الإنتاج النفطي فيها إما متوسط مقارنة ببقيّة البلدان مثل الجزائر و قطر واليمن التي يتراوح فيها هذا العمر بين ٢٥ إلى ٣٥ عاماً، أو قصير نسبياً كمال مصر وتونس وسوريا وعمان والتي يتراوح فيها العمر بين ١٠ إلى ١٥ عاماً فقط، وذلك إلى جانب الدول العربية الأخرى التي لا تتمتع بأحتياطيات أو اكتشافات يعدها حتى الآن مثل المغرب والسنغال والجزائر واليمن وموريتانيا . والنتيجة الأولى المترتبة على هذا التفاوت في توزيع الثروات النفطية هي: أنه لا بد من تعزيز التعاون بالفعل، إما في الإمداد بالنفط ذاته أو بمحاولة تحقيق درجة أعلى من التنوع في الصناعات النفطية، وهو الأمر الذي نجده مثلاً نموذجياً في تصدير البترول السعودي إلى البحرين، ليتم تكريره هناك إما للاستخدام المحلي أو للتصدير . كما أن هناك نموذجاً محتملاً لذلك في الاتفاق المصري الليبي على مد خط أنابيب من ليبيا إلى مصر بتكلفة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار لنقل ١٥٠ ألف برميل نفط يومياً ليتم تكريرها في المعامل المصرية، واستخدامها خلال السنوات المقبلة، خاصة أن عمر الاحتياطي في مصر قصير نسبياً. إلا لو تم استكشاف مناطق جديدة وإعادة، وباتى تلك بالطبع إلى جانب خطوط الأنابيب الأخرى مثل خط سوميد الذي ينقل النفط الخليجي من منابعه في الخليج لكي يتم تصديره من ميناء سيدي كرير المصري ، أو خط الأنابيب العراقي إلى السعودية الذي يمثل رغم تعطله منذ حرب الخليج ، علامة على إمكانات الترابط النفطي الذي تنوّه به بنيتة التحليل، أو خط الأنابيب الحساري إلى سوريا. وهذا المستوى المتنامي في الحقيقة يعني أن توزيع الإمكانات العربية في هذا المجال يتيح الفرصة لتعزيز فرص التعاون في المستقبل .

علاوة على ذلك، فإن الواقع الحالي يشير إلى أنه رغم امتلاك الدول العربية ما يزيد على ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، فإن نسبة الإنتاج العربي منه لا تتعدى ٢٨٪ من الإنتاج العالمي . وباتى هذا نتيجة لأن العديد من الدول

للتنامية المنتجة للنفط تنتج كميات كبيرة، لكنها في أغلبها لن تكون منتجة للنفط بعد سنوات قليلة، فمعها لحجم الإحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فمن المنتظر استهلاك الإحتياطيات النفطية بها بعد أقل من عشر سنوات، والدولة الوحيدة التي ينتظر أن يطول عمر الإحتياطي فيها عن ذلك قليلاً هي "النرويج" ومن هنا فإن هذه الدول لن يكون بمقتورها في السنوات القليلة القادمة أن تستمر في الإنتاج بالعدلات الراهنة نفسها، فالطاقة الإنتاجية القصوى ستتحقق هذا العام في كل من النرويج وبريطانيا لتبدأ بعد



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

ذلك مسيرة انخفاض الإنتاج في جميع الدول المتقدمة دون استثناء ابتداء من العام القادم . ولن يكون هناك منتجون كبار في العالم إلى جانب بعض الدول العربية التي أقرنا إليها، سوى فنزويلا وإيران من بين دول منظمة الأوبك بالإضافة إلى المكسيك وبول الكومنزوت المستقلة، وبعض بلدان وسط آسيا . من هنا تتأكد توقعات ارتفاع حجم الطلب على النفط العربي، وبالتالي زيادة الإنتاج في الدول العربية المنتجة الكبيرة للنفط في بدايات العقد القادم . وفي هذا المجال تتوقع وكالة الطاقة الدولية التي تضم كبار المستهلكين للنفط في العالم أن تزيد حصة منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي من نحو ٣٧٪ حالياً إلى

ما يتجاوز ٤١٪ في عام ٢٠٠٠ أو نحو ٣٧ مليون برميل، وذلك في مقابل ما يزيد على ٢٧ مليون برميل يوميا حالياً، واعتماداً على توزيع الاحتياطي العالمي، فإن معظم إمكانات تلبية الطلب العالي ستعتمد على عائق أول العربية، ويرشح هذا الأمر مجالاً جديداً للتعاون العربي - العربي يشمل في ضرورات تعزيز التعاون في مجال الشحن والنقل واستخدام الطرق الملاحية للبريقو الأمر الذي يحقق المصالح المشتركة للعديد من الدول العربية .

والغذال الثاني المهم في هذا المجال هو احتياطات الغاز الطبيعي، فعلى الرغم من أن الدول العربية لاتتمتع في هذا المجال بالأهمية نفسها، التي تتمتع بها في مجال النفط حيث لاتزيد احتياطات الغاز العربية على نحو ٢٢٪ من جملة الاحتياطات الدولية، إلا أن الوضع هنا من حيث الشاغل في توزيع هذه الاحتياطات يربط نتائج بالغة الأهمية فهناك أولئك الاحتياطات في الموقع التي قد لاتتمتع بخلاف بآز في مجال النفط مثل قطر (أكبر دولة عربية من حيث احتياطات الغاز المؤكدة) والجزائر، وبذلك فإن هناك تمويشاً شديداً عن احتياطات النفط المحدودة، هذا إضافة إلى دول أخرى مثل مصر وسوريا واليمن التي لم تبدأ في تطوير عملية استغلال الغاز سوى مؤخراً، وفي هذا المقام تتوارى فرص أخرى للاستفادة عربياً من توزيع هذه الاحتياطات وعملية نقلها وتسويقها، فمن المؤكد مثلاً استفادة المغرب وتونس من خطوط الغاز الجزائرية الموجهة للدول الأوروبية المستهلكة، إلى جانب الأهمية الكبرى التي تتمتع بها الدول العربية كمدينة نشيطة عند استخدام الغاز الطبيعي كمدخل في عمليات التصنيع كما سيوضح بعد قليل .

أما المجال المهم الذي يدعو هذه الاستخدامات المباشرة لهذه الموارد الاستراتيجية للعربية، فهو الامكانات الهائلة التي تتيحها في عملية التصنيع، فإلى جانب الصناعة المباشرة التي تقوم على النفط والغاز مثل عمليات التكرير والإسالة فإن هذه الموارد تتيح كذلك عمليات تكامل صناعي هائلة على مستوى الدول العربية، ونود أن نشير على سبيل المثال إلى صناعات كثيفة الطاقة من حيث الاستخدام مثل

الألومنيوم والأسعده وغيرها التي تجعل عملية الإنتاج في الدول العربية منافسة إلى حد بعيد للصناعات المماثلة في الدول الأخرى، فالغاز كمدخل أساسي في هذه الصناعات يتيح الاستفادة المباشرة مما تمتلكه الدول العربية منه دون تصديره في صورته الخام، حيث تعتمد الصناعات المنافسة في أغلب دول العالم على استيراد الغاز الذي تحتاج إلى تسيله أولاً ثم نقله إليها ليتم من جديد تسخينه ليستعيد صورته الغازية الأصلية، وهذه التكلفة الإضافية تجعل هذه الصناعات من الصناعات ذات المزايا الكبرى في عملية تكامل الدول العربية من الناحية الصناعية إضافة إلى ما تتيحها من إمكانات تحقيق قفزات تكنولوجية محسوسة مع اعتماد الخبرة في عمليات التصنيع، وهو الأمر الذي تم في مصر مثلاً في مجمع الألومنيوم بنجع حمادي حيث توصل الفنون للمصريين إلى فنون إنتاجية تحقق توفيراً كبيراً في مجال الطاقة لا يزيد من الكاسب المحققة من المشروع، إضافة إلى ذلك فإن هناك صناعة البتروكيماويات، ورغم جميع المصاعب التي واجهتها هذه الصناعة خاصة في منطقة الخليج، فإن التكامل هنا أوسع منه في



المصدر: الأهرام

النشر والتخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٩

أي مجال آخر، حيث تقوم صناعة البتروكيماويات على تكسير النفط الخام للحصول على النافثا، أو استخدام الغاز الطبيعي للوصول إلى المواد البتروكيماوية أو ما يسمى باللدائن، ومن أهم المشتقات البتروية الإيثيلين الذي يعد أساساً أولياً في العديد من الصناعات مثل البلاستيك والألياف الصناعية والنوبت، وكذلك البيولتين الذي يدخل في صناعة الحافظ الصناعي. ومن أهم البتروكيماويات غير العضوية الأمونيا التي تستخدم في إنتاج الأسمدة للكيماوية وإعلاف للماشية. من هنا فإن هذه الصناعات التي تدخل بصورتها المباشرة في المنتجات الصناعية المختلفة، أو باعتبارها بدائل مهمة للعديد من المواد الطبيعية تقدم فرصاً هائلة لإمكانات تحقيق الدول العربية لفكرة صناعية هائلة، في حالة إقامة نوع من التنسيق بينها في توزيع هذه الصناعات، كما أنها تقدم فرصة هائلة أمام زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون للتبادل في حالة قيام الدول العربية بسد حاجات بعضها ببعض مباشرة من هذه المواد. ويقدم التعامل المصري-السعودي نموذجاً متقدماً في هذا المجال، حيث زالت التجارة بين البلدين خلال العامين الأخيرين زيادات هائلة نتيجة لزيادة الصادرات السعودية من المنتجات البتروكيماوية وعدد من المصنوعات الأخرى مصر، مقابل استيراد العديد من المنتجات الصناعية من مصر. والواقع أنه رغم أن السوق الأوروبية قد وضعت العديد من العوائق أمام الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات، إلا أن صفوة هذه الصناعة وتوافر أسواق جديدة أمامها خاصة في دول آسيا مع تزايد حاجاتها للنفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية، أو الصناعات التي تقوم عليها مثل الأسمدة تجعل منها صناعة ذات مستقبل طيبه بشرط أن تستند أولاً إلى سوقها المحلية العربية وبشرط تحقيق درجة أعلى من درجات التنسيق والتكامل الصناعي بين الدول العربية.

وبتحقيق كل ذلك إلى الاعتقاد بأن هذا القطاع ربما يمثل القطاع العربي المعقل لبدء التكامل الإقليمي. القطاع والصليب. ورغم أن الأوضاع تسير الآن على نحو أفضل من السابق في العديد من الدول العربية بعد المضي بثبات على طريق الإصلاح الاقتصادي مما ترتب عليه بعض النهوض في مجال التبادل التجاري العربي المينى، إلا أن عملية التكامل الحقيقي هي قبل كل شيء عمل إرادى يحاول أن يعظم المصالح المشتركة باستناده إلى الإمكانيات المتوافرة في الواقع الفعلي، ومن هنا تأتي بعوننا إلى تجمع العرب حول الاستفادة الجديدة من ثروات النفط والغاز العربية. وإدماجها في عملية التعميق الصناعي التي تمهد الطريق العربي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي، وريما الوحدة الاقتصادية العربية في المدى البعيد.

توقيع



المصدر : الحيساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٠
في ندوة عقدها مركز الأبحاث العربية

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية :

الفكرة جيدة لكن التحديات كثيرة

□ لندن -
من رؤوف قبيسي

■ بحثت ندوة عقدت أول من أمس في العاصمة البريطانية موضوع منطقة التجارة الحرة العربية، وكانت الأراء بين مؤيد ومتحفظ ومتساؤل ومشكك. حضر الندوة التي أقيمت عليها مركز الأبحاث العربية (مسكره لندن)، الوزير المصري للبحوث الاقتصادية الدكتور اسماعيل رشدي والباحث الاقتصادي المصري ابراهيم نوار والمسؤول في وزارة التجارة والصناعة البريطانية نيكولاس أرمور ورئيس جمعية الشرق الأوسط جيون غروندين والمصحفالي البريطاني في صحيفة «فاينانشال تايمز» ديفيد غارندر. وترأس الجلسة رئيس مركز الدراسات العربية الدكتور عبدالمجيد فريد.

وكانت فكرة منطقة التجارة الحرة العربية ظهرت في شباط (فبراير) ١٩٩٧ في اجتماع عقده في القاهرة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية تقرر فيه تعجيل انشاء المنطقة الحرة بموجب البرامج والجدول الذي تم الاتفاق عليها والمتماشية مع قوانين منظمة التجارة الدولية ومبادئها. ويبدو البرنامج الى اكمال منطقة التجارة الحرة في غضون عشر سنين ابتداء من ١ - ١٩٩٨.

علماً ان مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية سيشرع في عملية تبنى البرامج وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ الاجراءات لتبني القليات القائمة امام تطبيق هذه البرامج وايجاد الحلول للتحديات وانشاء الاتاريات واللجان التي سيعهد اليها تنفيذ البرامج. وتولي منظمة التجارة العالمية التجمعات الإقليمية اهتماماً

خاصاً، كما تعطي بعض البلدان فرص الدخول في مفاوضات مشتركة بهدف التحاقن الاقتصادي. وتضم المنظمة ١٣ دولة عربية سبع منها بعضوية كاملة والست للجمعية قدمت طلبات انضمام. وكان اتفاق برشلونة (اشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) دعا الى تأسيس منطقة تجارة حرة بحلول السنة ٢٠٠١ بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، مما سيوجد مميزات جديدة تؤثر في النظام الاقتصادية في العالم العربي وتقرض على المسؤولين العرب التفكير في المولد من هذه الأوضاع الجديدة.

ويرى الدكتور عبدالمجيد فريد انه يتعين على الدول العربية تحقيق نظرة اقتصادية موحدة لتطويع التجارة في ما بينها لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية. مشيراً الى ان هذا المشروع سيكون خطوة لتوسيع التجارة بين الدول العربية وتطويرها ووسيلة لتحسين مستوى الأعمال وتجاوز المعوقات القائمة عن التعامل التجاري وفي حقل المواصلات وكذلك المعوقات المالية والتجارية الخاصة بين الدول العربية.

من جهته قال ابراهيم نوار ان: التغييرات التي شهدها العالم في الاعوام الماضية، مثل تفكك الاتحاد السوفياتي وأنظمة أوروبا الشرقية، أثرت في طبيعة التجارة العربية بعدما كانت الدول العربية في الخمسينات والستينات وفترة من السبعينات: متاجر بكميات كبيرة مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. وأضاف إن «التحدي الأكبر للشروع عن ذلك هو الدول العربية العرب يبحثون عن اسواق جديدة وبحث عليهم اعتماد سبل مختلفة للتعاظم في هذه الاسواق».

وأشار الى ان العالم يشهد



المصدر: الجزيرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٥

تطور اتصالات القيمة في أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى وأسيا وبنينوزلندا وإستراليا، مشيراً إلى أن هذه الاتحادات الإقليمية تحظى تقليدياً بمناطق تجارة حرة وتعاون على صعيد التعريفات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات النقدية وغيرها.

تقة لتجار الأجانب وعن فوائد منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة إلى المصنعين والمستثمرين الأجانب قال لومور إن إنشاء هذه الدول منطقة تجارة حرة في ما بينها ستحسن علاقاتها التجارية مع الخارج، مشيراً إلى أن الشركات البريطانية وحتى التجار الصغار في بريطانيا يطمحون التعاون مع مناطق مستقرة، واعتبر أن على العرب أن يحدروا اقتصاداتهم لاجتذاب التجار الأجانب والاستثمارات الأجنبية، إلا أنه تساهل عن المفزى من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً: «هل هي لتدعيم فكرة الحرة أو لتحفيز التجارة بين الدول العربية» داعياً إلى تقديم تفسيرات عن معنى هذا المشروع والأعراض المتوخاة منه، لأن التاريخ يثبت يوماً أن الأفكار للفاعلة لا تتحقق شيهاً.

من جهة، توقع جون غرندن مسؤولات أمام تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً إنه حتى مجلس التعاون الخليجي المتجسّس بواجهه ولا يزال مصاعب كثيرة بين دوله وبينها وبين المجموعة الأوروبية واعتقد أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو إذا كان هناك مقدار كاف من التكامل بين هذه الدول لإنشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها، علماً أن التجارة القائمة بين بعض الاتحادات الإقليمية ليست حرة مئة في المئة وأشار إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة ما لا يعني بالضرورة تحرير

القرارات الاقتصادية للدول المشاركة في هذه المنطقة وتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية فتساءل عن حجم الثقة بين الدول المساعية إلى تنفيذ هذا المشروع، قائلاً إن حجم التجارة بين الدول العربية الساعية إلى إنشاء هذه المنطقة لا يتجاوز ٨ في المئة الأمر الذي يثير التساؤل خصوصاً أن تاريخ لتجارة بين الدول العربية غير مشجع.

شكوك في المشروع وكان في حديث تيفيد غارندن شيء من الحفظ بلغ حد الشك في إمكان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية في الشكل الذي طرحه الجامعة العربية، مشيراً إلى أنه في الأعوام الخمسين الماضية ظهرت ٦٠ منظمة عربية على نطاق العالم العربي، بعضها ضعفي وبعضها معان وتطرفت إلى بعض جوانب الضمان الذي تدعو إليه فكرة منطقة التجارة الحرة العربية، في حين أن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يشكل أكثر من واحد من عشرة من حجم التجارة بين الدول الصناعية وواحد من سبعة من حجم التجارة بين بعض مجموعات دول نامية. واعتبر أن الجدوى قد تكون أعم لو قامت الاتحادات الإقليمية ضمن العالم العربي (إسورية ولبنان مثلاً).

وتطرق الدكتور رشدي إلى المشروع فقال إن على العرب أن يثابروا من أنهم سيحققون فوائد منه لتحرير مواجهتهم تحدياً، كما دعا إلى النظر في الأسباب التي أدت إلى تراجع مشاريع اقتصادية عربية سابقة أو فشلها في الخصمينات والمستجبات. وأشار إلى أن الدول العربية كانت تولى الاعتبارات السياسية والشعارات العقلانية الأهمية على حساب المصالح الاقتصادية وأن

لك كان يحصل ضمن الأقطار أو على نطاق العالم العربي كله، كما أشار إلى أنه في كثير من الحالات اللاحقة رأت بعض الدول العربية أن بإمكانها تطوير نفسها بعزل عن الآخرين خصوصاً الذي كان لديها الوافر المادي القشري في استيراد العملة الأجنبية، في حين كان بعض الدول العربية يعتبر انتمائه إلى مؤسسات أو صناديق على مستوى العالم نوعاً من الهبة وليس واجباً أو التزاماً.

وتطرق الوزير المصري إلى الوضع الراهن فالأوضاع وجود مظاهر إيجابية تجعل الوضع الحالي أنسب من أي وقت مضى لتفعيل المشاريع العربية المشتركة، كما لاحظ وجود تطور مستمر في حجم الصادرات العربية وفي مشاريع البنى التحتية والاستثمارات العربية في الدول العربية في الأعوام الأخيرة قائلاً: «إن ذلك مهم ليس لإنشاء منطقة التجارة الحرة فحسب ولكن أيضاً لتنعيم أي برنامج يدعو إلى الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية». ورأى أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية أهم خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن الدول العربية اعتمدت إجراءات كثيرة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وأن بعضها أصبح عضواً في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ويطلق برامج إقتصادية تستوحي مبادئ الغات.

وأشار إلى أن الدول العربية صارت أكثر إدراكاً لأهمية المفاهم الاقتصادية والواقع أن لا قوة سياسية من دون قوة اقتصادية، وأعطى مصر فضلاً وكيف وفضحها أفضل من السابق وكيف أن تجارتها توسعت مع الدول العربية خصوصاً السعودية، إذ نما حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة الماضية.



الصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٦

لماذا نجحت الدول الأوروبية المتنافرة الإعراق والعقائد ولتختلف اللغات فيما

نفشل فيه «عربيا» رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟

وفي البداية هل حلم الوحدة العربية حلم صحيح؟

نافذة على الفهد

أين نحن من حلم الوحدة العربية؟

توضيح هذه الطائفة سيقتنا أن المسؤل من عدم قيام الوحدة العربية هو الزمن والعصر.

الوحدة الإندماجية، لماذا قامت؟

الوحدة الإندماجية والاستعصاء هما إيمان شرعيان للإقتصاد الصناعي، وحفيان الإنتاج الجماهيري على نطاق واسع، الذي تلته الآلة البخارية. ما أن ظهرت المصانع الكبيرة، وبنات انتاجها تدفق من السلع المنطقية، بالآلاف والملايين، وحتى ظهرت الحاجة إلى التوزيع والتسويق الجماهيري على نطاق واسع، ومن هنا، استعمرت الماندسة الاقتصادية، التي اقتضت اتّصاع في وحدات اقتصادية كبيرة تصمد في وجه هذه الماندسة، ولتتسبب الكيان الاقتصادي الكبير، كيانا سياسيا وإداريا كبيرا يصمد، وهكذا، باتت في أتمام العالم الصناعي عمليات الإندماج، وظهرت والدولة - القومية الكبرى، والتي مازالت تسود حياتنا السياسية حتى الآن لم تتم عمليات الوحدة الإندماجية لجهد تحقيق حلم الوحدة القومية، بل العكس هو الصحيح. قامت الدولة القومية لتلبية حاجات الإقتصاد الصناعي، وسخرت من أجل ذلك جميع الأحلام القومية، وأبطلت أبطال التاريخ القومي من قسورهم، بل وأباحت صياغة التاريخ نفسه لخدمة هذه الدولة الجديدة.

انسحاب أسس المجتمع الصناعي

ومنذ منتصف القرن المالي، ظهرت تكنولوجيا جديدة، ترمي لسمنا الاقتصادية جديدة، وتتقدم لشكلا جديدة للدولة، بل وتخرج منطقا جديدا لحياة البشر يختلف تماما عن المنطق الصناعي، وهنا أيقضه بذلك الفصحى تتحول في طيرة الإنتاج الصناعي، تختبئ التكنولوجيا الطموحية المتطورة، والتعقيد للتصنيع والروبوت، على أهم ركن في الإنتاج الصناعي، الإنتاج الجماهيري على نطاق واسع، أصبح من الممكن إنتاج ترون من السلع الواحدة، ويجدد ضخم زر أو تغيير سطور في برنامج الكمبيوتر، فطية لتتورج

وغيات الجماهير، وبذلك تكلفة إنتاج السلع المنطقية المتطابقة والملايين، قاد هذا التغيير المهم إلى تغيير أهم، من انكشاف أسطورة الحجم الكبير، وانتهاء اعتباره السبيل إلى المزيد من البرع والقدرة التنافسية، انقضت هذه الأسطورة بالتقصية والبرع والمهنية والمكرمة أيضا.

الصغير أقدر وأكفا

نتيجة التأثير للتصارع أصبحت الوحدة الصغيرة أكثر على التمكن التغيير والتكيف مع والاستفادة منه وبذلك وبأمرها للقياسات الصغيرة المتزايدة تنظر في بيرواها، عاجزة

كلنا حلمنا يوما بوحدة عربية، أو إسلامية، يتجمع فيها شتات شعوبنا للمستعصمة، وتنبو حالة الفرة التي خلفتها تقسيمات الدول الاستعمارية المختلفة، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، التي شكلت عصر عصر العنصرية، ومازال العلم يترامى لنا بين يوم وآخر كلما استأضعتنا في مواجهة الدول الكبرى القوية، أو خزينا إزاء الاستنزافات التي تقوم بها إسرائيل، وعجزنا عن مواجهتها بما تستصعد نتيجة لساندة أمريكا لها.

وأي كتاباتنا ومقالاتنا تكمل اليوم لفيافحت الدول العربية والإسلامية المتنافرة، والتي تعرق قيام أي وحدة من أي نوع، بحسنا يتصور أننا كنا على وشك تحقيق الحلم في حياة جمال عبد الناصر، وأنه بالامكان معاودة المحاولة أو ظهر بيننا ذلك الزعيم القوي القادر على تحقيق الوحدة.

وبين الحنين والألم، كلما سحمتنا أو قرأنا عن خطوات تحقيق الوحدة الأوروبية، ثرنا على أوضاعنا، وبشمالنا، كيف تنجح هذه الدول متنافرة الإعراق والمفكك مختلفة اللغات، فيما نفشل فيه رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا، من المسؤل عن هذا الوضع؟

الزمن هو المسؤل

حتى نفهم من هذه الأحلام، ونسقط الخشاش السياسي التي تعرق فهم المسؤل للواقع البشري المعاصر، نتجهد لتذكرنا في المسؤل الآدم، استصمخ لقراره في أن أهم أمامه بعض الحقائق، التي قد تدعو للوهلة الأولى استغرافية، ثم أحاول تفسيرها بعد ذلك.

أولا، منذ منتصف القرن المالي، لم يعد ممكنا لأحد لا عهد القاصر ولا شبيهه أن ينجح في إقامة شكل من أشكال الوحدة الإندماجية، على نفس ما قام به بسمارك في ألمانيا، وغاريبالدي في إيطاليا.

ثانيا، في إطار التغييرات الكبرى التي يشهدها الجنس البشري، يتغير معنى كل شيء، في حياتنا، ومن بين هذا معنى الوحدة. اندماج الدول يتناقض مع الواقع الحالي والقادم، والأرجح أننا ننضوي إلى تفكير وشرمنة وتجزئة الوحدات الكبرى التي تشكلت في بداية عصر الصناعة، أو نحن ننضوي - على الأقل - إلى إضاعة بناء تلك الوحدات على أسس جديد ضام.

ثالثا، إن معارلات الوحدة الأوروبية الحالية، لو بقيت خاضعة لمعايير الزعماء السياسيين الذين مازالوا يعيشون الواقع التاريخي لعصر الصناعة من أشكال فلووت كور، فإن مصيرها الفشل، والمشاكل الخطير.

راجي
عنایت



الصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٠

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

عن لهم التغيير ومولكيته بالسيرة الطويلة. واضطرت الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى أن تعيد بناء نفسها على هيئة وحدات صغيرة شبه كلمة الاستقلال. أقرب ما تكون للشركات الصغيرة التي تتنافسها. الذي يهنا في هذا. ونحن نتكلم عن الوحدة الانتمائية. هو أن ميور وجوندا لتاريخي قد انقضى. واصبحتنا مضمي إلى انقسام الكيانات السياسية الكبرى. وإلى انسلاخ الأجزاء من الكل فيها هذا الحالات التي تمتد فيها هذه الكيانات الكبيرة إلى إعادة بناء ذاتها على أسس جديدة تتسجم مع التقنيات الجديدة التي تفرزها مرحلة التحول الحالية من الصناعة إلى المعلومات. إعادة البناء اقتصاديا واجتماعيا وإلخريا وسياسيا وثقافيا. وهذا هو السر في قولنا: أن حلم فرقة المربية الذي آمن به عبد الناصر. كان مستحيلًا في وقت ظهوره. وربما لم كان قد ظهر قبل ذلك بنصف قرن. لوجد حلمه ممكنا. الذين ما زالوا يطمحون حتى الآن بالوحدة الانتمائية مستندين إلى ما يجري اليوم تحت شعار الوحدة الأوروبية. يحسن بهم أن يبتينوا حقيقة ما يجري. واحتمالاته المستقبلية.

ماستريخت والجهود العائسة

خلال مارس الماضي، نشرت صحيفة "الأوروبية" الفرنسية مقالاً بعنوان "مسيرة أوروبية" للفرنسية لا مكان يتحدث عن مستقبل الوحدة الأوروبية وتوحيد النقد اللقال يتضمن حواراً مع الكاتب المستقبلي للوهوب اللين تولار حول هذا الموضوع. يقول للمرور في بداية مقالته، "بينما نتمدد الدول الأوروبية، إلى تضييق الإزملة في جهد واضح للتربية ااملاف ماستريخت فيما يتصل بالوحدة النقدية. يحذر المتشككون من أن كل هذه التضييقات قد تكون بلا فائدة. لأن مسارها يتناهى واحدة. تقوم على نتائج اقتصادية فلتت معاناه. ويقول إن تولار من بين هؤلاء المتشككين في هذه الصورة الأرقامية إلى لا مكان. ويعود لذكره في هذا السعد. يقول تولار، يحاول القادة الأوروبيون تلبية نجاح الاقتصاد الموجه القوية. يقصد عصر الصناعات في الولايات المتحدة في الوقت الذي قد بدأت في أمريكا. وغيرها من الدول الليبامكية. الاندفاع إلى للرجة الثالثة. يقصد عصر المعلومات. إلى أن يمشي قادة أوروبا مثلاً. إذا كنتم تسمحون إلى إعادة خلق أمريكا الأمر. فامضوا في سبيلكم!"



مالغريا تسبق أوروبا!

يقول تولار، إن اقتصاد الموجة الثالثة أليارخ لا يقوم على الافتراض الساذج، الذي يفيد أن المشروعات الاقتصادية الكبيرة تثبت بالضرورة أنها رابحة. التصرف للكن حالياً هو تصغير الحجم، والتوزيع وإقامة ألياكل غير الليبرورالية. إلى أن يقرله. واعتقدت أن ماستريخت تخلق شيئاً أكثر مركزية وجودها من الولايات للتحدة الأوروبية. وانطباعي أن هذا يمكنني رغبة التحكم في ميزانية كل دولة وفي رأيه أن أوروبا تتخلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ويدل لسيد نتيجة خصوصها سواردة ضخمة الزرامة وصناعات اللانغن على حساب صناعات عصر المعلومات. وهو يتسائل مثلاً: ستورد أوروبا أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسي، ولماذا تستطع مالغريا لإقامة مشروع فائق لإنتاج الوسائط للمعلومات للتحدة. خارج كندا، لايبور. يوسع مراكز للتكنولوجيا الطومانية الأوروبية في وضع مخجل. وفي الوقت الذي يواصل فيه الأوروبيون التمسك ببناء الصناديق لتلك اللانغن يتحسك

الأسبيون والتكنولوجيايات لتك الترخية للمطومات، وبالانلاخاح في سبيلها. لكن هذه ليست دعوة إلى اليأس. وإذا كنا نسمى لأن نستفيد من تركم القرارات اللدبية. فلأبد أن نجهد عن الأشكال للستجة في تجميع الطاقات اللدبية. والتي لا تكون من بينها الوحدة الانتمائية. ولهم هذه الأشكال الجديدة يتطلب ما أناني به فلكل الفهم اللدني لطبيعة عصر للمطومات الذي نحسب إليه. تلك الطبيعة التي تختلف من معطم مناطقنا فلكل به.

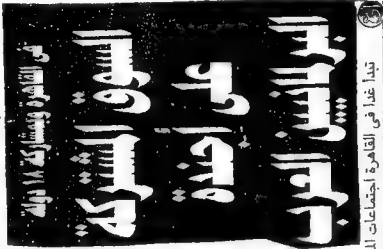


المصدر: الرسالة العرب

١٠ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٢٣ تبدأ غدا في القاهرة اجتماعات المؤتمر البرلماني العربي السابع، الذي تشترك فيه برلمانات ١٨ دولة عربية.

يخصص المؤتمر هذه البورة لناقشة موضوعين هامين هما: دعم التضامن العربي، وإنشاء السوق العربية

المشتركة. يصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته توصيات تعبر عن إرادة الشعوب العربية، لتكون عوناً ودعمًا للحكومات العربية، للسير قدما نحو مزيد من التضامن العربي، ونحو تنفيذ خطوات جادة في مجال السوق العربية المشتركة.

تقرير: فؤاد سعد



المصدر: /الأمم المتحدة/

التاريخ: 7 مايو 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في البداية يشير الدكتور فتحى سرور - رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي - إلى أهمية توثيق المؤتمر، حيث ينبغي في ظل ظروف بالغة اللفة، فيقول أولاً في ظل الموقف العربي للوحدة تجاه سياسات إسرائيل المنتهكة في القدس، وثانياً في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي انعقد في القاهرة العام الماضي، وثالثاً بعد التحركات السياسية الإقليمية، التي قام بها مؤخرًا الرئيس حسني مبارك في بعض الدول العربية الشقيقة لتحقيق مزيد من التضامن العربي حول القضية السياسية الراهنة.

ويضيف الدكتور سرور أن أهمية المؤتمر تتضح أولاً من فاعلية السياسة، بالنظر إلى الامتحان الصعب الذي

تمر به الأمة العربية، حول قدرتها وإمكاناتها لتحقيق سلام عالم شامل وثانياً: بدأت التكتلات السياسية تتفكر في العالم، فبالإضافة إلى التكتل الأوروبي هناك أيضاً حلف الأطلسي، وبدأ العالم تحكمه سياسة القطب الواحد، يظهر اتجاه صيني - روسي لقوة هذه السياسة، ويوسط هذا الخضم من التكتلات السياسية، وانخراط العالم بالحدود السياسية، لابد أن يكون للعالم العربي وحده مكانه، حتى يكون موضع الاعتبار والتقدير من مختلف الاتجاهات السياسية.

ثالثاً: ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا، وآسيا، وأمريكا، ثم ظهور منظمة للتجارة العالمية «الجات»، مما يهدد بوجود تكتل اقتصادي عالمي، وما لم يواجه هذا التكتل العالمي بتكتل اقتصادي عربي، فإن مصالح الدول العربية سوف تكون معرضة لخطر شديد، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول للعربية إلى التعاون مع هذه التكتلات الاقتصادية عن طريق المشاركة، وغيرها من وسائل التعاون التي يجب أن تتم بمسيرة لا تفسد التكتل الاقتصادي بين الدول العربية.

رابعاً: إذا كان التضامن العربي هو الشكل السياسي للوحدة العربية، فإن التكتل الاقتصادي هو الشكل الاقتصادي لهذه الوحدة، والمؤتمر إذ يبحث للتضامن العربي والسوق العربية المشتركة، فإنه يبحث كلا من الشكل السياسي والاقتصادي للوحدة العربية.. وهي ليست مجرد وحدة مصالح، وإنما هي وحدة مصير.

خامساً: إن أعضاء المؤتمر هم برلمانات الدول العربية، التي تمثل الشعوب وأرائها هي الإرادة الشعبية التي تعبر عن الشعوب، وهذه الإرادة بجانب إرادة الحكومات تدعم الموقف العربي وتقوى صلابته، وتفتح آفاقاً رحبة للعربي المشترك.

أهمية التضامن العربي

وفي معرض تأكيد أهمية التضامن العربي، يقول الدكتور فتحى سرور: إن الأحداث والتطورات قد أثبتت أن قوة الأمة العربية تنبع من تضامنها، وأن

الطموحات العربية لا تعرف طريقها إلى التحقيق، إلا في مناخ يتسم بالوحدة والتعاون الجاد بين الدول العربية، وقد شهدت الأمة للعربية، عظم فترات في تاريخها الطويل، في ظل الوحدة والتماسك العربيين، وأيسر أدل على ذلك من انتصار أكدير الحظيم، الذي كان ثمرة وأمانة للتضامن العربي.

ويستطرد الدكتور سرور قائلاً: إن البرلمانات العربية عموماً تؤمن بأن التضامن العربي يجب أن يقدم على عدد من الأسس والليات، في مقدمتها:

- احترام استقلال كل دولة من الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها، ونظام الحكم فيها، وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- الأمن العربي وسبله الضمان على الأمة، وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها.

- تصريح استخدام القوة أو التهديد بها، أو التحريض عليها، من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى.

- الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، في إطار جاسمة للدول العربية، بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، أو التحكيم، أو لجان المساعي الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع.

- الالتزام بمنع أجهزة الإعلام ضد الدول العربية الأخرى، من شن حملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى.

ضرورة السوق العربية

وحول مفهوم السوق العربية المشتركة، يقول الدكتور سرور: إن الدعوة اليوم إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ليست دعوة إلى التكفاء، لأن ذلك مستحيل في هذا العصر، وإنما كنا نتخض من تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً لسوق بدأت تشكلها مع بداياتها، وتطورت أكثر منا، فلماذا يجب ألا نعيش على اللبني، أو نتجاوز حدود التطور الراهن، ولماذا يجب أن نطور نموذجاً ينطلق من مشكلاتنا، ويأخذ في الاعتبار أوضاعها وخصائصها، من حيث درجة التطور والتنمية.

وحول دواعي إقامة السوق العربية المشتركة، يؤكد الدكتور فتحى سرور، أنه إذا كانت إقامة السوق العربية ضرورية تدعو إليها اعتبارات التاريخ والجغرافيا والمصالح، فإن إقامة السوق ضرورية تدعو إليها اعتبارات أمنية واستراتيجية متجددة.

وإذا كان لنا أن نحدد بعض تلك الاعتبارات، فإننا



المصدر: **الرسالة العربية**

التاريخ: **٢ مايو ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نستطيع طرحها على النحو التالي:

● اعتبارات عالية: فالعالم الراهن يشهد انفجاراً في صيغ التعاون الاقتصادي والسياسي، سواء على مستوى الاتفاقات التي تنظم حركة الاقتصاد بين الدول أو سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة وقد تنتهي هذه التحولات الجينية إلى تسييم خريطة العالم إلى دول في فقر شديد، وأخرى في غنى فاحش. دول متقدمة، وأخرى شديدة التخلف. دول مستقرة أمنياً، وأخرى تسبب بها الصراعات والحروب، وسوف يكون الفرق بين دول العالم كبيراً إلى حد يصعب تصورها.

● اعتبارات عربية: حيث ما زالت الدول العربية - رغم ثرواتها الهائلة - تصنف جميعها في عداد الدول غير المتقدمة «دول الجنوب»، وهي في ظلها أيضاً تصنّف على تناقصات شديدة.. فهناك دول عربية تتمتع بالغنى، ودول أخرى تعاني مشاكل الفقر، وجانب من المسؤولية عن ذلك يقع على الدول العربية ذاتها، حيث إنها لم تستطع أن تستثمر مواردها الاستثمار الأمثل ولم تستطع أن تبني نموذجاً للتعاون الاقتصادي العربي.. فمعدلات التجارة بين الدول العربية ما زالت عند حدود دنيا، لا تزيد على ١٠٪ من مجمل التجارة العربية.

● اعتبارات إقليمية: ذلك أنه في مقابل تنامي مستوى التعامل الاقتصادي العربي، فإن هناك إحياء لمشروع التعاون الاقتصادي، في إطار للشرق الأوسط، وقد يتسع هذا الإطار أو يضيق عن استيعاب دول عربية لأن فحوى إطار للشرق الأوسط هو جعل مضمون العلاقات الإقليمية وجودها. التناقص الاقتصادي وتجاوز الاتصاعات السياسية، ويوجد هذا الإطار تأكيداً دولياً واسعاً، في حين تختلف اللواقف العربية منه، وإلى الآن تم عقد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في آذار الماضي ١٩٩٤م وفي عمان ١٩٩٥م وفي القاهرة ١٩٩٦م.

وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية في هذا الصدد، يقول الدكتور فتحي سرور: نحن كبرلمانيين عرب نتصور أن بإمكاننا القيام بما يلي: العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن ذلك مثلاً: أن نتبادل ما تصدره من

تشريعات جديدة، وتكون مجالات الفارس والحوار للتوصل إلى نقاط اتفاق يبينان بشأن أهداف السوق العربية وأهميتها، وسبل تحقيقها، وآليات تنفيذها، وهذا هو دورنا في ترشيح القرار السياسي وإثراء النقاش حوله.

إثراء الحوار الشعبي، ولدخال البرلمانات العربية، بشأن الوضع الأمثل للسياسات الاقتصادية العربية، العمل على إزالة العراقيل التشريعية التي تقف في طريق إقامة السوق المشتركة.

مساعدة الجهات التنفيذية على إزالة العقبات البيروقراطية والإدارية.

معاونة الحكومات العربية من خلال طرح صيغ جديدة للتعاون العربي، وإعمال الفكر بشأن المقترحات المطروحة.

الحرص على الاجتماع الدوري بالبرلمانات العربية، وتنظيم دورنا على الصعيد الدولي، من خلال دعوة برلمانيي الدول الأخرى إلى تفهم سياساتنا الاقتصادية العربية. □



المصدر:

٢٩ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات



د. سعد الدين الجميلي

منذ ٣٢ عاماً قامت سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا وليبيا بتوقيع اتفاقية للقيام بسوق عربية مشتركة بين هذه الدول. ومنذ هذا التاريخ والدعوة ما زالت قائمة لتوسيع قاعدة السوق واشتراك باقي الدول العربية في التعاون الاقتصادي الجماعي. لكن كل هذه الدعاوى لم يجد لها أي صدى إلى أن جاءت قضية التساهل مع إسرائيل ولم يستوعب انفجارها عالم السبعينات لتفزع العرب اقتصادياً جانبياً لإجلاء الصراع العربي - العربي، بدلاً من السعي إلى مواكبة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ التفكير فيه مع بداية السبعينات أي بعد حوالي ٨ سنوات من قيام السوق العربية. والعجب أن الأوروبيين جاءوا بالضغط العربي والمقترحات الاقتصادية التي نص عليها اتفاق السوق العربية وبنوا في تطبيقها وبفلس الفوائد.

هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح للسوق العربية المشتركة؟ لماذا تأخر قيام السوق المشتركة ٣٢ عاماً؟

تحقيق يكتبه

بدر الدين انهم

يحقق مصباح الحكيمات العربية وكذلك محمد جمال الأسطل والمستشرقين ومهندسين عرب رؤس الأموال العربية إلى الغرب العربي.

١٩٧٩ زيادة في التجارة ٩١٪

أما الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للجنة الاقتصادية والتي تنجز السوق العربية المشتركة من تحت مظلة مجلسه فذكر أن السوق في الصيغة الحالية الوحيدة التي تلتزم مع اتفاقية التجارة العالمية، ولما كان من خلال تفعيل السوق أن تفسر المصالح العربية بل ستعطي المصالح العربية العليا وإتباعاً لسلطة من التكامل الاقتصادي الحقيقي ويكفي أن أعلى مثلاً. من التجارة البينية في سبع دول عربية موقعة على اتفاقية السوق المشتركة قد زادت في عشر سنوات منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ أي ١٩٧٩، أي ٩٧.٥ مليون دولار في ١٩٦٦ مليون دولار بما يؤكد أن السوق العربية المشتركة تحقق مصباح الأمة العربية في إقامة الكيان الاقتصادي الولد الذي سيضمن قوة الأمة.

التصحيح بقيام السوق

ويذكر الوزير التجاري طارق حستن، مخطوب المستشار الاقتصادي أمين مجلس الوحدة الاقتصادية في لبنان عن التغييرات بإخراج السوق العربية كشروط اقتصادية عربي إلى حين الوجود وأما التكاليف الاقتصادية الجارية فإستطاعت أن تستغل السوق المشتركة الحالية للصورة وهي قائمة بالمثل بين ٧ دول عربية كقوة وقاعدة السوق الواسعة من خلال هذا الكيان العربي يمكن العرب التحرك من مركز كل جماعي أقوى في مواجهة أي مشروع عربي يستهدفه تدوير الاقتصادات العربية. والتوجه الأجنبي يتجه نحو ضرورة التحرك العاجل لبنين قيام السوق الواسعة من خلال تحقيق الولاء واتخاذ سياسات جماعية وإقامة عربية وإشراك لجنة وزارية عليا عربية واختيار منسق عربي يربط بالأمين العام للجامعة العربية تكون مهتم الأمصال بهذه الكليات لخدمة العمل على إنجاز هذا المشروع العربي.

دعوة تحتاج قرارات

ويذكر أن البرلمانيين العرب لديهم الفرصة كاملة لاصلاح قراراتنا من شأنها تجميع القرارات السابقة بالسوق العربية خاصة أنه سيخوض على المؤتمر دراسة مهمة تدور في نغمه منها السياسات التي تعترض السوق والمقترحات التي تلزمها دراسة لعودة الروح إلى السوق العربية أما السياسات فهذه:

في عام ١٩٩٥ وبمناسبة مرور ٥٠ عاماً على قيام جامعة الدول العربية وجه الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه للأمة العربية بهذه المناسبة الدعوة للقادة العرب بصورة

السعي نحو إحياء السوق العربية المشتركة واعتبارها الكيان الاقتصادي العربي الذي لابد من تجديد في ظل عالم يتكاثر ويقطع مصالحه من خلال التحولات إلى العام ألفي مئة ١٩٩٦ ستطاعت الأمة العربية التطلعة أن تذهب مرة أخرى من مراكم إلى خطوة عملية حين أصدرت قرارها بفتح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتكون نواة السوق العربية المشتركة الواسعة التي تضم كل الدول العربية وقد أثار هذا القرار الذي يملك مصير جيودا ضخمة في إصداره عن الأمة حتى التزم به كل الدول العربية، واليوم هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح إلى السوق العربية المصغرة وتوسيع دائرتها لتشمل كل الدول العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي؟

دعوة في توقيتها

يجيب على هذا التساؤل الدكتور عصمت عجيليول الأمين العام لجامعة الدول العربية حينما يؤكد أن دعوة الدكتور لشمس سبور رئيس مجلس العرب إلى عقد هذه الدورة البرلمانية العرب في جامعة الدول العربية تأتي تذكيداً لأهمية القيادة العربية باعتبارها بيت العرب وكذلك فإن اختيار السوق العربية المشتركة محوراً رئيسياً من محاور مناشدات المؤتمر السبعين للبرلمانيين العرب جاءه في توقيتها المناسب لخدمة مصالح الأمة العربية بأكملها. ويؤكد الدكتور عجيليول أنه رغم المحاولات الاثنيية لاحتالة الأمة العربية إلى السعي إلى قيام التكتل الاقتصادي العربي له أهمية بالغة حيث أن يكون هناك مجال للتعاون العربي في التصدي بل ستكون لغة التعاون القديم في لغة التمددات الاقتصادية.

تعاون ثم تكامل

ويستكمل رئيس الاتحاد البرلماني العرب د. جلال السعيد فيؤكد أن اختيار المؤتمر السبعين لموضوع السوق العربية المشتركة يتكسر مدى أهمية التعاون العربي العربي ويؤكد على رغبة البرلمانيين العرب في السعي لبثورة جديدة واحدة للتعاون المشترك بين كل الدول العربية أيضاً منهم بأن العلاقات والاشتراكات العربية في القرن العربي تأسر على تحقيق التعاون في المرحلة الحالية ثم التكامل في المرحلة القادمة. ويتفق رئيس اتحاد البرلمانيين العرب في ذلك مع ما جاء به رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد منفي سبور الذي أكد على أكثر من تصريح له على ضرورة مواجهة المحاولات التي تستهدف تفكيك الاقتصاد العربي بقيام الكيان الاقتصادي العربي الواحد واعتبار السوق العربية هي الصيغة الأفضل وأطال شامل



المصدر :

البيان

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تهاطل تطبيق قواعد السوق وأوقف الدعوة لها منذ نهاية السبعينات حتى قيام مصر بملفها التي جاءت في خطاب الرئيس مبارك وتصريحاته والتمسك بالقاء بالقاء للعرب
- تهاطل مؤسسات الاستثمار، النقد، التنسيق، التعاون الإنمائي العربي في القيام بمشروعات مشتركة.
- أما الإيديولوجيات فترافها في عدة مقترحات أهمها :
- منح التشديد الكامل من الاتحاد البرلماني لفكرة وقف السوق العربية المشتركة.
- دعوة الدول غير الأعضاء في السوق العربية للمصغرة للأصراع للانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.
- تشكيل شعبة البرلمانيين للعرب للسوق العربية لواصل العمل في دعم مسيرة السوق.
- إنشاء لجنة ولغة السوق في إطار الاتحاد البرلماني العربي.
- تنسيق العمل مع البرلمانات العربية وتزويدها بمساعدة بيانات ومعلومات.
- ويحدد، فاعل الياس المنتمين العرب يعطونها ويصطرون قرارا بجموية الروح للجسد العربي .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

المصدر: الإصدار السنوي

١٩ مايو ١٩٩٧

مناقشات موسعة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة في اجتماع الوفود البرلمانية العربية بقاعة مبارك بمجلس الشعب



دعته سيرة وديار البرلمانية العربية في طريقهم إلى قاعة مبارك بمجلس الشعب لتصوير محمد لطفي
البرلمانية العربية قد عقد اجتماع والسوق العربية المشتركة
أسس اسم على يد الرئيس محمد
التكثيف سيرة والوفود المشاركة
مشيرا إلى أن الموضوعين
المطروحين على المؤتمر يتعلقان
النتائج التي تلتها شوبنا.

وتصوير: محمد لطفي
وعلم المحرر البرلماني للإعلام
السياسي، أنه دار في هذا الاجتماع
مناقشات موسعة حول القضايا
التي سوف يناقشها هذا المؤتمر
ويستهدف خاصة التضامن العربي
والسوق العربية المشتركة.

أثناء التكثيف محمد لطفي
السيد رئيس الاتحاد البرلماني
العربي ورئيس مجلس النواب
المصري ورئيس الوفد العربي
مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك
من أجل التطلع من جميع القضايا
العربية.
وقال في الاجتماع الصحفيين
الذي عقده مساء أمس رئيسا
البرلمانات والوفود البرلمانية العربية
الذي تم بقاعة مبارك بمبنى مجلس
الشعب أنه لا يمكن إلا أن يسهل
الشكر للتكثيف أحمد تقي سيرة
رئيس مجلس الشعب على جهارة
الاستقبال والأكانات والتسهيلات
التي تم توفيرها لنا لإيجاع أعمال
المؤتمر البرلماني العربي الذي يبدأ
أعماله التكميلية اليوم «الأمس».
وقال إن لبيتنا القاعة ثابا بأن
المؤتمر سوف يكون ناجحا وشاق
أهدافه يشغل مجلس الشعب
المصري بقيادة أحمد تقي سيرة
الذي يتم بين رؤساء البرلمانات
والوفود البرلمانية العربية أيضا هو
من أجل تبادل الرأي حول مختلف
الموضوعات المدرجة على جدول
الأعمال.
وكان رؤساء البرلمانات والوفود



مهر نغمه يار قش علي دول تعزيز التضامن العربي والسوق العربية المشتركة

المؤتمر البرلاني يبدأ أعماله هذا بالجامعة العربية

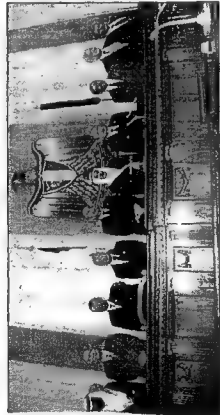
بعد نجاحه الدول العربية هذا المؤتمر السابع للاتحاد البرلاني العربي بطاركة ١٥ ونيسا البرلمانات الدول العربية نهيف تحديد خطة التحرك البرلاني الدول المساند للحركات العربيين والرؤسي خلال المرحلة للجمعية على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويشارك المؤتمر امم القضايا العربية الامة على الصعيدين السياس والخاص بالتضامن العربي والاقتصاد الخاص بنشاط السوق العربية المشتركة ونسوق المؤتمر لاجتماع بعد اليوم الدورة الثانية والعشرون لمجلس الاتحاد برلاني العربي برئاسة الدكتور محمد جلال السيد رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب للفرس المناقشة دور البرلانيين العرب في تعزيز التضامن العربي والروية البرلانية للاتحاد السوق العربية المشتركة.

وقد جالت مصر بوضع استراتيجية عربية موحدة للتصالح على شرياتها خلال الفترة القادمة بما يحقق تضامنا عربيا واكبر جميع التحولات والتطورات المالية والعربية.

وتأكدت القضية البرلانية المصرية في وقعة العمل القوية التي تقم اليوم الدورة حول التضامن العربية ان الدارة الاخيرة شهدت بعض الاضطرابات الايجابية على الساحة العربية في مقدمتها انعقاد القمة العربية على المناس واجتماع مجلس الجامعة العربية الاخيرة ومجلس عصما مع قرارات لجمعية التضامن مع خليفة المرحلة الخامسة التي تم فيها الآلة العربية مع خليفة خليفة الامم والجامعة في فوسر التمنه الخطير الذي تم به عليه السلام في ثقة الجيد في اجراء.

وتأكدت الدورة المصرية في طاعة ظهور الامم القوي التضامن العربي واعادة سياسة ظهور الامم القوي العربي في العالم الامة تتقدم في التحليل من البرلاني العربية إلى المسألة التاريخية بين الاقطار العربية وخاصة قبل الشغل النهائي في



الدكتور قش سرور رئيس مجلس الشعب مع رؤساء وفد اتحاد البرلمان العرب داخل قاعة مجلس الشعب

مجلسة ختمة مع اسرائيل.

كما قدمت القضية البرلانية المصرية بمشروع قرار حول موضوع التضامن العربي، مؤكدا ان الامم القوية التي تلتزم لاجتماع الامم العربية في الامة لا اربعة من النقطه الخاطيه التي تراكمت عليها سبله السلام العربي الاسرائيلي التي يمكن ان ينفذ سبله السلام تنفيذية بياضه يتناولها ازار القضايا الاخره حبله وحسنا، وهي القدس والمسيحون النهائي للكيان الفلسطينية والتمسحاب من ارض الضولان السورية والاستمرار من الجيوب البنياني.

كما اعادت التسليم البرلانية السورية مشروع قرار العرب.

خلال مشروع السيرة العربية المشتركة التاقت في قاعة القصر لاجتماع البرلاني العربي، التي يبدأ أعماله هذا بالجامعة العربية.

وقد استقبل الدكتور سرور في هذا الاجتماع رؤساء الاتحاد البرلاني المشترك في اعمال الدورة العربية للاشتراك في القاهرة. وهكذا فقد في ان علاقات الاخوة والعشاق التي تربط الشعوب العربية، سوف تكون حيا احياها، حتى يخلقوا الاهداف التي تصبو اليها شعوبهم من طريق التضامن ومعاية الحق العربي.

[تصوير: محمد لطفي]



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣/٥/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء أعمال الدورة ٢٨ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي:

رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

بدأت أمس أعمال المجلس الجامع العربي أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي باجتماعات اللجنة السياسية والاقتصادية التي ستناقش تشكيل اللجنة المالية ودراسة خطة عمل الاتحاد لعام ٩٧ والحساب الختامي لعام ٩٦ والتقرير الأولي للجنة عام ٩٨.

متابعة:

عبد الجواد علي
أحمد البطريق
نصر زعلوك
محمد مبروك

والاقتصادية في جو ساه فيه ثور
بسبب خلافات بين الوفدين العراقي
والكويتي حول المشروع القديم من
العراق برفع الحصار، كما اجتمع
امس د. فاضل سرور رئيس مجلس
الشعب بقاعة مبارك بمجلس الشعب
مع رؤساء الوفود البرلمانات العربية
عقب لقائهم بالرئيس مبارك لتسقيط
لوائف الخروج بوزارة عربية موحدة
حول السوق العربية المشتركة، وبدأت
ايضا مساء أمس الاجتماعات
الاساسية للدورة ٢٨ على ان تبدأ
صباح اليوم الجلسة الرئيسية
للمؤتمر في التاسعة صباحاً بكلمة
الدكتور عصمت عبد المجيد، يليها
كلمة للدكتور محمد جلال المعيد
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تكلمها
كلمة للدكتور فاضل سرور، ثم كلمة
الرئيس حسني مبارك الذي يقام
المؤتمر تحت رعايته.
ثم تبدأ في الثانية عشرة ظهراً جلسة
العمل الأولى التي يتم فيها اقرار بنود
جدول الأعمال وانتخاب رئيس واهي
سوم مكتب المؤتمر كما يتم مناقشة
تقرير الرئيس لعام ٩٦ والاستماع إلى
كلمة رؤساء الوفود ثم تشكيل
اللجان السياسية والاقتصادية ولجنة
المبايعة العامة.

وعلم مندوب الأفرام ان رؤية العمل
التي تقدم بها المغرب تركز في الرؤية
البرلمانية للسوق العربية المشتركة
وسبل تعزيز قيامها من حيث تشجيع
الدول الأعضاء على تطوير التبادل
التجاري العربي بشكل مباشر، وبن
ومسألة وتحرير التبادل التجاري
والرسوم والقيود المختلفة وتسهيل
تجارة البضور المرتبطة بتبادل السلع
العربية فيما بين الدول الأعضاء.
وتؤكد الرؤية كذلك في الحصول على
العمل المثالي التنافسية في إطار
الحاصلات المتساوية والعمل على
تحقيق التعاون الاقليمي الداخلي بما
يحقق خفض الاعتماد على اثنى حد
ممكن وتوسيع مجالات الاستثمار
الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية
كبيرة.

كما تقدمت العراق بثلاثة مشاريع
في اوقات جدول الشخصيات العربي
والحصار المفروض على العراق

والرؤية البرلمانية للسوق العربية
المشتركة، لا تخرج المجلس الوطني
الوطني، بل لا يهمل ما لديه من
محاولات سياسية عربية تحت تصرف
ورئيس... مجلس الاقتصاد البرلماني
للاسهام في تحرير وجهات النظر
وتسوية المواقف عبر المفاوضات
الملمعية والتتسيق المسبق حول
القضايا التوجيهية للصورة
كما حضر العراقي في مشروع قرار
الثاني من العرفلة والتأخير المتعمد



المصدر: الأخبـار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

مبارك لرؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي؛ السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية تعنت الموقف الاسرائيلي عقبة في طريق السلام

التقى الرئيس حسني مبارك أمس بطر رئاسة الجمهورية مع رؤساء المجالس النيابية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني السابع للاتحاد البرلماني العربي. حضر اللقاء رؤساء مجالس نواب رؤساء دول مجلس التعاون والأمين والأمارات والبحرين واثنين من الكويت واثنين من ليبيا والحرب والمسلمين والكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي. حضر اللقاء الدكتور زكريا عزمي رئيس نيوان رئيس الجمهورية. صرح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عقب اللقاء بأن الدكتور محمد جلال السعيد التي كلمة في بداية اللقاء، حيا فيها الرئيس مبارك ودور مصر في تحرير عملية السلام. وقال إن الرئيس مبارك تعهد بعد ذلك حيث عرض الخطوات الجارية لتحقيق السلام والمصالحات التي توليه عملية السلام بسبب تعنت الموقف الاسرائيلي. ودار الحديث حول أهمية للتفاهن العربي والتركيز على إنشاء سوق عربية مشتركة في الوقت الذي يركز فيه العالم على التكتلات الاقتصادية. ولكنه فإن السوق العربية المشتركة ضرورة لا بد منها. وأعرب الدكتور محمد جلال السعيد عن سعادته وسهافة رؤساء الوفود بهذا اللقاء مع الرئيس مبارك. حيث كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الحقيقة لاسال المؤتمر وبعابة الرئيس مبارك له. وتارة ان كلمة الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركزت على موضوعين هما في جوهرهما موضوع واحد هو التفاهن العربي سواء كان هذا التفاهن سياسيا أو اقتصاديا بهدف إلى التغلب على الصعوبات والاقتصاد التي عاشتها الأمة العربية. وهذا هو التفاهن السياسي العربي. أما التفاهن الاقتصادي العربي فيمثل كما قال الرئيس مبارك في إنشاء سوق عربية مشتركة تجعل كل العرب يستفيدون من الثروات العربية ولا من أن تكون المبادلات الاساسية كما نلاحظ من خارج الوطن العربي. وأشار بالقيادة المصرية في مساهمتها لتحقيق السلام وتحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب بالكنيسة مبارك له الكفانة الأولى

القاهرة ١، ش. أ:

أكد طلب المصانع عفتو
الكنيسة الاسرائيلي عن الحزب
الديمقراطي العربي أن الرئيس
مبارك يحظى بالكفانة الأولى بين
السياسيين العرب وهذا تابع من
الحركة البنيانسي الذي تقوم به
مصر كرائدة للقول العربية. وقال
في حديث لاذاعة صوت العرب
أمن أن مسئلة الرئيس مبارك
للغسطينيين عامل مهم جداً في
ظل الظروف الصعبة التي تمر بها
عملية السلام وأن الجماهير
العربية تنتظر باحترام كبير للرد
المصري.



المصدر: الأخبار

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

د. عبد المجيد يبحث مع وزير خارجية الترويج دعم العملية الفلسطينية ودفع عملية السلام

التقى أمين الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لهيئة
الدول العربية ومبعوث جدهال وزير خارجية الترويج الذي يزور
مصر حاليا في بداية جولة له في المنطقة تشمل: سورية،
والأردن، وإسرائيل، وفلسطين.
تناولت المحادثات تبادل وجهات النظر حول تطور في منطقة
الشرق الأوسط، والتحرك المطلوب لدفع عملية السلام التي تمر
بمرحلة صعب من جراء تكثيف إسرائيل لمستوطناتها في
الأراضي العربية المحتلة.
عقب المحادثات أعرب الوزير الترويجي عن معنوية الوضع
في المنطقة، والذي يتطلب بلى المزيد من الجهود بشكل جماعي
لإتمام عملية السلام إلى مسارها الصحيح.
من جانبه صرح الدكتور عصمت عبد المجيد بأن الوزير
الترويجي كان مهتما للاستماع لوجهة النظر العربية بشأن
عملية السلام، وقد استفسر الوزير عن قرار الهيئة العربية
الأخير بشأن وقف التطبيع مع إسرائيل، وقال الأمين العام أنه
لكه للمستقل الترويجي أن يوافق الفول العربية وراء هذا القرار
في الحفاظ على عملية السلام وحملتها وانفتاحها وأن القرار
رسالة واضحة لإسرائيل، لتتوكل حرس العرب على حقوقهم
وتحتفظ بالشك. وأمر أن الأمين العام عن أنه في أن تنضم
التعهديات الحالية لعملية السلام من قبل إسرائيل، موضحا أن
الأولف الترويجي تجاه هذه التعهديات كان إيجابيا وبناء
والصاف. الأمين العام: أنه يحور للوزير الترويجي، عن تقديم
الهيئة بتكرها لتتقدم الترويج العام للسلطة الفلسطينية بما
يمكن القسم الفلسطيني من تثبيت أركانه ودعمه من التوالمى
الاقتصادية والعنية خاصة أن الترويج من الدول المراقبة لاتفاق
التفيل ولهذا من الدول لائحة ليزانية السلطة الفلسطينية.



المصدر: الأهرام

النشر والذخامات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

الرئيس يستقبل وزير خارجية الترويج بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام

صرح عمرو موسى بأن المقابلة تناولت دور الترويج في عملية السلام والمقاومة والعلاقات الثنائية بين البلدين والوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل

وأشار إلى أن الوزير الترويجي سيتوجه إلى دمشق ثم إلى إسرائيل ثم إلى فلسطين لاستكمال محادثاته، وأن هناك رغبة وعزم لدى الترويج للمساعدة في انتقال عملية السلام.

وقال أن الترويج دولة صانعة للمسحوبات والمساعدات على رأس قائمة الدول التي تقوم بذلك السلطة الفلسطينية.

وأضاف فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإن الترويج تساهم في عملية إنشاء مكتبة الاسكندرية وعدد آخر من المشروعات ولذلك فإن العلاقة بين البلدين قوية.

وقال أن الوزير الترويجي سبق أن أكد أن بلاده ترى أن الاستيطان لا يتفق مع عملية السلام، وأنها سياسياً عبثية ويجهز أن يتوقف تماماً حتى تستمر عملية السلام.

وأكد أن المحادثات التي أجراها الترويج الترويجي كانت لتهائل وجهات النظر. ولم تقدم الترويج أية اقتراحات بشأن عملية السلام.

استقبل الرئيس حسني مبارك أمس بيجون ثورا جودال وزير خارجية الترويج.

حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية وسفير الترويج بالقاهرة.

أعرب الوزير الترويجي عن التقدير من امتنانه للقاء الرئيس مبارك لبحث تطورات عملية السلام، التي تواجه العديد من الصعوبات أكثر من أي وقت مضى منذ مدريد وأوسلو.

وقال أن التعاون بين مصر والترويج قد يسهم في بعض الخطوات التي ستتخذ في الأسابيع القادمة.. مما قد يؤدي لاستئناف المفاوضات..

لكنني لست متفائلا جدا ولكنني فقط أريد أن أرى وجهات النظر، والأمور يحتاج لنيل جهود كبيرة لإعادة عملية السلام إسمارها الطبيعي.

ردا على سؤال حول تصوره للتدوير الأوروبي خلال المرحلة القادمة قال: الاتحاد الأوروبي وأمريكا والدول العربية يلعبون دورا هاما جدا والترويج رغم أنها ليست عضو في الاتحاد الأوروبي لكن علينا الدور منطقة تضم بها.

وقال أن هناك حاجة لكي تقوم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بجهود أكبر لإعادة عملية السلام إسمارها لأن التغيير لاسوا



المصدر: الأخصار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

الخدمة الإفريقية

في زيمبابوي؟ يوليو القادم

كانت عواطف شريفة
أثارت في زيمبابوي يوم ٢ يونيو القادم
العمل مؤثر الخدمة الإفريقية في دورتها
الساكنة رقم ٢٢ وتستمر ٢ أيام. وتعد
يوم ٢٥ مايو الحالي اجتماعات تحضيرية
على مستوى السفراء لاعداد جدول
الاجتماعات لستور يومين تتعلق الاجتماعات
لغة يومين يامس (٢٨ و ٢٩ مايو) لوزراء
الخارجية لراجمة جدول الاعمال ورفع
الي مؤثر الخدمة. يتألف مؤثر الخدمة
الإفريقية لضمها القارة وفي مقدمتها
البحريرات العظمى وأميركا والصومال
والخدمة الشرق الأوسط والمفاوضات بين
السلطنتين والامراتليين. صرح بهذا
المفكر لشرف ولشد مساعد وزير
الخارجية وقال ان المؤتمر سيناقش أيضا
القضايا الاقتصادية بالفترة.



المصدر : **الجريدة اللبنانية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٧ مايو ٢٨**

لبنان يدعو إلى منطقة للتبادل الحر

■ القاهرة - «الحياة» - وصل إلى القاهرة مساء أول من أمس رئيس للجلسة الثاني السيد نبيه بري على رأس وفد للمشاركة في أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يبدأ أعماله غدا في مقر جامعة الدول العربية. وأصيب بري في تصريحات صحافية فور وصوله، عن أمه في أن يستطيع مغللو القسور تحريك حكوماتهم لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة الذي طالما تمناه العرب.

ويجمل رئيس المجلس معه ورقة عمل إلى المؤتمر تؤكد أن تحقيق الأهداف يستلزم تحرير الإرادة السياسية العربية من الهواجس والمخاوف التي تثار حول صنع العمل العربي المشترك وفي طبيعتها السوق العربية كهدف مستقبلي. وتشدد على أن تعزيز القدرة التنافسية العربية تجاه النول الإقليمية غير العربية يتطلب تخفيف القسور على المبادلات الاقتصادية بين العرب ما بقي الجانب العربي المصوح الإسرائيلي للسيطرة التكنولوجية - الاقتصادية على العرب في حال قيام السوق الشرق أوسطية التي ينادي بها بقوة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وتدعو إلى «الامة منطقة تبادل حرة عربية تسمح بحرية انتقال الأشخاص أصحاب المقارم وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمار الداخلي في الاطار العربية أو المشترك بين بلدان المنطقة ولها سياسات متدرجة تحقق تعزيز فكرة تنوع الإنتاج وتنميته».



المصدر :

الأسبوع

التاريخ :

١٧ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكتل الاقتصادي .. قادم

كتب مازن محمود الشوا:

استمرت الفوضى وبدأ العمل
يها.. وحيا الأعضاء قرار القمة
العربية الأخيرة بفتح منطقة
التجارة العربية الحرة اعتبارا
من يناير ١٩٩٨ كأداة للسوق
العربية المشتركة للبيئة ودعا
الأعضاء إلى سرعة الانضمام
للتطبيقات السبق التي تضمن
السيادة الاقتصادية على
الامتيازات والقدرات العربية
وتزليق زيف الأموال.

أكدت اللجنة الاقتصادية
برئاسة البحرين على ضرورة
قيام السوق العربية المشتركة
بإجماع الآراء ونقل للتحدثين
أن الدعوة للتكامل الاقتصادي
العربي الواحد لابد أن تكون
جادة لأنه لا مفر من قيام هذا
التكتل في ظل عالم التجمعات
الاقتصادية.
وأشار الأعضاء إلى السوق
الأوروبية المشتركة التي



المصدر:

العدد

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٠ مايو ١٩٩٧

البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع وإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عبد الفتاح فايد.

تبدأ صباح اليوم بقرى جامعة الدول العربية لاجتماعات الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الرئيس حسني مبارك حيث تختتم الجلسة الافتتاحية بكلمة له من المقرر أن يلقاها نيابة عنه أحد المندوبين.

وقد طعن الشعب من معاصرين مطلع في المؤتمر أن قضية القدس سوف تفرغ نفسها على مناقشات المؤتمر التي تستغرق اليوم وغدا الأربعاء.

ومن المتوقع أن يتضمن البيان الختامي الذي يصدر عن المؤتمر

قرارات مهمة تتعلق بتحقيق التضامن العربي وتأكيد مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٩٦، كما تنطلق بضرورة الاتجاه لإقامة السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وفي مواجهة خطر انفلاتية الجات على الاقتصاد العربي.

وأضافت المصادر أن من المقرر صدور قرار من المؤتمر بتجهيد التطبيع مع العدو الصهيوني بشكل كامل كرد على حماس على السلف والاستقزاز الذين تمارسهما حكومة نتنياهو بتوسيع الاستيطان في الأرض العربية المحتلة.



المصدر :

١٣١٩ هـ
١٣ مايو ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويؤكد ضرورة التضامن وإنشاء السوق العربية المشتركة

الرئيس يواجه كلمة اليوم في افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي
البرلمانيون العرب يؤكدون أهمية اتخاذ موقف موحد لحماية القدس
والعمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان

في لقاء الرئيس حبيشي مبارك أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، مع رؤساء المجالس
البرلمانية، والوفود المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي
ومؤتمره السابع، استعرض الرئيس الخطوات الجارية حالنا لتحقيق السلام في الشرق
الأوسط، والمصاعب التي تواجه العملية السلمية بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي، وركز
الرئيس على أهمية التضامن العربي، وطلب بإنشاء السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى أن
العالم يركز على الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ومن الضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة.
وصرح الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب - عقب اللقاء - بأن الدكتور محمد جلال
السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المغربي، التي كلمة في بداية
اللقاء حيا فيها الرئيس مبارك ونور مصر في تحريك عملية السلام.

كما أعرب الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي
عن سماعته وسعادته رؤساء الوفود لهذا اللقاء مع الرئيس مبارك، ووصفه
بأنه كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحترام مصر الشقيقة أعمال
المؤتمر، ورعاية الرئيس مبارك له، وقال إن الكلمة التي ألقاها الرئيس
مبارك خلال اللقاء تركزت على موضوعين وهما في جوهرهما موضوع
وحد هو التضامن العربي سواء كان هذا التضامن سياسياً أو اقتصادياً، وهذا
يهدف للثقل على الخلافات والتضامات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا
هو التضامن السياسي العربي. أما التضامن الاقتصادي فيمثل - كما قال
الرئيس مبارك - في إنشاء سوق عربية مشتركة، تجعل كل العرب
يستفيدون من الخبرات العربية، بدلاً من أن تكون المبادلات الاقتصادية - كما
تلاحظ - من خارج الوطن العربي.



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأشك بالقيادة المصرية في تحقيق السلام وتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان وسبوحه الرئيس مبارك صباح اليوم كلمة إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يعقد بمقر الجامعة العربية حيث تبدأ جلسة العمل الأولى عليها لإقرار جدول الأعمال ومن المقرر أن يختم المؤتمر أعماله غدا بإعلان مشروع البيان الختامي. وقد بدأت أمس بمقر الجامعة العربية اجتماعات للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، التي يشارك فيها ١٥ رئيساً لمجالس النواب والبرلمانات العربية. وفي اجتماع اللجنة السياسية الخاصة بالدورة، والتي عقد أمس برئاسة إسماعيل عبد الله عضو مجلس الشعب السوري أكتبت اللجنة البرلمانية المصرية أن للعضوان العربي من الممكن أن يتحقق بداية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة. وخلال المناقشات أكد ممثلو الشعب البرلمانية العربية أهمية اتخاذ موقف عربي موحد في مواجهة التفتت الإسرائيلي، وجماعة التكتلات الإسلامية في القدس والعمل على وقف إجراءات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية للأراضي الفلسطينية بجانب العمل على رفع الحصار المفروض على العراق، وليبيا، والسودان. وقررت اللجنة السياسية تشكيل لجنة للصياغة تخرج بتقرير موحد حول التضامن العربي، بعد الاستماع اليوم إلى كلمة الرئيس مبارك. وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية برئاسة عبد الرحمن محمد سيف عضو مجلس الشورى البحريني، تم التوصل إلى مشروع قرار بشأن إقامة منطقة تجارة الحرة العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية السوق العربية الاقتصادية يعقد مجلس الوحدة

□ كتبت بها، العين علي:
اتجاه مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة
الشرق العربي من تعديل اتفاقية السوق العربية
الاقتصادية في مسعى لإعادة احياء وتنشيط
الاتفاقية بعد الجمود الذي اسبغها طراز السنوات
الطويلة. وقرر المجلس عرض التعديلات الجديدة
في صورة مشروع قرار على الاتحاد البرلاني
العربي المقرر عقده بالقاهرة في منتصف الشهر
للقادم لبحث جميع الدول العربية على الانضمام
لاتفاقية السوق المشتركة وتفضلت لاتصالات

الجديدة 7 بوابه لعملا انجاح ارجح النتائج للسوق
الدول العربية غير الانضمام في مجلس الوحدة
الاقتصادية دون اعتراض القضاة لها لاتفاقية
الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.
وتتطلب التعديلات اتمام اية نتيجة وعازمة
لاحتلال تحقيق الدول السبع الأعضاء والسوق
للمسارات بالمشاور على حصة الانضمام
والامارات بالمشاور على حصة الانضمام
السوق استنادا لمشاريعها في مجلس الوحدة
الاقتصادية.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٥/١٩٩٧

وهو نفس ما تفعله معظم دول النعمور
الآسيوية.

ويوضح د. أحمد رشاد موسى
رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس
الشورى أن تدفق الاستثمارات
الخارجية لا يتطلب تهيئة المناخ الصالح
للاستثمار فقط وإنما يتطلب أيضاً
تحقيق الأمان والاستقرار لهذه
الاستثمارات وحسن التعامل مع
المستثمر باعتباره شريكاً جاداً وأميناً فى
الاسهام فى عملية التنمية كما أنه
حريص على تحقيق مصلحته ..
ويضيف أن الاستثمارات الأجنبية لها
دور مهم ليس فقط فى التعاون مع رأس
المال الوطنى فى جهود التنمية بمجالاتها
المختلفة وإنما أيضاً لما يمكن أن تقدمنا به
من خبرة تكنولوجية متقدمة وإدارة
علمية متطورة يمكن أن تسهم فى دفع
عجلة التنمية والإسراع بتحقيق أهدافها.

هل يفعلها البرلمانيون العرب؟

السوق المشتركة تواجه غياب الإرادة السياسية والأنظمة التشريعية



برهان الدجانی د. حسن ابراهيم

حقيقيا لقيام تكتل عريش لأن تصدير هذه السلع كان عبارة عن تحويل لها من ثروة عربية إلى ثروة نقدية حرة تستطيع أن تشتري بها مائتة من ابن تضاء.

والثاني كان بالامكان فتح فرص للتبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية على اساس الافضلية ، فهذا الذي اعتبر عائقا كان في الحقيقة عنصرا مصادرا لوتوال العنصر الاول من عناصر الممانعة وهو الارادة السياسية للتكثف والتخبرة والمخبرة.

ويخلص بطاع الأعمام العرب الذين تمسوا
 على الفضايل من أجل أن كان لهم مشقة في
 مناد الفخر إلى الوصول إلى سباق أول من
 كان أفضل مثال مقابل على ما دعاهم من
 المسلمين من المنافسة إلى تبلغ حد الوسواس
 ليعاين كل واحد منهم كيف استطاع الاستمرار
 التاجرة من المنافسة وتغييرها إلى وسوسة في
 حياة مشقة عظمى. وأشار إلى أن هؤلاء
 الكبار والاصناف والتجارات استطاعت
 أن تلجأ إلى العقد في ظل من اللبس المصاحبة
 الكبرى من الموضوعات المصاحبة من الخصائص
 البدوية. وقد أنشأوا فلاحين يجهلوا
 وصورة ولا يفهمونها، فضلا عن معرفة
 التجارة تدارم إلى شرها أن تفلح للناس
 الراد للفساد من التجارة إلى طرقه الخائفة
 الجاهل وتتمتع بها مناسلة كل حال حتى
 دلت على الفسقة والتفكر وتغير في النهاية إلى
 دليل للناس وتبين شذائهم.

وقدما حسن إبراهيم ابن عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى إحياء مشروع النظام القانوني العربي الموحد للشركات العربية المشتركة السابق إعداد في نظام المجلس وتطوره بما يتناسب والتطورات في السياسة الاقتصادية العربية، وذلك بالتعاون مع اتحاد المستثمرين العرب والمنظمات العربية المشتركة ذات العلاقة. وقال أن التطورات الدولية تحتم على الأمة العربية أن تصارع إلى تحديد موقعها في الاقتصاد المتغيرات الدولية وتعديد انعكاساتها على مصالح الأمة العربية.

ولذلك، إلى أن فتح وتوسيع السوق العربية أمام المنتجات القابلة للتصدير والتبادل تمثل مطلباً ملجأ لجميع الدول العربية. وأضاف أن ذلك يتطلب اتجاهاً

خطوات وإجراءات
معية من قبل الدول
العربية الأعضاء
في المؤتمر
المفتوح لتوحيد

عاطف عبد الله

[illegible]

بمقدار المرافق
 والاوضاع الاقتصادية
 العربية أصلاً عرضة
 على الاقتصاد البرلاني
 العربي لدخول اتفاقية
 السوق العربية
 المشتركة حيث إن
 التنفيذ بعد ٤٠ عاماً من
 الانشطار. وتأمل
 الأوضاع الاقتصادية
 في قيام الهزات

بِالْعَمَلِ عَلَى

تقسیم

التشريعات

الاقتصادية

بين الدول العربية،
وذلك من خلال تبادل
معلوماته من
تشريعات وتكون
مجسدا للتدريس
والبحر. وكذلك
التوصل إلى نقاط اتفاق
بأن أهداف السوق
العربية، وإمplementها
مبيل لتعليقها وآليات
تنفيذها، ويمكن
للبرلمانات العربية أن
المرأجل التشريعية
التي تقبل في طريق
إقامة السوق المشتركة.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حمادي: السوق المشتركة

هدف المرحلة القادمة

قال مسعود حمادي رئيس الوفد العراقي الى تشيخين العربي واقتصاد السوق العربية المشتركة يجب ان يكون هدفنا جميعا في المرحلة المقبلة وهو يحتاج الى اكمال روح العمل الجماعي العربي للاقامة للتنمية للمستلة من اجل الامتصاص العربي ونحن نؤمن بالوحدة العربية الشاملة اقتصاديا وسياسيا وبشكل تدريجي.

واشار الى ان العراق تدمر بسلسلة طويلة من القرارات الدبلوماسية التي تعرضت للمصالح عليه وهي قرارات سياسية تنمينا للادوات للتخمة الاقتصادية لإنهاء الشعب العربي في العراق وهو ما يهجم وثقة عربية قوية لوضع هذا المصالح نظام من العراق الذي لن يترك بتفويض جميع القرارات الدبلوماسية يوم ياب للجمهور الدولي حتى ان يلتزم بالقرارات الدولية وهو لا يزال يخضع لتأثير الدور الأمريكي في فرض المصالح على العراق. وأكد ان العراق يرفض سياسة التفتت الاسرائيلي وسياسة الحكومة الاسرائيلية لارادة الى وقف معوية السلام وتغليب العراق باستصحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وحل من الهجمة الثقافية الاسرائيلية العربية التي تزيد ضرب الثقافة العربية لتجريد العرب من هويتهم الثقافية حتى يسهل السيطرة على مخدراتهم واستغلال ثرواتهم. وأكد ان العراق سوف يفرح من ازمته فويا تصيرنا تشيخا لسته العربية على طريق تحقيق الوحدة والتقدم.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر البرلمانيين العرب يختتم أعماله اليوم

حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع

وحول أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة الحالية والمستقبلية يؤكد د. مسحي الدين الفرييب وزير المالية إن التوجه الاستراتيجي للتنمية يستهدف أن يطمح القطاع الخاص بما يزيد على 80٪ من إجمالي الاستثمارات للفترة

لتحقيق أهداف التنمية وهو صبه يتطلب تكثيف كل الجهود على ككل المحاور في جميع المجالات والاتجاهات للوفاء به، وهناك من الدلائل ما يدعير إلى إمكانات وأعدة للقطاع الخاص للإضطلاع بهذا الدور وخصوصاً أن عدد المشروعات

التي قدمت للمصايفات خلال عام 96 بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع في المجالات السياحية والصناعية والزراعية وبلغت استثماراتها أكثر من 78 مليار جنيه في سنة واحدة.

ويقول ظافر البشري وزير التخطيط

إن قدرة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية قد تواجها في المستقبل القريب الطموحات المستهدف تحقيقها الأمر الذي يجعلنا نهم بجانب الاستثمارات الخارجية من الدول الشقيقة والدول الصديقة لاسد الفجوة بين الاستثمارات التي تتطلب عملية انطلاقة التنمية وبين المخزرات الحالية

في حضور نصف وزراء الحكومة المصرية يرسم أكثر من 500 شخصية اقتصادية بارزة من 32 دولة وشيكة الغرفة التجارية الأمريكية صورة مصر السوق الصاعدة ولرسم الاحتشاش ومراكز جذب المستثمرين إليها في المؤتمر الضخم الذي بدأ أعماله أمس والثلاثاء.

ويقول محمد شفيق جبر إن مصر الآن على خريطة الاستثمار العالمي، ودور الغرفة التجارية الأمريكية والتي تتشرف بتنظيم هذا المؤتمر بين مسؤولي الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المالية بهدف إلقاء الضوء على الإنجازات الاقتصادية التي تمت في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه.

ويأتي هذا المؤتمر الضخم بعد نحو اسبوع من القرار البرلمان المصري لقانون حوافز الاستثمار الذي يعتبر مخططاً استثمارياً مناسباً للاستثمارات الأجنبية. وترسم جلسات المؤتمر الثماني عشرة خريطة مصرية جديدة أمام المستثمرين في جميع المجالات وتناقش تحول دور الحكومة من ممالك إلى منظم للإستثمارات وكيفية إزالة المعوقات التي مانزال قاذرة أمام المستثمرين حتى الآن.



المصدر :

البيان

التاريخ :

١٩٩٧ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلماني العربي توافق على مشروع قرار حول السوق المشتركة توصيات المؤتمر تدعو إلى وقف التطبيع مع إسرائيل

كتب مجدى عبد الرحمن :

وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي على مشروع قرار بشأن السوق العربية المشتركة وسيتم رفعه للمؤتمر لاتخاذ قراره.

يتضمن مشروع القانون مقدمة موجزة عن التجارب العربية الاقتصادية المتنامية وابعادها وسبلاتها والمتغيرات الإقليمية والعالمية ودور البرلمانيون العرب في التكامل الاقتصادي.

يؤكد ان نجاح العرب في مواجهة التحديات والاخطار التي تهدد تطلعاتهم الاقتصادية وامتهم القومس يتوقف على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي يقوم بالاساس على القامة تكامل اقتصادي عربي حقيقي من خلال تدعيم منطقة التجارة الحرة والتكديج بها وصولا للسوق العربية الموحدة التي ترتكز حاليا على السوق المصغرة القائمة في اشل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ويأتي في مقدمة هذه القرارات تحويل القامة العربية إلى مؤسسة داعمة لتطلعات اجتماعات دورية.. ودعوة الدول العربية إلى وقف التطبيع مع إسرائيل لاجبارها على وقف القامة المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة وعلى راسها القدس وضرورة الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبناني. ويطلب المؤتمر بترجمة القرارات العربية الصادرة بشأن القدس إلى واقع ملموس لحلحلة على هويتها العربية ومكانتها الدينية.

يدعو مشروع القرار إلى تنقية وبلاوة مضم التخليد من قرارات عربية بشأن التكامل الاقتصادي وتحديث ماضيه من التطلعات الاقتصادية جماعية ودراسة المشاكل المتخلفة للتكامل الاقتصادي لتغيير انظماها والتركيز على تدعيم وتنشيط الاستثمار

كما يدعو المؤتمر إلى رفع الحظر المفروض على ليبيا وتجنب الشعب الليبي المزيد من الاضرار .. ورفع العقبات عن الشعب العراقي واتخاذ جميع الاجراءات لتسهيل موضوع الاسرى والمفقودين الكورنيين مرحبا باقتراح تشكيل لجنة برلمانية عربية لتتولى التحقيق حول هذا الموضوع.

الانتاجي بين الاقطار العربية ووضع اساليب واستراتيجيات فعالة تحكم حركة الاستثمارات وريوس الاموال العربية والوطن العربي ودعم الجهود الاقتصادية للجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والقوة الوعى الشعب العربي بأهمية جدول العمل الاقتصادي المشترك.

ويؤكد المؤتمر ان الانطلاق العسكري لتتوى الاسرائيلي بشكل تهديدا للاس القومى العربي .. ويخالف قرارات منظمة المؤتمر الانشاس. كما يؤكد المؤتمر سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث بالخليج ويدعو إلى حل النزاع حوثيا بالطرق السلمية .. كما يدعو اسبانيا إلى الانسحاب من مدينتي سبتة ومليلية المعربيتين.

ويصدر المؤتمر الوثيقة قراراته وتوصياته برئاسة د. فتحي مورو



المصدر:

الأهرام

التاريخ:

١٤ مايو ١٩٩٢

للسر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلي في كلمة مصر بالمؤتمر: مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادي عربي التضامن والسوق المشتركة ضرورة لحماية كيان الأمة العربية

مع القوى الدبابة. وأكد أن كل الصيع المطروحة لن تحقق غاياتها إلا إذا اتخذت الدول العربية مؤلفاً جماعياً لأن الدخول في شراكات متعددة يفضي إلى توسيع نطاق التسيب بين الاقتصادات العربية مما قد يفل من فرص إمكانية قيام السوق المشتركة. وأكد كمال الشاذلي أن التطورات الدولية العاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربي المشترك تعتمد على ضوابطها متطلباتنا الأساسية. وقال أن التطورات الدولية لم تعد تتلاءم مع خصائص الناتج الدولي القائم على نظام التضامن الكيفي.

وطرح كمال الشاذلي وجهة نظر الشعبية البرازيلية المصرية في هذا المجال وقال أن هذه المرحلة تتطلب أن نطوّر خلافاتنا ونقطع كل المواصل الهينة النزاع والتشتت وأن نلزم في بناء رؤية مشتركة لاسي تضمين عربي فعال يواجه المستقبل بقوة وأمل.

دعا كمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى ورئيس وفد مصر في المؤتمر البرازيلي المصري السامع إلى إعطاء الأولوية مطلقة في الفترة القادمة للانفاق على أعمال البات السوق العربية المشتركة مع مراعاة التدبير في تنفيذ اتفاقيات التضامن الهينة للسوق. كما دعا الشاذلي إلى أعطاء إعلان برلاني عربي حول إقامة السوق وعقد مؤتمر قمة اقتصادي يضع الأسس الجذات اقتصادي عربي. وطلب بالعمية تجميع العمل الاقتصادي وإيماده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة. كما طالب بتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.

جاء هذا في كلمة الوفد المصري أمس التي أكد فيها الشاذلي أن مشروع السوق العربية المشتركة هو الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة. وأشار إلى ظاهرة ارتباط العديد من

الدول العربية بالأسواق الدولية الخارجية في إطار اتفاقيات شراكة أو في إطار التكامل الاقتصادي العربي



المصدر: الاتحاد السرازمي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ مايو ١٩٩٧

المؤتمر البرلماني العربي يطلب:

تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والإسراع بإنشاء السوق العربية

دعا المؤتمر البرلماني العربي إلى ربط خطوات التطبيع مع إسرائيل والتعامل معها بالتوازن مع التقدم في مبادرات السلام.

كما طالب المؤتمر برفع الحظر للفريخ على ليبيا، ورفع الممانعة عن الشعب العراقي، ودعا العراق إلى اتخاذ جميع الإجراءات لإنهاء موضوع الاسرى الكويتيين.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا المؤتمر إلى الإسراع بتفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام عالمي حري متكاملاً.

دعا المؤتمر البرلماني العربي السابع - في ختام أعماله أمس - إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تعقد اجتماعات دورية لوضع سياسة عربية مشتركة. ووضع الخطط اللازمة. ويحدد المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالاتصال بالقيادة العربية بهدف الإسهام في تنفيذ الأجزاء العربية، وإنهاء الخلافات بين الدول العربية، وحمل المؤتمر إسرائيل مسئولية إفشال عملية السلام، وطالب المؤتمر الحكومات العربية بضممان حرية الصحافة والتنقل والعمارة للمواطنين الفلسطينيين.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

السوق العربية المشتركة .. ضرورة قوية

اصبح لا يبدل عن الحاجة للسوق العربية المشتركة اذا اراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس وسط النظام العالمي الجديد الذى يتشكل هذه الايام والذي يعتمد اساسا على مناطق التكتل والتكامل الاقتصادى والمناطق التجارية الحرة المتقدمة على عدد من الدول لجمعها مصالح وسياسات متشابهة. وإذا كان في العالم كله منطقة تستحق ان تلحق برزنام البائدة وإن يكن لها دور بارز في تشكيل النظام العالمى الجديد بما فيه من تكتلات اقتصادية، فهذه المنطقة لا بد ان تكون المنطقة العربية بما لها من تاريخ وتراث وثقافة مشتركة وبما لها من وتميزات مستقبالية مصرية، «أسعة وبما لها من حاضرات افراسية على مستوى الوطن للعرب كله تؤكد ضرورة التكامل الاقتصادى كخطوة اساسية نحو التكامل السياسى والتضامن العربى الذى لا يهتد على الضمائر فقط ولكن على المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

وقد كان هذا هو المعنى لكلمة عليه الرئيس حسنى مبارك خلال الايام الماضية سواء في حديثه الى تليفزيون أبو ظبى او في حديثه لورساء تحرير المصحف المصرى او في كلمته الى المؤتمر السابع للبرلمانيين العربى وهو ايضا ما اكنت عليه مناقشات ومحاولات كثيرة للتأشيد والمضيير للاتحاد العربى للبرلمانيين العرب ومؤتمرها السابع، وفي لادولات التي تعبر من اراء الشعوب العربية مثل هذه القضية المصرية.

وتتخلل في هذا الخلق مباحثات القيمة التي تقدم في الرباط حاليا بين الرئيس مبارك واللى الحسن الثانى في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعرب، حيث ان اي تقارب اقتصادى بين اى دولتين عربيتين يساهم في تنهية القوس الى المنطقة التجارية الحرة التي ستكون مقدمة ضرورية للسوق العربية المشتركة.

Biblioteca Mexicana



0304789